



## الموضوع:

# تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف - دراسة حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية  
تخصص: علوم اقتصادية

إشراف:  
أ.د/ مرغاد لحضر

إعداد الطالب:  
زعيمي رمزي

### لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
وسيلة السبتي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة بسكرة	رئيسا
لحضر مرغاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
زويبر عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا
فريد بن عبيد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة بسكرة	عضوا
ليليا بن منصور	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خنشلة	عضوا
شامية بن عباس	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خنشلة	عضوا

## شكرو عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، أشكر الله عز وجل و  
أحمده على توفيقى فى إنجاز هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور مرغاد  
لخضر الذى تفضل بالإشراف على هذا العمل

كما لا يفوتنى أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير الى الأساتذة  
أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة و  
إثرائها وتقييمها

كما لا أنسى شكر و تقدير كل الذين قدموا لى يد العون و المساعدة  
من قريب أو من بعيد فى إنجاز هذا العمل

## الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

- والدي العزيز -

شفاه الله و أطال عمره

إلى معنى الحب و الحنان ... إلى رمز التضحية و التفاني

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

- أمي الحبيبة -

أدامها الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى رفيقة الدرب و شريكة الحياة ... إلى عنوان الإسرار على النجاح

- زوجتي العزيزة -

إلى من يضيئون لي طريقي ... إلى سندي في السراء و الضراء

- اخوتي الأعزاء-

إلى رفقاء الدرب و طريق النجاح ... إلى من تحلوا بالإخاء و الوفاء

- أصدقائي الأوفياء-

**ملخص:**

تشهد التجارة الدولية اهتماماً متزايداً من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو حتى النامية، وذلك نظراً لأهميتها في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطورات السريعة التي شهدتها الاقتصاد الدولي، والتي أدت إلى التوجه نحو تحرير التجارة، أين شهد العقد الأخير من القرن العشرين توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية و بروز العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت في الانتشار بأبعاد و توجهات مختلفة، وهو ما تزامن في نفس الوقت مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، كأول منظمة دولية تهتم بالعلاقات التجارية الدولية و تقوم على مبدأ حرية التجارة في إطار ما يسمى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفي ظل هذه المعطيات إتجهت الجزائر نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال تفعيلها للعديد من الإتفاقيات التجارية بالإضافة الى سعيها المستمر نحو الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي دفعت به نحو التدويل، وكذا إبراز كل من دور التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، ودراسة العلاقة التفاعلية بينهما، مع التركيز على المساعي التي تبذلها الجزائر من أجل الاندماج في إطار النظام التجاري العالمي الجديد وهو صلب إشكالية هذه الدراسة التي تمحورت حول كيفية مساهمة كل من التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. وقد تضمنت الدراسة أهم مظاهر العولمة الاقتصادية التي ساهمت في تحرير التجارة الدولية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى عرض أهم التجارب التكاملية الإقليمية في العالم على اختلاف أبعادها، وأهم مساعي الجزائر نحو الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد بشقيه الإقليمي والمتعدد الأطراف. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها أن تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد ليس خياراً أمثلاً في ظل التبعية للمحروقات على الأقل في الوقت الراهن.

**الكلمات المفتاحية :** العولمة ،تحرير التجارة الدولية ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية ،النظام التجاري متعدد الأطراف.

**Résumé :**

Le commerce internationale prend de plus en plus d'importance que ce soit dans les pays développés ou en voie de développement, et au vue de l'importance de cette dernière dans le développement économique et surtout après les évolutions rapides qu'a connue l'économie mondiale et qui a conduit à la libéralisation du commerce dans le sens où nous avons notée dans le siècle dernier la conclusion de nombreux accords commerciaux régionaux. Ceci a conduit à l'émergence de nombreux blocs régionaux économiques avec une nouvelle dimension. Ce qui dans la même période a conduit à l'émergence d'une organisation appelée OMC comme étant la première organisation mondiale qui s'intéresse aux relations commerciales mondiales, sur la base du principe de la liberté du commerce dans le cadre de ce qu'on appelle le système commercial multilatéral. Dans le cadre de toutes ces données, l'Algérie s'est tournée vers la libéralisation de son commerce extérieur, en procédant à la signature de nombreux accords commerciaux et sa démarche constante vers son adhésion à l'OMC. Cette étude vise à mettre en valeur les plus importants bouleversements qui ont connu l'économie mondiale, ce qui a conduit vers l'internationalisation, ainsi que le rôle est l'émergence de nouveaux accords commerciaux et de l'OMC dans la libéralisation du commerce international, et l'étude de la relation interactive entre eux. D'un autre côté, on peut se poser la question, quels effets ont fournis l'Algérie pour intégrer le cadre du nouveau système commercial mondial. Ce qui nous conduit à répondre à une problématique principale autour de la participation d'une part du régionalisme et du système commercial multilatéral dans la libéralisation du commerce extérieur en Algérie. Notre étude a montré les aspects les plus importants de la mondialisation économique –qui- a contribué dans la libéralisation du commerce international à travers les sociétés multinationales et les organisations financières internationales. Nous avons présenté aussi les plus

importantes expériences de l'intégration régionale dans le monde dans toute sa diversité. D'autre part nous avons présenté les plus importantes étapes et avancées qui à connue l'Algérie, vers l'intégration dans le nouveaux système commercial mondial, dans sa double dimension régionale et multilatérale. Nous avons conclue notre étude par une présentation de plusieurs résultats dont la plus importante, consiste en la libéralisation du commerce international de l'Algérie dans le cadre du nouveau système commercial mondial, qui na pas été un choix exemplaire dans le processus de la dépendance pétrolière en ces dernier temps.

**Mots clés :** Mondialisation , Liberalisation du commerce international , Accords commerciaux régionaux, Système commercial multilatéral

**Abstract :**

International trade is receiving increasing attention from countries in the developed and developing world, in view of its importance in the service of economic development, especially after the rapid developments in the international economy, which led to the liberalization of trade, The last decade of the twentieth century saw the signing of several regional trade agreements, which led to the emergence of many regional economic blocs, which have spread in different dimensions and directions, which coincided with the emergence of the World Trade Organization, as the first international organization concerned International trade relations and based on the principle of free trade within the framework of the so-called multilateral trading system, in light of these facts, Algeria has tended to liberalize its foreign trade through the activation of several trade agreements in addition to its continuous pursuit of accession to the World Trade Organization. This study aimed to highlight the most important transformations witnessed by the international economy, which led to internationalization, as well as highlighting the role of the

regional economic blocs and the World Trade Organization in the liberalization of international trade, by studying the interactive relationship between them. With a focus on Algeria's efforts to integrate into the new global trading system, the crux of this study was how the regional and multilateral trading system can contribute to the liberalization of foreign trade in Algeria. The study included the most important aspects of economic globalization that contributed to the liberalization of international trade such as multinational corporations and international financial institutions. In addition presenting the most important regional integration experiences in the world in their different dimensions, and the most important efforts of Algeria to integrate into the new global trading system: regional and multilateral. The study concluded several results, the main of which was that the liberalization of Algeria's foreign trade within the new global trading system Is not the best choice under the dependency of hydrocarbons, at least for now.

**Keywords:** Globalization, liberalization of international trade, regional economic blocs, multilateral trading system.

# الفهرس العام

أولا : فهرس المحتويات

	شكر و عرفان .....
	الإهداء.....
VIII - VIII	ملخص.....
VIII IV III	الفهرس العام .....
VIII IV III	فهرس المحتويات.....
VIII	فهرس الجداول .....
VIII	فهرس الأشكال .....
أ - ي	المقدمة العامة
01	الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية
03	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و الفرق بينها و بين التجارة الداخلية
03	أولاً: مفهوم التجارة الخارجية
05	ثانياً: الفرق بين التجارة الخارجية و الداخلية
09	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها
09	أولاً: أسباب قيام التجارة الدولية
12	ثانياً: أهمية التجارة الدولية و وسائل قياسها

18	المطلب الثالث: الدور التنموي للتجارة الدولية
19	أولاً: فوائد الاستيراد
19	ثانياً: الفائدة من التصدير
20	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
20	لمطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
20	أولاً: التحليل الكلاسيكي للنفقات المطلقة و النسبية
36	ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية "نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر و أولين"
44	المطلب الثاني: لغز " ليونتيف" و الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية
44	أولاً: لغز " ليونتيف" و قيم نموذج " H-O "
45	ثانياً: الاتجاهات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية
50	المطلب الثالث: النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية
50	أولاً: فروض المناهج التكنولوجية
54	ثانياً: النماذج المفسرة للنظرية التكنولوجية
61	المبحث الثالث: الاتجاهات المختلفة للسياسات التجارية الخارجية
61	المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية
61	أولاً: مفهوم السياسة التجارية
63	ثانياً: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية
64	المطلب الثاني: المفاضلة بين الحرية و التقيد في سياسات التجارة الخارجية

64	أولاً: سياسة الحمائية التجارية (تقييد التجارة)
68	ثانياً: سياسة الحرية التجارية
72	المطلب الثالث: الأساليب المختلفة للسياسة التجارية:
72	أولاً: الأساليب السعرية للسياسة التجارية
78	ثانياً: الأساليب الكمية للسياسة التجارية
79	ثالثاً: الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية
81	رابعاً: أساليب أخرى للسياسة التجارية
83	خلاصة الفصل
84	الفصل الثاني: مظاهر العولمة الاقتصادية ودورها في تدويل التجارة
85	تمهيد
86	المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفاهيم عامة
86	المطلب الأول: مفهوم العولمة
86	أولاً: تعريف العولمة
88	ثانياً: الأبعاد المختلفة للعولمة
90	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للعولمة
90	أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية
92	ثانياً: مؤشر قياس العولمة الاقتصادية
94	ثالثاً: المراحل التاريخية للعولمة الاقتصادية
97	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية

97	أولاً: زوال القطبية الثنائية و انهيار النظام الشيوعي
98	ثانياً: الثورة التكنولوجية و العلمية:
101	ثالثاً: تحرير التجارة الدولية
101	رابعاً: الاندماجات و الكيانات الكبرى
102	<b>المطلب الرابع: إيجابيات و سلبيات ظاهرة العولمة الاقتصادية</b>
103	أولاً: الجوانب الإيجابية للعولمة الاقتصادية
104	ثانياً: الجوانب السلبية للعولمة الاقتصادية
107	<b>المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات</b>
107	<b>المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
107	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه
110	ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
115	ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
117	<b>المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات، المفهوم، الخصائص و الاستراتيجيات</b>
117	أولاً: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:
119	ثانياً: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات
122	ثالثاً: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات
124	<b>المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
124	أولاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات

127	ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة
132	ثالثا: نشاط الشركات المتعددة الجنسيات
134	المبحث الثالث: تطور الاطار المؤسسي للعلاقات المالية الدولية
134	المطلب الأول: صندوق النقد الدول
134	أولا: تعريف الصندوق
134	ثانيا: نشأة الصندوق
136	ثالثا: أهداف و وظائف الصندوق
139	رابعا: أجهزة الصندوق
141	خامسا: تسهيلات الصندوق
143	المطلب الثاني: البنك الدولي
143	أولا: تعريف البنك الدولي و نشأته
143	ثانيا: أهداف البنك الدولي
145	ثالثا : الهيكل التنظيمي و الهيئات التابعة للبنك
150	رابعا: مصادر أموال البنك الدولي و استخداماتها
153	المطلب الثالث: عولمة النظام النقدي و المالي العالمي
153	أولا: التعاون بين البنك و الصندوق

155	ثانيا: شروط الحصول على القروض من البنك و الصندوق و تأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية
157	ثالثا: دور المؤسسات المالية في إدارة العولمة المالية
160	خلاصة الفصل
161	<b>الفصل الثالث: النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية</b>
162	<b>تمهيد</b>
164	<b>المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية</b>
164	<b>المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي و دوافعه</b>
164	أولا: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي
166	ثانيا: مفهوم الإقليمية من الجانب الاقتصادي
167	ثالثا: مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي
167	رابعا: التمييز بين التكامل الاقتصادي و الصور المقاربة له
169	خامسا: الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي
169	سادسا: دوافع التكامل الاقتصادي
173	<b>المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي و خلفياته النظرية</b>
173	أولا: درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي
175	ثانيا: نظريات التكامل الاقتصادي
180	<b>المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة</b>

180	أولاً: ماهية الإقليمية الجديدة
183	ثانياً: أهداف الإقليمية الجديدة و الفرق بينها و بين المنهج التقليدي للتكامل
187	المبحث الثاني: اتفاقية الـ"جات" و تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة
187	المطلب الأول : مبادئ تحرير التجارة الدولية في ظل الـ"جات"
187	أولاً: نشأة الـ"جات" التاريخية
189	ثانياً: مبادئ الـ"جات" و وظائفها
193	ثالثاً: دور الـ"جات" في تحرير التجارة من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف
197	المطلب الثاني: عموميات حول المنظمة العالمية للتجارة
197	أولاً: نشأة المنظمة العالمية للتجارة
197	ثانياً: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و مزايا قيامها
199	ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمنظمة
200	رابعاً: العضوية في منظمة التجارة العالمية
202	خامساً: آلية حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء
202	المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة واتفاقياتها
202	أولاً: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة
214	ثانياً: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية
216	المبحث الثالث: العلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة

216	المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة
216	أولا: الأبعاد التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف
218	ثانيا: إنجازات منظمة التجارة العالمية
224	ثالثا: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية
226	المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية و دورها في تحرير التجارة
226	أولا: أهمية التجارة الإقليمية و اتجاهاتها العامة
227	ثانيا: مجال الاتفاقيات الإقليمية
228	ثالثا: دوافع التوجه المتزايد نحو الإقليمية
230	رابعا: التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية
232	المطلب الثالث: التفاعل بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف
232	أولا: قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تحكم الاتفاقات التجارية الإقليمية
238	ثانيا: طبيعة العلاقة بين الإقليمية و الاطار متعدد الأطراف
245	خلاصة الفصل
246	الفصل الرابع: أهم التجارب التكاملية الاقليمية في الاقتصاد الدولي
247	تمهيد
248	المبحث الأول: نماذج إقليمية مختلفة
248	المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA"
248	أولا: نشأة الاتفاقية
249	ثانيا: محتوى الاتفاقية

250	ثالثا: تقييم التجربة
254	المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا "ASEAN"
254	أولا: نشأة الرابطة
255	ثانيا: أهداف الرابطة و مبادئها
256	ثالثا: الهيكل التنظيمي للرابطة
257	رابعا: تقييم تجربة رابطة الآسيان
261	المطلب الثالث: تجارة تكاملية ناشئة
261	أولا: مجموعة " البريكس " التكتل الاقتصادي الناشئ
265	ثانيا: اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي
269	المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي
269	المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي و مبررات قيامه
269	أولا : مقومات التكامل الاقتصادي العربي
271	ثانيا: مبررات ضرورة قيام التكامل الاقتصادي العربي
274	المطلب الثاني: الترتيبات التي اعتمدها الدول العربية في إطار التكامل الاقتصادي
274	أولا : الاتفاقيات الجماعية السابقة لاتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى
278	ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
284	ثالثا: تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

286	رابعاً: واقع التجارة الخارجية العربية
291	المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تطويره
291	أولاً : معوقات التكامل الاقتصادي العربي
293	ثانياً: سبل تطوير التكامل الاقتصادي العربي
296	المبحث الثالث: التجربة الأوروبية للتكامل الإقليمي
296	المطلب الأول: نشأة و تطور الاتحاد الأوروبي
296	أولاً: بداية الفكرة الأوروبية (1945 - 1951)
297	ثانياً: معاهدة روما (1957)
298	ثالثاً : معاهدة ماستريخت (1992)
299	رابعاً: معاهدة أمستردام (1997)
300	خامساً: معاهدة نيس (2001)
300	سادساً: معاهدة لشبونة (2007)
301	سابعاً: تطور عضوية الاتحاد الأوروبي
303	المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي
304	أولاً: المؤسسات ذات الطابع السياسي و الإداري
306	ثانياً: المؤسسات ذات الطابع القضائي
307	ثالثاً: مؤسسات أخرى
309	المطلب الثالث: تقييم تجربة الاتحاد الأوروبي

309	أولا : خصوصية التكامل الأوروبي
311	ثانيا: مكانة الاتحاد الاوروبي في التجارة الدولية
319	خلاصة الفصل
321	الفصل الخامس: التوجهات الاقليمية والدولية للتجارة الخارجية في الجزائر
322	تمهيد
324	المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر من الإحتكار إلى التحري
324	المطلب الأول: التجارة الخارجية في الجزائر قبل التحرير
324	أولاً: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962 – 1970)
329	ثانياً: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 – 1988)
333	المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
333	أولاً: أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
336	ثانيا : مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
340	المطلب الثالث: مسار التجارة الخارجية في الجزائر بعد الإنفتاح
340	أولاً: واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط
345	ثانياً : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2007 – 2017)
348	ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2016 )
352	المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
352	المطلب الأول: تحديات الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

352	أولاً: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
353	ثانياً: المقومات الأساسية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
355	ثالثاً: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
357	المطلب الثاني : العلاقات التجارية الخارجية للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل الانضمام الى المنطقة
357	أولاً: التجارة الجزائرية مع دول المنطقة قبل الانضمام
359	ثانياً: تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية مع دول المنطقة قبل الإنضمام
360	ثالثاً: أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول المنطقة قبل الانضمام (سنة 2008)
361	المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
361	أولاً : إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
362	ثانياً: انعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنطقة على مبادلاتها التجارية مع الدول العضوة
366	ثالثاً : أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول المنطقة بعد الأنضمام (سنة 2015)
368	المبحث الثالث : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي
368	المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة
368	أولاً : العلاقات الاقتصادية الأوروبية جزائرية قبل مؤتمر برشلونة
370	ثانياً : اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
372	ثالثاً : محتوى اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية
374	المطلب الثاني : التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

375	أولاً : مفهوم التفكيك التعريفي
375	ثانياً : الأحكام المطبقة على المنتجات الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي
377	ثالثاً : الأحكام المطبقة على منتجات الاتحاد الأوروبي المستوردة في الجزائر
385	رابعاً: المخطط الجديد لبرنامج التفكيك التعريفي بعد التعديل سنة 2012
390	المطلب الثالث: إنعكاسات منطقة التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية
390	أولاً: إنعكاسات منطقة التبادل الحر على الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي
394	ثانياً: إنعكاسات منطقة التبادل الحر على صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي
399	ثالثاً: إنعكاسات منطقة التبادل الحر على واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي
403	رابعاً: مستقبل العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة
406	المبحث الرابع : آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
406	المطلب الأول : أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية
406	أولاً : دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :
408	ثانياً : أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
409	ثالثاً : التزامات وحقوق الجزائر في حالة الإنضمام إلى المنظمة
410	المطلب الثاني : مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة
410	أولاً : الهيئات المسؤولة عن عملية الأنضمام
411	ثانياً : مفاوضات الجزائر حول الانضمام إلى المنظمة

416	ثالثاً: الصعوبات والمعوقات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة
420	المطلب الثالث: الإنعكاسات المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية
420	أولاً: الإنعكاسات المحتملة على تجارة السلع
422	ثانياً: الإنعكاسات المحتملة على تجارة الخدمات
424	خلاصة الفصل
425	الخاتمة العامة
442	قائمة المراجع

ثانيا فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الانتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة	26
02	تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة	30
03	العوامل المحددة لأسعار السلع حسب نموذج "هيكشر - أولين	39
04	مقارنة بين الفروض الأساسية لنموذج " هيكشر - أولين" لنسب عناصر الإنتاج و فروض المناهج التكنولوجية	53
05	مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج	60
06	تطور مؤشر العولمة الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2013	93
07	تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بالأسعار الجارية	129
08	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمناطق العالم خلال الفتر 2005-2014	130
09	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمناطق العالم خلال الفتر 2015-2017	131
10	مؤشرات نشاط الشركات متعددة الجنسيات في العالم بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2014	133

165	التعاريف المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	11
175	مراحل التكامل الاقتصادي بالتدرج	12
185	الفرق بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة	13
193	الخمس جولات الأولى لمفاوضات الـ"جات"	14
203	المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	15
231	اتفاقيات التجارة الإقليمية حسب الأقاليم (الاتفاقيات المبلغ عنها إلى غاية نهاية ديسمبر 2014)	16
255	بعض المؤشرات الخاصة برابطة الآسيان لسنة 201	17
258	بيانات تجارة السلع لدول رابطة الآسيان لسنوات مختارة ما بين 2016-1993	18
259	مساهمة الدول الأعضاء في رابطة الآسيان في التجارة البينية لسنة 2016	19
287	التجارة الخارجية العربية الاجمالية للفترة 2011-2015	20
290	أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة 2011-2015	21
291	مساهمة التجارة البينية في اجمالي التجارة العربية خلال الفترة 2011 - 2015	22
313	تطور التجارة الخارجية في السلع وصافي الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي 2006 -2016	23

316	صادرات السلع البينية لدول الاتحاد الأوروبي للسنوات 2003- 2015-2009	24
329	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات في الجزائر بالاسعار الجارية خلال الفترة 1963 - 1969	25
333	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970 - 1989	26
340	تطور متوسط أسعار نفط صحاري بلند خلال الفترة 2012 - 2016	27
341	تطور إجمالي الصادرات و الواردات للجزائر خلال الفترة 2012- 2017	28
346	تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة 2017-2007	29
347	تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة 2017 - 2007	30
349	التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015 - 2016	31
358	حجم التجارة الخارجية الجزائرية للسلع مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2004 - 2008	32
360	أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2008	33
363	حجم التجارة الخارجية الجزائرية للسلع مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد الانضمام خلال الفترة 2009 - 2015	34

365	تركيبية الصادرات والواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2015	35
366	أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2015	36
378	رزمة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	37
379	المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الفوري موزعة حسب طبيعتها	38
380	رزمة تفكيك المنتجات الواردة في الملحق 3 على مدى 7 سنوات	39
380	المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التدريجي على مدى 7 سنوات موزعة حسب طبيعتها	40
381	رزمة تفكيك المنتجات التي تم ترد في الملحقين 2 و 3 على مدى 10 سنوا	41
381	المنتجات الصناعة الخاضة للتفكيك التدريجي على مدى 10 سنوات موزعة حسب طبيعتها	42
382	الإمميزات الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية	43
383	الإمميزات الفورية الممنوحة لمنتجات الصيد البحري	44
384	الإمميزات الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة	45
387	رزمة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)	46

387	رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)	47
388	رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)	48
389	رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)	49
391	الأهمية النسبية للمبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2017	50
392	تطور الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2017	51
395	الأهمية النسبية لصادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2017	52
396	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2016	53
399	الأهمية النسبية لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2005-2017	54
402	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2009-2016)	55

ثالثا: فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثيل بياني لمنحنيات الطلب المتبادل	35
02	الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	56
03	مسار دورة المنتج	59
04	محاور الثورة التكنولوجية و العلمية	100
05	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	115
06	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	140
07	تطور الصادرات السلعية للدول النامية خلال الفترة 1995 - 2015	222
08	نمو حجم المبادلات السلعية لدول منظمة التجارة العالمية (1955-2016)	224
09	تطور عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة في العالم (1948-2017)	228
10	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2015	289
11	المساهمة في السوق العالمية للصادرات والواردات من السلع لسنة 2015	312
12	نسبة المساهمة في اجمالي الصادرات و الواردات السلعية للاتحاد الأوروبي لسنة 2016 و	315
13	مقارنة بين صادرات السلع داخل و خارج الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء لسنة 2015	318
14	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	348
15	تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و باقي دول العالم خلال الفترة 2005-2017	401

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

يعيش العالم المعاصر اليوم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من المتغيرات ذات الصفات والخصائص غير المسبوقة في تاريخ العالم، حيث شهدت جميع المجالات العديد من التحولات تتصف بسرعة الحركة والشمولية، تحت غطاء ما يعرف بالعولمة والتي كان تأثيرها واضحاً على العلاقات الدولية والإقليمية في جانبها الإقتصادي.

حيث تأثرت البيئة الدولية بالعديد من المتغيرات والتطورات المهمة والمتسارعة أخذت بها نحو تدويل الحياة الإقتصادية، فإشباع رغبات الأفراد المتزايدة والمتعددة، ونمو وتطور القوى الإنتاجية وكذا تصريف المنتجات الفائضة لم يعد ممكناً في ظل الإقتصاد القطري فقط بل لابد من الإندماج في إطار تدويل الحياة الإقتصادية أو ما يطلق عليه بالعولمة الإقتصادية، حيث تشهد العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والخدمات والإستثمار والتكنولوجيا وغيرها نمواً متسارعاً كبيراً، ويعتبر الإتجاه نحو تحرير التجارة الدولية من أهم تلك التوجهات.

وفي ظل هذه المعطيات أصبح لزاماً على الدول إعادة النظر مرة أخرى في توجهاتها وخياراتها الإقتصادية، حيث أصبح بقاء الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات قد يضعفها ويكون سبباً في تخلفها، فإشتداد حدة المنافسة محلياً وعالمياً وكذا المخاطر والمستجدات التي يشهدها العالم أكبر من أن تتحملها وتواجهها الكيانات القطرية لوحدها، وهو ما أدى إلى تزايد الشعور بالحاجة إلى مزيد من التعاون والتكامل بين الدول لمواجهة هذه المتغيرات وتعظيم المكاسب، وتزامناً مع ذلك شهد العالم تأسيس منظمة عالمية للتجارة تعني بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية الدولية وتعالج المشاكل المرتبطة بها، وأصبحت بعد ذلك أحد أهم أوجه الإندماج في الإقتصاد العالمي تسعى مختلف الدول من خلال الإندماج إليها إلى ضمان مكانتها في النظام التجاري الدولي الجديد في جانبه المتعدد الأطراف، كما أدت الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية في الإقتصاد العالمي من خلال دورها التتموي بنفس الدول إلى أخذ منحى آخر ولكن من أجل تحقيق نفس الأهداف، وذلك من خلال إقامة تكتلات

اقتصادية والتي شهدت إنتشاراً كبيراً في كل أنحاء العالم سواءً في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء وبتزايد مستمر وبصور ومراحل مختلفة، حيث تميزت هذه التكتلات عند بداية ظهورها بتشكلها في صورة تجمعات تتميز الدول العضوة فيها بنوع من التكافؤ في اقتصادياتها والتقارب في جوانبها الإجتماعية وحتى الجغرافية إلا أن عدم تحقيق معظم هذه التجمعات لمعظم الأهداف المرجوة منها، أدى إلى ظهور تكتلات إقتصادية في شكل جديد بخصائص ودوافع تختلف عن تلك التي سبقتها، حيث أصبحت تجمع بين اقطار غير متجانسة بل لعل هذا أصبح واحداً من مميزاتها، مما أعطى فرصة للدول النامية خاصة من أجل تعزيز فرصها للإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تحرير تجارتها الخارجية وتطبيق سياسة تشجيع الصادرات والاستثمار الأجنبي أكثر من سياسة الإعتماد على الإحلال محل الواردات.

والجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمنأى عن كل هذه التغيرات فراحت هي الأخرى تسعى إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي وهو ما يظهر من خلال سعيها المستمر للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1996 إلى غاية يومنا هذا على الرغم من الجدل المطروح والخاص بالإنعكاسات التي قد تنتج عن هذا الإندماج على الإقتصاد الجزائري خاصة في ظل تبعيته للمحروقات، هذا بالإضافة الى توقيع الجزائر للعديد من الإتفاقيات، لعل أهمها توقيع إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر شريكاً تجارياً إستراتيجياً بالنسبة للجزائر، والتي من أهم ما جاء فيها بالإضافة إلى التعاون السياسي والإجتماعي والثقافي إقامة منطقة تبادل حر والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

### أولاً: إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن إبراز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

**كيف ساهمت كل من الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟**

ومن أجل الإحاطة بكافة متغيرات الدراسة لابد من طرح بعض الأسئلة الفرعية والتي نقدمها كما يلي:

1- ما هي أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؟ وما هي الإتجاهات المختلفة للسياسات التجارية الخارجية؟

2- كيف ساهمت مظاهر العولمة الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية؟

3- ما هي العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار تحرير التجارة الدولية؟

4- ما هي تداعيات التجارب التكاملية الاقتصادية في العالم على التجارة الدولية؟

5- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر؟ وما هي التوجهات التي اتبعتها في ظل النظام التجاري العالمي الجديد؟

### ثانياً: فرضيات الدراسة:

إنطلاقاً من إشكالية الدراسة ومن أجل معالجة الموضوع تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت كل من الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال التوجه نحو إقامة إتفاقيات تجارية إقليمية من جهة وسعيها الدائم من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تجزئة هذه الفرضية الرئيسية الى خمسة فرضيات فرعية كما يلي:

**الفرضية الأولى:** هناك العديد من النظريات الإقتصادية العالمية المفسرة للتجارة الخارجية، كما تنقسم السياسات المالية الدولية في تحرير التجارة الدولية الى رأيين مختلفين بين منادي للحرية و مؤيد لسياسة التقييد.

**الفرضية الثانية:** ساهمت كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات المتعددة الجنسيات و كذا المؤسسات المالية الدولية في تحرير التجارة الدولية.

**الفرضية الثالثة:** تسير كل من الإقليمية والتعددية في منحى واحد يصب في تحرير التجارة الدولية.

**الفرضية الرابعة:** تلعب التكتلات الإقليمية دوراً هاماً في التجارة العالمية، كما يعتبر كتل الإتحاد الأوروبي تجربة رائدة على مستوى العالم.

**الفرضية الخامسة:** تبذل الجزائر جهود مستمرة من أجل إندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد.

### ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- التطرق الى أهم مظاهر العولمة الاقتصادية و دورها في تحرير التجارة الدولية.
- توضيح القواعد و المعايير التي تقوم عليها التكتلات الاقتصادية الاقليمية.
- التطرق لمراحل تكوين النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- تقديم عرض لبعض التجارب التكاملية ذات الطبيعة المختلفة.
- التطرق للعلاقة التبادلية بين الاقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- عرض واقع سياسة التجارة الخارجية في الجزائر و ما مدى تفاعلها في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

### رابعاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية النظام التجاري العالمي الجديد سواءً من خلال المنظمة العالمية للتجارة أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية كواقع مفروض أمام الإقتصاديات القطرية من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس حول تعظيم مكاسب التجارة الدولية في ظل النظام الإقتصادي الدولي الجديد، من خلال المرونة التي يمنحها النظام التجاري العالمي الجديد في النفاذ إلى الأسواق، وهو ما قد يضمن للدول المندمجة في هذا النظام فرصة أكبر من أجل تحقيق أهدافها التنموية والحفاظ على مصالحها.

### خامساً: حدود الدراسة:

يستدعي الوقوف على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة على إشكالياتها الإلتزام بإطارين زماني ومكاني محددين، حيث قيد الإطار الزمني لهذه الدراسة من نهاية الحرب العالمية الثانية وهي فترة ظهور بؤادر النظام التجاري متعدد الأطراف إلى غاية وقتنا الحالي، أما فيما يخص الإطار المكاني فيمكن إضفاء الصبغة العالمية للدراسة كون النظام التجاري العالمي الجديد بشقية الإقليمي والمتعدد الأطراف ظاهرة مست كل دول العالم، هذا بالإضافة إلى الإطار المكاني لدراسة الحالة في الجزائر.

### سادساً: أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيار الموضوع إلى العديد من الأسباب أهمها:

- تزايد الإلتجاه نحو التكتلات الإقتصادية الإقليمية وتزايد أهميتها على صعيد العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية.
- أهمية الدور الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في ارساء قواعد النظام التجاري العالمي الجديد.
- ظهور جدلية العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف.
- سعي الجزائر المستمر من أجل الإلتضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ زمن بعيد.
- توجة الجزائر نحو إقامة إتفاقيات تجارية إقليمية في إنتظار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### سابعاً: المنهج المتبع في الدراسة:

للإلمام بجوانب الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً وإختبار الفرضيات كان لا بد من الجمع بين مجموعة من المناهج البحثية على غرار المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في الحديث عن ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية ودوافع ظهورها والنظام

التجاري المتعدد الأطراف ومراحل تطوره، كما تم استعمال المنهج التحليلي من خلال دراسة الإنعكاسات النظام التجاري العالمي الجديد على تحرير التجارة العالمية.

### ثامناً: الدراسات السابقة:

لقد تم تناول متغيرات موضوع النظام التجاري العالمي الجديد في العديد من البحوث والدراسات، سواءاً تلك المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية الإقليمية أو بالمنظمة العالمية للتجارة في ظل العولمة الإقتصادية، ولقد جاءت هذه الدراسات لتبين مسعى الجزائر في ظل كل هذه التحديات وما مدى تأثيرها على مبادلاتها التجارية بعد إنضمامها إلى بعض التكتلات الإقتصادية وإقامة مناطق تبادل حر مع أعضاء التكتل ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1- دراسة لسليمان ناصر: تحت عنوان " التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر" وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة في عددها الأول سنة 2002، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث في مصير البلدان النامية والفقيرة التي تسعى إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية، وهل هذه التكتلات قادرة على الصمود والمنافسة أمام المجموعات الإقتصادية الكبرى في العالم، لتخلص الدراسة إلى ضرورة التفكير الجدي من قبل الدول النامية في إقامة تكتلات إقتصادية وتفعيل ما هو قائم منها كإستراتيجية حقيقة لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- دراسة لعبدوس عبد العزيز: تحت عنوان "سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية بجامعة تلمسان لسنة 2011، حيث جاءت هذه الدراسة لتبين الأثر الناتج عن سياسة الإنفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر على وضعية تنافسية الإقتصاد الوطني، ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إرتفاع درجة الإنفتاح التجاري للجزائر على العالم

الخارجي واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية من الغاز والنفط بصورة كبيرة، ما يعني أن الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحاً على الموارد الطبيعية بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة، وبالتالي يمكن القول حسب الباحث أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد منفتح إنفتاحاً طبيعياً.

3- دراسة فيصل بهلولي: تحت عنوان "التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة في عددها الحادي عشر سنة 2012، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث في استراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الإلتزامات الدولية المتمثلة في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة وإتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة من جهة أخرى والانعكاسات السلبية والإيجابية لكل منهما على قطاع التجارة الخارجية، ليعطي الباحث في الأخير إقتراح يخص بعض السياسات الواجب إنتهاجها من طرف الجزائر من أجل مواجهة تلك الأثار والانعكاسات.

4- دراسة لعلالي مخطار: بعنوان "آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية - حالة الجزائر" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية بجامعة الشلف لسنة 2014، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية رئيسية تدور حول الآليات التي تعتمدها السياسة الإقتصادية الجزائرية لتحرير تجارتها الخارجية وما مدى نجاحها، ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة، تمثلت أهمها في ضرورة إعادة النظر في النظريات التجارية الدولية نتيجة ظهور عملة إرتكازية جديدة أصبحت تلعب دوراً هاماً في التبادلات التجارية إلى جانب الدولار وهو الأورو، مما يؤدي إلى حدوث عدم توازن بسبب تداولات أسعار هاتة العملات في السوق الدولية.

5- دراسة لخير الدين بلعز و خوني رابح بعنوان:

**"The Algerian Foreign Trade between the multilateral trading system and the regionalism"**

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة "إيكونوميكا" في عددها الثاني الطبعة العاشرة الصادرة عن جامعة دانوبويوس برومانيا سنة 2014، وقد جاءت هذه الدراسة من أجل إبراز التحدي الذي يواجه التجارة العالمية خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة الانتشار الكبير للاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تمنح تفضيلات للدول الأعضاء مما قد يؤثر على تجارتها مع باقي الدول غير الأعضاء في تلك الاتفاقيات، كما تسلط الدراسة الضوء على الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في طريق اندماجه في النظام التجاري العالمي الجديد سواءً الإقليمي أو المتعدد الأطراف والتي تعود أساساً حسب الباحثين إلى الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه الإقتصاد الجزائري.

6- دراسة لبوبكر صاية وناجي بن حسين: تحت عنوان "الإندماج في الإقتصاد العالمي بين الحتمية والتريث - إشارة إلى حالة الجزائر" وهي عبارة عن مقال منشور سنة 2014، ولقد جاءت هذه الدراسة للنظر في مدى حتمية الإندماج في الإقتصاد العالمي ومدى ضرورته بالنسبة للجزائر، أين خلصت الدراسة إلى رأي مفاده أن الإندماج ليس مرحلة من مراحل تطور الإقتصاد الدولي وبالتالي فهو ليس ضرورة والدول وخاصة النامية منها ليست مجبرة على الدخول في تجربة الإندماج.

7- دراسة لخير الدين بلعز: بعنوان "التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2014-2015. ولقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح الأثر الذي قد ينجم عن التحديات الراهنة للتجارة العالمية خاصة تلك المتعلقة بالبيئة والعلاقة بين الإقليمية والتعددية وكذا الأزمات الإقتصادية على الدول النامية، فالنظام التجاري المتعدد الأطراف يواجه العديد من التحديات التي قد تعصف بجهوده في إرساء تجارة حرة تقوم على مبدأ الممارسة العادلة من خلال اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أما بالنسبة للإقتصاد الجزائري أكدت الدراسة أنه يواجه تحديات كبيرة في طريق إنفتاحه التجاري ناجمة أساساً على إعماده الكبير على صادرات المحروقات. مما يستدعي إعادة النظر في علاقاته التجارية مع شركائه.

## تاسعاً: خطة الدراسة :

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ونظراً لاتساع الموضوع و تشعب فروعه، وقصد اعطاء القدر الكافي من الاهتمام و التركيز تم تقسيم الدراسة كمايلي:

**المقدمة :** أين تم طرح اشكالية الدراسة و عرض مختلف جوانب الموضوع

**الجزء النظري :** تتاول أربعة فصول على النحو التالي :

- **الفصل الأول :** تحت عنوان " الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية" والذي تم من خلاله عرض مفصل لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية من مختلف النظريات المفسرة لها و اتجاهاتها المختلفة.

- **الفصل الثاني :** تحت عنوان " مظاهر العولمة الاقتصادية ودورها في تدويل التجارة" ومن خلال هذا الفصل تم التطرق الى المفاهيم العامة للعولمة الاقتصادية و التطرق لأهم مظاهرها التي ساعدت على تدويل التجارة على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات و كذا المؤسسات المالية الدولية.

- **الفصل الثالث :** تحت عنوان " النظام التجاري العالمي بين الاقليمية والتعددية" ويتم من خلال هذا الفصل التطرق للتكامل الاقتصادي الاقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية و التطور التاريخي للمنظمة العالمية للتجارة وكذا التطرق للعلاقة بين الاقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة الدولية.

- **الفصل الرابع :** تحت عنوان " أهم التجارب التكاملية في الاقتصاد الدولي " أين تم عرض نماذج اقليمية مختلفة كتجربة التكامل الاقتصادي العربي و تجربة الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى تجارب أخرى

أما **الجزء التطبيقي** فقد جاء في **الفصل الرابع** تحت عنوان " التوجهات الاقليمية والدولية للتجارة الخارجية في الجزائر" أين تم عرض أهم التطورات التي مر بها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بالإضافة الى علاقاتها التجارية في اطار الاقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف

**خاتمة:** وتشتمل على الخلاصة العامة، نتائج اختبار الفرضيات، النتائج و التوصيات و افاق الدراسة.

## الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية  
و السياسة التجارية

**تمهيد:**

يرجع ظهور تبادل السلع بين الأفراد إلى زمن بعيد نتيجة تعدد هذه الأخيرة و تنوعها و عدم تمكن كل فرد على حدى توفير كل ما يحتاجه منها بنفسه، و لنفس هذه الأسباب و مع تطور المجتمعات البشرية اتسع نطاق هذا تبادل ليصبح بين مواطني الدول و المجتمعات المختلفة سعياً منها نحو تحقيق أكبر رفاهية ممكنة لمواطنيها على الرغم من وجود الحدود السياسية و الجغرافية و اختلاف العملات و الأنظمة، و لقد نتج عن ذلك أن تخصصت العديد من الدول في مجالات معينة حسب ما تتمتع به من مزايا طبيعية و بشرية عن غيرها من الدول الأخرى و لقد ساعد كل ذلك على تطور مفهوم التجارة الخارجية، و التي أصبحت لها دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة للفوائد التي تعود بها على الدول من خلال عمليتي الاستيراد و التصدير، و مع تطور الفكر الاقتصادي كان لابد من ظهور مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تحاول كل واحدة منها إعطاء تفسير علمي للأسباب التي تقف وراء نمو التجارة الدولية و ازدهارها و التي شهدت خلال القرن التاسع عشر عصرها الذهبي خاصة بعد نجاح الثورة الصناعية في أوروبا، حيث شهد العالم في تلك الفترة حركة تجارية دولية كبيرة جداً ما أدى إلى ظهور اتجاهات مختلفة للسياسات التجارية الخارجية، و التي انقسمت بين مؤيد لمواصلة هذا التحرير و بين الدعاة إلى تقييد التجارة الخارجية و الحد من التبادلات الاقتصادية الدولية و التي شملت تجارة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و لكل فئة من هؤلاء حججها في الرأي الذي تتبناه.

و يتناول هذا الفصل الإطار النظري لتجارة الخارجية و السياسة التجارية و ذلك من

خلال المباحث الثلاثة الآتية.

- المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- المبحث الثالث: الاتجاهات المختلفة لسياسات التجارة الخارجية.

## المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

لقد بدأت حركة التجارة الدولية في شكل بسيط قائم أساساً على المقايضة بمفهومها المعروف، و الذي أخذ بعد ذلك بعداً جديداً مختلفاً عما كانت عليه في السابق، و ذلك نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية، حيث قطعت التجارة الدولية شوطاً كبيراً في الدقة والموضوعية من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية و تخصص الكثير من الدول في مجالات معينة و تعددت النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بمفهومها الجديد، و بدأت المناداة بما يسمى بسياسة تحرير التجارة و إن كان هناك من يملك توجهها يختلف مع ذلك تماماً و لكل دوافعه و أسبابه، مما أكسب التجارة الخارجية أهمية من ظل النظام الاقتصادي العالمي و العلاقات الاقتصادية الدولية.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و الفرق بينها و بين التجارة الداخلية

للتجارة الدولية جذور تاريخية بدأت مع ظهور التجمعات الإنسانية المتحضرة عن طريق المقايضة في شكلها البسيط ثم أخذت تتطور تماشياً مع التغيرات الاقتصادية الدولية إلى أن وصلت إلى مفهوم أكثر شمولية وتعقيداً.

#### ❖ أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

يخضع المقصود باصطلاح "التجارة الخارجية" شأنه من ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاقتصادية، نتيجة تباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه و للصور التي يتألف منها، و في هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الضيق" و مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الواسع".

#### 1- المفهوم الضيق للتجارة الخارجية:

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق إلى عمليات بيع و شراء السلع و تأدية و تلقي الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، سواءا كانت هذه الأطراف حكومات أو هيئات أو مؤسسات عامة، أو أفراد عاديين أو مشروعات خاصة، و يطلق على عمليات بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال " الصادرات"، كما يطلق على عمليات شراء السلع أو تلقي الخدمات اسم " الواردات".

و تشمل الصادرات و الواردات السلعية كافة أنواع السلع الاستهلاكية و الواسطة و الرأس مالية، و من أبرز الخدمات التي يتم التعامل فيها في هذا المجال، خدمات النقل، الملاحة البحرية و الجوية، التأمين، السياحة، العلاج، التعليم و غيرها.<sup>1</sup>

## 2- المفهوم الواسع للتجارة الخارجية:

يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع بالإضافة الى كل من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة -الواردة في المفهوم الضيق للتجارة الخارجية - ليشمل حركة رؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين أطراف يقيمون في دول مختلفة و هو ما يطلق عليه " الحركات الدولية لرؤوس الأموال"<sup>2</sup>

و من الأمثلة على ذلك ما يلي:

- الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المقيمون في دولة ما داخل دولة أخرى.
- شراء الأسهم و السندات الأجنبية.
- شراء العقارات المبنية في الخارج.
- فتح الحسابات لدى البنوك الموجودة في الخارج باعتباره تصديرًا لرأس المال بينما يعتبر الطرف الآخر مستوردًا لرأس المال.

هذا و يطلق مصطلح "العلاقات الاقتصادية الدولية" من قبل معظم الاقتصاديين على هذا المفهوم الواسع للتجارة الخارجية، كما تجب الإشارة إلى أنه عادة ما يستخدم مصطلح " التجارة الدولية " كمرادف لاصطلاح " التجارة الخارجية " على الرغم من وجود فرق بينهما، فهذا الأخير يقصد به النظرة الجزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة أو قطر معين و دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بينما مصطلح " التجارة الدولية " يشير إلى نظرة شمولية لمجمل العلاقات الاقتصادية التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

و انطلاقًا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركة الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية (مصر : دون دار النشر، 2007)، ص. 11.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حام، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (مصر : الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص. 36.

### ❖ ثانياً: الفرق بين التجارة الخارجية و الداخلية

على الرغم من تشابه عمليات التبادل للسلع و الخدمات و المعاملات الأخرى التي تتم بين الأفراد المقيمين داخل الاقتصاد القومي و بين تلك التي تتم بين الدول و بعضها البعض، و خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاج و زيادة اشباع حاجات الأفراد من مختلف السلع و الخدمات بسبب زيادة التخصص و تقسيم العمل، سوءاً على المستوى الدولي فيما بين الدول و بعضها البعض أو حتى بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، إلا أنه توجد العديد من الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية و لعل أهم هذه الاعتبارات تتمثل في ما يلي:

#### 1- قدرة عوامل الإنتاج على التحرك:

تتمتع عوامل الإنتاج خاصة العمل و رأس المال بالمرونة و قدرة تامة على التحرك و الانتقال من نشاط إلى آخر و من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لاختلاف العوائد فيما بين الأنشطة و المناطق المختلفة، إلا أنها تتميز بالجمود النسبي على المستوى الخارجي بسبب وجود الحواجز و القيود فيما بين الدول و بعضها و التي تحد من حركية عوامل الإنتاج هذه على المستوى الخارجي، و قد تكون هذه الحواجز أو القيود طبيعية تتمثل في البعد الجغرافي و المكاني، و من ثم ارتفاع تكاليف النقل و كذلك الحواجز و القيود السياسية فيما بين الدول، و كذلك الحواجز و القيود الاقتصادية المتمثلة في الرسوم الجمركية و القيود على حركة رؤوس الأموال و غيرها.<sup>1</sup>

و بالتالي فإن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال و التحرك داخل الدولة الواحدة تكون أعلى بكثير مقارنة بها على المستوى الخارجي، نظراً لوجود العديد من القيود و العقبات أو الحواجز التي تعترضها على المستوى الخارجي تلك التي لا توجد على المستوى الداخلي.

#### 2- اختلاف النظم المالية و النقدية:

إن السكان المقيمين في أقاليم مختلفة داخل حدود الدولة الواحدة يمكنهم إجراء معاملات مختلفة فيما بينهم باستخدام عملة واحدة، و ذلك لعدم وجود قوانين أو قيود تفرض على انتقال العملة داخل مناطق الدولة الواحدة.

<sup>1</sup> محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016)، ص. 12.

و لكن بالنسبة للتجارة الخارجية فإن الأمر يختلف حيث يتم التعامل بوحدة نقدية متباينة، و بين دول لكل منها نظامها النقدي المختلف ما يطرح أمام التجارة الداخلية مشكلة ليس لها مقابل في التجارة الداخلية متمثلة في مشكلة الصرف الأجنبي و ما ينجر عنها من عدم استقرار في أسعار الصرف و التي تزداد صعوبة و تعقيداً في حالة عديد من الدول النامية ذات العملات غير المستقرة و غير القابلة للتحويل، مما يؤثر مباشرة على قدرة الدول على عملية التصدير إلى الخارج و على مدى جاذبية الاستيراد من الخارج بدلا من الحصول على السلع من الأسواق و المصادر المحلية.

هذا و في ظل تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة من وقت لآخر مما يؤدي إلى تقلبات مماثلة في الأسعار المحلية بالمقارنة بمستويات الأسعار العالمية، حيث تحدث هذه التقلبات الأخيرة حركات نمو و انكماش في قيم الصادرات و الواردات.<sup>1</sup>

### 3- اختلاف السياسات و الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية:

يمكن لكل دولة أن تفرض ما تتبناه من النظم و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية على أقاليمها المختلفة و لكن لا سلطان لها على سياسات الدول الأخرى، و هكذا تختلف القوانين و التشريعات و تتباين النظم و السياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، و يرجع هذا التباين بين الدول نتيجة لاختلاف الأهداف القومية و الوطنية لكل بلد عن آخر فكل دولة تمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها و تتخذ حكومات الدول من السياسات ما يساهم في الارتفاع برفاهية أفراد مجتمعها و لذا تتجه حكومات الدولة من السياسات الاقتصادية - سواء المالية أو النقدية أو التجارية - الملائم منها للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي حتى لو كان من شأنها إقامة القيود و العقبات أمام حرية التبادل التجاري و الحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج من و إلى الدولة، وقد تكون هذه القيود و العقبات في صورة الرسوم الجمركية و القيود الكمية كحصص الاستيراد و تراخيص الاستيراد و كذلك الرقابة على الصرف الأجنبي و الإجراءات الإدارية و الصحية المعقدة، و غير ذلك من الإجراءات التي تحد من حرية التبادل التجاري مع العالم الخارجي و لا تفرض على المعاملات الداخلية بين الأشخاص و المناطق و الأقاليم الداخلية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 52.

<sup>2</sup> عبد المنعم مبارك و محمود بونس، اقتصاديات العقود و الصيرفة و التجارة الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996)، ص. 19.

و بالتالي فإن المعاملات الاقتصادية الداخلية خاصة التجارية منها لا تخضع لأي قيود أو عقبات، و إن كان هناك بعض القيود فإنها تكون بصفة استثنائية و تهدف إلى تحقيق مصالح اقتصادية قومية.

#### 4- طبيعة الأسواق:

تتميز الأسواق الخارجية أي أسواق الدول بالانفصال و الاستقلال عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بها على المستوى الداخلي داخل حدود الدولة، و هو ما يؤثر على طبيعة التبادل التجاري و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب لعل أهمها:<sup>1</sup>

##### أ- الحواجز و القيود الطبيعية:

يتمثل ذلك في البعد الجغرافي و المكاني و من ثم ارتفاع تكاليف النقل، ممّا يحد من التبادل على المستوى الخارجي خاصة في حالة السلع التي تمثل تكلفة النقل بها نسبة كبيرة من قيمة السلعة، هذا فضلاً عن عدم توافر المعلومات الكافية بسبب صعوبة الاتصال و الربط بين أسواق الدول كم هو الحال على مستوى الأسواق المحلية في الدولة الواحدة، غير أنه نتيجة للتقدم الكبير في وسائل المواصلات و الاتصالات أدى هذا الى التقليل من هذا العامل ومن ثم من درجة الانفصال في الأسواق الخارجية الناتجة عن البعد الجغرافي و المكاني.

##### ب- القيود المصطنعة:

قد تكون هذه القيود سياسية ناتجة عن المشكلات السياسية بين الدول مما يؤدي إلى انفصال و استقلال أسواق الدول عن بعضها حتى لو كانت هذه الدول متجاورة حدودياً، و هذا هو حال العديد من الدول النامية.

##### ج- اختلاف الأذواق:

و يرجع ذلك إلى اختلاف العادات و التقاليد الاجتماعية و الأديان، و هذا بدوره يؤدي الى استقلال أسواق الدول عن بعضها، فمثلا بعض الدول الإسلامية لا تسمح بدخول المشروبات الكحولية إلى أسواقها، و كذلك هناك مجتمعات مستقلة في استهلاك سلع معينة لا تتداول في مجتمعات أخرى، فعلى سبيل المثال الزي التقليدي الخليجي هو زي وطني لا يلقى ترحيباً أو قبولاً في العديد من الدول الأخرى مثل المجتمعات الأوروبية، و بالتالي فإن

<sup>1</sup> محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص. 15-16.

اختلاف الأذواق في استهلاك العديد من السلع و الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى انفصال الأسواق الخارجية للدول عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بما هو عليه الحال على مستوى الأسواق المحلية في الدولة الواحدة.

#### د- اختلاف اللغة:

لاختلاف اللغة دوراً هاماً في انفصال و استقلال أسواق الدول عن بعضها، خاصة فيما يتعلق بتبادل عديد من السلع و الخدمات التي تكون مرتبطة بالشخص المقدم للسلعة أو الخدمة، مما يحد من التبادل على المستوى الخارجي مقارنة بما هو سائد داخل أسواق الدولة الواحدة.

#### هـ - انقسام العالم إلى وحدات سياسية:

لكل دولة حدود سياسية تفصلها عن غيرها من الدول و تقوم التجارة الداخلية داخل الحدود السياسية للدولة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ينتمون لدولة مختلفة، و قد تلعب اعتبارات الأمن الوطني و السياسة الخارجية و الأهداف الوطنية دوراً هاماً في تشكيل سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية و قد تقتضي ضرورة الدفاع عن البلد أو المحافظة على أمنه أن تعتمد الدولة إلى إنتاج بعض أنواع السلع التي تستطيع استيرادها من الخارج بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها خشية أن تؤدي بعض الظروف الطارئة إلى انقطاع الواردات من الخارج من هذه السلع إليها، كما قد تستخدم التجارة الخارجية في تحقيق مقاصد و أهداف سياسية في بعض الأحيان، و يبدو ذلك واضحاً فيما لو اتخذت الدولة من سلطاتها على التجارة الخارجية أداة للتمييز بين الدول على ضوء توجهها السياسي أو كأداة للضغط على بعض الدول بقصد دفعها إلى سلوك معين أو لرفض السيطرة الاقتصادية على بلد معين تمهيداً لبسط النفوذ السياسي عليه.<sup>1</sup>

هذا كما يجب التذكير أن التقدم العلمي و التكنولوجي خاصة في مجال المواصلات و الاتصالات أو ما يعرف بثورة المعلومات في السنوات الأخيرة، و ما ترتب عنها من تزايد و سرعة العولمة و تزايد التداخل فيما بين الدول و بعضها، فقد ترتب عن ذلك تقليل الفجوات و الفروقات التي تفصل التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فضلاً عن ذلك وجود المنظمات الدولية التي تعمل على توفير البيئة الملائمة للحرية الاقتصادية على مستوى

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 21.

الاقتصاد العالمي، كل هذا اسهم في تقارب الأسواق الدولية فيما بينها، إلا أنه رغم كل هذا لا يزال الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية كبيراً.

### المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها

إن تزايد الحاجة إلى أنماط متعددة من السلع و الخدمات مع مرور الزمن، أدى إلى تزايد الملامح الأساسية لاقتصاديات السوق و المعاملات التجارية الدولية.

#### ❖ أولاً: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة و إن تفاوت ذلك مع الزمان و المكان، و من ناحية أخرى فإن هذه الموارد تصبح أشد محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها و يرجع ذلك الى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضاً وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار و التنوع و التعدد و الترابط، و هذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن انتاج ما يكفي من السلع و الخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية.

ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالاً مثالياً لا هدر فيه، و هذا يعني انتاج أقصى ما يمكن انتاجه من السلع و الخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف، و حيث أن مشكلة الندرة النسبية هذه تواجه كل الدول بدرجات متفاوتة فإن الاقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج و ذلك لأن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل و رفع الإنتاجية و تخفيض التكاليف و بالتالي انتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة و التي يتم مبادلتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها، أو تستطيع انتاجها و لكن بتكاليف مرتفعة بحيث يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً.<sup>1</sup>

و من هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية، و هكذا فإن ظاهرة التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط بشكل وثيق بظاهرة التجارة الدولية، و اذا كان التخصص ما بين الأفراد يساعد على تحقيق مكاسب

<sup>1</sup> طالب عوض وراة، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات (الأردن: كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 2013)، ص. 13.

معيشية و اقتصادية ترفع من مستوى رفايتهم فإن التخصص بين الدول وفقا لمفهوم الميزة النسبية سيؤدي بالضرورة الى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في التبادل التجاري و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفايتهم المعيشية و الاقتصادية، و يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

### 1- اختلاف الظروف الطبيعية و البيئية:

تحظى بعض الدول بظروف طبيعية و بيئية معينة تسود فيها تقضي الى التخصص في انتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو النشاط الصناعي، فمثلا بعض الدول العربية تحظى بتوفر خام النفط على أراضيها فنجدها متخصصة في انتاج البترول، و البعض الآخر من دول العالم متخصص في انتاج المعادن كالذهب كما في جنوب افريقيا، و الفحم و الحديد كما في الولايات المتحدة و ألمانيا، و تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها تنتج هذه المواد التي تؤدي الى ظهور سلع أخرى، كما هناك بعض الدول تمتاز بتربة خصبة و مناخ ملائم و مياه مناسبة و بناءً عليه تخصص في المنتجات الزراعية كتخصص البرازيل في انتاج البن و العلف، و اندونيسيا في انتاج المطاط و وفرة الأخشاب مما جعلها منتجة للورق، و مصر في انتاج القطن و الأرز، فيما نجد الأردن يتخصص في انتاج الفوسفات و البوتاس و هكا هي حال الطبيعة و ما تؤديه لهذه المجتمعات البشرية من خيارات.<sup>1</sup>

### 2- وفرة و ندرة عناصر الإنتاج:

لا يتحدد التخصص و تقييم العمل على المستوى الدولي وفقا للظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد أيضا وفقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، و خاصة عنصري العمل و رأس المال باعتبارهما أهم عنصريين من عناصر الإنتاج، و حيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل و ندرة نسبية في عنصر رأس المال، و لذا تخصص هذه الدول في انتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الغذائية و غيرها من الصناعات الخفيفة، و على العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثلا كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا واليابان وفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذا تخصص هذه الدول

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012)، ص. 16.

في انتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات و المعدات و السيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.<sup>1</sup>

### 3- تكاليف النقل:

إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اشباع سوق هذه السلعة لأنها تضاف الى تكلفة الإنتاج و من ثم إلى سعر السلعة، و يتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجارياً اعتماداً على سعرها الدولي و سعرها المحلي و تكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي، و هذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً، و إذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية و لا يمكن تبادلها دولياً.<sup>2</sup>

و بالتالي فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعات بالقرب من السواحل و الموانئ تتوفر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الدولية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطن الصناعة بالقرب من الموانئ و السواحل، نظراً لأن تكاليف النقل البحري أقل من تكاليف النقل الجوي أو البري، الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة و من سعرها على المستوى الدولي، هذا يعني أن ميزة انخفاض تكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في انتاج و تبادل هذه السلع في الأسواق الدولية، و لذا يتجه المنتج إلى التخصص في انتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية.

### 4- التعاون و الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية:

يفرض منطق الحاجة و التعاون نفسه في غالبية الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي بلد في الحصول على سلع عن طريق استيرادها و من ثم رغبة أي بلد آخر في تلقي الطلبات على سلعة عن طريق تصدير الفائض من انتاجها، و ذلك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية و الموارد الرأسمالية و البشرية و القدرات التكنولوجية و الكفاءات الإدارية و غيرها من المتغيرات الاقتصادية التي

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريبي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2013)، ص. 14.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 15.

تؤثر على قدرات البد الإنتاجية، إذ أن هذه الاختلافات بين البلدان تجعل هناك اختلاف في طبيعة السلع و الخدمات بمعنى أن أي بلد لا يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي.<sup>1</sup>

### 5- توافر التكنولوجيا الحديثة:

المقصود بذلك هو أن الدولة التي لها السبق في استحداث التكنولوجيا الحديثة سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية عالية الثمن و على جانب كبير من التعقيد الإنتاجي و مثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة لظهورها و من ثم تقبل على اقتنائها، فالمعدات و السلع و الآلات الجديدة التي تنتج بواسطة تكنولوجيا حديثة في كل من أمريكا، و ألمانيا، و بريطانيا و فرنسا و روسيا تشكل عماد تجارتها الدولية.<sup>2</sup>

مما سبق فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع و الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية و الجغرافية، و لكن ذلك لا يعني أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، فعلى سبيل المثال بعض الدول يتوافر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية فتتخصص في ذلك، و لكن لا يعني ذلك انها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد الأولية و مصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي الجيد، و هي عملية ليست صعبة إذا ما توفرت لدى هذه الدول النية و الخبرة و التخطيط و رأس المال و التنظيم الكفاء و هي عوامل من الممكن أن تكتسب و ليست حكرا على دولة دون أخرى.

### ❖ ثانيا: أهمية التجارة الدولية و وسائل قياسها

تمثل التجارة الدولية للسلع و الخدمات و ما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول و بعضها، إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة زمنية طويلة و بالتالي، يتطلب الأمر أن تخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و وفرة الموارد لديها في إنتاجها و تبادلها بالمنتجات الأخرى التي تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها

<sup>1</sup> رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (دمشق: درا الرضا للنشر، 2000)، ص. 36.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التحول الدولي ونظريات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012)، ص. 17.

أعلى نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من دراسة النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

### 1- أهمية التجارة الدولية عند التجار:

يرى التجاريون أن ثراء الدولة و قوتها و بالتالي تقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) مقارنة بالدول الأخرى، فكلما زاد مقدار كل ما تمتلكه الدولة من هذه المعادن يعني أنها أصبحت أكثر ثراء و قوة ومن ثم أكثر تقدما، ذلك لأن هذه المعادن النفيسة تمثل قوة شرائية عالمية تستطيع الدولة من خلالها الحصول على السلع و الخدمات من الدول الأخرى، و يرون أن المصدر الأساسي لزيادة هذه المعادن النفيسة ليس الإنتاج فقط و إنما هناك عديد من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن و إنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري و ما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة، نتيجة لهذا يرى التجاريون و ما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة، نتيجة لهذا يرى التجاريون أن نشاط التجارة الخارجية يمثل نشاطا مهما في الاقتصاد القومي، ذلك لأنه يمثل وسيلة أساسية للحصول على الثروة في الدولة و بالتالي زيادة قوة الدولة و تقدمها، لذا احتلت التجارة الخارجية مكانا مرموقا في المجتمع، و تماشيا مع تحقيق التقدم و الرقي بالمجتمع فقد تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في نشاط التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات للحد منها، باستثناء الواردات من مستلزمات الإنتاج لما يترتب عليه من زيادة في العملية الإنتاجية و من ثم زيادة الصادرات فيما بعد و بالتالي الوصول إلى الهدف الأسمى و هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، هذا فضلا عن دعم و إعانة الصادرات بكافة الوسائل الممكنة و بالتالي زيادة تراكم المعادن النفيسة بالدولة و من ثم زيادة ثرائها و تقدمها الذي يقاس وفقا لهذا الأساس.<sup>1</sup>

يتضح من هذا التحليل أن الفرق الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية و التجارة الخارجية لدى التجار، يتمثل في أن التجارة الداخلية لا تساهم في زيادة ثروة الدولة و وتقدمها لأنه لا تترتب عليها زيادة فيما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، في حين تساهم

<sup>1</sup> محمدو يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 18-19.

التجارة الخارجية في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الفائض في الميزان التجاري، و بالتالي كانت سياسة الدولة توجه لتحقيق هذا الهدف.

## 2- أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك:

ثراء الدولة و تقدمها عند الكلاسيك لا يقاس بما تملكه من معادن نفيسة كما هو عند التجاريين و إنما يتمثل في حجم الناتج نفسه هذا ما يجعل نظرة الكلاسيك للتجارة سواء الداخلية أو الخارجية تختلف عن نظرة التجاريين، حيث أن نشاط التجارة الخارجية عند الكلاسيك ليس هدفه الحصول على المعدن النفيس و إنما تحقيق المصالح لطرفي التبادل فيما بين الدول، و أن المعادن النفيسة التي تكون في صورة عملات هي وسيلة للتبادل فيما بين الأفراد سواء داخليا أو خارجيا، و تتبع أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للكلاسيك فيما يترتب عليها من زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا و الظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون أخرى، و بالتالي زيادة إنتاجية و كفاءة استخدام الموارد في كل دولة، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة الناتج في الدول أطراف التبادل، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك و بالتالي زيادة رفاهية الأفراد بكل الدول و من ثم تحقق كل الدول مكاسب من وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب سيادة التخصص و تقسيم العمل و ما يترتب عن ذلك من زيادة الإنتاج في كل دولة بسبب ارتفاع كفاءة و إنتاجية عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك.<sup>1</sup>

يتضح من التحليل السابق أن الاختلاف الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية و الخارجية عند الكلاسيك يرجع اختلاف ظروف و طبيعة كل منهما و هو يتمثل في أن نشاط التجارة الداخلية يتم في ظل مرونة تامة لكل من المنتجات و عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك.<sup>2</sup>

يتضح من التحليل السابق أن الاختلاف الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية و الخارجية عند الكلاسيك يرجع اختلاف ظروف و طبيعة كل منهما، و هو يتمثل في أن

<sup>1</sup> محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 20.

نشاط التجارة الداخلية يتم في ظل مرونة تامة لكل من المنتجات و عوامل الإنتاج على التحرك و الانتقال بحرية في السوق الداخلي للدولة، بينما تكون حركية المنتجات و عوامل الإنتاج أقل بكثير على المستوى الخارجي بسبب وجود عديد من القيود و العوائق التي تحد من هذه الحركية سواءً كانت هذه القيود و العوائق طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

### 3- أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر:

تبرز أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي، حيث تنتهج الدولة مجموعة من السياسات التي تؤدي الى زيادة حجم النشاط الاقتصادي بها قبا يصل في النهاية الى الزيادة في رفاهية افراد المجتمع، هذا وتكون هذه السياسات التي تحكم نشاط المعاملات و التجارة الداخلية تحت سيطرة حكومة الدولة و تهدف الى تحقيق المصلحة القومية للدولة، كما أن مصلحة الاقتصاد القومي لا تتحقق تلقائيا بالعمل الفردي فقد استدعى هذا وجود عديد من المظاهر الخارجية للاقتصاد القومي تمثلت في سياسات التجارة الخارجية، و سياسات ميزان المدفوعات و يتم دمج أهداف هذه السياسات ضمن أهداف و خطط الاقتصاد القومي ككل، غير أن فكرة القومية هذه بدأت تتغير إلى حد كبير خاصة بعد أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933) و كذلك آثار الحرب العالمية الثانية، و ظهر فكر جديد ينادي بما يسمى بالاقتصاد العالمي الذي أصبح يمثل حقيقة واقعية، و من ثم ظهرت آراء تنادي بتغيير وضع الاقتصاد العالمي في العصر الحديث بما يحقق مصالح المجتمع الدولي ككل خاصة في ظل التقدم التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المواصلات و الاتصالات أو ما يسمى بثروة المعلومات، و ما ترتب عن ذلك زيادة دور المنظمات الدولية و خاصة منظمة التجارة العالمية التي تعمل جاهدة على تقليل القيود على التجارة الخارجية و بدأت فكرة القومية في التراجع بصورة كبيرة.<sup>1</sup>

مما سبق يتضح أن أهمية التجارة الخارجية ترجع لما يترتب عليها من العديد من الآثار الإيجابية في الدولة سواءً من جانب الإنتاج أو من جانب الاستهلاك.

<sup>1</sup> محمود يونس، محمد علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 22-23.

- فمن جانب الإنتاج يترتب على التجارة الخارجية سيادة التخصص و تقسيم العمل دوليا، وفقا لظروف كل دولة و إمكاناتها، مما يترتب على ذلك من تحقيق تخصيص أمثل للموارد و بالتالي زيادة إنتاجية و كفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة، و من ثم زيادة مستوى الناتج الكلي بما يدعم عمليات النمو و التقدم بالمجتمع و بالتالي زيادة مستوى الناتج العالمي و ارتفاع معدلات النمو المحقق به.
- أما من جانب الاستهلاك يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة بسبب زيادة مستوى الاستهلاك نظرا لأنه في ظل حرية التجارة يمكن للأفراد الحصول على العديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية هذه، كما أنه يترتب على التجارة الخارجية زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي، و يساهم هذا في انخفاض مستوى الأسعار، فضلا عن التحسن في نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع، و هنا كله يؤدي إلى الزيادة في رفاهية المستهلك.

#### 4- وسائل قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية:

تبين التجارة الخارجية لأي دولة الصلة القائمة بين إنتاجها و بين إنتاج العالم الخارجي و لذلك تؤدي التجارة الخارجية دورها في الاقتصاد القومي، مثلما تؤدي في الاقتصاد العالمي و هناك وسائل عديدة تقاس بها الأهمية الخاصة بالتجارة الدولية في الاقتصاد القومي، و من هذه الوسائل ما يلي:<sup>1</sup>

#### أ) نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

إن متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية يقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و أهمية هذا المتوسط أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث، و من هنا يمكن مقارنة هذه المتوسطات في الدول المختلفة فيتبين من ذلك مدى ارتباط هذه الدول بالتجارة الدولية.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 22-23.

(ب) متوسط الميل للاستيراد:

و يبين هذا المتوسط مدى اعتماد الدولة على الواردات و بالتالي مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، و يقاس متوسط الميل للاستيراد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100\%$$

و كلما كان متوسط الميل للاستيراد كبيرا دل ذلك على أن هذه الدول تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش إلا أن ذلك لا يعني فقر الدولة أو غناها. فمثلا دولة ما قد يكون متوسط الميل للاستيراد فيها يساوي 70% و هي دولة غنية لأن قيمة الواردات مرتفعة و بنفس الوقت الدخل القومي مرتفع لدولة مثل الكويت، و بالمقابل قد نجد دولة أخرى كالصومال متوسط الميل للاستيراد فيها يساوي 70% إلا أن قيمة الواردات فيها منخفضة و كذلك قيمة الدخل القومي منخفضة بسبب فقرها، إلا أنه يمكن القول أن هذه النسبة تدل على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج القومي.

(ج) نسبة التبادل:

تبين هذه النسبة علاقة الصادرات بالواردات و على وجه التحديد توضح كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها، و كم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها في مقابل كل وحدة من السلع المصدرة و تحسين نسبة التبادل من خلال واحدة من المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم التعليمي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الاردات}}$$

تدل نسبة التبادل على مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما تدل على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد صحيح كان ذلك في صالح الدولة.

### المطلب الثالث: الدور التنموي للتجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء، فهي بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى تساهم بفاعلية في تنمية الدخل القومي و بالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة و تقدم المجتمعات، و تزداد الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي في حالة البلدان النامية بصفة خاصة، فهي في أشد الحاجة إلى التجارة الدولية أي إقامة علاقات اقتصادية دولية بصورة أشمل حتى تستطيع أن تحقق أهدافا في التنمية و التقدم، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع و المعدات الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة إلى برامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق و تعريف منتجاتها المحلية، و لا يمكن أن تتاح لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات تجارية دولية و هنا يعني أن التجارة الدولية لا تؤدي دورا مهما للدول النامية و حسب بل تلعب من وجهة نظر تلك الدول الدور الأساسي في التنمية.

و على ذلك تعتمد و تتحدد قدرة الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد الخارجي لما تحتاجه من سلع و خدمات، و من هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها و الحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل قدرتها على الاستيراد مرتفعة بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمار في مجالات الإنتاجية و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، من خلال زيادة الدخل القومي و هذا المضمون يعبر عن أن التجارة الدولية ترفع من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثالث و هذا ما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة.

فيما يلي الفوائد التي تمكن أن تعود على الدول من كل من الاستيراد والتصدير.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شريف علي الموصى، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، مرجع سابق، ص. 24.

## ❖ أولاً: فوائد الاستيراد

في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي يساهم الاستيراد الرأسمالي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، إذ أنه يتم توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات اللازمة لهذه التنمية عن طريق الاستيراد و ذلك من أجل زيادة الإنتاج و تنويعه كما أن الاستيراد يتيح الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا و اتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا، أو لا تنتج مطلقا، لعوامل مناخية أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية و مثل هذا الاستيراد سيؤدي حتما إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في الدولة.

## ❖ ثانياً: الفائدة من التصدير

تعمل مختلف الدول على اتاحة الفرصة أمام الصناعات من أجل تحقيق مكاسب تعود عليها، إذ بعد أن تصل تلك الصناعات من التطور إلى مرحلة الفائض في الإنتاج، و الفائض عن حاجة الأسواق المحلية لا يصبح أمامها إلا السبيل نحو تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل النمو و التوسع و البقاء في السوق، كما أن صناعات التصدير لا تؤدي فقط إلى رفع مستوى المعيشة في الدولة بشكل عام و لأفرادها بشكل خاص فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع أسواقها محليا و دوليا يعني هذا توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي الى تحقيق التكلفة الاجمالية و ذلك يتيح الفرصة لتحديد أسعار أقل و بالتالي تنمية أكثر، و كل هذا يتيح لهذه الصناعات دفع أجور عالية نسبيا للعاملين فيها مقارنة مع الأجور للعاملين في قطاعات أخرى، و مع مرور الوقت قد يكون لذلك الأثر في رفع الأجور في تلك القطاعات مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لهذه الشرائح و يؤثر ذلك على استهلاكها لسلع و خدمات منتجة محليا أو مستوردة.

و تحتل الصادرات في الدول النامية مكانة مهمة و تقوم بدور كبير في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في عملية نمو الدخل القومي و ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة، كما تساهم كذلك في زيادة حركة التبادل الفنية والخبرات و التكنولوجية و تبادل عنصر العمل و انتقال رؤوس الأموال مما تحقق لها مكاسب و إيجابيات تعود بالنفع و الفائدة على اقتصاد و رفاه مجتمعاتها.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

لقد حظي الفكر الاقتصادي في مجال الاقتصاد الدولي خلال القرن العشرين بالعديد من الآراء الحديثة و المتجددة للاقتصاديين و خاصة تلك التي تعني بالنظرية البحتة للتجارة الدولية، كما أن ظهور بعض النظريات و النماذج الجديدة لتفسير التجارة الدولية قد أدى إلى التوصل إلى نظريات أحدث اعتمدت على تطوير الفروض التي قامت عليها النظريات التي سبقتها، كما أن الحصر الكامل و الدقيق للبحوث و الدراسات التي أجريت في هذا المجال خلال سنوات القرن العشرين يعتبر أمرا صعبا جدا، و لذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على استعراض أهم التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي المتعلق بنظريات التجارة الدولية انطلاقا من النظرية الكلاسيكية بشقيها القديم و الحديث وصولا إلى النظرية التكنولوجية باعتبارها أحدث نظرية في التجارة الخارجية التي حاولت إعطاء تفسير واقعي للعلاقات التجارية الدولية.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

لقد ظهر الفكر الكلاسيكي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد للفكر التجاري و الذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنعف على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يعتمد على تحقيق الثروة من خلال الفائض في الميزان التجاري و تتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

❖ أولا: التحليل الكلاسيكي للنفقات المطلقة و النسبية: وهي كالتالي:

#### 1- التجاريون (الفكر المركنتالي) و نظرية التجارة الخارجية:

يعرف الفكر التجاري (المركنتالي *Mercantalism*) بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من عام 1500 - 1750م و التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية و المعاملات التجارية الدولية، و الغرض الأساسي من هذه السياسات و المعتقدات هو تراكم ثروة الأمم و لعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار و التي تضمنت الاستكشافات الجغرافية التي أعطت الفرصة لتدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني و تزايد أهمية طبقة التجار على حساب الطبقة الاقطاعية، هذا و يرى الفكر

التجاري أن ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) و نظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فإن المكاسب التي تحققها إحدى الدول لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى.

يرى الفكر التجاري أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هي:<sup>1</sup>  
 (القطاع الإنتاجي، القطاع الأولي، القطاع الخارجي) و أن طبقة التجار هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي، كما يقوم الفكر التجاري على مجموعة من الافتراضات حيث يعتبر عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، حيث استخدم التجار نظرية القيمة في العمل و الذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل، كذلك لا يؤمن الفكر التجاري بمبدأ الحرية الاقتصادية بل يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و يرتبط هذا الأمر بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة و بالتالي فإن زيادة العرض النقدي من خلال تدفق النقد من الخارج سوف يحفز الإنتاج و يزيد التوظيف و لا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار.

#### o دور الحكومة في الفكر التجاري:

تلعب الدولة دورا مهما في الفكر التجاري حيث تقوم برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة و ذلك النظام في الرقابة عرف بإدارة السبائك، حيث لا تسمح الدولة للأفراد بتقدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محددة و بعد موافقة الحكومة، و لم يقتصر دور الحكومة على مراقبة تحركات الذهب النقدي بل قامت بتكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل و التجارة و التي كان الغرض من انشائها هو تحقيق أرباح احتكارية ضخمة تساهم في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري، و قد نادى التجار بوجوب ارتكاز السياسة التجارية على المحورين التاليين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 32.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 80.

## أ- المحور الأول:

يتعلق بضرورة العمل على تنفيذ الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية، و كان منطق النظرية يوجب معاملة السلع المستوردة على قدم المساواة من حيث إخضاعها للقيود الجمركية و غير الجمركية دون تفرقة من أنواع السلع.

## ب- المحور الثاني:

و يرتبط بضرورة تشجيع الصادرات من خلال تقديم صور الدعم اللازمة في شكل إعانات التصدير من ناحية و تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال اتباع نظام الدروباك و الذي معناه السماح للمصدرين باستعادة الرسوم الجمركية المدفوعة على المنتجات المستوردة بشرط أن يتم تصدير هذه المنتجات فيما بعد.

و لقد وجد مذهب التجاريين مجالاً خصباً داخل المملكة المتحدة خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر، و لقد امتد أثره إلى كل من فرنسا و اسبانيا، أما هولندا فقد كانت الدولة الوحيدة التي لم تتأثر كثيراً بالفكر التجاري في الثروة و التجارة الخارجية، غير أن مطلع القرن الثامن عشر شهد نوعاً من الاضمحلال التدريجي لمذهب التجاريين، كما أن نظرية " هيوم " في التوازن الاقتصادي التلقائي قد فتحت أمام مفاهيم جديدة في توزيع الثروة في صورة معادن نفيسة بين دول العالم المختلفة دون حاجة إلى تدخل الدولة، و في رحاب هذه النظرية بدأت فكرة حياد السياسات الاقتصادية تظهر حيز الوجود و التي لا تدع مجالاً لتدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي تفرضه مقتضيات العمل لدولة المرافق، و تشكل نظير هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي الدعامة الأساسية التي بني عليها الفكر الكلاسيكي مع ظهور كتاب " آدم سميث " ثروة الأمم.

## 2- مقومات الفكر الكلاسيكي:

يشكل الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية جزءاً لا يتجزأ من الفكر الكلاسيكي و الفروض التي يقوم عليها بصفة عامة، من هنا قد يكون من المفيد عرض الأركان الأساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي بصفة عامة و الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية بصفة خاصة، و ذلك قبل الخوض في تحليلات قوانين النفقة المطلقة و النفقة النسبية، و المقصود باصطلاح النظرية الكلاسيكية القديمة مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها "

آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" و أسهم في تطويرها العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال:

"جون باتيست ساي"، "دافيد ريكاردو" و آخرون غير أنه ذلك لا يعني أن هؤلاء قد جمعهم وحدة الراي في الموضوعات التي تناولوها بالدراسة و التحليل و يمكن استخلاص الدعائم الأساسية التي يركز عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في التجارة الخارجية فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أ- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

اهتم رواد الفكر الكلاسيكي بموضوعات تطبيقية، ثم اتجهوا بكتاباتهم لخدمة و بلورة أفكارهم الخاصة بالقضية التي يتصدون للدفاع عنها، و في هذا الخصوص فقد انشغل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بقضية الحرية الاقتصادية و إقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية من خلال بيان مساوى تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية و ترتيب عناصرها الرئيسية، و ليس على الدولة إلا أن، تفسح المجال أمام هذا النظام الطبيعي لكي يأخذ مجراه من خلال ترك الأفراد أحراراً في مزاوله أنشطتهم الاقتصادية.

#### ب- الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة:

و تماشياً مع الدعامة الأولى و حرصاً على تقوية كيانها تأتي الدعامة الثانية و المتمثلة في إقرار فكرة الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة الأفراد و المصلحة العامة للمجتمع فملايين الأفراد الذين لا يحركهم حافز سور مصلحتهم الخاصة إنما يعملون دون وعي أو تدبير لتحقيق مصلحة المجتمع و كأنهم مدفوعون بفعل اليد الخفية، و مضمون ذلك أنه إذا ترك الفرد حراً يسعى الى تحقيق مصلحته الخاصة، و يختار بنفسه النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه، فإن ذلك سوف يؤدي تلقائياً الى تحقيق المصلحة العامة و التي هي وفقاً للتفكير الكلاسيكي عبارة عن تجميع للمصالح الفردية معاً.

و يرجع الفضل في بيان دعامة الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة الى "آدم سميث" الذي يمكن من اظهار عدم التعارض بين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية و بين مصلحة الجماعة في التنظيمات الاقتصادية الكبرى المسؤولة عن الثروة القومية و كياناتها التي في مقدمتها تقسيم العمل و نظام السوق و النظام النقدي

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق، ص. 83.

و التراكم الرأسمالي نشأت بطريقة تلقائية و دون تخطيط سابق نتيجة لاجتهاد الأفراد و سعيهم نحو تحقيق مصلحتهم الخاصة و يعكس هذا التحليل الثقة الكبرى التي أولاهها "آدم سميث" لقوى اليد الخفية التي تدفع الأفراد دون إدراك نحو تحقيق المصلحة العامة.

### ج- نظرية التوازن الاقتصادي التلقائي "دافيد هيوم":

يرتكز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على نظرية هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي و التي تتلخص في جوهرها في توزيع المعدن النفيس بطريقة تلقائية بين الدول أطراف التبادل الدولي دون حاجة الى التدخل من طرف السلطات الاقتصادية في هذه الدول، و تفصيل ذلك أن التوازن الاقتصادي الخارجي يتحقق حالة اختلاله عن طريق انبعاث قوى تلقائية كفيلة بإصلاح هذا الخلل، فإذا حدث عجز في الميزان التجاري فإن ذلك يؤدي الى نقصان رصيد الدولة من المعدن النفيس و هو ما يؤدي طبقاً لنظرية كمية النقود الى انخفاض المستوى العام للأسعار، و بالتالي انخفاض أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات، و يؤدي ذلك الى زيادة الطلب العالمي على الصادرات الوطنية و انخفاض الطلب الوطني على الواردات الى ان يتلاشى العجز في الميزان التجاري و لقد حدث ذلك كله من خلال انبعاث مجموعة من القوى الاقتصادية التلقائية دون أي تدخل من جانب الدولة.

و في واقع الأمر أن هذه النقطة تشكل الدعامة النقدية لسلامة و منطقية التحليل الاقتصادي العيني للتجارة الخارجية، و بدون الاقتناع بمنطقية الإنتاج التي توصلت إليها نظرية التوازن الاقتصادي التلقائي و هي النظرية المعتمدة بدورها على نظرية كمية النقود، فإنه يصعب التسليم بصحة النتائج التي توصلت إليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فهذه النظرية تفترض وجود علاقة واضحة و طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، فانخفاض كمية النقود يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار و زيادة كمية النقود يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

### د- قانون الأسواق "جون باتيست ساي":

و ينصرف هذا القانون الى أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل، معنى أن المساواة بين العرض الكلي و الطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية، بحيث يشكلان في الحقيقة شيئاً واحداً، و بحيث يكون لهما منحني واحد و يعني هذا أن العرض الكلي هو المتغير الأساسي المستقل و أن الطلب هو المتغير التابع بحيث

يتحدث الطلب الكلي بمجرد تحديد العرض الكلي، و تفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، و هو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات، و الأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجوه، و على ذلك فكلما زاد انتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر، أما دور النقود في النظام الاقتصادي فلا يتعدى أن يكون عربة لنقل قيم المنتجات من فريق إلى فريق آخر، أي أن النقود لا تطلب إلا لتحويلها إلى سلع، فدخول النقود في التحليل الاقتصادي لم يغير من نتائج هذا التحليل، فلقد أقام "ساي" تحليله لقانون الأسواق في ظل اقتصاد عيني تسوده خصائص نظام المقايضة، و انتهى من هذا التحليل الى ان المنتجات تتبادل مع المنتجات، ثم ادخل بعد ذلك النقود في التحليل الاقتصادي، و انتهى من ذلك الى أن هذا التطور في التحليل لم يغير في النتائج التي توصل اليها من التحليل في ظل الاقتصاد العيني، حيث أن "ساي" قد أخذ النقود على أنها وسيلة للتبادل، و يكون بذلك قد استبعد الاكتناز.

#### هـ - فرضية التوظيف الكامل:

و من الدعامات الهامة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو الفرض الخاص بالتوظيف الكامل و الذي يركز بصفة خاصة على وجود قوى تلقائية تتكفل هي الأخرى بتحقيق التوظيف الكامل و القضاء على البطالة حالة وقوعها، فوجود البطالة في سوق العمل يعني أن عرض العمل اكبر من الطلب عليه، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مستويات الأجور، و بالتالي انخفاض مستويات تكلفة الإنتاج و ما يرتبط بها من تزايد فرص تحقيق الربح، و يؤدي هذا الوضع الأخير الى اقبال المنظمين سعياً الى تحقيق أقصى ربح ممكن الى طلب عمالة جديدة بالأجر السائد في السوق و يعني ذلك تناقص البطالة تدريجياً الى أن تختفي.

#### 3- نظرية النفقات المطلقة " آدم سميث":

##### أ- مدخل لنظرية النفقات المطلقة:

لعل أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة بين الدول هو الاقتصادي الكبير "آدم سميث" في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1886، حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يُعرف بالميزة المطلقة، حيث افترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريين و بالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما



و بالمقابل فإن مصر تحتاج الى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من البطاطا كما تحتاج الى 3 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القطن، و في ظل غياب النقود فهذا يعني أن الفرد بإمكانه أن يقايض وحدة واحدة من القطن بـ  $\frac{3}{2}$  وحدة من البطاطا و يتضح من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج البطاطا حيث أن الوحدة الواحدة من البطاطا تحتاج الى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بمصر أي أن التكلفة في الجزائر أقل من التكلفة في مصر.

و من ناحية أخرى فإن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن حيث أن الوحدة الواحدة من القطن في مصر تحتاج الى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالجزائر أي أن التكلفة في مصر أقل من التكلفة في الجزائر.

و هكذا فإن هناك فرصة لقيام التجارة بين الدولتين الجزائر و مصر بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما في إنتاج السلعتين محل التبادل.

و بالتالي فوفقا لرأي سميث فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة فيها، و معنى ذلك أن الجزائر تتخصص في إنتاج و تصدير البطاطا الى مصر و تتخصص مصر في إنتاج و تصدير القطن الى الجزائر.

و التخصص المقصود في هذه الحالة هو التخصص الكامل بمعنى أن الجزائر تقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج البطاطا و يعتمد في استهلاكه للقطن على الاستيراد من مصر التي بدورها توجه كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج القطن فقط و تعتمد بصورة كاملة على استيراد البطاطا من الجزائر.

### ج- دور التجارة الخارجية عند " آدم سميث ":

حسب "آدم سميث" تعود التجارة الخارجية بالفائدة على كافة الدول أطراف التبادل الدولي، بمعنى أنه من غير المتصور أن تعود التجارة الخارجية بالفائدة على طرف من أطراف التبادل الدولي دون باقي الدول الأخرى المشتركة في عمليات التجارة الخارجية فالفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق و زيادة تقسيم العمل تعم كافة الدولة المشتركة في التبادل الدولي كما يرى "آدم سميث" أن التجارة الخارجية تساهم في زيادة التراكم الرأسمالي و القدرة الإنتاجية لكافة الدول المشتركة في التبادل الدولي، و من هذا المنطلق يعتبر سميث زيادة كمية أحد موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية هذا في نفس الوقت

الذي شكل أثر هذه التجارة على التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة اثرا ثانويا.<sup>1</sup>

و استنادا الى هذا التحليل انتهت نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة الى وجوب ترك التجارة الخارجية حرة غير خاضعة لأي قيود رغبة في تحقيق هدف السياسات الاقتصادية و هي الزيادة من ثروة الدولة، فخضوع التجارة الخارجية لأي نوع من القيود من شأنه الحد من قدرة الدولة على زيادة الثروة و حرمانها من الاستفادة من مزايا توسيع دائرة السوق و زيادة تقسيم العمل، و ان كان تصور " آدم سميث " منطقيا و مقنعا في نفس الوقت فإنه لم يتمكن من الذهاب بعيدا تاركا المجال لغيره من الاقتصاديين لطرح نماذج أكثر قوة.

#### 4- نظرية النفقات النسبية " دافيد ريكاردو ":

في حقيقة الأمر أنه ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول و خاصة النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها بسبب استخدام طرق انتاج مختلفة غير كفؤة علاوة على عدم تمكنها من بناء مشاريع كبيرة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا، بالتأكيد في هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية و بالتالي كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة، و بالتالي فإنهم يصرون على ضرورة حماية صناعة هذه الدول النامية من المنافسة الأجنبية غير العادلة.

من هنا جاء جوهر النظرية الميزة النسبية لـ: " دافيد ريكاردو " فقد أوضح ريكاردو في كتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي " الذي صدر عام 1821 مؤكداً أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في احدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي هذه الدول أن يتوفر لديها ما أسماه ريكاردو " بالميزة النسبية " في احدى أو بعض السلع التي تنتجها و عليه فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول و ليس التكاليف المطلقة، و من هنا فإن الدولة يمكنها أن تحقق مكاسب من التجارة حتى و لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر من جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين المفترضين.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 92.

## أ- الافتراضات الأساسية لنظرية النفقات النسبية:

افترض ريكاردو في تحليله نفس الافتراضات التي اعتمد عليها سميث من قبل و هي وجود دولتين و سلعتين و نوعين من عناصر الإنتاج و حرية التجارة و المنافسة الكاملة بالإضافة الى الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة انتاج السلع مع افتراض باقي الافتراضات الأخرى طبقا للتحليل الكلاسيكي منها:<sup>1</sup>

- أن الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة و أن كل نوع من أنواع تلك الموارد تتمثل تماما، بمعنى أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
- أن عناصر الإنتاج المختلفة (عنصر العمل، رأس المال، الأرض و غيرها) تتحرك بسهولة تامة من نشاط الى آخر على المستوى المحلي وفقا للعوائد الجديدة للأنشطة المختلفة و لكن لا يمكن ان تتحرك عناصر الإنتاج من دولة الى أخرى.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة الى أخرى.
- ثبات تكلفة الإنتاج بمعنى ان الساعات اللازمة للعمل لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، و هذا الأمر يجعل منحنى عرض السلعة يأخذ الخط الأفقي لا نهائي المرونة و لهذا فإن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه الى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.
- التوظف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي الى التوظيف الكامل.

## ب- مبدأ المزايا النسبية:

لتوضيح فكرة نظرية النفقات النسبية نأخذ المثال التالي و الذي يتضمن جدولاً لسلعتين بين دولتين هما إنجلترا و البرتغال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة(مصر: جامعة الزقازيق، 2010)، ص. 26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص. 32-34.

## الجدول رقم (02)

تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة

السلعة	المنسوجات	الطعام
الدولة		
انجلترا	2 سا وحدة	1 سا وحدة
البرتغال	3 سا وحدة	4 سا وحدة

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ في الجدول السابق أن البرتغال لا تتمتع بأي ميزة مطلقة حيث تكلفة إنتاج الطعام و المنسوجات أعلى من تكلفتها في إنجلترا، و لكن بالتدقيق في وضع البرتغال نلاحظ أقل كفاءة في إنتاج السلعتين و لكن بنسب متفاوتة.

- إن تكلفة إنتاج الطعام في البرتغال مقارنة بتكلفة إنتاجها في إنجلترا يمكن ان يتم حسابها كالاتي:

$$400\% = 100 \times \frac{4}{1} = 100 \times \frac{\text{تكلفة إنتاج الطعام في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج الطعام في إنجلترا}}$$

- و هذا معناه أن تكلفة إنتاج الطعام في البرتغال تمثل 400 % من تكلفتها في إنجلترا.
- من ناحية أخرى أن تكلفة إنتاج المنسوجات في البرتغال تمثل فقط 150 % من تكلفتها في إنجلترا و التي تحسب كالتالي:

$$150\% = 100 \times \frac{3}{2} = 100 \times \frac{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في إنجلترا}}$$

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الطعام و هو ما يعني أن البرتغال لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات عن إنتاج الطعام على الرغم من عدم تميزها بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

و لكن لحساب التكاليف النسبية نجد إنجلترا أكثر كفاءة نسبية متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الطعام فيها مقارنة بتكلفة إنتاجها في البرتغال يمكن حسابها كالاتي:

$$25\% = 100 \times \frac{1}{4} = 100 \times \frac{\text{تكلفة إنتاج الطعام في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج الطعام في البرتغال}}$$

و هذا يعني أن تكلفة إنتاج الطعام في إنجلترا تمثل 25 % فقط من تكلفتها في البرتغال.

- من ناحية أخرى أن تكلفة إنتاج المنسوجات في إنجلترا تمثل فقط 66,8 % من تكلفتها في البرتغال و التي تحسب كالتالي:

$$66,8\% = 100 \times \frac{2}{3} = 100 \times \frac{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في البرتغال}}$$

هذا يعني أن إنجلترا أيضا أكثر كفاءة في إنتاج الطعام عن إنتاج المنسوجات، و هو ما يعني أن إنجلترا تملك ميزة نسبية في إنتاج الطعام عن إنتاج المنسوجات مع الرغم من تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

و عليه فإن تحليل ريكاردو قد اثبت انه من الممكن ان تقوم التجارة بين كل من إنجلترا و البرتغال حيث تتخصص إنجلترا في إنتاج الطعام و هي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية و تقوم البرتغال بالتخصص في إنتاج المنسوجات و هي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية.

### ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا لنظرية المزايا النسبية:

من أجل معرفة المكاسب التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للدولتين بعد التجارة وفقا لتحليل ريكاردو، نجد أن ريكاردو قد افترض أن كل دولة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل و بعد التجارة، و هذا الافتراض يجعل المكسب ينحصر في تخفيض تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة بدلا من زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين، الافتراض الثاني الذي وضعه ريكاردو يتعلق بمعدل التبادل الدولي حيث أن كل دولة تقوم بمبادلة وحدة من الطعام مقابل وحدة من المنسوجات، معنى ذلك أن تقوم إنجلترا التخصص في إنتاج الطعام و البرتغال في إنتاج المنسوجات، ثم يتم التبادل بينهما على أساس وحدة من الطعام مقابل وحدة من المنسوجات و لكن يجب التأكد من أن هذا المعدل مقبول بالنسبة للدولتين و يشترط أن المعدل الدولي يجب أن يكون بين المعدلين الداخليين للدولتين حتى يحقق مكاسب بالنسبة لهما، فإذا كان حساب معدل التبادل داخل الدولتين كما يلي:

- المعدل الداخلي في إنجلترا: 1 وحدة من الطعام =  $\frac{1}{2}$  وحدة من المنسوجات
  - المعدل الدولي المقترح وفقا لريكاردو: 1 وحدة من الطعام = 1 وحدة من المنسوجات
  - المعدل الداخلي في البرتغال: 1 وحدة من الطعام =  $\frac{4}{3} = 1,33$  وحدة من المنسوجات
- و بالتالي المعدل الدولي المقبول يجب أن يكون وحدة واحدة من الطعام مقابل عدد من الوحدات من المنسوجات أكبر من نصف وحدة، و لكنه أقل من 1,33 وحدة و هو ما يحققه بالفعل المعدل الدولي الذي اقترحه ريكاردو.

و من أجل توضيح المكاسب بعد التجارة من وجهة نظر ريكاردو التي يجب أن تتحقق في صورة انخفاض في تكاليف الإنتاج (مقاسة بساعات العمل)، يجب تقدير تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و الطعام قبل و بعد التجارة بالنسبة للدولتين.

### I- تكلفة الإنتاج قبل قيام التجارة:

- تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الطعام في إنجلترا هو ساعة عمل واحدة و تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات هو ساعتين، معنى ذلك أن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل هي ثلاث ساعات عمل للدولتين.

تكلفة الإنتاج في إنجلترا قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة طعام + تكلفة إنتاج وحدة منسوجات = 3 ساعات عمل.

تكلفة الإنتاج في البرتغال قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة طعام + تكلفة وحدة منسوجات = 7 ساعات عمل.

### II- تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة:

- إذا قامت إنجلترا بالتخصص في إنتاج الطعام (الذي تتمتع في إنتاجه بميزة نسبية) فإنها تحتاج الى إنتاج وحدتين من الطعام، الوحدة الأولى تخصص للاستهلاك المحلي و الثانية الى التصدير الى البرتغال مقابل وحدة واحدة من المنسوجات في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ساعتين عمل أي:

تكلفة الإنتاج في إنجلترا = وحدة طعام محلي للاستهلاك + وحدة طعام تصدر للبرتغال بعد التجارة = 1 ساعة عمل + 1 ساعة عمل = 2 ساعة عمل

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لإنجلترا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة أي:

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة - تكلفة الإنتاج بعد التجارة

- بالنسبة للبرتغال فإنها تخصص في إنتاج المنسوجات التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية و هي تحتاج الى إنتاج وحدتين من المنسوجات، الوحدة الأولى للاستهلاك المحلي و الوحدة الثانية للتصدير الى إنجلترا مقابل وحدة واحدة من الطعام، و في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح 6 ساعات عمل أي:

تكلفة الإنتاج في البرتغال = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلي + وحدة منسوجات للتصدير لإنجلترا = 3 ساعات عمل + 3 ساعات عمل = 6 ساعات عمل

نلاحظ ان تكلفة الانتاج بالنسبة للبرتغال قد انخفضت أيضا بمقدار ساعة عمل واحدة يجب التأكيد هنا ان المكسب من التجارة ليس بالضرورة ان يظهر صورة انخفاض في التكاليف و إنما يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من احد السلعتين أو السلعتين معا، كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورة أن تتنوع بالتساوي بين أطراف التبادل، المهم في هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدرا من المكاسب قد يفوق أو يقل أو يساوي ما يحصل عليه شركاؤها في التجارة.

##### 5- "جون ستيوارت ميل" و نظرية القيم الدولية:

##### أ- مدخل الى نظرية القيم الدولية:

لقد عجزت نظرية النفقات النسبية لريكاردو عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي حيث اقتصر على مجال تحده قيمة تمثل الحد الأدنى و أخرى تمثل الحد الأقصى و أن قيمة معدل التبادل يتراوح بينهما، و بالتالي لم تستطيع أن تحدد مقدار الكسب الذي يحصل عليه كل طرف من طرفي التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية "جون ستيوارت ميل" لتبرز فكرة الميزة النسبية، فبينما يرى ريكاردو أن النفقة النسبية هو تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الانتاج، يفرق "جون ستيوارت ميل" بين حالة التبادل الداخلي و حالة التبادل الدولي حيث يرى أن معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات

الإنتاج النسبية في الداخل، و هذا لا ينطبق على التبادل الدولي، لذلك يعتمد في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي تثبيت النفقة و التي هي وفق نظرية العمل في القيمة ليرز الفرق في الإنتاج و من ثم الفروق في الإنتاجية حيث يرفض افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من الطرفين المتبادلين ليحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة الى أخرى. و عليه فقد اعتمدت نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءات النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية، و تعتبر أن معدل التبادل الدولي و شروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التجارة الدولية.

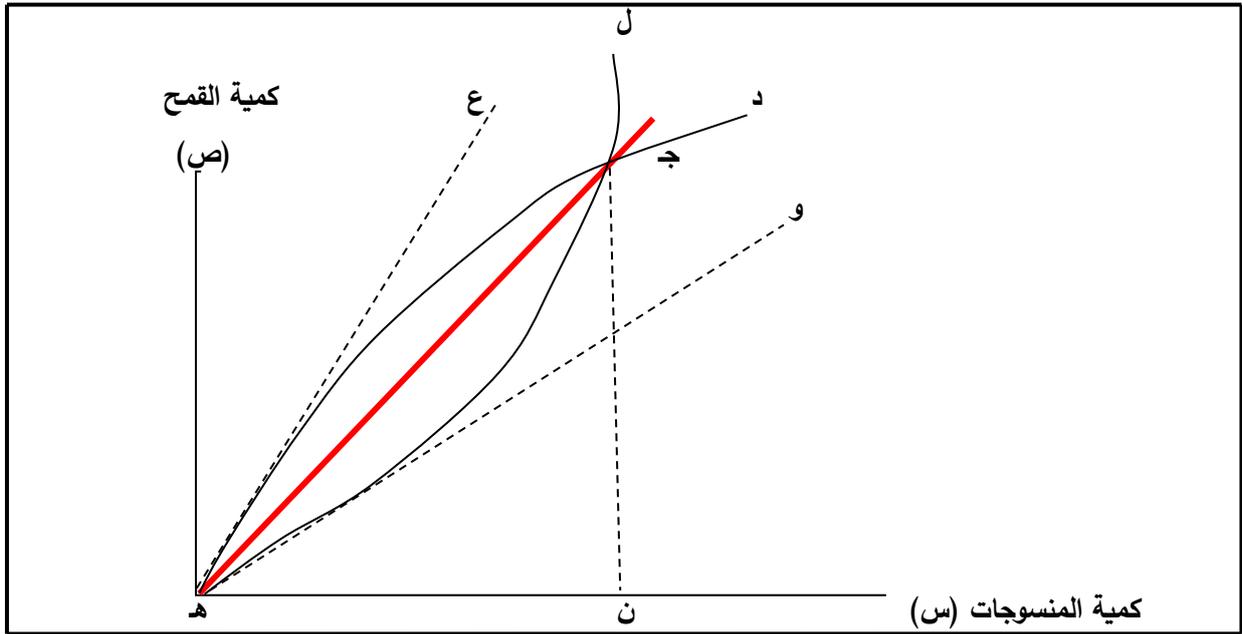
إن تحليل نظرية القيم الدولية و قصد صياغتها فقد تم الاعتماد على اشتقاق منحني الطلب المتبادل من منحنى الانفاق الكلي، و من ثم تمثيلها بيانياً قصد تحديد معدل التبادل الدولي و الذي بموجبه يتبين مقدار الكسب من التجارة الخارجية بالنسبة لطرفي التبادل الدولي، و من ثم يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية.

**ب- جوهر نظرية القيم الدولية:**

طبقاً لهذه النظرية فإن نسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي تتحدد طبقاً لقوة و مرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل أي عندما تكافئ قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة واردتها من الأخرى هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل " قانون الطلب المتبادل " استكمالاً للمشوار الذي بدأه جون ستيوارت ميل لسد الثغرة في تحليل ريكاردو لقانون النفقات النسبية استطاع الاقصاديان الكلاسيكيان " مارشال " و " ايدجورث " تقديم تحليل بياني لقانون الطلب المتبادل و يقصد بمنحنيات العرض و الطلب المتبادل، أن منحنى طلب مصر على منتجات سوريا يعبر في نفس الوقت عن عرض مصر لصادراتها الى سوريا، لذلك يجب عدم الخلط بين هذه المنحنيات و المنحنيات العادية للعرض و الطلب التي تقوم بتحديد العلاقة بين عرض و طلب سلعة معينة و أسعارها النقدية في إطار نظرية الثمن.

الشكل رقم (01)

تمثيل بياني لمنحنيات الطلب المتبادل



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 107.

من الشكل البياني رقم (1) تقاس كمية السلعة (س) على المحور الأفقي و كمية السلعة (ص) على المحور الرأسي، و تمثل النقطة (هـ) نقطة الأصل، و بافتراض ان مصر تتمتع بتفوق نسبي في الإنتاج القمح و سوريا يتفوق نسبي في انتاج المنسوجات. لهذا فإن المنحنى (هـ ل) يمثل منحنى الطلب المتبادل لمصر على (س) و يعبر على الكمية التي تطلبها مصر من المنسوجات مقابل ما تعرضه من القمح عند المستويات المختلفة، و كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة توازن محتمل في التجارة الخارجية لهذه الدولة، أما المنحنى (هـ د) فإنه يمثل منحنى الطلب المتبادل لسوريا على القمح، و يعبر هذا المنحنى على الكميات التي تطلبها سوريا من القمح في مقابل ما تعرضه من المنسوجات عند المستويات المختلفة و تمثل كل نقطة على هذا المنحنى نقطة توازن محتمل في التجارة الخارجية لهذه الدولة.

أما ميل المستقيم المتقطع (هـ و) فإنه يعبر عن معدل التبادل الداخلي بين المنسوجات و القمح لسوريا قبل قيام التجارة الخارجية، و عند قيام هذه التجارة تكون سوريا مستعدة لمبادلة المنسوجات ( و هي السلعة التي تتمتع فيها بتفوق نسبي) بالقمح (و السلعة التي

تعاني منها من تخلف نسبي) إلا أنه كلما زادت الكمية التي تتخلى عنها سوريا من المنسوجات فإن الكمية التي تطلبها من القمح مقابل وحدة واحدة من المنسوجات تزداد، من هنا فإن منحنى الطلب المتبادل (هـ ل) يزيد ميله معبراً عنه بالخط المستقيم (هـ و) كلما اتجهنا نحو اليمين، و بالمثل نرى أنه في حالة مصر يمثل ميل الخط المستقيم المتقطع (هـ ع) معدل التبادل الداخلي بين المنسوجات و القمح لمصر قبل قيام التجارة الخارجية، و عندما تخصص هذه الدولة في إنتاج القمح ( و هي السلعة التي تتمتع فيها بتفوق نسبي) و تبدأ في التبادل الدولي فإنها تكون على استعداد للتبادل طبقاً لنسبة التبادل الداخلي قبل قيام التجارة، إلا أنه مع تزايد الكمية التي تحصل عليها من المنسوجات و تتناقص ما لديها من القمح فإنها تطلب كميات أكثر من المنسوجات في مقابل ما تتنازل عنه من القمح، لهذا يتحذب منحنى الطلب المتبادل (هـ د) لمصر إلى أعلى و يمثل المنحنيات (هـ و، هـ ع) الحدود الخارجية لمنطقة ريكاردو، و هي المنطقة التي يجب على معدل التبادل الدولي أن يقع داخلها، إذ أنه لا يمكن للتجارة الخارجية أن تقوم خارج هذه الحدود، فليس من المتصور أن تصدر أي من الدولتين سلعتها القومية في مقابل جزء من الواردات أقل من ما كانت تستطيع إنتاجه من نفس السلعة داخل أراضيها، أما معدل التبادل الدولي فيتحدد بنقطة تقاطع منحنى الطلب المتبادل (هـ ل) مع منحنى الطلب المتبادل (هـ د) و هي النقطة (ج) في الشكل رقم (1)، أما الخط (هـ ج) فهو تمثيل خط السعر الجديد و يقيس ميله معدل التبادل الدولي، و عند هذه النقطة تكون سوريا قد تنازلت عن الكمية (هـ ن) من المنسوجات في مقابل الحصول على الكمية (ن ج) من القمح، أما مصر فإنها تتنازل عن الكمية (ن ج) من القمح مقابل الحصول على الكمية (هـ ن) من المنسوجات.

و بهذه الطريقة يكون الاقتصاديون الكلاسيك "جون ستيوارت ميل" و "إيدرجوث"

قد أجابوا عن السؤال الخاص بشروط التبادل و هي تعادل  $\frac{ج}{ن}$  في الشكل (01).

❖ ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية "نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر و أولين"

يعود الفضل في ظهور نظرية نسب عوامل الإنتاج أو كما يطلق عليها كذلك النظرية السويدية إلى الاقتصاديين السويديين "إلي هكشر" في كتابه الصادر سنة 1919 بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" و بعده إلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه

" التجارة الإقليمية و التجارة الدولية " الصادر في سنة 1933، حيث انتقدا الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية و التي كانت تتخذ من العمل العنصر الوحيد للقيمة مع اعتبار اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة كأساس لظاهرة التخصص الدولي أي قيام التجارة الدولية.

### 1- فروض النظرية:

يقوم نموذج **هكشر - أولين** لنسب عوامل الإنتاج على عدد من الفروض الأساسية و التي تعتبر شرطاً أساسياً لصحة النتائج التي توصل إليها النموذج من خلال اعتبار عامل الوفرة أو الندرة النسبية في كميات عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي لاختلاف الأسعار و بالتالي سبباً لقيام التجارة الخارجية، هذا بالإضافة الى اعتماد النموذج على مجموعة من الفروض الإيضاحية الهدف منها التبسيط و إيضاح التحليل دون الاخلال بالنتائج الرئيسية للنموذج، و تتمثل هذه الفروض الأساسية فيما يلي:<sup>1</sup>

**الفرض الأول: تماثل دوال الإنتاج:** بمعنى أن دالة انتاج السلعة الواحدة متشابهة في مختلف الدول مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة، بمعنى أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة هي نفسها في كافة الدول مما يستدعي استبعاد دور التكنولوجيا الذي قد يحدث عنه اكتساب مزايا تنافسية من طرف احدى الدول خلال فترة زمنية معين، و يعتبر هذا الفرض مهما لصحة نموذج **هكشر - أولين** و ذلك من خلال استبعاد عنصر الزمن و ثبات النموذج الأساسي للنظرية و هو أمر ضروري للبقاء على ثبات دوال الإنتاج و كذا من خلال التأكيد على مبدأ الاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج كأساس لتفسير قيام التجارة الخارجية عن طريق استبعاد دور التكنولوجيا.

**الفرض الثاني: دوال الإنتاج خطية و متجانسة:** و يعني ذلك أنه في حالة زيادة المدخلات (عوامل الإنتاج) (العمل + رأس المال) في انتاج سلعة ما و بنسبة معينة سيؤدي ذلك إلى زيادة في حجم المخرجات و بنفس النسبة أي أن الإنتاجية الحدية لكل من عنصري العمل و رأس المال تبقى ثابتة، و ذلك أنها تعتمد فقط على النسبة التي يتم بها التآليف بين عناصر الإنتاج و تستبعد اقتصاديات الحجم الكبير كأحد مصادر المزايا النسبية المكتسبة.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 121.

**الفرض الثالث: سيادة المنافسة الكاملة:** أي أن المنافسة الكاملة تسود في كافة الأسواق من أسواق السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج مما يؤدي الى استبعاد الآلية الاحتكارية التي تنظم أسواق الإنتاج و الاستهلاك كما تستبعد كذلك ما يسمى بتنوع المنتجات لدى المستهلك و اقتناعه باستقلالية المنتجات بذاتها عن غيرها من الأنواع التي تنتمي الى نفس طائفة المنتجات.

**الفرض الرابع: عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دولياً:** و هو نفس ما افترضه ريكاردو و بالتالي يركز النموذج اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الخارجية على المنتجات التامة الصنع دون الأخذ بعين الاعتبار التجارة في السلع الوسيطة

**الفرض الخامس: اختلاف كثافة استخدام عناصر الإنتاج:** و يشير هذا الفرض الى استبعاد ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج و التي تعني اختلاف نسب أسعار عناصر الإنتاج لا يؤدي بالضرورة الى تغيير الأوضاع النسبية للسلع من حيث كثافة استخدام عناصر الإنتاج. **الفرض السادس: غياب تكاليف النقل:** و يؤكد هذا الفرض على عدم وجود نفقات نقل بين دول العالم المختلفة او أي عوائق أخرى طبيعية أو صناعية أمام التبادل الدولي مما يؤدي الى تطابق نسبة الأسعار العالمية مع نسب الأسعار الوطنية.

**الفرض السابع: تماثل أذواق المستهلكين:** و يشير هذا الفرض الى تشابه التفضيلات الخاصة بالمستهلكين في كافة دول العالم بحيث أن التجارة الدولية لا تؤدي الى التغيير في هذه الأذواق.

أما الفروض الإيضاحية لنموذج هيكشر - أولين فتمثل في:

○ وجود دولتين فقط (أ، ب)

○ وجود سلعتين فقط (س، ص)

2- شرح النظرية:

إن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي النفقات و الأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول، و هو الأمر الذي يدفع بالدولة الى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بقيمة أقل مما لو تمت عملية الإنتاج داخل الدولة و هو المسعى الذي تعمل نظرية هيكشر - أولين لإثباته، أما تحديد الأسعار حسب نفس النظرية فيتم عن طريق عدة عوامل تتحكم في كل من جانب العرض و الطلب على السلعة كما هو مبين في الجدول:

### الجدول رقم (03)

#### العوامل المحددة لأسعار السلع حسب نموذج "هيكشر - أولين"

من جانب الطلب	من جانب العرض
العامل 3: مستوى الدخل و على الأقصى هيكل توزيع هذا الدخل.	العامل 1: مدى توفر الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج
العامل 4: تفضيلات و أذواق المستهلكين.	العامل 2: الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج

المصدر: من إعداد الطالب.

و بالرجوع الى الفروض الأساسية للنظرية و مقارنتها بالعوامل المذكورة في الجدول يتضح لنا ما يلي:

- بالنسبة للعامل الثاني و المتعلق بدوال الإنتاج فهي واحدة بالنسبة لدول العالم.
- بالنسبة للعامل الثالث و المتعلق بهيكل الدخل القومي فهو ثابت.
- بالنسبة للعامل الرابع فإن تفضيلات و أذواق المستهلكين هي بدورها متمثلة بين الدول.

و بالتالي لم يتبقى من العوامل السابقة الذكر سوى العامل الأول المتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و هو ما يعني أيضا أن نموذج هيكشر - أولين في تفسير لأسباب قيام التجارة الخارجية يعتمد على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون الجوانب المتعلقة بجانب الطلب.

و لتوضيح كيف يحدد عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج نمط التبادل الدولي يعتمد نموذج هيكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج على الفرضيتين النظريتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** و مضمونها أن الاختلاف في عناصر الإنتاج تؤدي الى اختلافات متماثلة في هيكل النفقات و الأسعار النقدية للسلع مما يسهل من قيام التجارة الخارجية، فكل دولة تقوم بإنتاج و تصدير السلع التي تحتاج الى عنصر الإنتاج الذي تمتع فيه بوفرة نسبية، فمثلا تلجأ الدولة التي تملك وفرة نسبية في عنصر رأس المال إلى إنتاج و تصدير تلك السلع التي تتطلب كثافة في رأس المال كما تقوم في نفس الوقت باستيراد

السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة عالية في عنصر العمل، و المهم هنا هو الاختلاف النسبي و ليس المطلق لنسب عناصر الإنتاج.

○ **الفرضية الثانية:** و تذهب الى أن قيام التجارة الخارجية، و التي بدورها تؤدي الى التعادل الجزئي على الأقل في أسعار خدمات عناصر الإنتاج (الفائدة في حالة عنصر رأس المال و الأجور في حالة عنصر العمل).

و فيما يلي شرح هاتين النظريتين:<sup>1</sup>

**I- العلاقة بين اختلافات نسب توفر عناصر الإنتاج و أسعار السلع:**  
(شرح، الفرضية الأولى)

يمكن تقسيم السع حسب استخداماتها لخدمات عناصر الإنتاج حسب النموذج **هيكشر - أولين**، و بالتالي يمكن تقسيم السلع الى نوعين (دون ان ننسى أن عناصر الإنتاج حسب النموذج هما عنصر العمل و عنصر رأس المال) سلع كثيفة العمل و سلع كثيفة رأس المال و لتوضيح ذلك نفترض ما يلي:

لدينا سلعتين (س، ص) وعنصرين للإنتاج هما (ع) رمزا لعنصر العمل و (ر) رمزا لعنصر رأس المال:

\* و يمكن القول أن السلعة (س) كثيفة العمل (ع) إذا توفر الشرط التالي:

$$\frac{ع\ س}{ر\ س} < \frac{ع\ ص}{ر\ ص} \dots\dots\dots (1)$$

ع س = كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (س)

ع ص = كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (ص)

ر س = كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (س)

ر ص = كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (ص)

و مضمون العلاقة (1) هو أن السلعة (س) كثيفة العمل عن السلعة (ص) لاحتياجها للعمل أكثر من رأس المال مقارنة بالسلعة (ص).

<sup>1</sup> محمد سلطان أبوعلي، التجارة الدولية نظرياتها وسياساتها (مصر: مكتبة المدينة، 1991)، ص 73-76.

\* كما يمكن القول أن السلعة (ص) كثيفة رأس المال اذا تحققت العلاقة رقم (2)

$$(2) \dots\dots\dots \frac{ر ص}{ع ص} > \frac{ر س}{ع س}$$

و مضمون العلاقة (2) هو ان السلعة (ص) كثيفة رأس المال عن السلعة (س) لاحتياجها لرأس المال أكثر من العمل مقارنة بالسلعة (س).

و بنفس الطريقة يمكن القول أن هناك دول كثيفة العمل و أخرى كثيفة رأس المال، فلنفترض أن لدينا دولتين هما (أ) (ب) بحيث:

$$ع أ = \text{كمية العمل المتوفرة في الدولة (أ)}$$

$$ع ب = \text{كمية العمل المتوفرة في الدولة (ب)}$$

$$ر أ = \text{كمية رأس المال المتوفرة في الدولة (أ)}$$

$$ر ب = \text{كمية رأس المال المتوفرة في الدولة (ب)}$$

و لتحديد الدولة كثيفة العمل و الأخرى كثيفة رأس المال نستعمل العلاقتين التاليتين:

$$(3) \dots\dots\dots \frac{ع أ}{ر أ} < \frac{ع ب}{ر ب}$$

$$(4) \dots\dots\dots \frac{ر أ}{ع أ} < \frac{ر ب}{ع ب}$$

- تبين العلاقة رقم (3) أن كمية العمل المتوفرة في الدولة (أ) مقسومة على كمية رأس المال المتوفرة بها أكبر من كمية العمل المتوفرة في الدولة (ب) مقسومة على كمية رأس المال المتوفرة بها، و بالتالي فإن الدولة (أ) بها وفرة نسبة في عنصر عمل مقارنة بالدولة (ب).

- تبين العلاقة رقم (4) أن كمية رأس المال المتوفرة في الدولة (أ) مقسومة على العمل المتوفرة لديها أقل من كمية رأس المال المتوفرة على الدولة (ب) على كمية العمل

المتوافرة لديها و مضمون ذلك أن الدولة (ب) بها وفرة نسبية في رأس المال بالمقارنة بالدولة (أ).

أما الخطوة الثانية في نموذج **هيكشر-أولين** فتبين تأثير كثافة عناصر الإنتاج على مكافآتها و هي الأجور في حالة عنصر العمل و سعر الفائدة في حالة عنصر رأس المال، و يمكن القول هنا أن الوفرة النسبية لأحد عناصر الإنتاج تؤدي على انخفاض مكافآة هذا العنصر، و أن الندرة النسبية لأحد عناصر الإنتاج تؤدي الى ارتفاع مكافآته كما هو مبين رياضيا على النحو الآتي:

$$\frac{رأ}{عأ} < \frac{رب}{عب}$$

$$\frac{مأ}{لأ} < \frac{مب}{لب} \dots\dots\dots (5)$$

ر أ = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (أ)

ع أ = كمية العمل المتوافرة في الدولة (أ)

ر ب = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (ب)

ع ب = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (ب)

م أ = مكافآة عنصر رأس المال في الدولة (أ)

ل أ = مكافآة عنصر العمل في الدولة (أ)

م ب = مكافآة عنصر رأس المال في الدولة (ب)

ع ب = مكافآة عنصر العمل في الدولة (ب)

تبين العلاقة رقم (5) على ان الدولة (أ) كثيفة العمل و الدولة (ب) كثيفة رأس المال، لذلك تكون مكافآة عنصر العمل (الأجور) في الدولة (أ) منخفضة عنها في الدولة (ب)، بمعنى مستويات الأجور في الدولة (أ) منخفضة مقارنة بمستويات الأجور في الدولة (ب) و بطريقة

مماثلة فإن مكافأة عنصر رأس المال (سعر الفائدة) في الدولة (ب) منخفضة عن مكافأة عنصر رأس المال في الدولة (أ)، بتعبير مكافئ فإن مستويات سعر الفائدة في الدولة (ب) أقل من مستويات سعر الفائدة في الدولة (أ).<sup>1</sup>

مما سبق يمكن أن نستنتج أن نموذج **هيكشر - أولين** لنسب توفر عناصر الإنتاج يخلص في الفرضية الأولى إلى أن اختلاف النفقات و الأسعار بين الدول هو سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول و يرجع هذا الاختلاف الى عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين مختلف الدول و ينتج عن ذلك حسب هذا الجزء الأول من النموذج ما يلي:

\* اتجاه الدولة الى التخصص في انتاج و تصدير السلع التي تعتمد في انتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا و بالتالي الاعتماد عليه في انتاج سلعة ما يجعلها أرخص نسبيا.

\* اتجاه الدولة الى الاعتماد على العالم الخارجي أو الاستيراد لتلك السلع التي تحتاج في انتاجها الى عنصر الإنتاج النادر نسبيا نظرا لارتفاع مكافأة هذا العنصر، و بالتالي ارتفاع نفقة الإنتاج النسبية لتلك السلعة التي تعتمد عليه.

## II- تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج: (شرح الفرضية الثانية)

و تذهب الفرضية الثانية من النموذج لنسب عناصر الإنتاج الى أن الحركة الدولية الحرة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الإنتاج، فإذا كانت الدولة (أ) تنتج بعد قيام التجارة الخارجية مزيدا من السلع كثيفة رأس المال و الذي تتمتع فيه بوفرة نسبية، فإن الطلب على رأس المال في هذه الدولة سوف يرتفع مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة عن سعرها السابق قبل قيام التجارة الخارجية و في نفس الوقت تنتج الدولة (ب) بعد قيام التجارة الخارجية مزيدا من السلع كثيفة العمل و الذي يتوفر لديها نسبيا فهذا يؤدي ازدياد الطلب على عنصر العمل مما يؤدي الى ارتفاع سعره و يحدث مما سبق ما يسمى وفق **أولين** الاتجاه نحو التعادل الجزئي على الأقل بين أسعار عناصر الإنتاج المتفاوتة يعد قيام التجارة الخارجية، على اعتبار أن حرية تبادل السلع و الخدمات تعد عاملا معوضا عن الفرض الكلاسيكي

<sup>1</sup> سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص ص. 145-148.

القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج عن التنقل بين مختلف البلدان، و يعتبر أوليين أن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين مختلف الدول يعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج و بما أن هذا الشرط يتعارض مع الفرض الرابع للنموذج فيمكن القول أن النموذج لا يسلم إلا بإمكانية حدوث التعادل الجزئي بين عناصر الإنتاج.

▪ **المطلب الثاني: لغز " ليونتيف" و الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية**

❖ **أولا: لغز " ليونتيف" و قيم نموذج " H-O "**

**1- الدراسة التطبيقية لـ " ليونتيف":**

لقد اعتمد نموذج " H-O " من تفسيره للتجارة الدولية على مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج التي تمتلكها كل دولة، إلا أن النموذج مع ذلك تعرض للعديد من الانتقادات النظرية و التطبيقية خاصة عند محاولة تطبيق نموذج " H-O " على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع باقي دول العالم من طرف الاقتصادي " فاسيلي ليونتيف" عن طريق دراسة تطبيقية للنموذج سنة 1951 مستخدما أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات و المخرجات.

حيث بدأ " ليونتيف " دراسة من منطلق اقتناع بالنتائج و التوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج " H-O " و لما كانت هذه الدراسة التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت أكبر دولة في العالم وفرة في عنصر رأس المال فلقد توقع " ليونتيف" أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج و تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد السلع كثيفة العمل.

ألا أن الواقع الذي اكتشفه " ليونتيف" كان مغايرا لذلك تماما، حيث أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تكون أساسا من سلع كثيفة العمل و أن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال و هي نتائج تخالف ما جاء به نموذج " H-O " في نسب عناصر الإنتاج و قد عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي باسم " لغز ليونتيف".

و لقد حاول " ليونتيف" تبرير هذه النتائج من منطلق أنه ليس صحيحا أن العنصر المتوفر نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية هو رأس المال إذا ما أخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ في الحقيقة ثلاثة أضعاف غيره من العمال الأجانب نتيجة اختلاف مستويات التعليم و الخبرة و التدريب و التنظيم مما يجعله أكثر إنتاجية من

نظيره في الدول الأخرى فإذا ما أخذت هذه الفروقات في النوعية و المهارة فإن أمريكا تصبح وفيرة للعمل نسبياً.<sup>1</sup>

## 2- الانتقادات الموجهة لنموذج " هيتكر أولين":

لقد حاول النموذج إعطاء تفسير أسباب المزايا النسبية في نسب توافر عناصر الإنتاج بالاعتماد على أنظمة الإنتاج الداخلي للدول دون الاعتماد بالمشاكل العملية للتجارة الخارجية لهذا كان هذا النموذج مسرحاً للعديد من الانتقادات التي من أهمها:<sup>2</sup>

- ركز النموذج على الفارق الكمي في عرض عناصر الإنتاج من حيث توفرها و ندرتها مع اهمال الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلية في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- لم تتعرض النظرية لإمكانية تغير المزايا النسبية مما يجعلها تتصف بالسكون حيث أن الميزة النسبية قابلة للتغيير من وقت لآخر.
- تهتم النظرية بمقارنة الوضع قبل و بعد قيام التجارة الخارجية و التخصص مع اهمال ما يحدث خلال الفترة الانتقالية من الوضع الأول الى الوضع الثاني.
- تفترض النظرية أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته و قدرته على التكيف أي أنها لا تفرق بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة و هو مغاير للواقع.

### ❖ ثانياً: الاتجاهات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية

في اطار السعي نحو حل 'الغزليونتيغ' عرفت النظرية البحتة في التجارة الخارجية تطوراً هاماً ابتداءً من سنوات الستينات، هذا اللغز الذي فجر التناقض الكبير بين منطق تحليل نموذج هيتكر - أولين في نسب عناصر الإنتاج في تفسيره لنمط و شروط قيام التجارة الخارجية و بين الواقع الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا، و لقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيين:

<sup>1</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي (مصر: دار النهضة العربية، 1992)، ص. 47-48.

<sup>2</sup> محمود يونس محمد و آخرون، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 92.

## 1-نظريات الاتجاه الأول:

يسعى مؤيدو هذا الاتجاه الى هدم نموذج **هيكشر - أولين** في نسب عناصر الإنتاج و بالتالي الى هدم كافة النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير التجارة الخارجية من جانب العرض، و التي اتخذت التشكيك في الفروض الرئيسية التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية منهاجا لها و يشتمل هذا الاتجاه على المناهج و النظريات التالية:<sup>1</sup>

## أ- منهج قابلية كثافة دوال الإنتاج للانعكاس " الدراسة التطبيقية لـ منحاس":

و جاء هذا المنهج في شكل دراسات تطبيقية أجراها الاقتصادي الهندي " **منحاس** " **Bagicha Singh Minhas** " لإثبات قابلية كثافة دوال الإنتاج الى التبديل أو الانعكاس و هو ما يعتبر تحديا خطيرا لنموذج **هيكشر - أولين** لنسب عناصر الإنتاج بل و لمجموعة النظريات البحتة في التجارة الخارجية و التي مضمونها أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكنها أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال و ينعكس هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال الى سلع كثيفة العمل.

و لكي يبرهن " **منحاس** " على تفسيره لحدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج قام بتقدير ما أطلق عليه اسم المرونات الثابتة لدوال الإنتاج الاحلالية لمجموعة من الصناعات شملت احدى و عشرون صناعة من مختلف الدول من أجل البرهان على حدوث هذه الظاهرة، و كانت النتائج التي توصل إليها تشير الى أن اختلاف مروونات الاحلال بين الصناعات المختلفة تؤدي الى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لهذه العناصر، و من المؤكد أن صحة هذه النتائج التي توصل إليها " **منحاس** " من خلال الدراسة التطبيقية التي قام بها لنموذج " **هيكشر - أولين** " تعني عدم قدرة هذا النموذج و غيره من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية على تقديم البراهين المؤشرات لاختيار الصورة التي يمكن أن تكون عليها دالة الإنتاج، و وفقا لهذه النتائج فإن اختلاف كثافة عناصر الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف دول العالم يؤدي الى هدم الفرضيات التي يرتكز عليها نموذج " **هيكشر - أولين** " في التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 181.

## ب- هيكل الحماية التجارية:

و يقر هذا المنهج بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية التي تتخذها كل دولة عند محاولة إعطاء أي تفسير لقيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول و هو ما حاول الاقتصادي "تريفيز" **Travis** اثباته من خلال قيامه بدراسات تطبيقية قائمة على فرض وجود عنصرين من عناصر الإنتاج، و هما عنصر العمل و عنصر رأس المال، مع اعتبار أن عنصر العمل هو العنصر النادر نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية مع تمتعه بالحماية عن طريق القيود الجمركية و الغير الجمركية على وارداته من الخارج، أما عنصر رأس المال فيتمتع بالوفرة النسبية في نفس البلد دون أن تفرض عليه قيود حمائية على الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال، و وصل "تريفيز" في النهاية الى أن نتائج داسته التطبيقية تؤيد الحجة القائلة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة رأس المال بنسبة أكبر من استيرادها لسلع كثيفة العمل نتيجة لطبيعة هيكل الحماية التجارية الذي تتبعه كما تمكن الاقتصادي "بالاسا" **Balassa** من الوصول الى نتائج متشابهة من خلال قيامه بدراسات مشابهة لتلك التي قام بها "تريفيز" مفادها عدم قدرة نموذج "هيكشر - أولين" لنسب عناصر الإنتاج على احتواء ظاهرة الحماية الجمركية و الآثار التي تنشأ عنها، مستدلا بمثال انشاء السوق الأوروبية المشتركة و ما قامت به الدول الأعضاء من تخفيضات جمركية و كمية على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في التكتل مما أحدث نوعا من التوسع في حجم تجارتها الإقليمية نتيجة تمتعها بوفرة العمل لانخفاض نفقات إنتاجها النسبية.

## ج- نظرية " لندر " في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل:

ترجع هذه الفرضية للاقتصادي السويدي "ليندر" **Stephane Linder** و الذي انطلق في تحليله على أساس أن الدولة تقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة و رائجة مبررا ذلك بالحاجة الى إنتاج و فير الحجم و تخفيض تكلفتها و بالتالي تخفيض أسعارها بشكل كاف لتمكينها من الحصول على حصة كبيرة في الأسواق الأجنبية، كما يعتقد "ليندر" أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق، و توصل بالتالي أن فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدول الأخرى التي تشبهها من ناحية الدخل.

و في هذا الإطار توقع "ليندر" أن هذا النوع من التجارة سينحصر في السلع المتشابهة و التي في نفس الوقت متميزة بطريقة أو بأخرى و بالتالي فإن التجارة الخارجية وفق هذا التحليل ستتركز في المنتجات الصناعية بين الدول المتشابهة من حيث الدخل و أنماط الطلب، كما يعتقد " ليندر " أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع حيث يلعب كل من التفضيل و وفرة الحجم دورا أساسيا، أما فيما يخص تجارة السلع الأساسية و الأولية فهي تتبع نموذج هيكشر - أولين من حيث وفرة نسب عوامل الإنتاج، و يتنبأ هذا المنهج بأن تدفقات السلع دوليا تكون أكبر حجما كلما زاد الاختلاف في الذوق و الوفرة لأن ذلك سيؤدي اختلافات أكبر في التكاليف و الأسعار.<sup>1</sup> و لقد كانت هناك محاولات عديدة من أجل اختيار علاقة الارتباط الموجبة بين كثافة التجارة الخارجية و تشابه هياكل الطلب الداخلية وفق العلاقة التي توصلت إليها نظرية " ليندر " إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، مما يفقد هذه النظرية قدرتها على تفسير الواقع الاقتصادي رغم تقديمها لمعطيات جديدة غير تلك التي جاءت في نظرية "هيكشر - أولين".

## 2-نظريات الاتجاه الثاني:

و يشتمل هذا الاتجاه على مجموعة النظريات و المناهج التي تهدف الى حل لغز " ليونتييف " عن طريق تطوير نموذج "هيكشر - أولين" و كذا كافة النظريات الكلاسيكية الأخرى المفسرة للتجارة الخارجية من ناحية العرض، و بالتالي فدراسات هذا المنهج تتفق مع نموذج "هيكشر - أولين" في اتخاذ العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا و الطلب متغيرا اقتصاديا تابع، كما أن هناك نوع من الاختلاف بينهما من جانب بساطة التحليل الذي قدمه نموذج "هيكشر - أولين" و الذي يمكنه استيعاب الظواهر الاقتصادية العالمية الناتجة عن مسيرة الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، و بالتالي فجوهر هذا الاتجاه الثاني هو تطوير نموذج "هيكشر - أولين" عن طريق استيعاد كل الفروض غير الواقعية التي يقوم عليها النموذج و الأخذ بفروض أكثر انسجاما و واقعية تتماشى و الواقع الاقتصادي المعاش و بما يتماشى مع إنجازات الثورة الصناعية الثانية أو ما يطلق عليها بثورة المعلومات، و هو ما يتطلب إعادة النظر في النماذج المبسطة التي صاغتها النظرية الكلاسيكية، و يضم هذا الاتجاه بالإضافة الى النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية - و التي يتسم تفصيلها في

<sup>1</sup> طالب عوض وارد، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، مرجع سابق، ص ص 133-134.

المطلب الموالي من هذا المبحث - كل من نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة و نظرية اقتصاديات الحجم و ذلك كما يلي:

#### أ- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة:

و يطلق عليها أيضا نظرية رأس المال البشري، و لا تقر هذه النظرية بتجانس عنصر العمل كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، و إنما ينقسم هذا العنصر وفق هذه النظرية الى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها من حيث درجة المهارة، بحيث تقسم العمل الى قسمين العمل غير الماهر و تعتبره عنصرا انتاجيا مستقلا، و العمل الماهر أو رأس المال البشري و تعتبره هو كذلك عنصرا انتاجيا آخر مستقلا بذاته، و تعتبر هذه النظرية ان العمل الماهر يعتبر نوعا من الاستثمارات يجب أن تضاف الى عنصر رأس المال و بالتالي يمكن تعريف عنصر رأس المال البشري على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة و المدربة إلى اجمالي قوة العمل لصناعة ما أو لبلد ما، كما تدل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل و التدريب للأيدي العاملة.

و تنقسم كلا من الدول و السلع وفقا لهذه النظرية حسب مدى الوفرة أو الندرة في النسبة في العمل البشري إلى سلع و دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة من جهة و سلع و دول نادرة الأيدي العاملة الماهرة من جهة أخرى، مما أعطى تفسيراً جديداً لغز "ليونتيغ"، فالولايات المتحدة الأمريكية تتميز بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل و يرجع ذلك الى ما تتميز به من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري، فإذا ما جمعنا بين الصادرات الكثيفة رأس المال المادي و الصادرات كثيفة رأس المال البشري للولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن الصادرات الأمريكية في نهاية المطاف كثيفة رأس المال و هو ما يتفق مع جوهر النموذج الساسي "لهيكشر - أولين" لنسب عناصر الإنتاج.<sup>1</sup>

#### ب- نظرية اقتصاديات الحجم:

و هي النظرية التي تطور و تعدل نموذج هيكر - أولين لنسب عناصر الإنتاج عن طريق إدخالها لوفورات الانتاج الكبير كمصدر رئيسي للمزايا النسبية المكتسبة، و ذلك باعتبار وجود سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي تنتج في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة الفائدة مع زيادة الإنتاج، و بتعبير متكافئ نشأ

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 198.

وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية و ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية كبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع و السلع الاستهلاكية، نتيجة قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، و على العكس ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه الى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على اذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

و مما سبق يمكن القول بأن هذه النظرية تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات الأسواق الداخلية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا و فرنسا من جانب، و بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، اليونان من جانب آخر.

### المطلب الثالث: النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

#### ❖ أولاً: فروض المناهج التكنولوجية

يتمثل الجوهر العام للنظرية التكنولوجية في إضافة " التكنولوجيا " و الظواهر التكنولوجية كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج، و ذلك الى جانب العمل و رأس المال بمختلف أنواعها، و على هذا الأساس يتم تفسير أنماط التخصص و التبادل فيما بين الدول في أنواع من المنتجات تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية التي تكون إما في شكل اختراع أو في شكل تجديد، بحيث يعتبر كلاهما اكتساب الدولة لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا الى السوق الداخلي، و من نتيجة ذلك أيضا قيام الدول المخترعة بتصدير هذه السلع الى الأسواق الخارجية لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية و فنية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية.

و تعتمد النظرية التكنولوجية على مجموعة من الفروض الأساسية تختلف من حيث المضمون و الاتجاه عن الفروض الأساسية التي قامت عليها النظريات الكلاسيكية و قد انعكس هذا الاختلاف على النتائج المتوصل إليها، و يمكن تلخيص الفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص ص. 206-214.

**الفرض الأول:**

يخضع تدفق المعلومات من التجارة الخارجية الى العديد من القيود على عكس ما افترضته النظريات الكلاسيكية، و يكون الحصول عليها مقابل نفقات يطلق عليها الاقتصاديون اسم " نفقة المعلومات " مما يترتب على ذلك قيام المنتجين في دولة الاختراع أو التجديد توجيه استثماراتهم في مجال البحث في اطار ما هو متاح من فرص للأسواق المختلفة للمنتجات الجديدة، و التي تكون في مراحلها الأولى غير جذابة و غير مشجعة لارتفاع درجة المخاطرة نتيجة عدم توفر المعلومات الكافية التي يرغب المنتجين في الحصول عليها عن أذواق المستهلكين بالخارج، مما ينعكس في ضعف ثقة المنتجين في الأسواق العالمية للمنتجات الجديدة مما يؤدي الى تحمل الدولة بلد لاختراع أو تطوير المنتجات الى تحمل نفقات عالية تضعف من قدرتها التنافسية.

**الفرض الثاني:**

عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول المختلفة، و يرجع ذلك الى ان التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ليست شائعة و معروفة لدى كافة المنتجين و يصعب الحصول عليها، فهذه الأنواع من التكنولوجيا تعد احتكارا و امتيازاً لبعض الدول من صناعات معينة هي صاحبة الاختراع أو التجديد فيها، و على هذا الأساس يرى أنصار المناهج التكنولوجية أن التغيير أو التطور التكنولوجي يمثل عنصراً جديداً من عناصر الإنتاج حيث أن التفوق التكنولوجي لإحدى الدول يمكنها من الحصول على مزايا نسبية احتكارية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفجوة التكنولوجية.

**الفرض الثالث:**

دوال الإنتاج ليست خطية و ليست متجانسة كما افترضته النظرية الكلاسيكية، ذلك أن الإنتاج في ظل النظرية التكنولوجية لخضع لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) بمعنى أن زيادة المدخلات في انتاج احدى سلع دورة المنتج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المخرجات بنسبة اكبر نظرا لان الإنتاجية الجدية لعناصر الإنتاج ليست ثابتة و إنما تتغير مع تغير حجم الإنتاج.

**الفرض الرابع:**

قدرة عناصر الإنتاج على التنقل جزئياً بين الدول، حيث أن المنهج التكنولوجي يقر بقدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول المختلفة في صورة تجهيزات و آلات و معدات، و هو الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها هذه الشركات.

**الفرض الخامس:**

انقسام العالم إلى وحدات سياسية و جغرافية مستقلة لجعله من الصعب أن يخضع لشروط المنافسة الكاملة، فحركة التجارة الخارجية تخضع للعيد من القيود التجارية الجمركية و غير الجمركية بالإضافة إلى تأثير نفقات النقل و دورها في تحديد أسعار السلع و الخدمات الداخلية في إطار التخصص و التبادل الدولي، فالعالم الواقعي يعرف اشكالا من تنظيمات الأسواق العالمية منها الاحتكار و المنافسة الاحتكارية.

**الفرض السادس:**

إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس أو تبديل كثافة عناصر الإنتاج في حالة اختلاف مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في مرحلة المنتج الجديد و في مرحلة المنتج الناضج، حيث يصعب في هاتين المرحلتين تحديدهما إذا كانت سلعة دورة المنتج سلعة كثيفة العمل أو سلعة كثيفة رأس المال عن المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها.

**الفرض السابع:**

تأخذ النظرية التكنولوجية من التحليل الديناميكي منهجا لها و ذلك بإدخال عنصر الزمن في الحساب، و تبحث عن الاسباب التي تؤدي الى انتقال وضع التوازن الاقتصادي في الدول محل الدراسة قبل قيام التجارة الخارجية الى وضع التوازن الاقتصادي في هذه

الدولة بعد قيام التجارة الخارجية، وهو ما يسمح للمناهج التكنولوجية بتحليل أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول.

مما سبق فإن كل من الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية و الفروض التي تقوم عليها النظرية التكنولوجية في الاقتصاد الدولي تختلفان اختلافا جوهريا و الجدول التالي سوف يوضح تلك الاختلافات في شكل مقارنة بين فروض النظريتين.

#### الجدول رقم (04)

#### مقارنة بين الفروض الأساسية لنموذج " هيكشر- أولين " لنسب عناصر الإنتاج و فروض المناهج التكنولوجية

نموذج هـ.أ في نسب عناصر الإنتاج	المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية
تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة مع استبعاد أثر التغيرات التكنولوجية على التجارة الخارجية.	اختلاف دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول فمع نمو سلعة دورة المنتج تزداد الكثافة الرأسمالية أو تنقص درجة الكثافة التكنولوجية و درجة الاعتماد على العنصر البشري.
دوال الإنتاج خطية و متجانسة و خضوع الإنتاج لقانون القلة الثابتة (النفقة الثابتة)	دوال الإنتاج ليست خطية و ليست متجانسة و خضوع الإنتاج لقانون القلة المتزايدة (النفقة المتناقصة).
استبعاد ظاهرة تبديل او انعكاس كثافة عناصر الإنتاج فالسلع يمكن تصنيفها حسب درجة كثافة العنصر المستخدم الى سلع كثيفة العمل و سلع كثيفة راس المال. سيادة المنافسة الكاملة و حرية التنقل و حرية انتقال المعلومات عن التجارة الخارجية	لا تستبعد ظاهرة تبديل او انعكاس كثافة عناصر الإنتاج خاصة في المرحلتين الاولى والثانية لدورة المنتج فإن كثافة عناصر الإنتاج تصبح واضحة و محددة.
سيادة المنافسة الكاملة وحرية النقل وحرية انتقال المعلومات عن التجارة الخارجية	خضوع انتقال السلع و الخدمات لقيود جمركية و غير جمركية كذلك تأثير نفقات النقل على اسعار السلع و الخدمات كما ان انتقال المعلومات يكون مقابل نفقات تسمى نفقات المعلومات

القدرة الحركية لعناصر الانتاج على الانتقال ممثلة في حركة رؤوس الاموال التي تبحث عن مواقع ذات نفقات انتاجية اقل مع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج و هو دور الشركات المتعددة الجنسيات .	تفسير التبادل في السلع الاستهلاكية و تجاهل السلع الوسيطة و الاستثمارية و دور الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة عدم القدرة الكاملة لعناصر الانتاج على الانتقال بين الدول.
لا يوجد فرض خاص بهذه القضية	تجانس عناصر الانتاج و عدم التفرقة في الجودة داخل العنصر الواحد.
لا يوجد فرض خاص بالتوظيف الكامل.	افتراض حالة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج و استراتيجية التحليل الذي تعتمد عليه.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق ، ص. 214.

### ❖ ثانيا: النماذج المفسرة للنظرية التكنولوجية

تكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية طبقا للتعريف الذي قدمه الاقتصادي الكندي " هاري جونسون " من ثلاث نماذج نظرية رئيسية هي:

- نموذج اقتصاديات الحجم

- نموذج الفجوة التكنولوجية

- نموذج دورة المنتج

و لقد سبق تقديم تحليل مختصر لنموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية بالإضافة الى ان كل من نموذج الفجوة التكنولوجية و نموذج دورة المنتج تتضمن العناصر الأساسية التي تشكل منها اقتصاديات الحجم و بالتالي سوف يقتصر تحليل النظرية التكنولوجية على النموذجين الثاني و الثالث.

#### 1- نموذج الفجوة التكنولوجية

في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول يركز نموذج الفجوة التكنولوجية على امكانية توفير احدى الدول على طرق انتاجية متقدمة تمكنها من انتاج سلعة جديدة او منتجات ذات جودة افضل او منتجات بنفقات انتاجية اقل مما يؤهلها الى اكتساب مزايا

نسبية مستقلة عن غيرها من الدول حيث ان الاختلافات الدولية في مستوى التكنولوجيا تحقق اختلافا في المزايا النسبية المكتسبة مما يشجع على قيام التجارة الخارجية بين الدول.

فالدول ذات التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية الى باقي دول العالم التي لم تشهد بعد تغيرا في مستوى التكنولوجيا المستخدمة بها.

ذلك ان دخول الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الاخرى على الاقل في البداية انتاجها داخليا او تقليدها لأنها لا تحوز على الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع أو لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع.

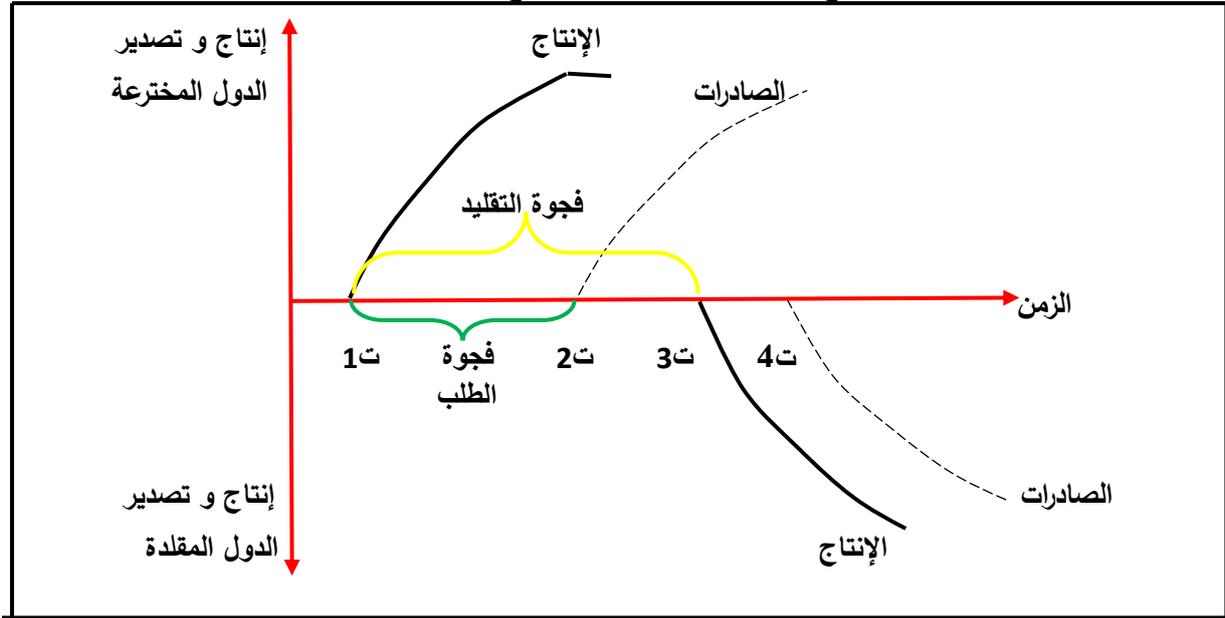
و كنتيجة لذلك تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية واردات طبيعة وفنية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة التكنولوجية في جميع الاسواق الدولية الى أن تستطيع الدول الاخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد تكنولوجيات متكافئة اين سيزول هذا الاحتكار المؤقت.

و يتحقق ذلك عندما تأخذ العملية الانتاجية شكلها النمطي و تصبح دوال انتاج السلعة محل الدراسة بين الدول متشابهة، و تفقد العوامل التكنولوجية دورها الهام كمفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات، و لقد اطلق عليها الاقتصادي " مايكل فيفيان بوزنر" تجارة الفجوة التكنولوجية،<sup>1</sup> و يمكن تحدي الفجوة التكنولوجية ببيانها باستخدام الرسم البياني كما يلي:

<sup>1</sup> Bernard Guillochon, Annie Kwaeccki , **Economie Internationale : Commerce et Macro économie**(Dundo , 2006,5em édition), P. 62.

الشكل رقم (02)

الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، مرجع سابق، ص. 218.

يوضح الشكل البياني كيفية الانتاج و التصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية و الذي يمكن خلاله تحديد الطلب و فجوة التقليد.

\* يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور انتاج السلعة في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2).

\* يقصد بفجوة التقليد تلك الفترة الزمنية بين بداية الانتاج في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية انتاج نفس السلعة في الخارج (ت3).

و في ضوء هذين المصطلحين يعرف " بوزنر " تجارة الفجوة التكنولوجية على انها دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت1-ت2) و فجوة التقليد (ت1-ت3).

اختيار صحة نموذج الفجوة التكنولوجية:

شهد التحليل الذي قدمه "بوزنر" لتجارة الفجوة التكنولوجية تطورا هاما على يد كل من الاقتصاديين " قاري كليد هوفباور " و " كريستوفار فريمان " كل منهما مستقلا عن الآخر

توصلا من دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج , و مدى توافقه مع حقائق العالم الاقتصادي الواقعي الى نتيجتين هامتين هما:  
\*النتيجة الاولى:

اعتبار الاختلافات بين مستويات الأجور الدولية محددًا هامًا لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، سواء كانت اختراعات أو تحديثات قد تنتقل بسرعة من الدول موطن الاختراع أو التجديد الى دول أخرى في حالة وجود مستويات منخفضة للأجور بهذه الدول تسمح بإنتاج سلعة دورة المنتج بنفقات إنتاجية اقل بكثير من إنتاجها في بلدانها الأصلية، وهو ما يظهر في الدور الهام الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات من خلال استثماراتها التي تقوم بها في الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة من اجل تخفيض نفقات إنتاجها.

#### \* النتيجة الثانية:

دلّت النتائج الخاصة بالدراسات التطبيقية التي قام بها كل من "هوفباور" و "فريمان" على قدرة نموذج التجارة الفجوة التكنولوجية على تفسير التجارة الخارجية بين الدول في تلك المجموعات السلعية التي تنتمي الى سلع دورة المنتج و لقد كان لهذه النتائج دلالة كبرى على صحة الفرض التي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية الخاص بعدم تشابه دوال الانتاج في السلعة الواحدة.

هذا كما أن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطيع الاجابة عن سؤالين مهمين في مجال التخصص و التبادل الدولي.<sup>1</sup>

**السؤال الاول:** لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل: أمريكا، اليابان و ألمانيا و لا شك ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب دراسة و تحليل العوامل المتحركة في سياسات المنتجين الاستثمارية في مجالات البحوث و التطوير.

<sup>1</sup> خالد السويعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقها (الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010)، ص. 218.

**السؤال الثاني:** ما هو طول الفترة الزمنية التي يمكن للدول صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية في انتاج و تصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.

## 2- نموذج دورة حياة المنتج:

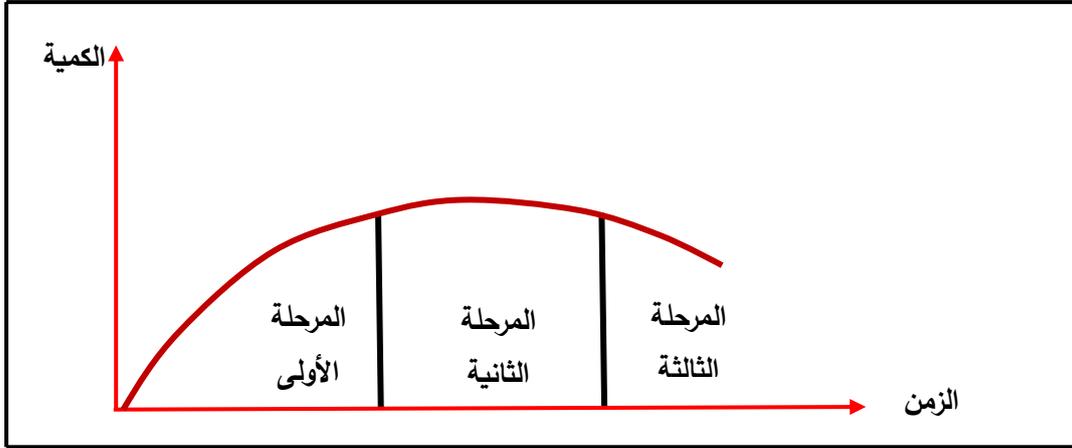
شهد هذا النموذج عدة اسهامات من عدة اقتصاديين ابرزهم "ريموند فارنون" حيث يفترض ان التفوق التكنولوجي يظهر بشكل مستمر في الدول الصناعية الاكثر تقدما و على رأسه الولايات المتحدة الامريكية ,اليابان و ألمانيا نتيجة لما تتوفر عليه من مقومات اساسية لهذه الاختراعات متمثلة في توفر الطلب الداخلي و المعرفة التكنولوجية، ثم بعد ذلك تنتقل هذه المنتجات في المراحل الموالية الى دول اخرى صناعية و لكن اقل تقدما مثل: فرنسا، بريطانيا و غيرها ,وبين المرحلتين توجد فجوة زمنية تسمح بنضوج المنتج الجديد و تصبح الاساليب التكنولوجية المستخدمة اكثر استقرارا .

أما نهاية الفجوة التكنولوجية فتبدا حينما يصبح المنتج متاحا في الدول الآخذة في طريق النمو ,فدورة المنتج للمنتج الجديد طبقا للنظرية التكنولوجية تمر بثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة المنتج الجديد
- مرحلة المنتج الناضج
- مرحلة المنتج النمطي

## الشكل رقم (03)

## مسار دورة المنتج



أثناء مرور المنتج من مرحلة الاختراع الى مرحلة التتميط فان معدل نمو الطلب على المنتج الجديد يتفاوت صعودا او هبوطا، ففي المرحلة الاولى يكون معدل النمو للطلب بطيئا، في حين يزداد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج المنتج، ثم يتجه مرة اخرى نحو الهبوط حين يصير المنتج نمطيا.

و فيما يلي جدول يوضح المراحل المختلفة لدورة حياة المنتج و المقارنة بينها

الجدول رقم (05)

مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج

المرحلة المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطي
التكنولوجيا المستخدمة	* سلاسل انتاجية قصيرة مع تغير سريع للطرق الفنية للإنتاج. * تلعب اقتصاديات الحجم دورا هاما. * عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.	* الإنتاج والتسويق على نطاق واسع. * تغير في الطرق الفنية بصفة مستمرة (اختلاف دوال الإنتاج خلال الزمن).	* طول السلاسل الزمنية للإنتاج. * اختفاء دور اقتصاديات الحجم. * القرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الإنتاج المستخدمة و طرق الإنتاج.
كثافة رأس المال المادي	* انخفاض كثافة رأس المال المادي نظرا لأن المشروعات الانتاجية محصورة في مجالات البحوث و التطوير اكبر من مجالات الإنتاج	* تزداد كثافة رأس المال المادي مع اتساع نطاق الإنتاج و التسويق و تغير فنون الإنتاج.	* تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية نتيجة استبدال الآلات القديمة بالآلات متخصصة .
هيكل الصناعة	* تحد المعرفة الفنية من قدرة المشروعات الانتاجية على الدخول الى الأسواق مع وجود عدد قليل من المشروعات الانتاجية.	* نمو عدد المشروعات مع افلاس الكثير من المشروعات التي دخلت مجال النتاج الاولي ولم تقو على الصعود امام المنافسة.	*المركز السوقي و المكانيات المالية تحدد قدرة المؤسسات على دخول السوق. *تتناقص عدد الشركات الانتاجية و افلاس العديد منها.
هيكل الطلب	*سوق البائعين هو الذي يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب. * هيكل و حجم الطلب غير معروفين	*سوق احتكارية مع المرونة السعرية و زيادة المنافسة السعرية. *انخفاض الاسعار و اتساع نطاق معلومات الإنتاج والخدمات التسويقية.	*تحكم سوق المشترين بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب. *توفر المعلومات عن المنتج والاسواق *السعر هو الاداة التنافسية الرئيسية.
العمالة الماهرة	*استخدام مكثف للخبراء والعلماء و الباحثين و العمال المتخصصين.	تلعب الاداة الماهرة دورا خاص في مجال التسويق.	*تتناقص كبير للدور الهام الذي كانت تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير المؤهلة.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق، ص ص. 233-234.

### المبحث الثالث: الاتجاهات المختلفة للسياسات التجارية الخارجية

تعود التجارة الخارجية على كافة الدول بمنافع عديدة، و على الرغم من ذلك فان الحكومات بمختلف انتماءاتها الاقتصادية ودرجة نموها تتدخل في التجارة الخارجية لهدف تنظيم علاقاتها التجارية بالشكل والمضمون الذي يتماشى مع توجهاتها، و اصبحت السياسات التجارية الدولية تأخذ طابعا هاما في العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية وتنقسم الى قسمين رئيسيين، يتجه القسم الاول الى سياسة الحرية التجارية وله في ذلك من يؤديه و يقدم مبررات وحجج لذلك و يتجه القسم الثاني الى سياسة تقييد التجارة الخارجية و له كذلك مؤيدوه والذين يستندون في ذلك الى مجموعة من الحجج والمبررات.

#### المطلب الاول: ماهية السياسة التجارية

##### ❖ اولا: مفهوم السياسة التجارية

المقصود من السياسة التجارية هي تلك الاجراءات التي تتخذها الدولة في اطار المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، و التي تهدف في مجملها الى التأثير على تلك المعاملات سواء من ناحية الحجم او من ناحية الكم او كلاهما معا، ويكون الهدف من هذا التأثير تحقيق اهداف معينة اقتصادية، سياسية او اجتماعية و غالبا ما تكون اهداف اقتصادية مثل تشجيع الصادرات او تقييدها او الحد من الواردات او اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

كما يقصد بها كذلك مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدول للتحكم والسيطرة في نشاط تجارتها الخارجية سواء كانت دول متقدمة او نامية والتي تعمل على تحديد او تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 127.

<sup>2</sup> السيد محمد احمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص. 1.

كما تعرف كذلك السياسة التجارية على انها موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص من خلال صفاتهم الفردية او كمؤسسات، المقيمين على ارضها مع الاشخاص كافراد او مؤسسات المقيمين بالخارج.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن تعريف السياسة التجارية على انها موقف الدولة سواءا كانت نامية او متقدمة تجاه العلاقات الاقتصادية و التبادلات التجارية الخارجية، متمثلا في مجموعة من الاجراءات و التشريعات و الادوات يكون الغرض منها سواءا تحرير او تقييد تلك المبادلات من اجل تحقيق ما تطمح اليه من اهداف اقتصادية او حتى غير اقتصادية في بعض الاحيان.

هذا و تنقسم السياسات التجارية من حيث مجال تطبيقها الى:

### 1- السياسة التجارية الوطنية (من جانب واحد):

و تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها و من جانب واحد من اجل التأثير على تجارتها الخارجية مع باقي الدول.

### 2- السياسة التجارية الثنائية:

و هي اتفاق دولتين فقط لا غير على وضع سياسة تجارة مشتركة مما يخم مصالح البلدين.

### 3- السياسة التجارية الاقليمية:

و تقوم من خلالها مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الاقليمية فيما بينها بحيث تصل الدول الاعضاء في لتكتل الى اتفاق للحصول على مزايا متبادلة في التبادل التجاري و غالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل اقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم

### 4- السياسة التجارية متعددة الاطراف:

و هي السياسة التي لا تتخذ في اطار محلي أو اقليمي و انما في اطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما و هي المنظمة العالمية للتجارة و التي تهدف تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على مختلف انواعها.

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، التجارة الدولية الاسس والتطبيقات، مرجع سابق، ص. 129.

## ❖ ثانيا: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

يخضع تحديد السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة لعدة عوامل أهمها:<sup>1</sup>

### 1- مستوى التنمية الاقتصادية:

يلعب مستوى التنمية الاقتصادية الذي تصله دولة ما دورا مهما في تحديد السياسة التجارية التي تتبعها، فجمود الاقتصاد و احتلاله مراتب متأخرة في السلم الاقتصادي يدفع الدولة نحو وضع سياسات تجارية أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، وعلى عكس ذلك فإن الدول التي بلغت مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي فهي عادة ما تتبع سياسة تجارية خارجية تتسم بمرونة عالية و ذلك نتيجة ان تكوين قاعدة صناعية و اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، او على الاقل ليست بحاجة كبيرة الى دعمها ومن امثلة ذلك سياسة دعم الصناعات الناشئة والتي تكون في مراحلها الاولى بحاجة ماسة الى مختلف وسائل الدعم و الحماية و بعد مرور مدة زمنية معينة تقل الحاجة الى ذلك نتيجة اكتسابها خبرة تجعلها اقرب الى الصمود امام الصناعات الاجنبية التي تنافسها.

### 2- الاوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسة التجارية الخارجية للدولة كذلك بالوضع الاقتصادي للدولة و كذا العالم الخارجي المحيط بها كما يلي:

- على مستوى الاقتصاد المحلي فان رقي الصناعة المحلية و ازدهارها يؤدي الى زيادة الحاجة الى السلع الرأسمالية و الوسيطة و المواد الخام التي تدخل في عملية التصنيع، هذا ما يحتم على الدولة خاصة في حالة الدول النامية على اتباع سياسة تجارية خارجية تتلاءم مع هذا الوضع او محاولة ايجاد بدائل محلية لها.

- إن الحالة الاقتصادية العامة للدولة كالتضخم او الركود او البطالة تلعب دورا هاما في تحديد مضمون السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف الدولة، حيث انه قد تلجأ الدولة التي يعاني اقتصادها من تضخم جامح أو ارتفاع في مستويات

<sup>1</sup> الصادق بوشناق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية - حالة مجمع صيدال-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006/2007)، ص.ص. 77-78.

البطالة الى اتباع سياسة الاحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الاسعار و تحقيق ارتفاع في محلات التشغيل.

– أما على المستوى الدولي فان تغيير الطلب نحو الزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على اتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من جهة و ضبط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.

### المطلب الثاني: المفاضلة بين الحرية و التقييد في سياسات التجارة الخارجية

لقد انقسمت آراء الاقتصاديين فيما يخص مسألة السياسة التجارية الخارجية التي تتبعها الدولة بين مؤيد لحرية التجارة والمعبر عنها بتجارة دولية دون قيود، و بين معارض و المعبر عنها بتجارة دولية مقيدة لكل فريق مبرراته في اتباع هذه السياسة او تلك و نتيجة مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية و حتى غير الاقتصادية، الا انه لا توجد صورة مطلقة تتبعها الدولة سواء تعلق الامر بالحرية او التقييد فتطبيق احدي السياستين امر نسبي.

#### ❖ أولا: سياسة الحماية التجارية (تقييد التجارة)

لقد كان لظهور النظام الرأسمالي و بروز مجموعة من الدول المتقدمة تسعى الى غزو اسواق الدول الاقل تقدما دورا كبيرا في لجوء هذه الاخيرة الى سياسة الحماية التجارية كأسلوب من أجل حماية اقتصادها القومي من المنافسة الاجنبية القوية.

#### 1- مفهوم سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية أي سياسة تقييد التجارة الخارجية هي تلك الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة او بأخرى على اتجاه المبادلة الدولية او على حجمها او على الطريقة التي تسوى بها هذه المعاملات او على كافة هذه العناصر مجتمعة و ذلك باستعمال مجموعة من الادوات و الأساليب و القواعد التي من شأنها تحقيق اهداف هذه الدول.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000)، ص. 194.

## 2-مبررات فرص القيود على التجارة الخارجية:

لا ينكر أصحاب سياسة الحماية التجارية ما لحرية التجارة من مزايا ناتجة عن التخصص الدولي و تقييم العمل وان التبادل التجاري يقوم على اساس وجود الفروق النسبية في تكاليف الانتاج ما بين الدول المختلفة إلا انهم يرون ان هناك اهداف اخرى يتوجب على الدولة ان تسعى من اجل تحقيقها حتى لو ادى ذلك الى التضحية ببعض مزايا تقييم العمل والتخصص الدولي، و قد تكون لهذه الاهداف عدة مبررات منها ما هو اقتصادي و منها ما هو غير اقتصادي كما يلي:

## أ- المبررات الاقتصادية للحماية:

يمكن حصر المبررات الاقتصادية الاساسية للحماية التي تتمسك بها الدول لفرض القيود على تجارتها الخارجية فيما يلي:<sup>1</sup>

## I. حماية الصناعات الوطنية الناشئة:

تعد حماية الصناعات الوطنية الناشئة من اهم الاعتبارات لفرض القيود على التجارة الخارجية فكثيرا ما تتمتع الدولة بكافة الميزات الطبيعية الملائمة لانشاء صناعة معينة دون ان يتاح لها ذلك نتيجة ما يتعرض له من منافسة اجنبية ,ذلك لان تكاليف هذه الصناعة تكون مرتفعة، لهذا فمن حقها على الدولة الوقوف الى جانبها لحمايتها من المنافسة الاجنبية الناتجة عن تحرير التجارة، من هنا تلجا بعض الدول الى التدخل اما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة و المتشابهة للإنتاج المحلي او ممارسة نوع من الحماية الإغلاقية المتمثلة في منع استيراد هذا النوع من السلع.

وهناك و جهات نظر حول مدى درجة الحماية للصناعات الوطنية الناشئة منها ما يؤيدها بشكل مطلق و منها ما يؤيدها بتحفظ على المدة الزمنية و نوعية الحماية لأي صناعة، و بالذات تلك التي قد يكون امامها فرص نجاح ذلك لأنه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المبدأ عمليا من حيث اختيار الصناعات الي تتوفر على مقومات البقاء و الصمود امام المنافسة الخارجية، مما يؤدي الى حماية صناعات لا تملك مؤهلات الاستمرار كما ان

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص. 181-187.

الحماية قد تستمر حتى بعد ان يكتمل نمو الصناعة نتيجة لاعتبارات اخرى قد تكون سياسية.

## II. زيادة فرص العمل و التخفيض من البطالة:

يرى انصار الحماية التجارية ان تقييد التجارة سوف يؤدي بالضرورة الى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني وبالتالي زيادة التشغيل وتخفيض نسب البطالة ذلك لان الحماية تؤدي الى رفع الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة المحلية التي تعمل في هذه الصناعات نتيجة توسيع عملياتها الانتاجية، غير ان هذه الحجة لا تخلو من عدم الدقة العلمية ذلك ان الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات تقلل من حجم المستوردات ليس فقط بتوسيع حجم الانتاج المحلي و انما ايضا بتقليل حجم الطلب المحلي مما يعني ان الزيادة في حجم الانتاج المحلي سيكون بالضرورة اقل من الانخفاض في حجم المستوردات.

## III. الحد من مخاطر انحراف البنيان الانتاجي:

و في هذه الحالة يكون الغرض من فرض القيود على التجارة الخارجية بهدف الحد من المخاطر الناتجة على المخلات في التخصص من انحراف البنيان الانتاجي للاقتصاد القومي، وينطبق هذا الامر بشكل خاص على الدول المنتجة والمصدرة للمواد الاولية حيث يعتمد اقتصادها الوطني بصفة اساسية على منتج واحد للتصدير ويتوقف تصريفه بصفة اساسية على الطلب العالمي عليه حيث انه في الفترات الازمة ينقص طلب الدول الصناعية على هذه المادة و بالتالي تتعرض الى موجات الاضطراب الاقتصادي اذ يؤدي انكماش الطلب العالمي على المواد الاولية في هذه الاوقات الى استتبات حلقة مفرغة من الانكماش النقدي و تتدهور النقد القومي وهبوط الاسعار في الدول المنتجة لهذه المواد.

و بالتالي وجدت هذه الدول في تنويع جهازها الانتاجي شرطا ضروريا لحماية الاقتصاد الوطني من آثار تقلب الطلب الخارجي على منتجاتها الرئيسية.

**IV. معالجة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات:**

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات في الدولة وعدم وجود ارسدة سائلة أو عدم امكانية الاعتماد عليها لأجل طويل، تجد الدولة نفسها امام احد الخيارين لمواجهة هذا العجز الطارئ على ميزان مدفوعاتها، فإنما ان تقوم بتخفيض سعر الصرف أو ان تقوم بالاستعانة بأدوات السياسة التجارية في تقييد الواردات و تنشيط الصادرات، و يكون الخيار بين اتباع هذه السياسة أو تلك حسب ظروف كل دولة، إلا انه لا يفضل في الغالب اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات و بالتالي تجد الدولة نفسها امام الخيار الثاني وبالتالي تقوم بفرض القيود على التجارة الخارجية.

**V. الحصول على الإيرادات الحكومية:**

تواجه الكثير من الدول و خاصة الدول النامية والصغيرة صعوبة كبيرة في ايجاد مصادر التمويل اللازمة ذات البعد الاجتماعي مثل التعليم والرعاية الصحية وحتى النفقات الأخرى وبالتالي فان احدى الطرق الهامة التي تلجا اليها الدولة من اجل تحصيل الإيرادات الحكومية اللازمة لإنشاء مثل هذه المشاريع يكون من خلال فرائض ضرائب جمركية سواء على الاستيراد او حتى على التصدير، حيث يرى البعض ان فرض الضرائب المحلية في هذه الدول يكون صعبا وغير كافي نتيجة اعتماد معظم هذه الدول على النشاط الزراعي بالإضافة الى عدم توفر سجلات دقيقة حول حجم المبادلات، إلا ان تحصيل الإيرادات عن طريق فرض تعريفية جمركية مرتفعة قد يؤدي الى انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود مما قد يؤدي الى تخفيض الإيرادات الحكومية.<sup>1</sup>

**VI. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الانحراف:**

قد تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية ببيع منتجاتها في الاسواق الخارجية بسعر اقل من سعر البيع المحلي او سعر اقل حتى من تكلفة الانتاج و هو ما يعرف بسياسة الانحراف، في حين تعتبر معظم الدول ان هذا الاسلوب خرقا لمبدأ المنافسة العادلة، و تقوم في هذه

<sup>1</sup> طالب عوض وراذ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، مرجع سابق، ص. 295.

الحالة بحماية منشآتها المحلية عن طريق فرض ضرائب جمركية بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز السعري، كما قد تلجا في بعض الحالات الى منع الاستيراد نهائيا، و ان كانت سياسة الانحراف ظاهريا تؤثر ايجابيا على رفاه الدولة الاجنبية التي تباع فيها المنشآت و ذلك، لحصولها على السلعة بأسعار متدنية.<sup>1</sup>

### ب- المبررات غير الاقتصادية للحماية:

أحيانا قد تتعارض المصالح و الاهداف الاقتصادية للدولة مع المصالح و الاهداف غير الاقتصادية مثل العسكرية و السياسية و الأمنية، فقد تستهدف الدولة بفرض القيود الجمركية حماية امن الدولة في الداخل و في الخارج و مثال ذلك العمل على تنمية الصناعات الأساسية اللازمة التي قد يتعذر الحصول عليها في حالات الحروب و انقطاع وسائل التبادل الخارجي، فمثلا اصبحت تجارة الاسلحة في معظم دول العالم لا تخضع لمعايير أنواع التجارة الأخرى فمعظم الدول أصبحت تسعى الى انتاج الأسلحة محليا دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية و بالتالي فان سعي الدولة نحو تحقيق اكتفاء ذاتي و تأمين مخزون استراتيجي في بعض المنتجات قد يتطلب تخفيض الواردات و زيادة مستوى الانتاج المحلي منها، هذا كما قد يكون الحفاظ على الشخصية القومية و الوطنية احد اهم الاسباب و المبررات غير الاقتصادية وراء اتباع سياسة حمائية لتجارة الخارجية حيث يرى اصحاب هذا الراي ان انفتاح الدولة على عالم الخارجي نتيجة التجارة و سهولة و تطور المواصلات و الاتصالات قد يساعد على سرعة انتشار العادات و التقاليد الغريبة عن المجتمع وبتالي تسعى الدولة عن طريق تقييد تجارتها الخارجية الى حماية العادات و تقليد الموروثة من الزوال و الاندثار.

### ❖ ثانيا: سياسة الحرية التجارية

#### 1- مفهوم سياسة الحرية التجارية:

يرتكز هذا الاتجاه في سياسة التجارة الخارجية الى مبدأ حرية انتقال عوامل و وسائل الإنتاج من دولة الى أخرى و إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و

<sup>1</sup> طالب عوض وراود، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، مرجع سابق، ص. 281.

الخدمات، إذ يعتقد انصار هذا اتجاه أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة.<sup>1</sup>

و لقد كان الفيزيوقراطيون أكثر من تمسك بحرية التجارة و دافعوا عنها و حرّموا على الحكومات التدخل في الشؤون الاقتصادية، ذلك لأن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصالح الجماعة. كما أضافوا الى ذلك أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل و هو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحاً معقولاً و في نفس الوقت يعتبر مقبولاً من جهة نظر المستهلك.

## 2-مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

يستند أنصار سياسة الحرية التجارية الى مجموعة من المبررات و الآثار الإيجابية التي تحدثها هذه السياسة في تأييدهم لها و لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

### أ- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تعمل سياسة الحرية التجارية في الدول التي تتبعها على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصاً أمثلاً، فقبل تحرير الدولة لتجارتها الخارجية تكون قد حققت اكتفاء ذاتياً، أي أنها تنتج تلك السلعة أو الخدمة التي تحتاجها بغض النظر عن كفاءتها النسبية في إنتاجها، فقد تنتج الدولة سلعة أو خدمة بتكلفة نسبية مرتفعة رغم أنها متاحة في دول أخرى و بتكلفة نسبية أقل، أما اذا اتبعت الدولة سياسة الحرية الخارجية فإنها سوف تخفض في إنتاج و تصدير السلع التي تملك فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع و الخدمات التي لا تتمتع فيها بأي مزايا نسبية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.

و بالتالي فإن سياسة الحرية التجارية يمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية السلع و الخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة الخارجية و لكن بتكلفة أقل و هو ما يسمى مزايا التخصص و التقسيم الدولي للعمل و الذي يزداد فعالية كلما اتسع نطاق السوق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتنظيمات، مرجع سابق، ص. 130.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريحي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص. 120.

**ب- انخفاض أسعار السلع الدولية:**

تؤدي سياسة تحرير التجارة الدولية الى انخفاض أسعار السلع المستوردة نتيجة أن الدول المصدرة تتمتع بميزة نسبية في انتاج هذه السلع بالإضافة الى عدم خضوعها لأي رسوم و ضرائب جمركية و تكون منخفضة جدا إن وجدت، و هذا ما يعطي للمستهلك المحلي فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة و بأسعار منخفضة و هو عكس الحال في ظل تقيد التجارة و حصر الاختيار أمام المستهلك المحلي في الإنتاج الوطني و دون منافسة سواءا من ناحية الجودة أو من ناحية السعر، كما أن تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي أمام الاستيراد فهو يفتح كذلك الباب للتصدير للدول الأخرى.<sup>1</sup>

**ج- الحد من الاحتكارات:**

حيث أنه يصعب في أصل حرية التجارة الخارجية قيام و انتشار المنشآت و الهيئات الاحتكارية و ذلك بأن الاحتكار الدولي و الإقليمي لا يقوم الا في ظل الحماية التي تؤدي إلى تمتع بعض الشركات و الهيئات بصورة من صور الاحتكار الناتجة عن انعدام المنافسة الخارجية و هو ما ينعكس مباشرة على أسعار المنتجات و على جودتها.

**د- تشجيع التقدم التقني و التكنولوجي:**

إن تحرير التجارة الخارجية و انتشار المنافسة الدولية في انتاج السلع و الخدمات يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي بوسائل عديدة منها أن الروابط الاقتصادية تؤدي الى سهولة انتقال التكنولوجيا مما يقلل ازدواجية أنشطة البحث و التطور، و بما أن المعرفة شبيهة بسلعة عامة فإن تراكمها يزيد معدل التقدم التقني و تستطيع الدول أن تستفيد من التكنولوجيا الأجنبية و التي يتم استيرادها بصعوبة و بدون عوائق، كما يمكن للقطاع الخاص الحصول على ترخيص انتاجها في الداخل.<sup>2</sup>

**هـ- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

يرى الاقتصاديون بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي أن حجم و نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى استفادة الدول النامية منه يتوقف على عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية، من أهمها السياسة التجارية و الاستثمارية التي تتبعها الدولة، فالدول التي تتبع

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 191.

<sup>2</sup> محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة (مصر: دار الفكر العربي، 2011)، ص. 59.

سياسة التحرير و الانفتاح التجاري تكون أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة و ما يصاحبها من توظيف للعمالة و نقل التكنولوجيا و المساهمة في معدلات النمو.<sup>1</sup>

و-زيادة معدلات النمو و تحقيق الأمن و السلام:

يرى الدافعون عن حرية التجارة أنها لا تساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل كذلك على تحقيق السلام و الأمن على مستوى العالم، و يتم ذلك من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات السياسية و العسكرية التي قد تؤدي الى حروب، و قد توصلت دراسة عن العلاقة بين الحرية الاقتصادية و النمو الاقتصادي في 102 دولة خلال الفترة من 1975 إلى 1995 إلى أن المزيد من تحرير الاقتصاد و فتح الأسواق قد أدى إلى المزيد من النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

مما سبق فإن أنصار حرية التجارة ينطلقون من هذه الحجج في الدعوة الى تحرير التجارة و التي بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية و تزايدت خلال فترة ما بعد الحرب، و ان كانت قد واجهت صعوبات في الاستجابة لها، فقد شهدت فترة النصف الثاني من عقد الثمانينات بدأ التحول إلى تحرير التجارة بعد توقيع اتفاقية التجارة الدولية عقب الانتهاء من مفاوضات الجات في مدينة مراكش المغربية في أبريل من سنة 1994.

و هذا يعني أن التحول الى تحرير التجارة أصبح مقبولا من معظم الأطراف، لأنه يوجد معارضون للتحول إلى تحرير التجارة سواء من الدول النامية أو من جانب الدول المتقدمة فيرى المعارضون من الدول النامية ان تحرير التجارة يؤدي الى وضع دولهم في سباق غير متكافئ مع الدول المتقدمة التي استطاعت ان تكون لها اطار من المزايا النسبية تكنولوجيا و سياسيا و اقتصاديا يجعلها مؤهلة لكسب أرباح من التبادل الدولي، أما في الدول المتقدمة فيخشى العمال و المزارعون من السلع الرخيصة التي تتدفق على بلادهم من الدول الفقيرة ذات الأجور المتدنية كما يخشون من هجرة رؤوس الأموال الوطنية الى خارج بلادهم مما يهدد بمزيد من البطالة و ضياع فرص العمل

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة(مصر: دار الفكر العربي، 2011)، ص. 61.

<sup>2</sup> المكان نفسه.

**المطلب الثالث: الأساليب المختلفة للسياسة التجارية:**

حتى تستطيع الدولة تنظيم تجارتها الخارجية فهي تقوم باتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤثر في مبادلاتها مع العالم الخارجي سواء في الاستيراد أو التصدير معتمدة على مجموعة من الأساليب و الأدوات يمكن تقسيمها الى أربع مجموعات رئيسية و هي كما يلي:

- الأساليب السعرية.
- الأساليب الكمية.
- الأساليب التنظيمية.
- أساليب أخرى.

**❖ أولاً: الأساليب السعرية للسياسة التجارية****1- التعريف الجمركية:**

التعريف الجمركية عبارة عن قائمة أو جدول يحتوي على جميع أصناف السلع التي تتداول في التجارة الدولية، مبنية بأسلوب فني خاص بحيث تخضع كل سلعة و مجموعة من السلع لتسلسل رقمي خاص يسمى " البند" و تحدد له فئة جمركية مختارة لتحسب على أساسها مقدار الضريبة الجمركية المستحقة لأي سلعة من السلع التي تتداول في التجارة الخارجية بحيث يؤدي الالتزام بمنهج معين عند البحث في جدول التعريف الى التواصل للصنف محل البحث و رقم البند الجمركي الخاص به، و من ثم معرفة فئة الضريبة الجمركية التي تخضع لها.<sup>1</sup>

**أ- أنواع التعريف الجمركية:**

يمكن التمييز بين عدة أنواع من التعريفات الجمركية من أهمها ما يلي:

**I. من حيث منشأ البضاعة:**

يمكن تقسيم التعريف من حيث منشأ البضاعة أو طبيعة دافع الضريبة (مصدر أو مستورد) الى قسمين:

<sup>1</sup> جلال أبو الفتوح و آخرون، الجمارك والتعريف الجمركية (مصر: دون دار نشر، 2006)، ص.9.

• **تعريف الصادر:**

و يقصد بها التعريف التي تفرض على السلع المصدرة الى الخارج، و على الرغم من أنه لا يوجد ما يحول قانون دون اخضاع الصادرات للتعريف الجمركية إلا أن النظم التجارية الحديثة من حيث الواقع لا تلجأ اليها إلا استثناءاً.<sup>1</sup>

حيث قد تفرض بعض الدول الضريبة على بعض الدول المصدرة أو الخارجة بقصد الاحتفاظ بهذه السلعة للسوق الوطنية أو حماية مكونات الصناعة أو موادها الأولية، كما قد يكون الهدف من وراء ذلك كذلك خلق موارد مالية للدولة حين تشكل المنتجات المصدرة المعنية جانبا هاما من صادرات الدولة، أو كانت تتمتع بمركز احتكاري أو شبه احتكاري عالمي في التصدير ففي هذه الحالة قد تلجأ الدولة الى فرض ضريبة على صادراتها تحقيقا لغرض مالي، و هو ما تفعله مثلاً كوبا بالنسبة لتصدير السكر و الشيلي بالنسبة لتصدير النترات و البرازيل بالنسبة لتصدير البن.

كما قد تفرض الدولة ضرائب على الصادرات بقدر تقليلها كما في حالة الأخشاب للمحافظة عليها.

• **تعريف الوارد:**

و يقصد بها التعريف على السلع الواردة من الخارج و يعد هذا النوع من التعريفات بمثابة العمود الفقري للضريبة الجمركية، إذ تعتمد عليها الدولة بصفة أساسية في تحقيق أهداف سياستها التجارية و خاصة ذات الصيغة المالية أي التي يقصد منها الحصول على موارد لخزينتها العمومية أو الحمائية التي تتجه الى حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية.<sup>2</sup>

I. **من حيث الأساس القانوني:**

يمكن تقسيم التعريف الجمركية من حيث الأساس القانوني الى قسمين هما:<sup>3</sup>

• **التعريف الذاتية أو المستقلة:**

التعريف الذاتية أو المستقلة هي التعريف التي تنشئها الدولة بإرادتها المنفردة أي عن طريق التشريع الداخلي، و بالتالي تملك بصدها حرية واسعة في الغالب في فرضها أو

<sup>1</sup> عبدالباسط وفاء، النظم الجمركية دراسة في فكر التعريف الجمركية ومستقبلها في ظل الحيات (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص. 41.

<sup>2</sup> عبدالباسط وفاء، دراسة في فكر التعريف الجمركية ومستقبلها في ظل الحيات، مرجع سابق، ص. 175.

<sup>3</sup> إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص. 11.

تعديلها، ففي هذه التعريفية لا تتنازل الدولة عن سلطتها الخارجية و من ثم يحق لها ممارستها دون الرجوع لدولة أخرى.

### • التعريفية الاتفاقية:

تعد التعريفية اتفاقية متى كان وضعها قد تم في الاتفاق مع دول أخرى، و من ثم لا تستطيع أي دولة تعديل رسومها الجمركية دون الرجوع الى الدولة الأخرى المتعاقدة معها، بما يقيد حريتها في حماية مصالحها عند الضرورة، و عموما فإن هذا النوع من التعريفية أصبح نادرا في الوقت الحاضر، حيث أن معظم الدول حصلت على استقلالها الجمركي.

## II. من حيث آثار التعريفية الجمركية:

تتقسم التعريفية الجمركية من حيث الآثار المترتبة عليها الى قسمين هما:<sup>1</sup>

### • التعريفية الاسمية:

تتعلق التعريفية الاسمية ببحث أثر الضريبة الجمركية المفروضة على السلع النهائية أي قياس قيمة التغير في ثمن السلعة أو الخدمة نتيجة فرض ضريبة على الواردات منها، فلو فرضت ضريبة على الواردات من سلعة معينة مقدارها 10% فذلك يحقق حماية مباشرة لصناعة هذه السلعة قدرها 10%.

### • التعريفية الفعلية:

ينصرف جوهر التعريفية الفعلية الى تقييم الأثر الصافي للضرائب الجمركية في مجموعها على السلعة محل البحث، مما يستلزم تحليل الضريبة المفروضة ليس فقط على السلعة النهائية و انما كذلك على مدخلاتها.

## 2- إعانات التصدير:

يقوم نظام اعانات التصدير بأن تقدم الدولة مساعدات للمنتجين المحليين من أجل تمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار تنافسية في الأسواق الأجنبية، و من خلال هذا النظام تمنح الدولة مساعدات نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير السلع الوطنية في السوق الأجنبي بأسعار متوازنة تضمن تصريفها و التغلب على منافسة المنتجات الأخرى، و بالتالي فإعانات التصدير تحل محل الربح السوقي أو جزء منه.

<sup>1</sup> محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2007)، ص. 175.

حيث أن الإعانات التي تقدم للمنتج من قبل الدولة على أثر تصدير سلعة ما يعتبر مكملاً لثمن البيع، أي أن الحكومة تتحمل جزء من قيمة السلعة مقابل تسويقها في الأسواق الخارجية، هذا وقد تأخذ الإعانة أحد الشكلين التاليين:<sup>1</sup>

#### أ- الإعانة المباشرة:

و التي تكون في العادة في صورة مبالغ نقدية تمنحها الدولة للمصدر عن كل كمية مصدرة من السلع.

#### ب- الإعانات الغير المباشرة:

و تتمثل في منح المنتج بعض الامتيازات كالإعفاء من بعض الضرائب أو الجمارك المفروضة على المواد الأولية التي تدخل في عملية تصنيع المنتجات المصدرة أو تخفيض تكاليف النقل بوسائط نقل حكومية أو منح المنتجين قروضا من البنوك الصناعية بفوائد تشجيعية.

و تعتبر سياسة منح اعانات التصدير سياسة خطيرة أحيانا إذا ما قوبلت بإجراء مضاد من جانب الدولة المستوردة أو حتى دولة منافسة، فإذا تنافس عدة دول على كسب أسواق دولة معينة باستعمال أسلوب اعانات التصدير، فهذا يعني أن الدول المصدرة تتنافس فيما بينها على استخدام جزء من الضرائب التي يدفعها مواطنيها، مقابل تخفيض الأعباء على المستهلكين في الدول المستوردة و التي ستستفيد على حساب الدولة المصدرة.

هذا كما قد تلجأ سلطات الدولة المستوردة الى أن تستفيد هي بدلا من مواطنيها من الإعانات التي تدفعها السلطات في الدول الأخرى فتقوم بفرض رسما جمركيا إضافيا يساوي الإعانة الممنوحة و بذلك تصل السلعة الى المستهلكين في الداخل بالسعر التي كانت تصل به قبل منح الإعانة، و يصبح الوضع في هذه الحالة هو أن حصيلة الضرائب في الدولة المنتجة تستفيد منها السلطات في الدولة المستوردة.

#### 3- الإغراق:

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، مرجع سابق، ص 139-140.

**أ- تعريف الإغراق:**

اهتم العديد من الاقتصاديين بتعريف الإغراق، حيث اعتبره الكثير منهم صورة من صور التمييز السعري بين سوقين مختلفين، و قد اعتمد البعض منهم في تعريف الإغراق على أساس السعر و البعض الآخر على أساس التكلفة كما يلي:<sup>1</sup>

• **التعريف على أساس السعر:** يقصد بالإغراق أن يقوم منتج ما ببيع منتجات تصديرية بأسعار أقل من سعرها في الدول المصدرة، أي أن السلعة تباع في السوق الأجنبي بثمان أقل من ثمن البيع في السوق المحلي.

• **التعريف على أساس التكلفة:** يقصد بالإغراق عندما يقوم المصدر ببيع السلعة في هذه السوق بأقل من تكلفة انتاجها، و يعد هذا النوع من الإغراق واحد من أكثر العراقيل امام التجارة الدولية.

• **تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة:** وفقا للمادة السادسة من اتفاقية الجات يعد المنتج مغرقا اذا كان سعر التصدير أقل من القيمة العادية للمنتج، و القيمة العادية للمنتج هي سعر بيع المنتج ضمن كافة المبيعات التي تتم في سوق الدولة المصدرة و التي يطلق عليها "مجرى التجارة العادي في السوق المحلية لدولة المنشأ أو التصدير" أو تكلفة الإنتاج مضافا اليها المصروفات البيعية و الإدارية و العمومية و هامش الربح المعتاد تحقيقه أو سعر تصدير المنتج المثل لدولة ثانية.

**ب- أنواع سياسات الإغراق:**

يوجد ثلاثة أنواع من الإغراق و هي:

**I. الإغراق العرضي:** و يظهر هذا النوع نتيجة ظروف استثنائية مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة من طرف المنتجين نتيجة تقديدهم الخاطئ لنطاق السوق الداخلية، فيضطرون الى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج حتى لا يضطرون الى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

**II. الإغراق المؤقت:** و يظهر من أجل تحقيق هدف معين و ينتهي بمجرد تحقيقه، مثل الرغبة في الحصول على أسواق أجنبية أو تخفيض الأسعار في سوق معينة للدفاع ضد منافس أجنبي أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، و يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه قد

<sup>1</sup> نسرين محمد أحمد العيسوي، الإغراق وآليات مكافحته بالتطبيق على السوق المصرية (القاهرة: دون دار نشر، 2011)، ص. 16.

يحمل المغرق خسارة كبيرة و لكنه يقبل تحملها حتى يتحقق هدفه ثم يعود محاولاً تعويض ما لحق به من خسارة.

**III. الإغراق الدائم:** و هو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية و الاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية.

**ج- أثر سياسة الإغراق:**

سياسة الإغراق أثر على كل من الدولة المصدرة و الدولة المستوردة على حد سواء.<sup>1</sup>

• **الأثر على الدولة المصدرة:**

يؤدي الإغراق في الدول المصدرة الى زيادة حجم الصادرات و زيادة الدخل القومي و بالتالي الدخل الموزعة خاصة في حالة الإغراق الدائم، أما من حيث مستوى الأسعار فإن هذا يتحدد تبعاً للنفقات الحدية للسلعة، فإذا كانت النفقات ثابتة فإن زيادة الإنتاج يترتب عليها ارتفاع الأسعار، أما إذا كانت متناقصة فقد يؤدي الإغراق الى توسيع الإنتاج و بالتالي تخفيض تكلفة السلعة.

• **الأثر على الدولة المستوردة:**

تضع سياسة الإغراق أنصار حرية التجارة في حرج، حيث أنهم يعتبرون أن الإغراق سياسة عدوانية يجب مقاومتها، إلا أن الواقع عكس ذلك تماماً حيث أنهم يمارسون مختلف أنواع الإغراق، فإذا كان الإغراق دائماً فلا ضرر منه، حيث أن الدولة تحصل على منتجات بأسعار منخفضة يستفيد منها المستهلك المحلي أو حتى المنتج الذي قد يحصل على المواد اللازمة لقيام صناعات معينة، و إذا ما كان الإغراق عارضاً يرى أنصار حرية التجارة ضرورة التدخل للحد منه فهو يؤدي الى إلحاق الضرر بالصناعة الوطنية المنافسة، إذ يعمل على تقليل المبيعات من الصناعات المحلية و بالتالي انخفاض مستوى الدخل القومي و انخفاض مستوى التشغيل مما يرفع من نسبة البطالة في السوق المحلي.

من جهتهم يرى أنصار حماية التجارة ضرورة مواجهة سياسة الإغراق و ذلك من اجل حماية الصناعات المحلية و المنتجين الوطنيين و تتأكد ضرورة التدخل بصفة خاصة عندما

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، مرجع سابق، ص ص. 143-144.

يتبين للدولة المستوردة أن هدف الإغراق الأجنبي هو القضاء على المنافسة في سوقها ثم استغلال الموقف برفع الأسعار.

#### أ- سياسة الصرف الأجنبي:

تشمل سياسة الصرف الأجنبي تغيير أسعار صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية وكذلك التأثير في طلب و عرض الصرف الأجنبي، حيث تستعمل الدولة هذه الوسائل للتحكم في تجارتها الخارجية كما يلي:<sup>1</sup>

\* تخفيض سعر الصرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية يترتب عنه انخفاض في أسعار السلع الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية (أي في السوق الخارجي) مقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية (أي في السوق الداخلي) هذا ما ينتج عنه زيادة في الطلب الخارجي على السلع المحلية و بالتالي زيادة الصادرات مقابل انخفاض في الطلب المحلي على السلع الأجنبية و بالتالي نقص الواردات، إلا أن ذلك كله يتوقف على مرونة طلب و عرض السلع موضوع التجارة الخارجية.

\* يمكن للدولة أن تزاوّل عن طريق التأثير في العرض و الطلب على الصرف الأجنبي تأثيراً على صادراتها و وارداتها من السلع و الخدمات، و ذلك عن طريق إلزامها للمتعاملين اتباع إجراءات خاصة للتصرف فيما يتحصلون عليه من صرف أجنبي أو الحصول على ترخيص أو إذن من السلطات المعنية للحصول على الصرف الأجنبي الموجه للاستيراد، كما يمكن للدولة تحديد أسعار متعددة للعملة الأجنبية تختلف باختلاف طبيعة المعاملات المطلوبة لأجلها.

#### ❖ ثانياً: الأساليب الكمية للسياسة التجارية

تعمل الدولة من خلال هذه الأساليب على التأثير المباشر في حركة تجارتها الخارجية و من أهم هذه الأساليب نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.<sup>2</sup>

#### 1- نظام الحصص:

و هو من أقدم صور القيود على التجارة الخارجية و يتلخص في تحديد حد أقصى للكميات الممكن استيرادها خلال فترة معينة، و قد يجتمع هذا النظام مع الرسوم الجمركية

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 162.

<sup>2</sup> محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 151.

تحت ما يسمى بنظام الحصص التعريفية و من صوره فرض الرسوم الجمركية بعد بلوغ الحد الأقصى للحصة، أو تطبيق رسم جمركي مخفف على كمية محددة من الواردات ثم تطبيق الرسم بكامل قيمته على الكميات المستوردة الزائدة.

و يعتبر نظام الحصص من أهم وسائل الحماية و هو يحقق أغراض متعددة كحماية العملة الوطنية و سعر الصرف و حماية الاقتصاد القومي من غزو السلع الأجنبية، و بصفة عامة فهو يمكن الدولة من التحكم في ميزانها التجاري و كذلك من الاشراف التام على الواردات و السماح باستيراد ما تراه مناسباً سواء من ناحية الكمية أو النوع.

## 2- تراخيص الاستيراد:

يشترط هذا النظام الحصول على ترخيص أو إذن من جهة إدارية مختصة من أجل القيام بعملية الاستيراد و تحدد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة، كما قد تباع كل هذه التراخيص في المزاد العلني، و تلجأ الدولة الى هذا الأسلوب في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات و يصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية.

## ❖ ثالثاً: الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية

### 1- المعاهدات التجارية:

و هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارة فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل المسائل التجارية و الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل و الازدواج الضريبي و تنظيم التعريفات الجمركية<sup>1</sup> و تراعي الدولة عند عقد هذه المعاهدات التجارية مبادئ محددة:

- أ- مبدأ المساواة: تتعهد بمقتضاه كل دولة أن تعامل الدولة الأخرى سواء من حيث تبادل المنتجات أو حقوق الشخصا ص معامل لا نقل عن ما يتمتع به مواطنوها أنفسهم.
- ب- مبدأ المعاملة بالمثل: تلتزم الدولة الأولى في الاتفاقية بأن تعامل منتجات و مواطني الدولة الثانية بمثل ما تعامل به هذه الأخيرة رعاياها و منتجاتها بما يسمح في أن تتعادل الدولتان فيما تمنحه كل منهما للأخرى.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا (بيروت: الدار الجامعية، 1998)، ص. 308.

ج- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: و ينص هذا المبدأ على أن تمنح الدولة الأولى لمواطني و منتجات الدولة الثانية أي حقوق و مزايا تمنحها لدولة أخرى و عليه تمتع الدولة الأولى بالرعاية دائما بأفضل مستوى تعامل سائد.

## 2- اتفاقيات التجارة و الدفع:

و هي عبارة عن الترتيبات التي تتم بين دولتين أو أكثر لتنظيم التجارة بينهما و تحديد وسائل مقبولة لتسوية المدفوعات التي تنشأ عن التعامل التجاري بينهما، كما يحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الاتفاقية خلال مدة سريانها.

هذا و تعتبر اتفاقيات التجارة و الدفع احدى الوسائل المباشرة للرقابة على التجارة الدولية، حيث تلجأ الدولة الى هذا الأسلوب من أجل ضمان تعادل الحقوق و الالتزامات الناتجة عن تعاملاتها التجارية مع البلدان الأخرى، كما أن هذا النوع من الاتفاقيات لا ينطبق على المعاملات الرأسمالية بل على المعاملات الجارية فقط متمثلة في الصادرات و الواردات من السلع، و تجدر الإشارة أنه في حالة اعتماد بلدها على هذا الأسلوب بدرجة كبيرة في تعاملاتها التجارية مع الخارج فإن ذلك يؤدي الى تجزئة ميزان مدفوعاته حيث يقتضي التعامل بهذا النوع من الاتفاقيات موازنة المدفوعات في كل حالة على حدى و يصعب الحديث عن ميزان المدفوعات.

## 3- التكتلات الاقتصادية:

يعتبر التكتل الاقتصادي على درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم في مفهومه الكلاسيكي بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا ز جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا و اجتماعيا و تسقط كل هذه الاعتبارات في مفهومه الحديث الذي يرتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تلك المصالح و زيادة تجارتها النسبية، ثم الوصول الى اقصى درجة من درجات الرفاهية بين شعوب تلك الدول، فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي حيث أنه يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموع الدول الأعضاء فيه<sup>1</sup> و تتفاوت درجات التكامل الاقتصادي وفق الترتيب التسلسلي كما يلي:

- التفضيل الجزئي.

<sup>1</sup> اكرام عبد الرحيم، التحديتات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة (مصر: الدار العربية للطباعة و النشر، 2002)، ص. 170.

- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- السوق المشتركة.
- الاتحاد الاقتصادي.
- 4- الإجراءات الإدارية:**

يتمثل هذا الأسلوب في قيام الدولة بوضع مجموعة من القواعد و اللوائح و الإجراءات التي ينجم عن تطبيقها عرقلة عملية الاستيراد من الخارج و تضيق النطاق على المستوردين عن طريق اخضاعهم لطائفة من الإجراءات أو القوانين التي تعمل على زيادة نفقات الاستيراد و الدخول في دائرة من الروتين و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي يمكن أن تصرفهم في أغلب الأحيان عن إتمام صفقاتهم مع العالم الخارجي مما يترتب عليه تضيق نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية و تتخذ هذه الإجراءات العديد من الأشكال منها<sup>1</sup>.

د- كثرة و تنوع عدد الوثائق المطلوبة لاستكمال عملية الاستيراد من الخارج.

هـ- الافراط في إجراءات التفتيش و التي تحمل نفقاتها للمستورد و فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضائع.

#### ❖ رابعا: أساليب أخرى للسياسة التجارية

بالإضافة الى الأساليب المذكورة سابقا و على اختلاف اشكالها هناك العديد من الأساليب الأخرى التي عادة ما تكون مستترة أو خفية و التي قد تكون في بعض الأحيان أوسع استخداما من الأساليب الأخرى، مما يجعل الكشف عنها كاملة و حصرها أمرا صعبا و من أهمها ما يلي:

#### 1- الاعتبارات البيئية:

ترى الدولة المتقدمة أن العلاقة بين التجارة و البيئة علاقة مهمة، فقد حرصت على طرح هذا الموضوع من أجل التوصل إلى خلق معايير بيئية لابد من الالتزام بها في التجارة الدولية و لقد لاقا هذا الاهتمام معارضة شديدة من قبل الدول النامية لتخوفها أن هذه المعايير و الاعتبارات ستكون بمثابة حماية جديدة أمام ولوج منتجاتها لأسواق الدول المتقدمة ذلك أنها لن تستطيع الالتزام بهذه المعايير البيئية و التي عادة تكون تعجيزية

<sup>1</sup> إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وصدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص. 17.

بالنسبة لها، و لقد شهدت هذه الإجراءات تزييدا كبيرا في السنوات الأخيرة بل لم تبقى حكرا على الدول المتقدمة فقط بل سعت بعض الدول النامية الى تطبيق إجراءات مثيلة ذات اعتبارات بيئية على دول نامية أخرى.

## 2- التأثير في الرأي العام:

من بين الأساليب التجارية المستخدمة في العلاقات التجارية الدولية عملية تحريض الرأي العام باستخدام الدعاية المغرضة من أجل مقاطعة منتجات أجنبية معينة، مما يجعل من المستهلكين وسيلة مهمة و ذات أثر كبير على صادرات البلدان الأخرى باتجاه أسواق الدول التي تتبع هذا الأسلوب، و كمثال على هذا الأسلوب ما قامت به الصين من حملة ضخمة لمقاطعة المنتجات الأمريكية في 2016 قاطع من خلالها الصينيون هواتف الآيفون و محلات الفاست فود الأمريكية ما أثر على حجم المبادلات التجارية بين البلدين.<sup>1</sup>

## 3- التدخلات الحكومية المباشرة:

قد تكون التدخلات الحكومية على شكل قرارات مباشرة تصدر من الدولة كحظر الاستيراد و التصدير و التعامل مع مواطني و مؤسسات دولة معينة كما هو الحال بالنسبة لعلاقة معظم الدول العربية مع الكيان الصهيوني، كما قد تكون هذه التدخلات لأسباب دينية أو عقائدية كمنع استيراد بعض المواد المحرمة شرعا في بعض الدول، كما قد تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج أي أن الدولة تحاول أن تعيش في حالة اكتفاء ذاتي.

## خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، "تأثير الأساليب الحماينة الخفية على التجارة الدولية ورسالة المنظمة العالمية للتجارة"(مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2013)، ص. 59.

لقد شهد مفهوم التجارة الخارجية تطوراً من المفهوم الضيق الذي كان يقتصر على استيراد و تصدير السلع و الخدمات الى المفهوم الذي أصبح يشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال، كما أصبحت التجارة الخارجية تقوم على أساس ظاهرة التخصص الدولي و تقسيم العمل بين الدول المختلفة التي تسعى نحو زيادة دخلها القومي و رفع مستوى رفاهية أرفادها، و لقد أكدت مختلف المدارس الاقتصادية على دور التجارة الخارجية في ثراء و قوة الدولة و تقدمها و يتبين ذلك من خلال الدور التنموي للتجارة الخارجية سواء ذلك الناتج عن عملية الاستيراد أو عملية التصدير.

و من هنا كان من الطبيعي ظهور العديد من النظريات الاقتصادية العلمية التي تسعى نحو إعطاء تفسير للتجارة الخارجية، انطلاقاً من التحليل الكلاسيكي للنفقات المطلقة و النسبية و دورها في انتشار ظاهرة التخصص الدولي و تقسيم العمل وصولاً الى النظريات الحديثة التي استخدمت أسلوباً حديثاً مع حقائق و وقائع الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تلعب فيه التكنولوجيا دوراً كبيراً في تحديد نمط التجارة الخارجية بين الدول.

و على الرغم من المنافع العديدة التي تعود بها التجارة الخارجية على مختلف الدول فإن ذلك لم يمنع أن تعمل مختلف الحكومات على تنظيم معاملاتها مع العالم الخارجي من خلال تبني سياسة تجارية معينة تتماشى و مستوى التنمية و الأوضاع الاقتصادية السائدة و كذا الأهداف المسطرة من قبل الحكومة، و غالباً ما تتجه السياسة التجارية المتبنية نحو التحرير خاصة من طرف الدول المتقدمة كما تتجه نحو التقييد خاصة من قبل الدول النامية، و تعتمد الدولة في ذلك على مجموعة من الأساليب و الأدوات المختلفة و التي تعمل من خلالها على ضبط و تنظيم مبادلات التجارة مع العالم الخارجي سواء تلك المتعلقة بعملية الاستيراد أو التصدير.

## الفصل الثاني

مظاهر العولمة الاقتصادية و

دورها في تدويل التجارة

**تمهيد:**

شهد المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بالتحويلات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، و ذلك بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال فترة منتصف القرن العشرين حيث تشكلت من داخل العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسات جديدة استطاعت أن تترجم مفهوما الإيديولوجي الليبرالي التي أسست عليه و هو ما ساهم بشكل قوي و فعال في عولمة الاقتصاد و تتجلى هذه المؤسسات بالأساس في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالإضافة الى المنظمة العالمية للتجارة و التي أصبحت تعتبر منظومة متكاملة من خلال أسس و قواعد و نظم اعتمدها للنظام النقدي الدولي و للسياسات المالية و الاقتصادية و التجارية، تهدف من ورائها الى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال توسيع و تسهيل الوصول الى الأسواق الدولية و بالتالي تحرير التجارة الدولية من كافة القيود. و هو الأمر الذي يصعب تحقيقه بعيدا عن التعاون و الانسجام بين السياسات التجارية و المالية و النقدية الدولية.

و في ظل هذا التوجه العام للاقتصاد الدولي نحو الطابع العالمي و الكوني وجدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مناخا مثاليا يساعدها على النمو و الانتشار خاصة التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات و التي ساهمت بشكل قوي و فعال في تدويل التجارة حيث أصبحت هذه الشركات تحقق نسبة هامة من الأرباح خارج الدولة الأم، و أصبحت هذه الشركات تسيطر على ثلثي التجارة العالمية و بالتالي أصبحت تمثل عامل أساسي في عمليات ربط اقتصاديات مختلف بلدان العالم.

و في ضوء كل هذه المتغيرات أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة شأنها دوليا أو معلوما.

و يتناول هذا الفصل مظاهر العولمة الاقتصادية و دورها في تدويل التجارة و ذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفاهيم عامة.
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة.
- المبحث الثالث: تطور الاطار المؤسسي للعلاقات المالية الدولية.

### المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفاهيم عامة

شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الملموسة التي تصب في اطار الخروج من سياسة العزلة و توجه الدول و الشعوب نحو المزيد من الارتباط و الاعتماد المتبادل على العالم الخارجي، و لقد تعزز الاتجاه نحو هذا الخيار و الذي أصبح فيما بعد ضرورة حتمية و واقعا لا بد من التعايش معه نتيجة للتطورات المعرفية و التكنولوجية الهائلة في كافة المجالات خاصة في وسائل الاتصالات و النقل، مما قلص من حجم العالم الذي أصبح عبارة عن قرية صغيرة مما أثر سريعا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و غيرها و هو ما أطلق عليه بالعولمة.

#### المطلب الأول: مفهوم العولمة

##### ❖ أولا: تعريف العولمة

لم تتفق الكتابات العلمية المختلفة على تعريف موحد لظاهرة العولمة ذلك لأنه مصطلح متعدد الدلالات و يحتوي على العديد من الجوانب، فالعولمة تختلف حسب منظور الباحث و طبيعة اختصاصه، كما لم يجتمع الكتاب العرب على اسم واحد للظاهرة و ذلك لاختلافات عديدة في الترجمة للمصطلح الإنجليزي "GLOBALIZATION" فمنهم من أطلق عليها اسم "الكوكبة" و منهم من أطلق عليها اسم "الكونية" وأطلق عليها غالبيتهم اسم "العولمة". و كان أول من ترجم مصطلح "GLOBALIZATION" بمعنى "العولمة" هو الدكتور سمير أمين و هو المصطلح الأقرب الى الفهم العميق لدلالة المصطلح، و قد حدد "أنتوني جيدنز" "Anthony Giddens" في كتابه "الطريق الثالث - تجديد الديمقراطية الاجتماعية" و الذي صدر سنة 1998 تاريخ المصطلح بعشر سنوات سابقة على كتابه فحسبه لم تستعمل الكلمة في الأعمال الأكاديمية أو الصحافة الشعبية الا منذ عشر سنوات فقط، و تحولت الكلمة التي لم يكن لها وجود الى كلمة على كل لسان فلا يكتمل خطاب الا بالإشارة لها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008)، ص. 69.

\* و يعرف عالم الاجتماع البريطاني انتوني جيدنز " Anthony Giddens " العولمة من خلال ورقته البحثية المعنونة بـ "عواقب الحداثة" بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية في كافة أنحاء العالم، بحيث يمكن أن تصبح بعض الأحداث التي قد تقع في مناطق نائية عبارة عن ردة فعل لأحداث أخرى وقعت على بعد أميال كثيرة في الجانب الآخر من المعمورة و العكس صحيح مشيرا هنا الى علاقة التأثير الكبير بين المجتمعات المختلفة مهما كبرت المسافة بينها و هو بالنسبة له المفهوم الأكثر تعبيراً و دلالة للعولمة.<sup>1</sup>

\* و يعرف المفكر البريطاني رونالد روبرتسون "RONALD ROBERTSON" العولمة بأنها اتجاه تاريخي نحو دمج العالم و زيادة وعي الأفراد و المجتمعات بهذا الانكماش، كما تعرفها إليزابيث كينغ "ELIZABETH KING" أنها جميع الإجراءات والعمليات التي يمكن من خلالها أن تذوب مختلف شعوب العالم في مجتمع واحد سواء بقصد أو دون قصد.<sup>2</sup>

\* و قد جاء في تعريف اللجنة المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة " حكم الكوكب " في تقريرها الصادر سنة 1995 بعنوان مجاورتنا الكوكبية أن العولمة هي " التداخل الواضح لأموال الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك دون اعتداء يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء الى وطن محدد أو دولة معينة و دون حاجة لإجراءات حكومية"<sup>3</sup>، و من التعاريف السابقة يمكن إجمال العولمة في مجموعة من المظاهر:

- حالة من اندماج العلاقات الاجتماعية بين مختلف شعوب العالم.
- ارتفاع كبير في درجة التأثير و التفاعل دون اعتبار المسافات و الحدود.
- شمولية الظاهرة لكافة مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها.
- التحول من المحلية الى العالمية و من مفهوم الدولة القومية الى حالة الثقافة العالمية و يحدث في بعض الأحيان أن يقع خلط بين مصطلح العولمة و بعض المصطلحات الأخرى و منها:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> GIDDENS ANTHONY, The Consequences of Modernity( Cambridge: Polity press), p. 64.

<sup>2</sup> SANDU CUTERELA, Globalization Definition Processes and Concepts( Romanian Statical Review Supplement: National defense University, 2012), P. 138.

<sup>3</sup> إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية" (مجلة الملتقى، العدد 13، 2005)، ص. 120.

<sup>4</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة (الإسكندرية: دون دار نشر، 2005)، ص. 6.

- التدويل " Internationalization " و الذي يشير الى زيادة معدل نمو التجارة الخارجية بين مختلف الدول و زيادة درجة الاعتماد المتبادل بينها.
- الكونية " Universalization " و يقصد بها توحيد القيم و الخبرات بين شعوب العالم و ذلك بافتراض وجود تجانس ثقافي و سياسي و اقتصادي مع وجوب توحيد المبادئ و القيم.
- المحلية العالمية " Glocalization " و هي ظاهرة تسلط الضوء على قضايا محلية بالدرجة الأولى إلا أنها اكتسبت صفة الظاهرة العالمية.
- التحرير " Liberalization " و المقصود به إزالة كافة القيود و الحواجز، و يقر بمبدأ انسياب كافة عناصر الإنتاج و تدفقها بين دول العالم المختلفة.

#### ❖ ثانيا: الأبعاد المختلفة للعولمة

إن الخاصية الشمولية للعولمة جعلها تمس معظم المجالات إن لم نقل كلها، مما يجعل عملية حصر الأبعاد المختلفة للعولمة صعبا نوعا ما و بالتالي سنذكر أهم هذه الأبعاد:

#### 1- البعد الاقتصادي للعولمة:

إن أكثر ما يتبادر الى الذهن عند الحديث عن العولمة هو الاقتصاد نظرا للترابط الكبير بينهما و بالتالي سيتم التطرق لهذا البعد في جزئية خاصة.

#### 2- البعد الاجتماعي و الثقافي للعولمة:

لقد انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة المؤتمرات الدولية و الملتقيات العالمية و التي تتطرق الى القضايا الإنسانية العالمية، و يشارك في هذه الفعاليات الى جانب الهيئات الحكومية الرسمية مجموعات من الأفراد ينظمون في هيئات و منظمات تدافع عن قضايا معينة، حيث سمحت لهم آليات العولمة الجديدة أن يؤثروا في صناعة القرار على مستوى العالم في بعض هذه القضايا، و بالإضافة الى ذلك فإن ظهور وسائل الاتصال و وسائل التواصل الاجتماعي في عصر العولمة أصبح يتيح لمجموعة من الناس، إمكانية تكوين رأي عام عالمي حول بعض القضايا التي يرونها مهمة، مما قد يجبر الدول و الحكومات على اتخاذ بعض القرارات وفق ما تراه هذه المجموعات، كما أدى انتشار الحركة الثقافية العالمية و التوجه نحو الاتفاق حول عدد من المظاهر الحياتية الى تشابه الأذواق في الأكل و اللباس و الموسيقى و انشاء حضارة عالمية موحدة تقودها الفضائيات و الأنترنت، فقد أصبح العالم

اليوم عبارة عن قرية صغيرة بكل ما تتميز به القرية من علاقات القرابة و الجوار و صغر المساحة، فكل ما يحدث على أي بقعة من بقاع الأرض ينتشر خبره في نفس اللحظة التي يحدث فيها، و كل ما يحدث في أي جزء من أجزاء العالم يظهر تأثره في بقية الأجزاء بدرجات كبيرة.<sup>1</sup>

### 3- البعد السياسي للعولمة:

يتجة البعد السياسي للعولمة في أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المساحة السياسية العالمية، و لكن توجد إلى جانبها العديد من الهيئات الإقليمية و المنظمات العالمية و جماعات دولية و التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق المزيد من الترابط و التداخل و التعاون و الاندماج الدولي، بمعنى تراجع مفهوم السيادة الوطنية و اقتصره على الجانب القانوني، فمن الناحية العملية قد تصبح الدولة مضطرة للتفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج عنه نوع من القيود في حرية التصرف و تقليص في الفعالية<sup>2</sup>، حيث اضطرت الدولة الى تقديم بعض التنازلات لصالح ثقافة العولمة مثل الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، حيث أصبحت بعض الدول التي حكمت بلادها عقود طويلة من الحكم المطلق تسمح بهامش من الديمقراطية و الانفتاح السياسي، حيث أن احترام الحكومات لهذه القيم أصبح في الكثير من الأحيان بمثابة شروط صارمة من أجل الانضمام الى بعض المنظمات الدولية أو الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية و المساعدات الدولية، و هو ما يعتبر تناقضا في عصر العولمة، فالمجتمع الدولي الذي بإمكانه أن يفرض على بعض الدول الالتزام بالديمقراطية و بحقوق الانسان، هو في الحقيقة يتكون من الدول العظمى تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية و التي أصبحت تتزعم العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و أصبحت تنصب نفسها شرطي العالم باسم العولمة حيث من حقها أن تتدخل و تعاقب الأنظمة السياسية و التي لا يحترم حقوق الانسان أو حقوق الأقليات داخل حدودها السياسية.

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص. 85-86.

<sup>2</sup> أحمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتأثيره على المستهلك (مصر: سلسلة كتب المستقبل العربي، 2007)، ص. 162.

و مع التشابك بين السياسة و الاقتصاد في عصر العولمة أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم تعطيل انضمام دولة مثلا الى المنظمة العالمية للتجارة بسبب تجاوزاتها في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان وفقا لما تراه أمريكا، كما اصبح ادراج اسم دولة معينة ضمن قائمة الدول التي ترعا الإرهاب يؤثر على فرص تلك الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير الرفاهية لشعوبها، هذا بالإضافة الى بروز ظاهرة التدخلات العسكرية المباشرة على أقاليم بعض الدول بقيادة الولايات المتحدة بدعوى القضاء على الأنظمة الجائرة و الديكتاتورية مثل ما حصل في العراق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للعولمة

#### ❖ أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

يعرف الاقتصادي " جوزيف ستينغليتز " *Joseph Stiglitz* " العولمة الاقتصادية في كتابه " خيبة الأمل الكبيرة " بأنها اندماج أكبر بين دول و شعوب العالم ناتج عن الانخفاض في تكاليف النقل و الاتصالات من جهة، و عن تفكيك الحواجز التي تحول دون انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بصفة أقل الأشخاص من جهة أخرى.<sup>2</sup> هذا و تشير العولمة في بعدها الاقتصادي الى انتشار المبيعات و المنشآت و عمليات التصنيع على مستوى العالم، مما يؤدي الى إعادة توزيع و تقسيم العمل دوليا، فكبر حجم هذه الأنشطة و مدى انتشارها أدى الى تداخل المصالح الاقتصادية العالمية و خلق نوع من الاندماج و التكامل و التداخل في نفس الوقت في مجالات التجارة و الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال، فقد أصبح يرى البعض أن الأسواق العالمية كلها ستصبح سوق واحدة تذوب فيها الأسواق الوطنية و المحلية و تشمل السوق هنا سوق السلع و الخدمات و سوق رأس المال و سوق التكنولوجيا و بدرجة أقل سوق العمل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص ص. 87-88.

<sup>2</sup> JEAN-YVES HUWART et LOIC VERDIER, *La Mondialisation Économique Origine Et Conséquences* (éditions OCDE, 2012), P. 14.

<sup>3</sup> محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية اشكالية للتناقض أم للتطابق في القرن الحادي والعشرين (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص ص. 74-75.

- هذا و يمكن الإشارة الى العديد من العناصر التي تتضمنها العولمة الاقتصادية.<sup>1</sup>
- 1-** إن حدوث التدفقات بين الدول يعتبر احدى اهم عناصر العولمة الاقتصادية و التي يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تعتبر وجه من أوجه العولمة.
- أ-** أن تتم هذه التدفقات على نطاق واسع بحيث تكون شاملة لكافة المجالات من سلع و خدمات و تدفقات في رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا و هجرة العمالة و غيرها كما يجب أن تكون شاملة لكافة الدول على اختلاف انتمائها الاقتصادي و الجغرافي و السياسي.
- ب-** أن تكون مكثفة بمعنى أن تتم التدفقات بكميات كبيرة و أن تمثل نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- ج-** أن تكون سريعة و ذلك في ظل التطور الكبير الحاصل في مجال النقل و تقنيات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات.
- د-** أن تكون مؤثرة في اقتصاديات البلدان التي تحدث فيها.
- 2-** اختلاف آثار العولمة من دولة الى أخرى، حيث أن الاختلاف في حجم التدفقات التي تتم بين الدول المختلفة سوف تؤدي الى التباين في حجم آثارها على هذه الدول، فقد يؤدي دخول المنتجات الأجنبية التي تتميز عادة بأسعارها المنخفضة و جودتها العالية الى الحاق خسائر بالمنتجين المحليين و لو على المدى القصير، في حين عندما تكون هذه التدفقات في شكل استثمارات أجنبية فإن الدولة المضيفة في هذه الحالة قد تستفيد من ناحية تخفيض مستويات البطالة و نقل التكنولوجيا الحديثة و نقل المهارات و بالتالي قد تساهم هذه التدفقات في تنمية الاقتصاد المحلي، و تجدر الإشارة هنا الى أن ميكانيزمات العولمة قد تسير في اتجاهين مختلفين تماما فقد تمارس الدول المتقدمة و الشركات المتعددة الجنسيات ضغطا على الدول النامية من أجل تحقيق مصالحها و تحتفظ لحقها في اجراء تغييرات من جانب واحد على المستوى الدولي تخدم أهدافها.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ص. 3-6.

3- يكون تزايد الفرق بين معدلات الاستثمار المحلي و معدلات الادخار القومي في بعض الدول خاصة النامية منها واردا جدا في ظل العولمة الاقتصادية، ذلك نتيجة لإمكانية تمويل الاستثمار المحلي برؤوس الأموال أجنبية سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو حتى في شكل قروض أو إعانات، و بالتالي فإن تناقض الارتباط بين معدل الاستثمار المحلي و معدل الادخار القومي يمكن اعتباره كمؤشر على درجة تزايد العولمة الاقتصادية.

4- تمكن العولمة الاقتصادية الدول من فرصة التخصص وفقا للميزة النسبية، مما يؤدي الى تزايد الاختلاف بين أنماط الإنتاج في الأسواق المختلفة مما يترتب عنه زيادة التكامل فيما بينها، حيث يفترض أن تمد كل سوق الأخرى بأفضل ما لديها.

#### ❖ ثانيا: مؤشر قياس العولمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة مثل باقي الظواهر القابلة للقياس و ذلك من خلال عدة مؤشرات و من أهمها ما يقوم به مركز البحوث الدورية (KOF) التابعة للمدرسة الفيدرالية المتعددة التقنيات بزوريخ السويسرية و الذي يعتبر من أقدم مراكز البحث، و بشكل دوري و منذ سنة 1970 بإعداد مؤشر كلي للعولمة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية (34%)، الاجتماعية (38%) و السياسية (28%)، و يوفر المركز بيانات هذه المؤشرات لمعظم دول العالم بما فيها العديد من الدول العربية و من بينها الجزائر، و يغطي مؤشر العولمة الاقتصادية إجمالي التدفقات الفعلية نحو الدولة مما فيها المبادلات التجارية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمار في الأوراق المالية و كذا المعوقات التي قد تحول دون تدفق السلع و الأنشطة الاقتصادية.<sup>1</sup> و يعبر هذا المؤشر على العولمة الاقتصادية باستخدام القيم الصحيحة من (0 إلى 100) بحيث تمثل القيمة (00) انعدام العولمة بينما تعبر (100) عن أعلى درجات العولمة الاقتصادية و فيما يلي جدول يوضح قيم مؤشر العولمة الاقتصادية للدول العربية التي تتوفر عنها بيانات في سنوات مختارة بين (1980-2013).

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة (لبنان: المؤتمر العالمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، 15-17 ديسمبر 2012)، ص.7.

## الجدول رقم (06)

## تطور مؤشر العولمة الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2013

الدولة	1980	1990	2000	2013
الجزائر	41.16	31.26	42.01	42.06
تونس	46.47	49.23	50.82	55.87
المغرب	32.33	37.17	35.03	57.61
مصر	31.08	35.61	39.75	45.69
السودان	12.9	10.92	30.02	34.39
الأردن	46.12	53.12	61.90	67.32
الكويت	61.14	69.06	62.98	60.43
الإمارات العربية المتحدة	75.64	71.53	74.30	88.3
موريتانيا	45.29	46.74	43.18	63.25
المعدل	43.57	44.56	48.88	57.22

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع المركز السويسري للبحوث الدورية (KOF)

www.kof.ethz.ch consulté le 16/08/2016 à 11:00

يبين الجدول أعلاه قيم مؤشر العولمة الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية تتوفر عنها البيانات و ذلك لفترات زمنية مختلفة (1980، 1990، 2000، 2013)، بحيث يلاحظ ارتفاع مستمر في قيم المؤشر لمجمل الدول المختارة خلال سنوات الدراسة، فقد ارتفع المؤشر من 43.57 سنة (1980) إلى 44.96 سنة (1990) ثمن الى 48.88 سنة (2000) ليصل إلى 57.22 سنة (2013).

كما سجلت السودان أدنى قيم للمؤشر خلال كافة سنوات الدراسة حيث بلغت قيمة المؤشر سنة (2013) 34.39، و من جهة أخرى تصدرت الامارات العربية المتحدة قائمة الدول المذكورة في جميع السنوات حيث سجلت أعلى قيمة لها قدرة بـ 88.39 سنة (2013).

### ❖ ثالثاً: المراحل التاريخية للعولمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية ظاهرة قديمة قدم الحضارات و المبادلات التجارية و المالية بين الأمم و يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العولمة إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

#### 1- المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق (1870-1914)

و قد امتدت هذه المرحلة تقريباً على كامل النصف الثاني للقرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تميزت بالتقدم التكنولوجي الكبير في مجال النقل سواء البحري نتيجة استخدام السفن البخارية و كذلك النقل البري نتيجة الاستخدام الواسع للسكك الحديدية، كما ازداد عدد المهاجرين في هذه المرحلة من أوروبا و باقي الدول نحو أمريكا حيث قدر عدد المهاجرين بين (1850-1913) بحوالي 50 مليون مهاجر من بينهم 41 مليون أوروبي، و قد أدى كل ذلك نمو حجم المبادلات التجارية العالمية بين عامي (1850-1880) بنسبة 270%، ثم نسبة 170% بين عامي (1880-1913)، و قد كانت أوروبا و خاصة إنجلترا هي البؤرة المركزية لتطور حركة التجارة العالمية في تلك الفترة حيث وصلت الصادرات الأوروبية في تلك الفترة الى حوالي 60% من حجم الصادرات العالمية، كما اقترنت هذه المرحلة كذلك بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية من الدول الصناعية بصفة عامة نحو المستعمرات التابعة لها من أجل انتاج المواد الأولية اللازمة لصناعتها.<sup>1</sup>

#### 2- المرحلة الثانية: مرحلة التراجع (1914-1944)

شهدت هذه المرحلة تراجع كبير في العولمة الاقتصادية منذ بداية الحرب العالمية الأولى مروراً بأزمة الكساد العظيم (1929) ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية و قد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- انخفاض حجم التجارة الدولية بدرجة كبيرة.
- تراجع التدفقات المالية الخارجية.
- انخفاض معدل النمو في الناتج على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص. 7.

○ تراجع كبير في حركة الهجرة خاصة بعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين جديدة تحدد عدد المهاجرين إليها ثم تبعتها في ذلك كل من كندا و استراليا و دول أمريكا اللاتينية ثم الدول الأوروبية.

### 3- المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة الانطلاق (1944-1980)

بدأت هذه المرحلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع انعقاد مؤتمر *بروتن-وودبز* و اطلاق معاهدات الـ "*جات*" سنة 1944 و انشاء هيئتي صندوق النقد الدولي الذي كان يهدف الى إدارة النظام النقدي الدولي و تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و تقديم قروض للدول الأعضاء لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بهدف اقراض الدول المتضررة من الحرب، حيث شهدت هذه الفترة نمو في حجم التجارة العالمية قدر بـ 7.4% سنويا بين عامي (1950-1972)، لكن المبادلات النقدية العالمية في هذه المرحلة بقيت ضعيفة و اقتصرت على المساعدات و الديون المسحوبة خاصة من البنك الدولي.<sup>1</sup>

### 4- المرحلة الرابعة: (مرحلة العولمة الاقتصادية المعاصرة (1980 إلى الآن)

لقد ظهرت هذه المرحلة من العولمة الاقتصادية و التي يمكن أن يطلق عليها مرحلة العولمة الاقتصادية المعاصرة في بداية الثمانينات من القرن العشرين في ظل التدفق المستمر للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات، و الاتجاه نحو تحرير حركة رؤوس الأموال التي اتبعتها الدول الصناعية أولا ثم الدول الآسيوية بما فيها الصين و تلتها دول المعسكر الاشتراكي بعد انهيار منظومتها و تتميز هذه المرحلة بما يلي:

○ الاتجاه نحو تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية الكبرى و الخوف من تنامي الحمائية الأمريكية و التوقيع على اتفاقية " بلازا " بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و ألمانيا الغربية (في ذلك الوقت) و اليابان و المملكة المتحدة في سبتمبر 1985 مما نتج عنه انخفاض كبير في قيمة الدولار الأمريكي و الاتفاق على وضع نظام سعر صرف يتسم بالمرونة و يحقق استقرار لل عملات، هذا ما نتج عنه زيادة

<sup>1</sup> ماهر العجي، مراحل العولمة الاقتصادية و مستقبليها، متوفر على الرابط :

- حجم المبادلات بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها التجاريين حيث أصبحت المنتجات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة في سوق الصادرات العالمية.
- كما سمح إزالة الكثير من المعوقات و العراقيل و التخفيف من الإجراءات الجمركية في مختلف المعاملات التجارية في هذه المرحلة من الزيادة في عمليات التجارة الدولية و السماح بانسيابية أكثر لانتقال رؤوس الأموال و اليد العاملة، ذلك أن معظم الدول المتقدمة و حتى النامية أصبحت دولا أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
  - السياسة الاقتصادية الأوروبية و التي تهدف إلى انشاء سوق موحدة بالإضافة الى السياسة الخارجية الأمريكية التي حثت الشركات الأجنبية خاصة اليابانية منها على الاستثمار في السوق الأمريكية بدلا من التصدير.
  - زيادة الحركة في الهجرات العمالية نتيجة تخفيف القيود عليها، إنها لا زالت اقل مقارنة بالمرحلة الأولى للعولمة، حيث لم تتجاوز الهجرة العمالية في هذه المرحلة 2% من سكان العالم مقارنة بحوالي 8% في المرحلة الأولى للعولمة.
- نتيجة للأسباب المذكورة، فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينات نموا مماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، و ثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات و التي موطنها الأصلي اما في أمريكا أو اليابان أو الاتحاد الأوروبي على 80% من اجمالي هذه الاستثمارات، حيث بلغ حجم الاستثمارات المملوكة لهذه الشركات في نهاية العقد حوالي 2 تريليون دولار و هو ما يعادل قرابة خمسة أضعاف قيمتها في عام 1979.
- و تجدر الإشارة الى ان النمو في الاستثمار قد حقق معدلات أسرع في القطاعات كثيفة التكنولوجيا في دول المثلث (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي و اليابان) و ذلك مقارنة بالقطاعات الأخرى الأقل اعتمادا على التكنولوجيا، حيث فضلت الشركات التركيز على الدول ذات القدرات البحثية العادية حيث عزز الاستثمار في بداية الثمانينات تحالفات استراتيجية بين المؤسسات الكبرى و ذلك عن طريق إقامة ما يسمى بالترتيبات الدولية للشركات و ذلك بهدف ضمان تدفق التكنولوجيا و توزيع النفقات المتزايدة للبحث و اختراق الأسواق بكفاءة أكبر.

و قد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات حالة من التراجع الطارئ نتيجة لانهيار المعسكر الشرقي و ظهور القطبية الأحادية، ثم أخذ في الزيادة مرة أخرى في عام 1993 بعد استقرار الأوضاع و اتضاح توجهات دول المعسكر الشرقي حيث أصبحت الصين في هذه الفترة ثاني أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

و من جانبها التجارة الدولية فلقد حققت أكبر زيادة في التدفقات التجارية بين الدول المتقدمة قدرت بـ 80% بين دول مجموعة السبعة، كما أدت المفاهيم الجديدة للعولمة إلى التغيير من طبيعة هذه التجارة خاصة بين هذه الدول، حيث انتقلت التجارة من السلع المصنعة المعتمدة على كثافة اليد العاملة إلى الاعتماد على التكنولوجيا لتعكس المزيد من التخصص للشركات.

### المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية

لقد شهد العالم منذ نهاية القرن العشرين العديد من المتغيرات كان لها دور كبير في انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية.

#### ❖ أولاً: زوال القطبية الثنائية و انهيار النظام الشيوعي

يعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي دلالة قوية على سقوط النظام الشيوعي و تراجع مكانته في الساحة الدولية منذ بداية التسعينات و بروز النظام الرأسمالي الذي أصبح يقود نظام اقتصادي عالمي جديد، بعدما كانت القطبية الثنائية هي السائدة منذ الحرب العالمية الثانية أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة أي سيادة نموذج اقتصاد و آليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود صراع بين الدول الرأسمالية المتقدمة فيما بينها، مع احتمال أن يتجة العالم نحو نوع من تعددية الأقطاب حيث إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية تظهر كل من أوروبا و اليابان كأقطاب منافسة، و بالتالي فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، مما يسمح لها بأن تتوحد فيما بينها، بحيث يغلب على علاقاتها التجانس و الاعتماد المتبادل فيما بينها، مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية الاقتصادية و التجارية و الحصول على أكبر حصة في أسواق دول العالم الثالث، و تترتب هذه المجموعة بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية

منفردة على قمة الهرم لتأتي بعد ذلك أوروبا ثم اليابان مع احتمال تغير هذا الترتيب وفقا للعديد من العوامل المستقبلية التي تتوقف على طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في الوصول إلى قمة الهرم و إدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.<sup>1</sup>

### ❖ ثانيا: الثورة التكنولوجية و العلمية:

و هي ميزة بارزة للعصر الراهن، فقد جعل التقدم العلمي و التكنولوجي العالم أكثر اندماجا، حيث سهل من حركة رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و إلى حد من حركة الأفراد و يتضمن هذا المحور العديد من المحاور الفرعية كما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- تطور تكنولوجيا المعلومات:

و المقصود بذلك التقدم الذي شهده العالم في مجال معالجة المعلومات و تخزينها و استرجاعها و استخدامها على نطاق واسع، حيث حدث تطور هام في هذا المجال يكمن في إمكانية تحويل الوثائق والمستندات و الكتب و مختلف المعارف و الموسوعات من شكلها الورقي الى شكل آخر قابل للتخزين الالكتروني و الاسترجاع و التعديل و إعادة التخزين في زمن قياسي لا يتجاوز بضع ثوان، و في حيز مكاني قد يعادل أقل من واحد في المليون من المساحة التخزينية للوثائق الورقية العادية، هذا بالإضافة الى سهولة و سرعة نقل و تداول البيانات و المعلومات بين عدة أماكن قد تبعد عن بعضها آلاف الكيلومترات و ذلك بفضل شبكات نقل المعلومات.

#### 2- تطور الحاسبات الآلية:

و المقصود بذلك استحداث أجيال متقدمة من الحواسيب الآلية و مكوناتها الأساسية من أقراص مدمجة متعددة الوسائط و شرائح التخزين، حيث أصبحت هذه الحواسيب تحتوي على قدرات فائقة في التعامل مع الكم الهائل من المعلومات و البيانات و تجري تطويرها بصفة مستمرة و سريعة تكاد تكون شهرية و هو ما يعني ثورة حقيقية في مجال إدارة الأعمال.

<sup>1</sup> حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: 2006 كلية العلوم الاقتصادية)، ص-ص، 77-78.

<sup>2</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار العربية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004)، ص.30.

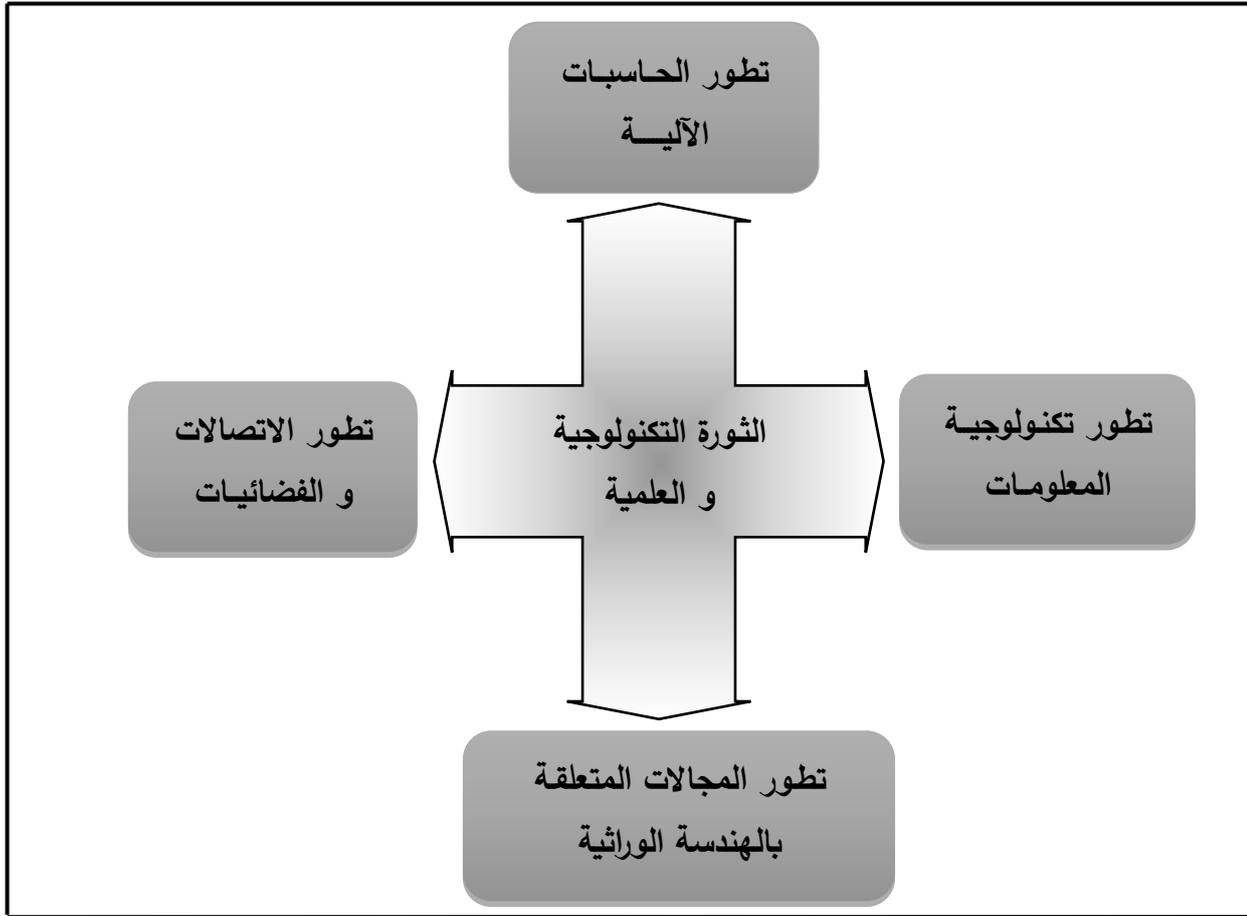
**3- تطور الاتصالات و الفضائيات:**

و يعني ذلك مواكبة هذا القطاع الهام للتطورات التي حدثت في مجال معالجة المعلومات و استحداث برامج فائقة الدقة و السرعة في التعامل مع هذه المعلومات، فضلا عن تطور الوسائط المادية المستخدمة في التعامل مع المعلومات بداية من شبكة الهاتف بعيدة المدى وصولا إلى شبكة نقل المعلومات ذات الألياف البصرية و الشبكة الرقمية و لعل التطورات الهائلة التي حدثت في مجال الفضائيات و الأقمار الصناعية تعد أهم الأسباب التي أدت الى اختلاط الثقافات المتعددة بين شعوب العالم و ظهور ما يعرف بحوار الحضارات.

**4- تطور المجالات المتعلقة بالهندسة الوراثية:**

المقصود هنا بالهندسة الوراثية إمكانية تحكم العلماء في الجينات التي تمثل المادة الأساسية لحياة مختلف الكائنات مما يجعل التحكم في الصفات الوراثية للكائنات الحية و تعديلها و تحسينها امرا سهلا، سواء تعلق الأمر بالكائنات الحية الدقيقة أو الخلايا الحيوانية أو النباتية و العمل على توظيف هذه الهندسة في توفير السلع و الخدمات التي تشمل المنتجات الزراعية و الحيوانية و تصنيع الأغذية و المستحضرات الطبية و غيرها من المنتجات التي لم تكن متاحة من قبل مثل استحداث سلالات جديدة في مجالات الزراعة و استحداث مركبات دوائية جديدة و تحسين مردودية بعض مجالات الإنتاج الحيواني و السمكي من اللحوم و الأبان، و يعتبر التطور في مجال الهندسة الوراثية و الدراسات و البحوث المتعلقة بها احد أهم مكونات الثورة العلمية الحديثة.

## شكل رقم (04) محاور الثورة التكنولوجية و العلمية



المصدر: من إعداد الطالب

و لقد أصبح لهذه الثورة التكنولوجية و العلمية دورا مهما في تعميق العولمة الاقتصادية و تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث ترتب عنها العديد من النتائج من أهمها:<sup>1</sup>

1- إحداث ثورة في الإنتاج من خلال إعطاء أولوية للجانب المعرفي و المعلوماتي في عمليات الإنتاج، كما أدت هذه الثورة التكنولوجية و العلمية الى ظهور ما يسمى بتقسيم العمل داخل المنتج الواحد و هو نمط جديد لتقسيم العمل يسمح بتوزيع انتاج أجزاء مختلفة لسلعة واحدة في عدة دول مختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

2- إحداث ثورة في عالم التسويق و ترويج المنتجات نتيجة التطور السريع و الهائل في عالم الاتصال و الفضائيات، حيث أصبح التسويق أمرا حتميا لضمان مكانة في السوق في ظل المنافسة الكبيرة فيما بين المنتجات.

<sup>1</sup> حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 80.

**3-** المساعدة في توفير العناصر و القدرات التي من خلالها تعمل مختلف الأطراف على جمع البيانات و المعلومات ثم تحليلها من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية و المهمة و ذلك بالاعتماد على الحاسبات الآلية و التي تقوم بعمل قد يبدو مستحيلا بالنسبة للعقل البشري بسرعة فائقة و بدقة متناهية.<sup>1</sup>

#### ❖ ثالثا: تحرير التجارة الدولية

و يتضمن ذلك اتجاه الدول الأوروبية نحو إعادة بناء نظامها الاقتصادي و التجاري و النقدي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "جات" في سنة 1947 لهدف تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال تخفيض الحواجز و القيود التي تعرف المبادلات الدولية، حيث قامت "جات" بتخفيض الرسوم الجمركية على عدة فترات متتالية من خلال عدة جولات، هذا مما سمح بزيادة حجم المبادلات التجارية الدولية و سهولة انتقال السلع بين الدول المختلفة مما ساعد على انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية خاصة بعد تحول "جات" إلى منظمة التجارة العالمية التي تسعى الى الغاء كافة الحواجز الجمركية و الغير الجمركية التي يمكن أن تحد من انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين دول العالم.<sup>2</sup>

#### ❖ رابعا: الاندماجات و الكيانات الكبرى

حيث أصبحت الاندماجات و الاستحواذات ظاهرة اقتصادية صحية في مختلف القطاعات سمحت بتوفير أرضية مناسبة لانتشار ظاهرة العولمة و على عدة محاور كما يلي:<sup>3</sup>

#### 1- الاندماجات الكبرى بين الشركات و البنوك و شركات التأمين:

و المقصود بذلك حدوث العديد من الاندماجات بين العديد من الشركات و المنشآت عبر دول العالم، و لا شك أن عمليات الاندماج و الاستحواذ هذه قد تسارعت في نهاية القرن العشرين نتيجة لتغير هيكل السوق، و الاتجاه نحو تفعيل المنافسة الدولي سبب انفتاح

<sup>1</sup> بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية، (2010)، ص. 41.

<sup>2</sup> فرجات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية، (2006)، ص. 10.

<sup>3</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 34-35.

الأسواق العالمية، حيث تسارعت مختلف الشركات الى الدخول الى التكتلات في صور شركات كبرى، أو من خلال شراء الشركات الأصغر حجما التي تعمل في نفس المجال كل ذلك من أجل مواجهة أي منافسة محتملة.

## 2- اندماج أسواق المال الدولية:

و ذلك من خلال التطور الذي شهدته أسواق المال الدولية من خلال تجاوز الحدود السياسية للدول و الاتجاه نحو تخفيف القيود التشريعية و التنظيمية و الرقابية على المعاملات المالية بالأسواق المالية العالمية، حيث أصبح لغير المقيمين الحق في تملك أسهم الشركات المحلية فضلا عن إمكانية تسجيل أسهم الشركات الأجنبية في السوق المالية المحلية، هذا بالإضافة الى عدم اخضاع المعاملات المالية التي تتم بالعملة الأجنبية لقواعد العمل بالسياسات المالية و النقدية الوطنية، و إلغاء السقوف المتعلقة بأسعار الفائدة، و قد ساعد في ذلك ابتكار أدوات مالية جديدة ساهمت في تقليل المخاطر، خاصة تلك التي تحمل صفات الدين و حقوق الملكية في نفس الوقت، و قد أدى التطور التكنولوجي في مجال معالجة المعلومات و شبكات المعلومات الدولية إلى توسيع دائرة المعاملات المالية الدولية بصورة جعلت من الأسواق الدولية المختلفة كما لو كانت سوقا واحدة، أو ما يعرف بالاندماج المالي الدولي.

## 3- توحيد المعايير و المقاييس الدولية لعديد من المنتجات:

و ذلك من خلال استخدام مواصفات و مقاييس خاصة موحدة للعديد من المنتجات بحيث يتم الاعتماد عليها في إبرام العقود الدولية عند عقد الصفقات، و قد ساهم ذلك و بدرجة كبيرة في نمو ما يسمى بظاهرة المنتجات الكونية سواء كانت منتجات نهائية أو مستلزمات وسيطة أو مواد خام.

## المطلب الرابع: إيجابيات و سلبيات ظاهرة العولمة الاقتصادية

يترتب عن العولمة الاقتصادية الكثير من الآثار المتباينة السلبية منها و الإيجابية، حيث أن الدول الرأسمالية التي تقود هذه الظاهرة تعمل على الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة و استثمارها لصالحها بشكل تام و العمل المستمر على الترويج لها، حيث يرى الليبراليون أن العولمة الاقتصادية تدعم عمليات التنمية نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات المختلفة و زيادة المنافسة و سد فجوتي الموارد و المعرفة الفنية إلى غير ذلك،

في حين يرى المشككون عكس ذلك لأنه يترتب عليها زيادة التعاون في توزيع الدخل و الفقر بهذه الدول و زيادة الفجوة الداخلية بينها و بين الدول المتقدمة المستفيدة من العولمة فضلا عن تكرار الأزمات و هروب رؤوس الأموال و غيرها، و بالتالي لابد من التوقف عند الآثار الناجمة عن انتشار هذه الظاهرة سواء الإيجابية أو السلبية و التي تعبر عن وجهتي النظر السابقتين.

### ❖ أولا: الجوانب الإيجابية للعولمة الاقتصادية

يرى العديد من الاقتصاديين بأنه يترتب عن ظاهرة العولمة العديد من الإيجابيات تظهر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و تتمثل أهم هذه الإيجابيات فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- الانفتاح التجاري:

و يحدث ذلك نتيجة الاستفادة من مزايا التخصص و استغلال المزايا النسبية، بالإضافة الى إزالة القيود و الحواجز التي تحول دون حرية التجارة الخارجية، فضلا عن استعمال التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة مما يساهم في رفع كفاءة و إنتاجية عوامل الإنتاج و تدني التكلفة و بالتالي خفض أسعار السلع مع المحافظة على تحقيق أرباح مناسبة للمنتجين.

#### 2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ذلك أن العولمة تساهم في سد كل من فجوة الموارد المحلية و الفجوة التكنولوجية مما يؤدي الى تحفيز الاستثمارات المحلية و زيادة الاستثمارات الأجنبية و نقل النظم الإدارية المتطورة في كل المجالات مما يسمح بتحسين بيئة الأعمال بالدول النامية و تحسين الكفاءات الإنتاجية لهذه الدول و بالتالي زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني بها، خاصة في حالة توفر قدر كافي من رأس المال البشري و الاستقرار السياسي.

#### 3- الانفتاح المالي:

و الذي يعمل على توفير التمويل اللازم لعمليات الاستثمار من خلال الافتراض من الخارج و تخفيض تكلفة الاستثمار و تطوير الأسواق المالية و تنويع محافظ الاستثمار بالإضافة إلى تحسين الخدمة المصرفية و زيادة كفاءة الجهاز المصرفي ككل، مما يشجع

<sup>1</sup> محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص. 179-181.

على زيادة معدلات الادخار و الاستثمار و تتعاضم هذه الآثار الإيجابية خاصة بالنسبة للدول التي تمتلك أسواق مالية و مؤسسات متطورة و التي تتوفر على الاستقرار و الشفافية.

#### 4- هجرة اليد العاملة:

ذلك من خلال أهميتها الكبيرة في تحقيق دخل إلى الدول النامية من خلال تحويلات العاملين الى بلدانهم الأصلية و بالتالي زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة بالإضافة الى المساهمة في نقل الكفاءات و الخبرات الفنية و الإدارية في حالة استقدام الدول النامية للخبراء و الأجانب، إلا أن هجرة اليد العاملة لا تزال تعاني من العديد من القيود مما يجعلها ليست على نفس مستوى التدفقات الأخرى.

#### 5- الانتقال السريع للتكنولوجيا:

التطور السريع في شبكة المعلومات و الاتصالات يساهم في سرعة انتقال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة مما يتيح الفرصة أمام باق الدول للاستفادة من هذه التطورات و بصورة كاملة خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تمتلك رأس المال و تتوفر على الطاقات البشرية المؤهلة من أجل الاستعمال الأمثل لهذه التكنولوجيا.

و حسب العديد من الأبحاث و الدراسات فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري و كل التدفقات الفعلية الناتجة عن العولمة تساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي، كما تؤدي كذلك الى أحداث تغيير في معدلات النمو فيما بين القطاعات مما قد يؤدي الى أحداث تغيير في هيكل الاقتصاد ككل و ذلك حسب الطلب الخارجي، و هو الحال بالنسبة لبعض الاقتصاديات الناشئة مثل سنغافورة، ماليزيا و بعض دول جنوب شرق آسيا أين شهد قطاع الخدمات نسبة نمو مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

هذا و يرجع اختلاف معدلات النمو بين الدول المختلفة حسب درجة العولمة الى درجة الانفتاح و الزيادة في مستوى العولمة، حيث سجلت الدول الأكثر انفتاحا معدلات نمو على و أسرع مقارنة بالدول الأقل انفتاحا على العالم الخارجي.

#### ❖ ثانيا: الجوانب السلبية للعولمة الاقتصادية

يذهب الرأي المعارض لظاهرة العولمة أنها تمثل صورة الليبرالية الجديدة تقودها مجموعة من الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك باستخدام

المؤسسات الدولية من أجل توجيه العولمة بما تخدم مصالحها، مما يحدث نوع من عدم التكافؤ بين أطراف الساحة الدولية، فالطرف الأول يتمثل في الدول المتقدمة و الشركات متعددة الجنسيات و هو الطرف القوي، أما الطرف الثاني فيتمثل في الدول النامية و هو الطرف الضعيف و ينتج عن عدم التكافؤ هنا مجموعة من النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية خاصة على اقتصاديات الدول النامية و تتمثل أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- عدم الاستقرار المالي و الأزمات المالية:

يؤدي الانفتاح المالي في اطار العولمة الاقتصادية و ما يصاحبه من تدفقات مالية لرؤوس الأموال الى حدوث الأزمات المالية و النقدية بصفة متكررة، و ذلك لأن ترك النظم المالية تعمل لذاتها في ظل عدم كفاءتها بسبب عدم كمال الأسواق و المعلومات و سيطرة المضاربة و هو ما حدث في الأزمة المالية الآسيوية (1997/1998) و أزمة دول أمريكا اللاتينية في التسعينات، و الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى بأزمة الرهن العقاري 2008 التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت بعد ذلك في كافة دول العالم، هذا و تزداد حدة و خطورة هذه الأزمات المالية و عدم الاستقرار في الدول النامية التي تعاني أغلبها من ضعف النظم المالية و المؤسساتية.

### 2- ارتفاع معدلات البطالة:

أدى الانفتاح التجاري الى القضاء على بعض الصناعات ذات المنافسة الضعيفة و التي كانت قائمة في ظل نظام الحماية مما يؤدي الى تسريح العمال و ارتفاع نسب البطالة، فضلا عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتم في شكل عمليات الاندماج و الاستحواذ و شراء مشروعات قائمة و ليس اقامة استثمارات جديدة و خاصة في ظل برامج الخصخصة في الدول السامية.

### 3- المخاطر:

يترتب عن انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية العديد من المخاطر لعل أهمها:

#### أ- المخاطر المرتبطة بتحرير أسواق رأس المال:

يرتبط تحرير أسواق رأس المال ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية و النقدية و ما قد ينجم عنها من تهديد لاستقرار الاقتصاديات الوطنية، ذلك أنها لا تأتي في شكل استثمارات حقيقية

<sup>1</sup> محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 184-190.

تعمل على خلق وظائف جديدة بل تجلب معها الكثير من المخاطر، كما أن تدفقات المحافظ المالية يترتب عليها ارتفاع في قيمة العملة الوطنية دون أن يقابلها استثمارات حقيقية.

#### ب- المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الصرف:

و ذلك من خلال تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستويات الأسعار سواءا للسلع أو الخدمات أو حتى عائدات الصادرات من العملة الصعبة و هو ما يؤثر على مستويات الإنتاج و العرض مما قد يعرض الشركات المحلية للإفلاس و الانهيار، كما أن الدول التي تمتلك احتياطات صرف كبيرة من العملات الأجنبية تتأثر بدرجة كبيرة بهذه التغيرات.

#### ج- المخاطر المرتبطة بتحرير التجارة:

حيث تصبح اقتصاديات الدول الأكثر انفتاحا في التجارة هي الأكثر عرضة للصدمات الخارجية من شدة التقلب في معدلات التبادل التجاري و التقلبات في أسعار السلع الأساسية، كما قد ينتج عن هذا التحرير خسائر كبيرة بالنسبة للشركات المحلية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الشركات الأجنبية.

#### 4- سهولة تهريب رؤوس الأموال:

رغم أن الهدف من التحرير المالي في إطار العولمة الاقتصادية هو جذب تدفقات رؤوس الأموال، إلا أن هذه السياسة قد تعمل عكس ذلك حيث أنه يمكن تسجيل تدفق صافي سالب في رؤوس الأموال مثلما حدث في بعض الدول التي تعني من حكومات غير ديمقراطية و ينتشر فيها الفساد كبعض الدول في افريقيا و الشرق الأوسط.

#### 5- عدم فاعلية و استقلالية السياسات النقدية:

في ظل التحرير المالي أو ما يعرف بالعولمة المالية أصبح من الصعب على الدول التحكم و السيطرة في السياسات النقدية و كذلك سياسة سعر الصرف و ذلك نتيجة التدفقات النقدية و المالية التي تتم في آجال قصيرة، الأمر الذي يصعب عن مواجهة الأزمات المالية. و على العموم و مما سبق يمكن القول أن العولمة الاقتصادية كظاهرة كونية لا يمكن احتوائها أو صدّها، بل يجب مواجهتها من خلال محاولة تعظيم الاستفادة من إيجابياتها و تجنب انعكاساتها السلبية خاصة بالنسبة للدول النامية من خلال تهيئة بيئتها السياسية و الاقتصادية من خلال استخدام وسائل العولمة ذاتها و آلياتها من أجل خلق أوضاع مناسبة للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة.

## المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات التي تدل على مدى قوة الدولة الاقتصادية، حيث تسعى جميع الدول النامية و المتقدمة على حد سوى نحو توفير المناخ المناسب الذي يعمل على جذب و استقطاب هاته الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تتمثل نسبة كبيرة منها في شكل شركات متعددة الجنسيات، و التي كانت من أهم العوامل الأساسية التي أدت الى ظهور و سرعة انتشار العولمة الاقتصادية و تدويل النشاط الاقتصادي، و أصبحت هذه الشركات بمثابة قوة اقتصادية فاعلة تمتلك الدول المتقدمة معظمها و أكبرها و ذلك من خلال اعتبارها المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

#### ❖ أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه

لقد شهد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و مع مرور الزمن عدة تغيرات، حيث انتقل هذا المفهوم من تعريف إلى آخر، حيث كان يعرف على أنه انتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى مع اغفال ذكر الاستعمال النهائي لهذه الأموال، فلم يوضح ان كانت موجهة لعملية الاستثمار أو لاستخدامات أخرى كالاتهلاك، لتظهر بعد ذلك عدة تعاريف أكثر دقة و دلالة حتى يكاد يصعب اتخاذ تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يختلف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر أو كما يعرف كذلك بالاستثمار المحفظي عن الاستثمار الأجنبي المباشر، في أن الأول هو استثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من السواق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة و تنظيم المشروع، و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثماراً قصير الأجل كالاتثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فله عدة تعاريف منها:

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و حدود الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص. 13.

○ يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها، أو يسيطرون فيها على الإدارة و تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير و هي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرة و تطوير الإدارة و فتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال انشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث و التطوير و رفع الإنتاجية.<sup>1</sup>

○ كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة أو من خلال عملية الدمج و التملك.<sup>2</sup>

○ و قد يختلف تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الى أخرى، و لكن تعتبر تلك التعاريف الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و غيرها هي الأكثر اعتمادا.<sup>3</sup>

○ و يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

○ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن 10% من اجمالي رأس المال على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارة المشروع.

<sup>1</sup> زغدار أحمد: "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة" (مجلة الباحث، العدد3، الجزائر، 2004)، ص.159.

<sup>2</sup> الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا(سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد3، 2004)، ص.3.

<sup>3</sup> KACI CHAOUCH TITEM, Les facteurs d'attractivité des investissements DE en Algérie, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science économique( université mouloud maameri, tizi-ouzou, Algérie, 2012), p. 11.

و بشكل عام يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام جهة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى سواء من خلال تأسيس شركات أو إقامة مشاركات أو الاندماج مع شركات وطنية قائمة على أن يكون لهذا المستثمر دور فعال في إدارة هذه الموجودات بهدف تحقيق الأرباح و تعظيم المنافع المحققة.

### 1- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدد من الخصائص أهمها:<sup>1</sup>

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثماراً منتجاً، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يتم استعماله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المضيفة إلا بعد أن يقوم بإعداد دراسات معمقة على الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيستثمر فيه و كافة بدائله المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال الوفورات الاقتصادية و الآثار الخارجية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية، كما يساهم في نقل الخبرات و التكنولوجيا للبدان المضيفة، بالإضافة الى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال توجهه نحو الاستثمار في الصناعات التصديرية خاصة تلك التي تمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بحركته نحو تحقيق الربح و الفائدة و ذلك فهو ينتقل نحو الأماكن التي تتوفر على أعلى الأرباح و أين توجد اليد العاملة الرخيصة و التسهيلات و الإعفاءات.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية و التي تتميز بشروط محففة، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار.

<sup>1</sup> كمال محمد المصري، مساق تمويل التنمية الاقتصادية، متوفر على الرابط :

○ يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح و خصم التكاليف و المخاطر، و بذلك فهو يتجه بكثرة نحو الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم.

### ❖ ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدة أشكال، و ذلك حسب المعايير التي تمكن اعتمادها في ذلك.<sup>1</sup>

#### 1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المصدرة و المستقبلية له:

و لقد تعددت التصنيفات لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المستقبلية للاستثمار.

#### أ- من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرون):

حسب وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن تقسيمه الى ثلاثة أنواع.

- **الاستثمار الأفقي:** و يهدف هذا النوع من الاستثمار الى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.
- **الاستثمار العمودي:** و هو الاستثمار الذي يهدف الى استغلال المواد الأولية التي تتوفر عليها الدول المستقبلية و يطلق عليها الاستثمار العمودي الخلفي، كما قد يهدف هذا النوع من الاستثمار الى الاقتراب الأكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع و هو ما يطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي.
- **الاستثمار المختلط:** و هو الاستثمار الذي يشمل كل من الاستثمار الأفقي و الاستثمار العمودي بنوعيه.

#### ب- من وجهة نظر الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أما من وجهة نظر الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن تقسيم هذا الأخير إلى ثلاثة أشكال رئيسية بحسب الهدف أو الغرض منه.

- الاستثمارات الهادفة الى إحلال محل الواردات.

<sup>1</sup> بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البيئية (مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد المزدوج 69-70، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص. 128.

• الاستثمارات الهادفة الى زيادة الصادرات.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

## 2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الوجهة:

يتم التمييز هنا بين نوعين رئيسيين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يلي:

### أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة (الوافدة):

و يعني هذا النوع من الاستثمارات دخول الرأسمال الأجنبي و استثماره في موارد محلية و تقوم الدول بتحفيز هذا النوع من الاستثمار عن طريق خفض الضرائب و سياسات الدعم و تخفيض أسعار الفائدة و إزالة العوائق الإدارية و القانونية، كما أن هناك العديد من المعوقات التي قد تحد من تدفق الاستثمارات و تؤثر عليها سلبا سواء من ناحية الكمية و النوعية مثل حدود و قوانين الملكية و التمايز المفروض على أداء الشركات.

### ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة:

و هي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد، و تقوم الحكومات بتشجيع هذا النوع من الاستثمار عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر، و من الأمور التي قد تحد من هذا النوع من الاستثمارات الضرائب المحفزة و غير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها، و الدعم المقدم الى الصناعات و التجارة الداخلية و المحلية.

### 3- أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب الملكية:

أ- الاستثمار المشترك: و هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي، لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف، و يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، و تكون المشاركة إما عن طريق تقديم حصة في رأسمال المشروع أو الرأسمال كله، و إما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة أو المعرفة أو العمل، و قد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة الأمر الذي يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك. و يرى "تيربستر" أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية و تكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في

- إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه، و يتميز هذا النوع من الاستثمار بمجموعة من الخصائص و هي:<sup>1</sup>
- يتم الاتفاق بين مستثمرين وطني و أجنبي يكون طويل الأجل من أجل القيام بنشاط انتاجي داخل البلد المضيف.
  - قد ينتمي المستثمر الوطني إلى أي من القطاعين الخاص أو العام.
  - في حالة شراء مستثمر أجنبي جزء من شركة وطنية موجودة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي.
  - لا يشترط في هذا النوع من الاستثمار الدخول بحصة في رأسمال الشركة من قبل المستثمر الوطني أو الأجنبي، قد تكون المشاركة على شكل تقديم المعرفة أو التكنولوجية أو الخبرة في مجال نشاط الشركة كما قد تكون المشاركة عن طريق تقديم طرق تسويقية أو الاسم التجاري، و في جميع هذه الحالات يشترط أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك سواء الطرف المحلي أو الطرف الأجنبي الحق في إدارة المشروع و هذا الشرط كشرط ضروري. و لهذا النوع من الاستثمار مزايا و عيوب نذكر منها:
- \* مزايا لاستثمار المشترك:**
- يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و التكنولوجيا، كما يساهم كذلك في خلق مناصب عمل جديدة بالإضافة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق الحد من الاستيراد و زيادة فرض التصدير.
  - يعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار قبولا خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة عدة أسباب أهمها تخفيض درجة تحكم الأطراف الأجنبية في الاقتصاد الوطني كما يساهم في تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال الوطنيين التي تضمن مصالح الدولة المستضيفة.
  - زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية و هذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى تحقيق جو ملاءم لتحقيق هذه الأرباح من تكنولوجيا و إدارة فعالية.

<sup>1</sup> مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر (برنامج أعدته المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004)، ص ص. 18-19.

**\* عيوب الاستثمار المشترك:**

- تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى توفر الدولة المضيفة على القدرة الفنية و الإدارية و المالية.
- في حالة محدودية المستثمر الوطني المالية قد يؤدي هذا الى صغر حجم المشروع مما قد يحد من اسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة، كفرص التوظيف و التحديث التكنولوجي و اشباع حاجات السوق المحلي.
- احتمال اختلاف المصالح الوطنية و أهداف المستثمر الأجنبي، و هذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع ما قد يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي.

**ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

يمثل هذا النوع من الاستثمار أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، هذا و قد أصبحت الدول النامية في الآونة الأخيرة قد اتجهت نحو منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً، من أجل العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات المختلفة، و تفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كلياً، و لهذا النوع من الاستثمار مزايا و عيوب نذكر منها:<sup>1</sup>

**\* مزايا الاستثمارات المملوكة كلياً للمستثمر الأجنبي:**

- زيادة التدفق من رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول المضيفة.
- المساهمة في المشروعات ذات الحجم الكبير مما يؤدي الى اتساع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما قد يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الواردات و زيادة الصادرات.
- تشغيل عدد أكبر من اليد العاملة نتيجة كبر حجم المشروعات.
- كبر حجم الأرباح المتوقعة من قبل المستثمر نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج في الدول المضيفة.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (الأردن: دار النفائس، 2005)، ص ص. 44-43.

○ الملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي تعطيه الحرية في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي.

### \* عيوب الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

- في حالة تعارض مصالح المستثمر الأجنبي مع المصالح الوطنية فإن الدول المضيفة قد تواجه مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية و هو الهاجس الذي يخوف هذه الدول.
- بالنسبة للمستثمر الأجنبي فهو يتحمل ضخامة رؤوس الأموال وحده و التي تشمل كافة تكاليف المشروع.
- ارتفاع نسبة المخاطر غير التجارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي التي قد تنتج عن حالة عدم الاستقرار السياسي و التي قد تؤدي الى تأمين تصفية أو مصادرة المشروع من قبل سلطات الدول المضيفة.

### ج- مشروعات أو عمليات التجميع:

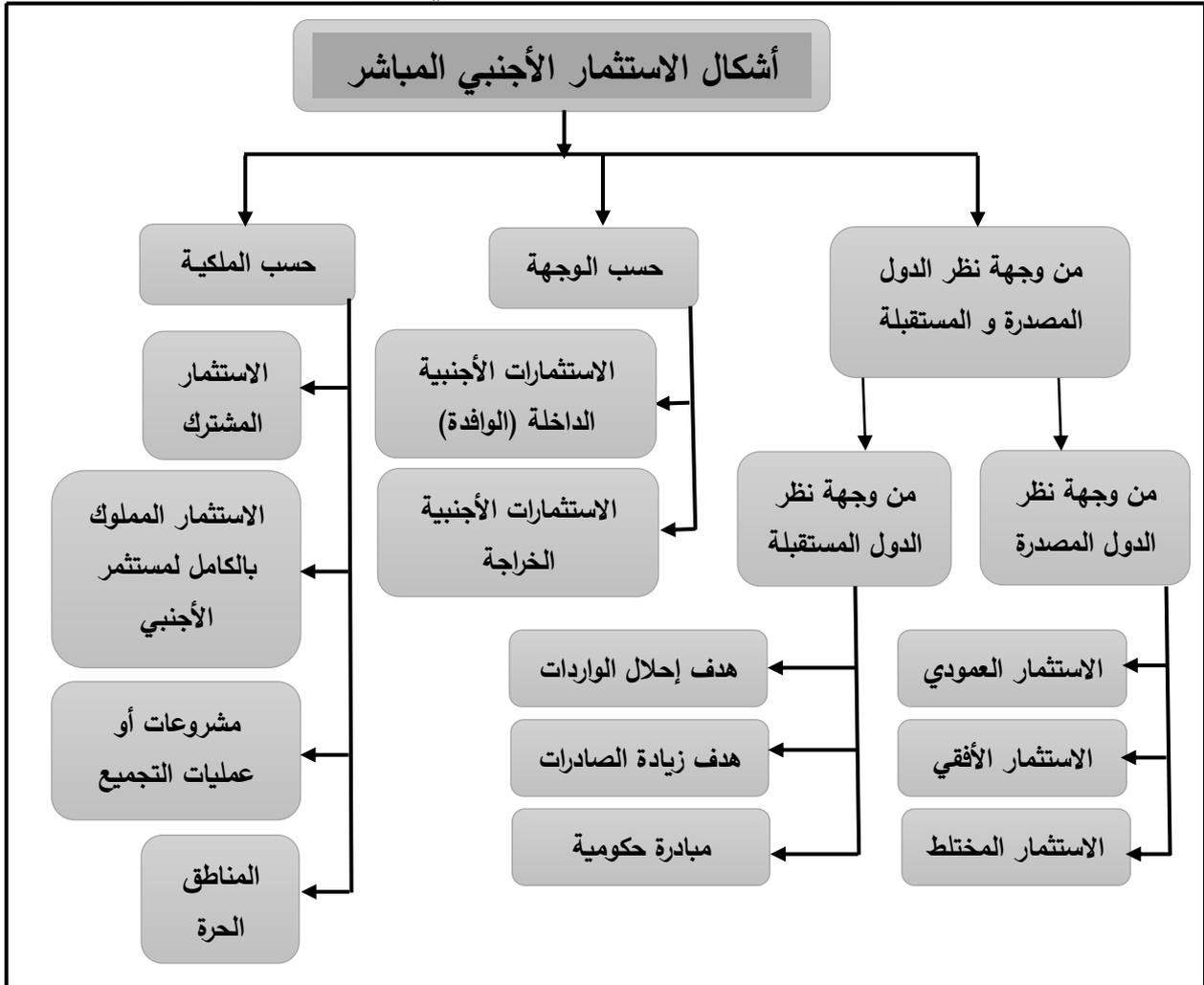
تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي عام أو خاص، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، و في بعض الحالات و خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع و طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه و مشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار لطرف أجنبي.

### د- الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات الى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لأن التصدير يدر أرباحا بالعملات الأجنبية و يخفض من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الداخل، بالإضافة الى خلق فرص عمل محلية و نقل التكنولوجيا الحديثة، و تطوير الإطارات الإدارية و الفنية المحلية، و يعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، فأحيانا هناك صعوبة كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة الأمر الذي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات.

شكل رقم (05)

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

❖ ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تدل مختلف الأرقام و الاحصائيات المعبرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن هناك تباين كبير بين الدول في حجم هذه الاستثمارات، و لقد حاولت العديد من الدراسات إعطاء تفسير لأسباب هذا التباين - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - و ذلك من أجل محاولة التركيز على هذه العوامل في اقتصاديات البلدان الأقل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

و ركزت بعض هذه الدراسات على متغير معين في حين تناول بعضها الآخر مجموعة من المتغيرات لتفسير سبب اختلاف الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، و قد خلصت هذه الدراسات الى أهمية الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الكفاءة المؤسسية و التنظيم الجيد في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمكن أن تلعب الحكومات دورا مهما في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق تطبيق السياسات التي تحفز الاستقرار الاقتصادي، و كبح الفساد و تطوير الأطر التشريعية و القانونية و الحد من عدم الاستقرار السياسي.

كما تشير مختلف الدراسات الى أهمية و أثر سياسات التحرر و الإنتاج الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك نتيجة وجود ارتباط إيجابي من الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة الانفتاح الاقتصادي، و هذا الارتباط غير مشروط بامتلاك الدولة الحد الأدنى من رأس المال، هذا بالإضافة الى عوامل أخرى مثل الدخل القومي و نموه و شروط التجارة و أسعار الصرف المحلية و التي تعتبر ذات أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.<sup>1</sup>

و بالتالي يتبين مما سبق أن صفات الدولة المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث هيكل التكاليف و اختلاف العوائد و نمو السوق و الخصائص المؤسسية و كذا حقوق الملكية الفكرية و المستوى التعليمي، و هذا كله يؤثر على قرار المستثمر.

و حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (أونكتاد 2003) فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة تتضمن ما يلي:

#### 1-السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.
- معايير معاملة المؤسسات الأجنبية.
- هيكل السوق.
- سياسة الخصخصة.

<sup>1</sup> زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة اليرموك بالأردن، كلية الاقتصاد، 2005)، ص ص. 12-13.

- السياسة التجارية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسة الضريبية.

## 2- محددات اقتصادية:

- **البحث عن الأسواق:** و تتأثر بحجم السوق و متوسط دخل الفرد و نمو السوق و سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية و العالمية، و تركيبة السوق بالإضافة إلى رغبات المستهلكين و تواجدهم.
- **البحث عن المصادر:** و تتضمن المصادر الأولية و اليد العاملة الرخيصة و اليد المؤهلة و التكنولوجيا و العلامات التجارية و البنى التحتية.
- **البحث عن الكفاءة:** و تتضمن كلفة المصادر و الأصول المدرجة في النقطة السابقة و تكاليف المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل و الاتصال و كلفة المنتجات الوسطى بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي.

## 3- أمور تتعلق بتسهيل الأعمال و تتضمن:

- الترويج للاستثمار و الحوافز المقدمة له.
- تكاليف الازعاج (تتعلق بالفساد و الكفاءة الإدارية).
- وسائل الراحة الاجتماعية.
- خدمات ما بعد الاستثمار.

## المطلب الثاني: مفهوم و خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من المتغيرات في الجانب الاقتصادي لعل أهمها تحرير التجارة و الاستثمار، مما شجع على قيام الشركات المتعددة الجنسيات و انتشارها و نموها بسرعة و التي تركز نشاطها في كامل أرجاء المعمورة، حيث امتد نشاطها ليشمل الإنتاج، الخدمات، التمويل، التسويق و غيرها، و أصبحت هذه الشركات من أكثر الأنماط تعبيراً عن العولمة الاقتصادية.

### ❖ أولاً: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

على الرغم من الانتشار الواسع لمصطلح الشركات المتعددة الجنسيات، و خروج هذه الشركات من دائرة التدويل إلى دائرة العالمية، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذه الظاهرة فقد تعددت تعاريفها بتعدد الباحثين و المنظمات المهتمين بدراستها، إذ يركز البعض

في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على ملكية الشركة و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركات بالإضافة الى طبيعة الملكية و التحكم في قراراتها و فيما يلي محاولة للوقوف على أهم التعاريف.

فلقد تعددت التسميات التي تطلق على هذه الظاهرة على غرار الشركات المتعددة الجنسيات مثل الشركات العابرة للقارات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات الدولية، الشركات العالمية و غيرها و لكل أسبابه و حجمه في استعمال احدى التسميات، إلا أن مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات يبقى الأكثر رواجاً و الأوسع استعمالاً عند مختلف الباحثين و الدراسيين لهذه الظاهرة.<sup>1</sup>

• تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاوّل كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة تتمتع كل منها بجنسية مختلفة و التي تخضع لسيطرة شركة واحدة و هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في اطار استراتيجية عالمية موحدة.<sup>2</sup>

• كما تعرف كذلك على أنها نوع من الشركات العملاقة على مستوى العالم يكون لها دولة معينة كموطن أصلي يطلق عليها الدولة الأم و لها في نفس الوقت شركات تحمل نفس الاسم في دولة معينة قد تسمى الشركات التابعة و كل شركة من الشركات التابعة تأخذ جنسية الدولة الكائنة فيها.<sup>3</sup>

• كما عرفت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات متعددة الجنسيات في اطار منظمة الأمم المتحدة بوضع تعريف لها على أنها تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني و مجال النشاط الذي تعمل فيه، و أن تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار يسمح بإتباع سياسات متجانسة و استراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار و أن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث (الإسكندرية: دون دار نشر، 1993)، ص. 246.

<sup>2</sup> حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص. 36.

<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية (مصر: مكتبة زهراء الشرق، 1996)، ص. 41.

الروابط الأخرى حيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى، و بصفة خاصة المساهمة في المعرفة و الموارد و المسؤوليات مع الآخرين.<sup>1</sup>

### ❖ ثانيا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تملك الشركات المتعددة الجنسيات و التي تعد من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية العديد من الخصائص التي تميزها و تحدد دورها و تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي و من أهم هذه الخصائص:

#### 1- ضخامة الحجم:

تعتبر هذه الخاصة من أهم مميزات هذه الشركات التي تمثل كيانات اقتصادية ضخمة و للدلالة على ذلك تستعمل عدة مؤشرات على غرار حجم رأس المال و حجم استثماراتها و تنوع انتاجها و أرقام المبيعات و الإيرادات و القيمة المضافة التي تقدمها و كذا الشبكات التسويقية التي تمتلكها و عدد موظفيها و حجم انفاقها على البحث و التطوير.

#### 2- ازدياد درجة تنوع الأنشطة:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في أنشطتها، حيث تقوم سياستها الإنتاجية على أساس منتجات متعددة و متنوعة، و ذلك رغبة منها في تقليل احتمالات الخسارة، ذلك أنها في حالة ما خسرت في نشاط معين فهي يمكن أن تعوض تلك الخسارة من أنشطة أخرى، و قد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم و نتيجة لذلك تنتشعب الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات قطاعيا و جغرافيا، و هذا بالتالي يؤدي الى تحقيق التكامل الأفقي و الرأسي.

#### 3- الانتشار الجغرافي فكري مساحة أسواقها):

من أهم الخصائص التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها و امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، و ذلك نتيجة إمكاناتها التسويقية الضخمة و انتشار فروعها و أرجاء العالم بالإضافة الى امتلاكها للتكنولوجية المتطورة خاصة في مجال المعلومات و الاتصال، و ظهور ما يسمى بالإنتاج عن بعد، حيث توجد

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز و آخرون، "الشركات متعددة الجنسيات وأثارها على الدول النامية" (مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010)، ص. 117.

الإدارة العليا و أقسام البحث و التطوير و إدارة التسويق في بلد معين و تصدر أوامر بالإنتاج في بلدان أخرى.

#### 4- القدرة على تحويل الإنتاج و الاستثمار على مستوى العالم:

و هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع يجوب أنحاء العام بالإضافة الى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة يسودها عمليات التكافؤ الأفقي و الرأسي، ناهيك عن سعيها الى تكبير مساحة أسواقها و زيادة امتدادها الجغرافي و على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها هذه الشركات فهي تملك قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج و كذلك الاستثمار من دولة الى أخرى على مستوى العالم، و خاصة مع استهدافها لما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج، و بالتالي فإن القدرة على تحويل الإنتاج من دولة الى أخرى عبر الحدود يمكن اعتباره جزءا أساسيا في استراتيجية هذه الشركات التي تخدم أهدافها المختلفة، و تتبع قدرة هذه الشركات على تحويل الإنتاج و الاستثمار من دولة الى أخرى من مفهوم القدرة على نقل الموارد من المهارات التنظيمية و الإدارية و المزايا التكنولوجية الى جانب رأس المال.<sup>1</sup>

#### 5- إقامة التحالفات الاستراتيجية:

تعتبر هذه الخاصية من أهم سمات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث في إطار سعيها من أجل تحقيق مصالحها المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية تسعى هذه الشركات دوما نحو إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها، حيث تتم هذه التحالفات بين الشركات التي تقوم بنشاط متشابه بدرجة كبيرة، و قد يصل هذا الاندماج في بعض الأحيان الى درجة الاندماج، و قد يتحول هذا التحالف الى شركات تابعة للشركات متعددة الجنسيات.

#### 6- المزايا الاحتكارية:

و ترجع هذه الخاصية نتيجة لطبيعة السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات و الذي يعتبر على العموم سوق احتكار قلة نتيجة ما تتمتع به مجموع الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجية الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة مما يسمح لها بزيادة قدراتها التنافسية و من ثم تعظيم أرباحها و إيراداتها.

<sup>1</sup> بن منصور ليليا، الشراكة الأوروبية متوسطة و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2012)، ص. 32.

و تتحدد المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات في أربعة مجالات كما يلي:

#### أ- المزايا الاحتكارية في مجال التمويل:

و تنتج المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات و تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة و قوة مركزها المالي.

#### ب- المزايا الاحتكارية في مجال الإدارة:

و يتمثل ذلك في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، و يسمح بتدفق المعلومات و سرعة الاتصالات، مما يساهم في اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يتيح لهذه الشركات التميز و التفوق لذلك فهي تحرص على انشاء وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب و الاستشارات و البحوث الإدارية.

#### ج- المزايا الاحتكارية في مجال التكنولوجيا:

و تحصل الشركات متعددة الجنسيات على هذه المزايا من خلال التطوير التكنولوجي المستمر من اجل الاستجابة لمتطلبات السوق و الحد من دخول منافسين جدد من خلال حرصها على التجديد و الابتكار و تحسين الإنتاجية و تطويرها و تحقيق مستوى عالي من الجودة.

#### د- المزايا الاحتكارية في مجال التسويق:

تأتي المزايا الاحتكارية في مجال التسويق للشركات المتعددة الجنسيات من خلال امتداد شبكاتها التوزيعية و التسويقية عبر العالم و التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب، كما أنها تهتم بأبحاث السوق و التركيز على أساليب الترويج و الدعاية و الإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد و مستمر عليها.

#### 7- تعبئة المدخرات العالمية:

تنظر الشركات متعددة الجنسيات الى العالم كسوق واحدة، و بالتالي تسعى الى تعبئة مقادير متزايدة من المدخرات من تلك الأسواق من خلال استعمالها للوسائل التالية:

- طرح أسهمها على الأسواق المالية العالمية على اختلاف حجمها و أهميتها.

- تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهه أساسا الى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.
- اتباع سياسة مالية تقوم على الزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، و كذا الافتراض من الجهاز المصرفي المحلي و غيرها.

#### 8- تعبئة الكفاءات:

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في سياساتها التوظيفية على عدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى اعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، و النمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات و المشاركة في الدورات التدريبية.

#### 9- التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الاستراتيجية:

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في ادارتها على ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي، و هو المنهج الملائم الذي يضمن و يؤدي الى تحقيق أهدافها المسطرة في المستقبل، فهي تسعى من خلال ذلك الى اقتناص الفرص و تعظيم الفوائد و الأرباح، و يتم إعداد الخطط الاستراتيجية في معظم الشركات المتعددة الجنسيات في الشركة الأم.

#### ❖ ثالثا: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

الاستراتيجية هي عبار عن خطة عمل شاملة على مستوى الشركة الدولية و الفروع التابعة لها و هي توضع بواسطة الشركة الأم لتمثل معايير تسترشد بها الفروع التابعة لها من الدول المضيفة، و تحدد على أساسها توجهاتها و قراراتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، و تبني الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجيتها على أساس ادراك الشركة الأم لنقاط القوة و الضعف بها، و ما هو متاح لديها من موارد و خبرات، هذا و توصف الاستراتيجية التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شاملة، حيث يقصد بها عملية وضع ادماج مخططات شاملة بعيدة المدى، و تنفيذها و مراقبتها قصد تمكين الشركة من خلال الأداء

السليم لأسواقها الداخلية و الاستجابة السريعة لمختلف التغيرات البيئية من احتلال مركز تنافسي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها<sup>1</sup>

و تكمن أهم الاستراتيجيات التي تتبعها هذه الشركات فيما يلي:<sup>2</sup>

### 1- استراتيجية الهيمنة:

و تنبثق استراتيجية الهيمنة من المراقبة المركزة على نشاطات جميع الفروع الإنتاجية حيث تتم عملية الرقابة من قبل المركز الأساسي في البلد الم، كما تقوم باتخاذ القرارات الهامة التي تكون في الغالب سرية و المتعلقة بكافة الأنشطة المتعلقة بالتخطيط و الاستراتيجيات و البحث و الاستثمار، في حين تبقى السياسات و القرارات الخاصة بميادين السوق من اختصاص الفروع.

### 2- استراتيجية تحويل المنتجات و أسعارها:

يولد نظام الشركات المتعددة الجنسيات العديد من تحويلات المنتج في النظام نفسه، فعندما يقرر مسيرو الشركة الأم إنتاج السلع في السوق الوطنية، ثم شراء المواد الأساسية من البلد الذي يوجد به فروع الشركة، أو يتم تمويل الشركة لفرع موجود في بلد آخر، و عندما تتبع الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية الأخرى فإن قراراتها تحقق نوعا من التكامل في التسويق أو الإنتاج أو لكليهما، أما نظام تحويل الأسعار فيقصد به ثمن السلعة المباعة من قسم الى قسم أو من فرع الى فرع في الشركات متعددة الجنسيات.

### 3- استراتيجية البحث و التجديد التكنولوجي:

تولي الشركات المتعددة الجنسيات اهتماما كبيرا بالبحث العلمي و التكنولوجي و ذلك سعيا منها نحو تنمية قدراتها الإنتاجية و التنافسية في الأسواق الدولية و محاولة تقديم أفضل المنتجات المبتكرة التي تضمن من خلالها الهيمنة على الأسواق و الأذواق العالمية، و قد ساعدها على ذلك ما تتمتع به هذه الشركات من إمكانيات مادية و موارد بشرية مؤهلة توجه نحو البحوث و التطوير.

<sup>1</sup> سلام الريفي، النفوذ العالمي للشركات المتعددة الجنسيات (لبنان: دار المنهل اللبناني، دون سنة نشر)، ص. 48.

<sup>2</sup> بن منصور ليبيا، الشراكة الأوروبية ومتوسطة و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 33.

### المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الشركات متعددة الجنسيات بما تملكه من قوة مالية و تكنولوجيا حديثة و انتشار واسع عبر العالم أهم القائمين بعملية الاستثمار على المستوى العالمي، و هذا ما أكدته النتائج التي خرج بها المؤتمر العالمي الذي دعت الى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961، و الذي ضم مجموعة من الاقتصاديين و كبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أوروبا الغربية و اليابان، و التي تقر بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت القيادة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية و أن الشركات المتعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق هذه الاستثمارات و التي جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

#### ❖ أولا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات

لقد ارتبط كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات المتعددة الجنسيات بالصيغة الدولية و انتقال النشاط الإنتاجي و رؤوس الأموال من الدول الأصلية الى الدول المضيفة أو ما يطلق عليه "تدويل الإنتاج و رأس المال" و الذي قد يكون اما في شكل تكتل اقتصادي دولي و اما في شكل استثمارات أجنبية مباشرة بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات و هو ما أدى الى التوافق بين ظاهرة الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات من جهة و النمو الكبير و المتزايد للاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى و ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذا و قد ارتبطت التدفقات الرأسمالية التي تتحرك عبر العالم في مشاكل استثمار أجنبي مباشر بالشركات متعددة الجنسيات، و قد نتج عن هذا الارتباط مناخا متباينا بالنظر إلى أهمية و فائدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة لهذه الاستثمارات، هذا و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات هي المحرك الرئيسي لهذه التدفقات من خلال الاستراتيجيات الشاملة التي تتبعها هذه الشركات للتمويل و الاستثمار و الإنتاج و التسويق على المستوى العالمي، و الواقع أن الشكل الملائم للاستثمارات المباشرة انما يعتمد الى حد

<sup>1</sup> ميرنونوف، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص. 91.

كبير على طبيعة العلاقة بين هذه الشركات و الدول المضيفة للاستثمارات و ذلك من حيث الأهداف المنشودة و القوة التساومية لكل طرف من اطراف العلاقة سألقة الذكر.<sup>1</sup>

و لقد أكدت بعض الدراسات التي جاءت في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر الأداة الرئيسية التي تستخدم لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر و التي جعلت منه القاطرة الرئيسية التي تقود الاقتصاد العالمي، و هو ما سيحدد مستقبل هذا الاقتصاد في ظل ظروف ملائمة على غرار رفع الحواجز أمام المعاملات الدولية بالإضافة الى المظاهر المختلفة للعولمة الاقتصادية و التحرر الاقتصادي و الابتكار التكنولوجي، مما أكسب هذه الشركات قوة اقتصادية و نفوذاً واسعاً في معظم أنحاء العالم، و يؤكد العديد من الخبراء أن هناك أسباب مختلفة أدت الى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذلك التوسع في الإنتاج الدولي و من ثم تكريس أكثر لعولمة الإنتاج و الرأسمال، و هذه الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:<sup>2</sup>

### 1- فشل سياسة الاقتراض:

لقد أثبت الواقع بما لا يدع مجالاً للشك فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال فترة الحرب العالمية الثانية في معظم الدول النامية و حتى في بعض الدول الأكثر تقدماً، و يرجع هذا الفشل في حقيقة الأمر الى طبيعة هذه القروض من ناحية و كيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية أخرى بالإضافة الى الأعباء المترتبة عليها، و من هذا المنطلق فقد بات من الضروري البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية و تطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول<sup>3</sup> و الاستفادة مما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من تكنولوجيا متطورة و رؤوس أموال ضخمة.

### 2- التقدم التكنولوجي الكبير:

إن التغيير التكنولوجي السريع و الهائل الذي ساهم بشكل كبير في تغيير طبيعة كل من الإنتاج و الرأس المال و بالتالي رفع القدرات الإنتاجية و خلق صناعات رائدة جديدة مثل تلك المتعلقة بقطاع الاتصالات و شبكات الكمبيوتر و غيرها الى جانب ذلك دفع بالشركات

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 49-50.

<sup>2</sup> بن منصور ليليا، الشراكة الأوروبية متوسطة و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 35.

<sup>3</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 47.

الى ضرورة اختراق الأسواق العالمية من أجل الاستفادة منها قدر المستطاع و تقاسم التكاليف و المخاطر، و منه اقتزنت الزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد العالم بالتغيير البارز في التوجهات القطاعية لهذا الأخير إذ أن التقدم التكنولوجي و العالمي في قطاع الاتصالات منح قدرة كبيرة لتحقيق إدارة فعالة للوحدات السعيدة التابعة لهذه الشركات و المنتشرة في ارجاء العالم المختلفة، و لقد سمح هذا الانتشار للاستثمار الأجنبي المباشر بلعب الدور الإنتاجي المنوط به و خروجه من مجال استخراج الثروات الأجنبية كما كان سابقا، حيث أصبح دوره الجديد يكمن في اقامة صناعات تحويلية كاملة و إقامة وحدات إنتاجية ذات مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدما و من ثم التجمع في مواقع مختارة في العالم، و إلى جانب ذلك قد أضحت قطاع الخدمات على مدى العقد السابق أكثر أهمية في الإنتاج الدولي و يعود ذلك لتحرير هذا الأخير امام الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 3-تحرير السياسات العامة:

إن الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى أكثر تحريرية و ملائمة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سعي الكثير من الدول الى تكثيف الجهود لأجل تحسين المناخ الاستثماري فيها و جعله آمنا و مستقرا، لكون هذا الأخير له أثر كبير على القدرات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار إلى جانب فتح السواق المالية و إعطاء حرية كبيرة للشركات الأجنبية بتجسيد مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و فتح مختلف النشاطات امامها من أجل الاستثمار فيها، و في هذا الشأن هناك الدول التي تمتاز اقتصادياتها بوفورات الحجم و التي تخلت عن الانغلاق النسبي لإقتصادياتها، و من ثم سارعت نحو تطبيق إجراءات و خطوات الانفتاح الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و تهيئة الظروف الملائمة لذلك عبر تبني نصوص تشريعية واضحة و شفافة تنص صراحة على المعاملة العادلة و حرية الاستثمار و اصلاح النظام البنكي و غيرها، كل هذا ساهم الى حد ما في سهولة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي فتح المجال امام الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف هذه الاقتصاديات، و هو الذي ساعد على التوسع الجغرافي و القطاعي للشركات متعددة الجنسيات و ذلك عبر تجسيد المزيد من الاستثمار المباشر خاصة عن طريق انشاء فروع جديدة في تلك الدول و هو ما يدل على أن كل من الظاهرتين ارتبطتا فعلا بالتدويل.

## 4-تزايد المنافسة في الأسواق العالمية:

إن احتدام المنافسة في الأسواق العالمية يعد بمثابة قوة دافعة للشركات المتعددة الجنسيات في البحث عن سبل جديدة لأجل الزيادة في كفاءتها عن طريق البحث عن المواقع ذات القدرة التنافسية و تحويل بعض الأنشطة الإنتاجية من أجل تخفيض التكاليف. و من أجل استكمال معالم الصورة اتي تعكس حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يمكن إضافة انه من خصائص الشركات متعددة الجنسيات بعدها العالمي و يبدو أن هذه السمة قد حظيت بالقدر الأوفر من الغموض، فالشركات العملاقة قد اخذت تخلع رداؤها القومي و دأبت على مد استثماراتها على اتساع العالم كله و حتى الشركات المتوسطة و الصغيرة في الدول المتقدمة قد عملت على نقل جزء من مواردها للبلاد الأجنبية و كثرة التسهيلات الإنتاجية مناطق العالم المختلفة بحيث لم تعد هناك شركة ذات وزن في البلاد الرأسمالية المتقدمة لا تضع العالم كله نصب عينها و هي تخطط لإنتاجها و استثماراتها و مبيعاتها.

## ❖ ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي أسهمت في الإسراع بعمليات العولمة على اختلاف أشكالها و مظاهرها، من عولمة الإنتاج و عولمة الاستهلاك و غيرها و الذي أدى بدوره الى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول كما أسهمت العولمة في احداث تغيير في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر و تزايد أهميته على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، حيث أصبح من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، حيث أصبح بديلا للقروض الأجنبية و يحظى بأهمية كبيرة في اطار سياسات التنمية و الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول، و التي ترمي في الأساس الى إحلال آليات السوق و المنافسة محل الاقتصاد الموجه، و تتجسد في شكل تحرير التجارة و الاستثمار و أسعار الصرف، و تسارع برامج الخصخصة و زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و الحد من دور الدولة من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص و هي كلها إصلاحات تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلجأ الشركات الدولية إلى استخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول المضيفة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة (مجلة الباحث، العدد3، الجزائر، 2005)، ص ص. 159-161.

و بالتالي مما سبق فقد قامت الدول النامية بتبني سياسات جديدة ترمي الى خلق مناخ استثماري ملائم قانونيا، اقتصاديا، سياسيا و اجتماعيا باعتبار ان هذه العوامل على درجة كبيرة من التداخل و إصلاحها يسمح بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر و تتم عملية توفير هذا المناخ الاستثماري من خلال اصدار قوانين تخص معدلات الصرف، مزايا الموقع، تكلفة العمالة و غيرها في ظل وجود منافسة دولية في هذا المجال و هذا بعد أن اصبح الاعتقاد سائد بأن التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات المباشرة هي المحرك الضروري للتعجيل بسير النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية.

فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم الواردة و الصادرة ارتفاعا مستمرا منذ سنة 1990 مما يؤدي الى ازدياد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (07)

تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بالأسعار الجارية

خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	متوسط 2007-2005	1990	البيان الفترة
1.228	1467	1.403	1.397	205	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة
1.354	1.306	1.284	1.423	244	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة
26.039	26.035	22.073	13.894	2198	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
25.875	25.975	22.527	14.883	2254	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
1.575	1.517	1.467	1.024	82	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
%6.4	%6.1	%7.0	%7.6	%4.4	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1.486	1.453	1.445	1.105	128	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
%5.9	%5.8	%6.6	%7.6	%5.9	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
399	313	328	729	98	صفقات التملك و الاندماج عبر الحدود

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

United Nation Conference on Trade and Development , **UNCTAD WORLD**

**INVESTMENT REPORT 2015**, reforming international investment governance.

يلاحظ من الجدول انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في سنة (2014) مقارنة بالسنة السابقة (2013) و ذلك بمعدل 16%، حيث بلغ قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حوالي 1.23 ترليون دولار في سنة (2014) مقابل 1.47 ترليون دولار سنة (2013)، و ترجع أسباب هذا الانخفاض حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 الصادر عن الأونكتاد الى هشاشة الاقتصاد العالمي في تلك الفترة و تخوف المستثمرين الناتج عن ازدياد المخاطر الجيوسياسية التي تهدد العالم، هذا بالإضافة الى تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة و يكشف التقرير أن الصين أصبحت اكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة (2014) تليها هونغ كونغ و الولايات المتحدة الأمريكية، هذا و تبين الإحصائيات تطور نصيب الدول النامية من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (08)

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمناطق العالم

خلال الفتر 2014-2005

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	متوسط (2005-2007) متوسط (2011-2009)						البيان
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
40	499	47	697	52	718	65	917	الدول المتقدمة
55	681	45	671	41	561	30	421	الدول النامية
05	48	08	100	07	81	05	60	الاقتصادات المتحوّلة
100	1228	100	1.468	100	1.360	100	1.398	اجمالي العالم

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

Unated Nation Conference on Trade and Development , **UNCTAD WORLD**

**INVESTMENT REPORT 2015**, reforming international investment gouvernanace.

فلقد اجتذبت الدول النامية مجتمعة سنة (2014) استثمارات أجنبية مباشرة مقدرة بـ 681 مليار دولار و هو ما يعادل 55% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة حيث أصبحت الدول النامية المنطقة الرائدة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، و تشكل نصف عدد المستفيدين العشر الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (الصين، هونغ كونغ، البرازيل، سنغافورة، الهند)، و يحدث هذا بالموازاة مع توسع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمة نصف ترليون دولار، و في سنة 2014 مثلت البلدان النامية تسعة من العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمر بالمرحلة الانتقالية و هي (هونغ كونغ "الصين"، الصين، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جمهورية كوريا، ماليزيا، الكويت، الشيلي، تايوان إقليم الصين)، حيث أن شركات من بلدان آسيا النامية تستثمر حاليا في الخارج أكثر من أي شركات من منطقة أخرى، حيث تمثل الاحصائيات أن الاقتصاديات النامية تساهم بنسبة قياسية تبلغ 35% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج، بعد أن كانت قد سجلت 13% سنة 2007، و من خاصيات توسع هذه الاستثمارات على الصعيد العالمي هو استثماراتها في بلدان نامية أخرى فارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصاديات نامية الى اقتصاديات نامية أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب) بمعدل الثلثين فارتفع من 1.7 ترليون دولار سنة 2009 الى 2.9 ترليون دولار عام 2013.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ONCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2015, **REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE**(New York : UNITED NATIONS, 2015), P. 07.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فقد سجل انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد بنسبة 28% في سنة 2014 و هو ما يعادل 499 مليار دولار، حيث أن هذا الرقم تأثر الى حد بعيد بتصفية أحد الاستثمارات الكبرى و هي التصفية التي نفذتها شركة فودافون في المملكة المتحدة لشركتها فيرايزون للاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة. هذا و يستشرف التقرير العالمي للاستثمار لسنة 2015 الصادر عن الأونكتاد لما بعد سنة 2014 أن هناك دلائل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتعافى، حيث يتوقع أن نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة 11% لتبلغ 1.4 ترليون دولار سنة 2015، و يتوقع التقرير أيضا ارتفاعات أخرى حيث ستبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.5 ترليون دولار في عام 2016 و 1.7 ترليون دولار سنة 2017 كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (09)

#### تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمناطق العالم

#### خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: مليار دولار

البيان	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
الدول المتقدمة	634	722	843
الدول النامية	707	734	850
الاقتصادات المتحولة	45	47	53
اجمالي العالم	1.386	1.503	1.746

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

United Nation Conference on Trade and Development , **UNCTAD WORLD**

**INVESTMENT REPORT 2015**, reforming international investment governance.

و من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة ارتفاعا كبيرا في التدفقات في عام 2015 بنسبة قد تجاوز 20% مما يعبر عن نشاط اقتصادي قوي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى البلدان النامية فستظل عالية حيث سترتفع بمعدل 3% على مدى سنتي

2015-2016، و مع ذلك فإن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتراجع بسبب عدة سيناريوهات اقتصادية و سياسية منها استمرار الاضطرابات في منطقة اليورو و التداعيات المحتملة للتوترات الجيوسياسية و استمرار وجود مواطن ضعف في الاقتصاديات الناشئة على غرار المنطقة العربية.

#### ❖ ثالثاً: نشاط الشركات المتعددة الجنسيات

لقد بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات في سنوات الستينات حوالي 7000 شركة جاء معظمها في الدول الغنية، حيث من بين 100 شركة الأولى تم رصد 61 أوروبية، 18 أمريكية، 9 يابانية و 3 صينية، و لقد وضفت هذه الشركات في سنة 1990 ما يقارب 21 مليون منصب عمل، وسجلت هذه الشركات بعد ذلك نموا كبيرا، حيث تجاوزت المبيعات التي تحققتها الشركات المتعددة الجنسيات حجم التجارة العالمية بداية منتصف الثمانينات مسجلة رقم أعمال قدر بت 2.5 ترليون دولار سنة 1982 و كانت حصتها في الناتج العالمي خلال سنة 2010 ما يقارب 25%<sup>1</sup>.

كما أن انتاج الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد العالمي قد سجل ارتفاعا سنة 2014 حيث ازدادت مبيعات و أصول الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج بوتيرة أسرع من تلك التي سجلتها نظيرتها المحلية، فولدت بذلك قيمة إضافية تقدر بـ 7.9 ترليون دولار و بالإضافة الى ذلك فلقد وظفت الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات 75 مليون شخص في المجموع، و أنشأت 4 ملايين فرصة عمل جديدة على الصعيد العالمي خلال سنة 2014 لوحدها كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (10)

#### مؤشرات نشاط الشركات متعددة الجنسيات في العالم بالأسعار الجارية

<sup>1</sup>[https://sesmassena.sharepoint.com/Documents/Dissertation%20Firmes%20transnationales%20et%20mondialisation%20\(2009-2010\).pdf](https://sesmassena.sharepoint.com/Documents/Dissertation%20Firmes%20transnationales%20et%20mondialisation%20(2009-2010).pdf)، Consulté le 05/01/2015 à 22 :25.

## خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	متوسط 2007-2005	1990	البيان الفترة
36356	33775	31687	21469	4723	مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسيات
7882	7562	7105	4878	881	القيمة المضافة من فروع الشركات متعددة الجنسيات
102040	95230	88536	42179	3893	إجمالي أصول فروع الشركات متعددة الجنسيات
7803	7688	7469	4976	1444	صادرات فروع الشركات متعددة الجنسيات
75.075	71.297	69.359	53.306	20.625	التوظيف عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسيات

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

United Nation Conference on Trade and Development , **UNCTAD WORLD****INVESTMENT REPORT 2015**, reforming international investment governance.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي لهذه الشركات فقد استهدفت الاستثمارات أكثر فأكثر قطاع الخدمات بسبب تحرر هذا القطاع و نتيجة كذلك لوجود اتجاهات طويلة المدى تركز على الخدمات من جميع الاقتصاديات، حيث أنه في سنة 2012 شكلت الخدمات ما يعادل 63% من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صعيد العام أي أكثر من ضعف حصة التصنيع و التي قدرت بـ 26%، بينما شكل القطاع الأولي 7% من المجموع، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 4% فهي عبارة عن قطاعات غير محددة.

و تشير الاتجاهات التي تشهدها عمليات الدمج و التملك عبر الحدود الى استئناف نمو نشاط الشركات المتعددة الجنسيات خلال سنة 2015، فقد ارتفعت حصة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمز زيادة ارتفاعها على الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى الفترة ما بين 2015 و 2017 من 24% إلى 32% و لا يعتمز خفض ذلك الانفاق إلا عدد قليل منها.

## المبحث الثالث: تطور الاطار المؤسسي للعلاقات المالية الدولية

لقد تشكل من داخل العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسستين تمثلان القيادة المركزية للنظام النقدي و المالي العالمي الجديد، و هما كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعملان على ضبط ايقاع المنظومة المالية الدولية من خلال السعي لتحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد عن طريق الوظائف و الدور الموكل لها و المفاهيم الأساسية التي تستند إليها و العمل على ضبط السياسات النقدية و المالية التي تؤكد أهمية العولمة و ترسخها و تعد لوحدة العالم في مختلف المجالات.

### المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

#### ❖ أولاً: تعريف الصندوق

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية سنة 1945 بموجب اتفاقية "بروتن و ويز" للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع دول العالم تقريبا و يبلغ عددهم 189 دولة سنة 2016 ، و يشرف الصندوق على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله و يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف و تسهيل التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية ، كما يعمل الصندوق على تعزيز التعاون النقدي العالمي و ضمان الاستقرار المالي و تيسير حركة التجارة الدولية و تشجيع زيادة فرص العمل و النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.<sup>1</sup>

#### ❖ ثانياً: نشأة الصندوق

اتسمت مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية بانتشار الحروب التجارية و اقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية (بين دولتين) و لجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية و التعريفية على التجارة الخارجية، كما أنه لم يكن هناك نظام دولي متفق عليه لتعديل أسعار الصرف خاصة بعد عجز الدول عن الرجوع الى قاعدة الذهب بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، حيث اتجهت العديد من الدول الى سياسة تخفيض قيمة العملة لهدف انعاش تجارتها الخارجية و كسب ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى

<sup>1</sup> [www.imf.org/external/arabic/Pubs/ft/about/about IMFa.paf](http://www.imf.org/external/arabic/Pubs/ft/about/about%20IMFa.paf), consulté le 26/12/2016 à 11h30.

( إفقار الجار )<sup>1</sup> بينما فرضت دول أخرى قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية الا أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية و لم يتمكن أي بلد من الحفاظ على ميزته التنافسية لفترة طويلة و قد أدت سياسة ( إفقار الجار ) إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقضا كبيرا و كذلك توظيف العمالة و مستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

و مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام الى العلاقات النقدية الدولية، و ولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر "بروتن وودز" حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي و تعمل على الغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع و الخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وفي ديسمبر 1945 جاء صندوق النقد الدولي الى حيز الوجود عند توقيع 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه، و منذ ذلك الحين شهد العالم نموا في الدخل الحقيقية لم يسبق لها مثيل، و مع أن منافع النمو لم تتحقق لجميع الدول على قدم المساواة فإن معظم البلدان شهدت تحسنا في الأحوال السائدة مقارنة مع فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص و من أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحدثت نمو التجارة الدولية و ساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش و كساد.<sup>2</sup>

و منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فضلا عن تزايد التحسن في الأحوال الاقتصادية الدولية السائدة مر الاقتصاد العالمي و النظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، و هي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي و أثبتت ضرورتها، و إن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضا أن يتكيف مع المستجدات و يشرع في جهود الإصلاح، كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا و الاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق و توثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية.

### ❖ ثالثا: أهداف و وظائف الصندوق

<sup>1</sup> لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية (الجزائر: الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحركة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009)، ص. 02.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السري، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص. 205-206.

## 1- أهداف الصندوق:

عرف صندوق النقد الدولي منذ نشأته تطورات عديدة فرضها حجم العمليات التي يقوم بها و كذا طبيعة الإصلاحات التي من خلالها انسجم و تكيف نشاطه شيئاً فشيئاً مع احتياجات الدول الأعضاء، و في نفس الوقت مع حركية الاقتصاد العالمي و على هذا الأساس نجد أن الفارق كبير بين الدور الممنوح للصندوق في مؤتمر "بروتن و ووز" و ذلك الذي يلعبه في الوقت الحالي، و نشاطه يتضمن تحقيق جملة من الأهداف التي تطور بعضها مع الممارسة و التي هي مستمدة من المادة الأولى الفقرة الرابعة من الاتفاقية التأسيسية، و من أجل التأكيد عليها يستعين الصندوق بالمادة السابعة التي تحت الدول الأعضاء على فروض قيود من شأنها التمييز من العملات و كذا تزويد الصندوق بكافة المعلومات المالية و الاقتصادية التي تساعده على تحقيق أهدافه و المتمثلة في:<sup>1</sup>

أ- العمل على استقرار أسعار الصرف بحيث يعمد الصندوق في ظل أسعار الصرف الثانية إلى ضمان احترام الدول الأعضاء لنسبة عملها مقابل الذهب أو الدولار الأمريكي و لا يمكن تجاوزها ارتفاعاً أو انخفاضاً إلا من أجل تسوية العجز الهيكلي لميزان المدفوعات و بشروط أما في ظل أسعار الصرف المرنة فاستقرار أسعار الصرف يتأتى من خلال وظيفة الرقابة الممارسة من طرف الصندوق على سياسات الصرف المتبعة من طرف الدول الأعضاء، خاصة من خلال اتفاقيات التأكيد التي تبرم مع الدول النامية.

ب- العمل على تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية الدولية، قصد الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد العالمي و تحقيق الاستقرار في المبادلات الدولية و منه تقادي الفوضى التي قد تنجر نتيجة الأزمات الدولية النقدية.

ج- إمكانية تقديم تسهيلات مالية من موارد الصندوق في شكل قروض تهدف الى تسهيل اتخاذ سياسات إنفتاحية و بالتالي إتاحة مصادر تحويل تمكن سلطات البلد من تعويض التأثيرات المحتملة لهذه السياسات على ميزان المدفوعات.

د- فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات و استثمارات البلدان المصنعة و توجيهها إلى نظام اقتصاد السوق، من خلال اللجوء الى جعل العملات المحلية قابلة للتحويل بكل حرية و تحرير التجارة الخارجية و تسهيل تحركات رؤوس الأموال الدولية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي (الجزائر: دار بلقيس، 2016)، ص. 50.

هـ - تقديم المساعدة الفنية و التدريب في ميدان تصميم و تنفيذ السياسات المالية و النقدية و في ميدان بناء المؤسسات، كتطوير البنوك المركزية و وزارات المالية و الإدارات الضريبية و الجمركية و كذلك في ميدان جمع البيانات و تنقيحها و أخيرا في مجال صياغة التشريعات المالية و مراجعتها.

إن الأهداف العامة للصندوق تسعى الى دعم التعاون النقدي على صعيد السياسات النقدية و جعل النمو المتوازن في التجارة العالمية أكثر سهولة و يسرا و اتساعا من حيث دعم استقرار سعر الصرف و ثباته و إيجاد مناخ مناسب للمدفوعات و حرية التبادل الاقتصادي التجاري، و إرساء قواعد الثقة بين الأعضاء للمحافظة على مسيرة الرخاء الوطني من خلال معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات عبر القروض قصيرة الأمد التي تعطى لهذه الحالات دون اللجوء الى الإجراءات النقدية.

## 2- وظائف الصندوق:

يقوم صندوق النقد الدولي بعدة وظائف من أهمها:<sup>1</sup>

أ - تقديم المساعدات الفنية عن طرق ارسال بعض من موظفيه المتخصصين لعدد من الدول لفترات معينة قد تتراوح بين بضعة أسابيع او أكثر من سنة من اجل تقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات و المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات النقدية و المالية و اعداد تشريع للبنك المركزي و تطوير الإحصاءات المالية و المساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

ب - العمل على توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة و التي أنشئت من اجل حل مشكلة السيولة.

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضيري، العولمة الإحتياحية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة: دون دار نشر، 2001)، ص.ص. 102-103.

- ج- المساهمة في اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضوة اتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.
- د- المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة و مراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة و البلدان النامية و البلدان التي في طريقها للتحويل الى بلدان صناعية.
- هـ- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم السياسات المالية العامة و السياسة النقدية و سياسات أسعار الصرف.
- و- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق و نشاط البنك الدولي بما يخدم الاقتصاد العالمي، أما الدور الاشرافي للصندوق فهو يشهد تزييدا مستمرا، حيث أصبحت برامج التعديل الهيكلية تشكل محور اهتمام خاص من جانب الصندوق، كما تعددت و تنوعت التسهيلات التي يقدمها الى الدول الأعضاء، كما شهدت وظائف الصندوق عبر الزمن تغيرا ملحوظا فقد انتقلت من الاشراف على حسن سير النظام النقدي العالمي و ثبات أسعار الصرف الى مراجعة البيانات النقدية و المالية للدول العضوة، و كذا الاستفادة من التسهيلات من منظور الاحتياجات التحويلية للدول التي تعاني من مشاكل و اختلافات هيكلية في موازين مدفوعاتها، الا أن الحصول على التسهيلات أمر مهم لهذه الدول ليس من أجل التحويل فقط و لكن للإعلان عن بداية برامج الإصلاح الاقتصادي تحت اشراف الصندوق و تأييده.<sup>1</sup>

#### ❖ رابعا: أجهزة الصندوق

يعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية لكافة الدول الأعضاء فيه، و الذي يعمل على تقديم المساعدات لها من أجل مواجهة كل الصعوبات المالية التي

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص. 84.

تصادفها و بالتالي فهو عبارة عن مؤسسة دولية ذات كيان قانوني مستقل، و لقد حددت الاتفاقية التأسيسية الهيكل التنظيمي للصندوق في المادة 12 و التي تنص على أن يقوم بإدارة الصندوق أربعة أجهزة تتمثل في:

- مجلس المحافظين.

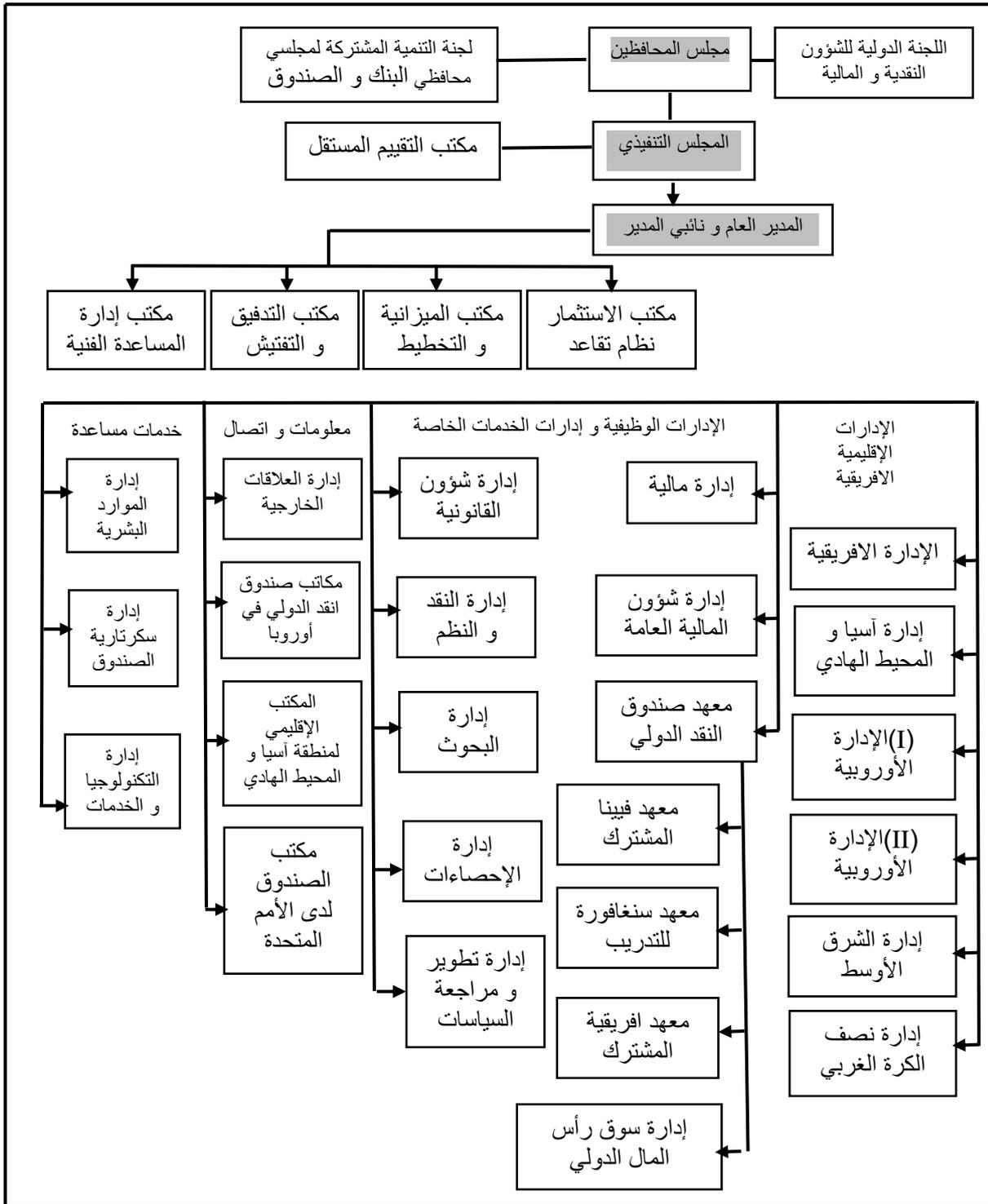
- مجلس المديرين التنفيذيين.

- مدير الصندوق.

- هيئة موظفي الصندوق.

و هو ما يمكن توضيحه من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (06) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي



Source : [www.imf.org](http://www.imf.org) consulté le 12/09/2016 a 20h20

### ❖ خامسا: تسهيلات الصندوق

تعتمد فلسفة الصندوق على توفير المالية اللازمة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات و ذلك حتى لا تلجأ تلك الدول إلى إجراءات من شأنها التأثير سلبيا على باقي الدول الأعضاء، مثل الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقييد التجارة الدولية و لقد تغيرت مسؤولية الصندوق من مجرد الاشراف على نظام المدفوعات و أسعار الصرف و مواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات الى مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشاكل الإصلاح الهيكلي، و فيما يلي التسهيلات التي يقدمها الصندوق.<sup>1</sup>

#### (1) التسهيلات الممتدة:

و قد تم انشاء هذه التسهيلات سنة 1974 و تسمح للأعضاء بالاقتراض أو السحب حتى 140% من حصتهم على مدار 3-4 سنوات و ذلك من أجل مواجهة الاختلال الهيكلي.

#### (2) تسهيلات التعديل الهيكلي:

و التي تم انشاؤها عام 1986 لتقديم الدعم وفقا لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة و التي تتعرض لأزمة مدفوعات دولية و ذلك من أجل مساعدتها في الأجل المتوسط من خلال برامج اصلاح هيكلي.

#### (3) تسهيلات التعديل الهيكلي المحسنة:

و التي أنشأت في عام 1988 من أجل مساندة أو تكملة تسهيلات التعديل الهيكلي.

#### (4) تسهيلات التمويل التعويضي و الطوارئ:

و لد تم إنشاء هذه التسهيلات في البداية في عام 1963 و ذلك بغرض مساندة الدول الأعضاء على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن النقص المفاجئ في

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية (الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية للطباعة و النشر و التوزيع، 2001)، ص ص. 424-426.

حصيلة الصادرات من المواد الأولية أو الزيادة المفاجئة في مدفوعات الواردات من الغذاء نتيجة لأي ظروف تخرج عن حكم الدول الأعضاء.

### 1) تسهيلات تمويل المخزون السلعي:

تم انشاء هذه التسهيلات عام 1969 و التي تسمح للأعضاء بالاقتراض من الصندوق حتى 50% من حجم الحصص للمساعدة في تمويل تكوين الاحتياطي الدولي من السلع و لقد تم التوقف عن استعمال هذه التسهيلات تقريبا سنة 1984.

### تسهيلات البترول:

و لقد تم إنشاء هذه التسهيلات في سنة 1974 و يمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول عند أسعار فائدة منخفضة نسبيا، و لقد أنشئت هذه التسهيلات عقب الارتفاع الحاد في أسعار البترول في بداية السبعينات، و لقد استخدمت لهذه التسهيلات 6,6 مليار دولار في نهاية 1991، حيث تم التوقف عنها في نفس العام، بعد أن اتجهت أسعار البترول الحقيقية في الانخفاض.

### 1) تسهيلات التحول الاقتصادي:

و لقد أنشأ هذا النوع في سنة 1993 من أجل تقديم الدعم المالي لروسيا و بعض الجمهوريات الروسية السابقة و دول أوروبا الشرقية و التي عانت من صعوبات في موازين مدفوعاتها نتيجة للتغير المفاجئ و العنف في كل من هيكل المدفوعات و التجارة المصاحب لعملية التحول الاقتصادي الى النظام الرأسمالي.

و لقد لوحظ أنه خلال العشرين سنة الأولى من حياة الصندوق استولت الدول الصناعية على أكثر من 50% من موارد الصندوق و أن القروض التي حصلت كانت من أجل التغلب على صعوبات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، و منذ الثمانينات اتجه أغلب التمويل الذي

يقدمه الصندوق الى الدول النامية و ذلك لمواجهة متطلبات الإصلاح الهيكلي على المدى المتوسط و الطويل.

### المطلب الثاني: البنك الدولي

#### ❖ أولاً: تعريف البنك الدولي و نشأته

يعتبر البنك الدولي للإنشاء و التعمير ثاني مؤسسة نقدية تم انشاؤها بموجب اتفاقية *بروتن وودز* بغرض إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، و لقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي من أجل إعادة إعمار الدول الأوروبية و بعد أن تمكنت تلك الدول من الوقوف على أقدامها تحول البنك الى مساندة الدول النامية و التي حصلت منذ عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي على أكثر من 330 مليار دولار، و هكذا أصبح للبنك الدولي هدف أساسي جديد هو تشجيع النمو الاقتصادي و الاجتماعي في الدول النامية من خلال مساعدتها في زيادة إنتاجيتها و رفع مستويات معيشتها.<sup>1</sup>

#### ❖ ثانياً: أهداف البنك الدولي و وظائفه

على الرغم من أن الهدف الأصلي الذي أنشأ من أجله البنك الدولي هو إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي أصابها من جراء الحرب غير أن فتح عضوية البنك أمام جميع دول العالم المتقدم و النامي على حد سواء، كان بمثابة إضافة أهداف أخرى إلى الهدف الأصلي للبنك، و من بين أهم هذه الأهداف هو مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو و رفع مستوى المعيشة و محاربة الفقر فضلاً عن تدعيم نشاط الاستثمار الخاص.

و تعهد البنك الدولي بتحسين خدماته التي يقدمها للدول الأعضاء و ذلك تشجيعاً لحكومات الدول الأعضاء و حتى يتمكن من تلبية الطلبات الأكثر تطوراً و تقدماً بصورة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل، حيث يقوم البنك الدولي للإنشاء و التعمير في الوقت الحالي

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2012، ص 230.

بإجراء اصلاح شامل للأدوات المالية، و توسيع نطاق الخدمات المعرفية المستقلة و زيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك، و عادة ما ينظر الى البنك الدولي على أنه مؤسسة دولية تقدم القروض للأغراض الإنتاجية في الدول الأعضاء فيها غير أن مهام البنك الدولي تتشعب لتتجاوز مجرد تقديم القروض<sup>1</sup>، فلقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على عدة أهداف من أهمها<sup>2</sup>.

### 1- التعمير و البناء :

حيث يهدف البنك الدولي إلى المساعدة في إعمار و تنمية أراضي الدول الأعضاء فيه بتسيير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك إحياء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب أو تسببت في اضطرابها و إعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم و تشجيع تنمية المرافق و المواد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.

### 2- تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص :

يعمل البنك على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض و الاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص، و عندما لا تتوفر رؤوس الأموال من القطاع الخاص بشروط معقولة، تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل بالشروط المناسبة لأغراض إنتاجية وذلك من رأس ماله الذاتي و من الموارد المالية التي يقوم بتعبئتها و من موارده الأخرى.

### 3- تشجيع نمو التجارة الدولية :

يعمل البنك على تشجيع نمو التجارة الدولية نموًا متوازيًا طويل الأمد و الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريحي ، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص. 291.

<sup>2</sup> <http://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do>, consulté le 31/12/2016 à 11 h15.

في الدول الأعضاء مما يساعد على زيادة الإنتاجية و رفع مستوى المعيشة و تحسين شروط العمل في أراضيها.

#### 4- تقديم العروض:

حيث يقوم البنك بتقديم القروض من رأس ماله الخاص كما يقوم بعقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى و أكثر الحاحا في المقام الأول الصغير و الكبير منها على السواء.

#### 5- تقديم المساعدات الفنية:

و ذلك من خلال تقديم خدمات في إعداد و تنفيذ برامج القروض و الاضطلاع بعملياته بمراعاة اثر الاستثمارات الدولية في أوضاع أنشطة الأعمال في أراضي الدول الأعضاء و المساعدة في السنوات التي تلي مباشرة انتهاء الحروب في تحقيق سلامة الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم.

#### 6- تسوية المنازعات بين حكومات الدول الأعضاء:

فلقد لعب البنك دورا رئيسيا في تسوية المنازعات بين حكومات الدول الأعضاء فيه أو هيئات تابعة لها بين بعضها بعضا أو بينها و بين مستثمرين أجنب.

#### ❖ ثالثا: الهيكل التنظيمي و الهيئات التابعة للبنك

#### 1- الهيكل التنظيمي للبنك: يتكون الهيكل الهرمي للبنك من:<sup>1</sup>

أ- مجلس المحافظين: البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية تعتبر البلدان الأعضاء فيها و عددها 189 مساهمين فيها، و يمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين و هو كبار

<sup>1</sup> <http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership> ,consulté le 31/12/2016 à 15h00.

واضعي السياسات في البنك الدولي و بصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية و وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، و تستمر مدة خدمة كل من المحافظين و المحافظين المناوبين خمسة سنوات و يمكن إعادة تعيين كل منهم، كما يمثل المحافظين و المحافظين المناوبين أيضا بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، و وفقا لاتفاقية إنشاء البنك الدولي تخول جميع صلاحيات البنك لمجلس المحافظين و تعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار في البنك إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها الى المديرين التنفيذيين عدا ما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له و تتضمن هذه الصلاحيات:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم.
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به.
- تحديد ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى.
- إيقاف عمليات البنك نهائيا و زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين.
- الموافقة على تعديلات اتفاقيات الانشاء

#### ب- مجالس المديرين التنفيذيين:

تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و 25 مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة، و يرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، و الذي لا يملك الحق في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات، كما يقوم مستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، كما يمكنهم حضور اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت.

**ج- الرئيس:**

يختار مجلس التنفيذيين الرئيس على لا يكون من المحافظين أو المديرين التنفيذيين و ليس من نوابهم و لا يحق للرئيس التصويت إلا في حالة تساوي التصويت كما سبق الإشارة له، و يكون الرئيس مسؤولاً عن موظفي البنك و يشرف على عمليات البنك و لكن يبقى تحت إشراف المدراء التنفيذيين، و يكون الرئيس مسؤولاً عن تنظيم و تعيين الموظفين و فصلهم.

**د- المجلس الاستشاري:**

يتكون المجلس الاستشاري للبنك من عدد لا يقل على سبعة أعضاء يختارهم مجلس المحافظين إضافة الى ممثلين عن البنوك التجارية و التجار الصناعيين و العمال و المزارعين و ممثلين عن المنظمات الدولية المختصة و ممثلين عن المجالس الدولية، و يعمل هذا المجلس على تقديم النصح للبنك في القضايا ذات الطابع العام، و يجتمع المجلس سنويا أو كلما طلب البنك ذلك و مدة خدمته سنتان، و ربما يعاد تعيينه و يدفع البنك لأعضائه تكاليف مصروفاتهم.

**هـ- لجنة القروض:**

تعين هذه اللجنة من قبل البنك و يتم اختيار الخبراء فيها من قبل مجلس المحافظين و هم يمثلون الدول التي تقام على أراضيها المشاريع و يقومون بأداء عملهم تطبيقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية.

**2- مؤسسات مجموعة البنك الدولي:**

تتألف مجموعة البنك الدولي و هي أحد أكبر مصادر التمويل و المعرفة للبلدان النامية من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر و زيادة الرخاء المشترك بين فئات المجتمع و تشجيع التنمية المستدامة و تتمثل هذه الهيئات في:<sup>1</sup>

**أ- البنك الدولي للإنشاء و التعمير:**

و هو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي، و هو بنك لا يستهدف تعظيم الربح، كما يعمل على اقراض حكومات البلدان متوسطة الدخل و البلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الانتمائية و يرتبط التسويط فيه بمساهمات الدول الأعضاء.

**ب- المؤسسة الدولية للتنمية:**

أنشأت المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 برأس مال قدره 750 مليون دولار و تعمل هذه المؤسسة في مجال تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا في العالم، و توفر قروضا طويلة الأجل و التي تتراوح آجال استحقاقها بين 35 و 40 عاما مع فترة سماح تقدر بعشر سنوات، و تقدم المؤسسة قروضها بشروط ميسرة حيث لا تتقاضى عنها أي فائدة و لكنها تتقاضى رسما سنويا يصل إلى 0,75% سنويا، و تتكون موارد هذه المؤسسة من اكتتاب الأعضاء في رأسمالها و من تلك المساهمات التي تدفعها الدول الغنية، إضافة الى الإجراءات المحولة من البنك الدولي لهذه المؤسسة سنويا.

**ج- مؤسسة التمويل الدولية:**

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية احدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي و قد تم انشاؤها سنة 1956 بهدف تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق القطاع الخاص و عادة

<sup>1</sup> ، البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2015 ، ص 06.

ما تقدم مؤسسة التمويل قروضها للمشروعات الخاصة لفترات زمنية تتراوح بين 5 و 15 سنة و لا تطلب أي ضمانات حكومية لهذا القرض، هذا و تقدم المؤسسة كذلك المشورة الفنية للدول الأعضاء في شؤون الاستثمار الخاص و أسواق رأس المال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تعتبر ربحية المشروع هي الأساس المعمول عليه في منح قروض هذه المؤسسة، و فيما يلي أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة:

○ المساعدة في تمويل و تأسيس و تحسين و توسيع المشروعات الانتاجية الخاصة و ذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.

○ تقديم المساعدة الفنية للجميع بين كل من فرص الاستثمار و رأس المال المحلي و الأجنبي و الخبرة الفنية.

○ العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفق رأس المال الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا نحو تلك الاستثمارات الإنتاجية الممكنة في الدول الأعضاء في المؤسسة.

○ تقدم المؤسسة قروضا بأسعار فائدة تعكس تلك الأسعار السائدة في أسواق المال الدولية أخذا في عين الاعتبار المخاطر التي يتضمنها المشروع الممول، هذا و وتقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات و الاستشارات الفنية بفضل ما تتمتع به من خبرات في مجالات الاستثمار المختلفة و من هذه الخدمات عملية إعادة الهيكلة و صياغة خطط النشاط و دراسات الأسواق و المنتجات و تحليل الشركاء و دراسة أوضاع التقنيات المستخدمة و مجالات التحويل المتاحة، كما تقدم المؤسسة استشاراتها للحكومات المختلفة بشأن تحسين المناخ الاستثماري و تحسين بيئة الأسواق المحلية في البلدان النامية.

#### د- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تم انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة 1985 بغرض تقديم تأمين ضد المخاطر السياسية، و تقديم ضمانات لتحرير الائتمان للمستثمرين و المقرضين بغية تسهيل الاستثمار

الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصاديات الصاعدة، كما تقدم الوكالة خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدولة النامية، و تقدم الوكالة خدمات استثمارية للدول الأعضاء لمساعدتها على تهيئة مناخ أكثر ملائمة للأجانب بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال للدول النامية.

#### هـ - المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

تأسس المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار سنة 1966 و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار الدولي من خلال التوافق و التحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب و البلدان المضيفة.

#### ❖ رابعا: مصادر أموال البنك الدولي و استخداماتها

يحصل البنك الدولي على موارده من عدة مصادر أهمها:<sup>1</sup>

#### 1- رأس مال الصندوق:

ينقسم رأس مال الصندوق الى أسهم تحدد حصة كل دولة فيها على أساس قريب من حصص صندوق النقد الدولي، و يلتزم الأعضاء بدفع 20% قط من هذه الحصة و التي تتكون أساسا من 2% ذهب أو دولارات و 18% تبقى تحت طلب البنك، و يجب على البنك أخذ موافقة الدولة صاحبة العملة في حالة إقراض عملتها، أما الجزء المتبقي المقدر بـ 80% فلا يطلب دفعه الا عندما يحتاج إليه البنك لمواجهة التزاماته المتعلقة بموارد اقتراضها المصلحة احدى الدول أو عن طريق قروض ضمنها، و عند طلبه يكون بالذهب أو بالدولار أو بالعملة التي يحتاجها البنك لمواجهة التزاماته.

<sup>1</sup> شقيري فوزي موسى و آخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 232.

## 2- الاقتراض:

يعتبر الاقتراض من أهم المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، فوفقا للنظام الأساسي للبنك له أن يلجأ إلى الاقتراض بأية وسيلة، و بصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء شريطة الحصول على موافقة الدولة العضو التي تقتض من سوقها و الدولة العضو التي يقدم القرض بعمالتها و في الحالتين تتضمن الموافقة قابلية القرض للتحويل الى أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء.

## 3- موارد أخرى:

و يتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات و فوائد أو عوائد أمواله يضاف إلى ذلك المبالغ التي تسدد للبنك و تصبح متاحة للتوظيف من جديد، و كذلك ما يحصل عليه البنك مقابل تحويل حقوقه الى مؤسسات مالية أخرى مثل بيع أقساط الديون.

و لكي يحقق البنك أغراضه فإنه يقوم بتوظيف موارده في قروض يقدمها إما لحكومات الدول الأعضاء و غما لأحدى فروعها و إما لهيئات أخرى (وزارة المالية أو البنك المركزي أو أي هيئة أخرى مماثلة) بضمان الدولة العضو التي تتبعها هذه الهيئات و يقرض البنك الدولي الأعضاء بأسعار فائدة تجارية و لفترة زمنية طويلة تمتد إلى عشرين عاما تقريبا، و الواقع أن أسعار فائدة الاقتراض على العملات المختلفة تعكس نفقات اقتراض البنك من أسواق المال الدولية، و تنص اتفاقية إنشاء البنك الدولي على عدم منح قروض الى الدولة العضو إلا إذا تعذر الحصول على هذه القروض من المصادر الأخرى و يستهدف من ذلك عدم المنافسة مع مصادر الإقراض الخاصة.<sup>1</sup>

هذا و تتمثل أنواع القروض التي يمنحها البنك فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 127.

<sup>2</sup> عبيدات يسين، بيوض محمد العيد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (الجزائر): ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 3-8-9 ديسمبر 2014، ص. 208-

**1- قروض المشروعات:**

تمنح هذه القروض بغرض تمويل مشروع معين مثل مشروع بناء سد أو انشاء طريق سيار أو توليد الكهرباء أو ما شابه ذلك، و يمثل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من النشاط الإقراضى الذي يقوم به البنك، و يخضع هذا النوع من الإقراض الى شروط مرتبطة بالمشروع الذي يستم تمويله مثل مدة الإنجاز و نوعيته و حسن ارادته.

**2- قروض البرامج:**

تقدم هذه القروض في حالة حاجة الدولة المقترضة الى تمويل برنامج إنمائي معين أو إحدى القطاعات الاقتصادية ليشمل عدة مشاريع أو من أجل تمويل الواردات من السلع الرأسمالية و المواد الأولية لصناعة معينة، و تعتبر هذه القروض استثنائية أي أنها لا تمنح في الظروف العادية بل في حالة حدوث أزمات اقتصادية أو كوارث طبيعية.

**3- القروض القطاعية:**

تقتصر هذه القروض على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، إلى انها تتطوي على درجة عالية من المشروطة و إن كان نطاقها محدودا بالقطاع الذي تمنح من أجله.

**4- قروض التصحيحات الهيكلية:**

و قد استحدث هذا النوع من القروض في أوائل سنة 1980 و حددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أو لها ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة و يكون من الصعب احتوائه سريعا، و الشرط الثاني يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة و استعدادها لتنفيذ برامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

### المطلب الثالث: عولمة النظام النقدي و المالي العالمي

تقوم المنظمات المالية الدولية بدور رئيسي في تأكيد أهمية العولمة و ترسيخها و الإعداد لوحدة العالم في مختلف المجالات و ذلك عبر آليات عملها و القواعد الزامه التي تنشئها، و تتجلى هذه المساهمة بالخصوص من خلال الوظائف و الدور الموكل لكل منها و المفاهيم الأساسية التي تستند إليها، ذلك أنها تترجم مفهوما ايدولوجيا رأسماليا في مجال الاقتصاد الدولي و تتجلى مساهمتها بخصوص هذا المجال في تجسيد العولمة و تحرير المبادلات التجارية الدولية.

#### ❖ أولا: التعاون بين البنك و الصندوق

لقد عانت الدول النامية التي تعرضت لازمة المديونية الخارجية خلال السبعينات و بداية الثمانينات من صعوبات كبيرة في محاولتها التوفيق بين متطلبات كل من البنك و الصندوق، ففي بعض الأحيان كان الاتفاق مع الصندوق لإعادة جدولة المديونية الخارجية للحصول على الدعم المالي لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات يتطلب اتباع سياسات نقدية و مالية انكماشية الغرض منها تخفيض الطلب الكلي لكي يتلاءم مع العرض الكلي، و مثل هذه الإجراءات قد يتطلب تخفيض الانفاق الحكومي بمختلف أشكاله سواءا كان انفاق استهلاكي أو استثماري، و هو الأمر الذي يؤثر على تمويل الحكومة للمشروعات التي تم الاتفاق بشأنها مع البنك تلك المشروعات يتم تمويلها بالمشاركة بين البنك الدولي الذي يوفر النقد الأجنبي اللازم لها و الحكومة التي تتعهد بتوفير النقد المحلي اللازم، فمن غير المفيد أن يقوم البنك الدولي مثلا بتمويل مشروع طويل الأجل كالتطوير نظم الري في أحد الدول و ذلك لمساعدتها في زراعة و تصدير القطن إذا كان ميزان مدفوعاتها يعاني من التدهور بحيث لا يشجع أحد على التعامل معها، و من ناحية أخرى فإنه من غير المفيد بالنسبة للصندوق أن يحاول إقامة نظاما لأسعار الصرف المستقرة في هذه الدولة إذا كان حجم الإنتاج من القطن لن يستجيب للتغيرات في سعر الصرف خلال الأجل المتوسط أو الطويل.

و بعد أن أدرك البنك الارتباط الوثيق بين النمو طويل الأجل و الاستقرار المالي، و في نفس الوقت تأكد الصندوق من أن عدم فعالية السياسات الاقتصادية إنما يرجع إلى عدم كفاءة استخدام الموارد على المدى الطويل، كان من الضروري إقامة جسر من التعاون فيما بين المؤسستين على الرغم من استقلالهما و لقد ساعد على ذلك بعض الظروف و الأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم في فترات مختلفة و التي نذكر منها<sup>1</sup>.

\* لقد ساعدت ظروف الركود العالمي في الثمانينات على التقارب و التعاون بين البنك و الصندوق حيث قام البنك بالتوسع في تقديم القروض التي لا تتعلق بمشروع محدد و إنما بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد أو الإصلاح الاقطاعي، و الغرض من الاقتراض للإصلاح الهيكلي للدول النامية خاصة في أمريكا اللاتينية و جنوب الصحراء في افريقيا و هي أكثر الدول معاناة من أزمة المديونية.

\* من ناحية أخرى جعلت أزمة البترول التي شهدها العالم في السبعينات و الركود العالمي في الثمانينات الصندوق يعيد التفكير في تقديم القروض قصيرة الأجل لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتقديم تسهيلات يمتد آجال سدادها ثمانية سنوات و من أهم هذه التسهيلات، تسهيلات التصحيح الهيكلي التي تشترط أن يقوم العضو بتقديم ورقة عمل عن السياسات التي ينوي تنفيذها، و يتم اعداد هذه الورقة من خلال التعاون بين الدولة العضو و خبراء من كل من البنك و الصندوق، و هو بذلك قد اعترف ضمناً بأن اختلال ميزان المدفوعات لا يرتبط فقط بظروف الأجل القصير و إنما يرجع أيضاً الى أسباب هيكلية.

و هكذا فإن خبراء البنك الدولي يقدمون خبرتهم فيما يخص عملية التنمية طويلة الأجل بينما يقدم خبراء الصندوق خبرتهم في الاستقرار المالي في الأجل القصير و أساليب زيادة قدرة

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص. 315-316.

الاقتصاد على الوفاء بالالتزامات الخارجية فضلا عن مساعدة الدول النامية على الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

و من ها أصبحت الدول النامية في وضع يحتاج منها اثبات وفائها بتعهداتها مع الصندوق و البنك في آن واحد فيما يعرف بالاشترطية المزدوجة، حيث يطلب الصندوق من الدول التي تطلب مساعدته أن تتفق في البداية مع البنك و بالمثل يطلب البنك أن تقوم الدول بالاتفاق مع الصندوق، كذلك فإن الهيئات التمويلية الخاصة لا تُقدم على مساعدة الدول النامية الا إذا اثبتت هذه الأخير نجاحها في الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المؤسساتين معا.

❖ **ثانيا: شروط الحصول على القروض من البنك و الصندوق و تأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية**

يقدم كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي برامج للإصلاح الاقتصادي تتمثل أساسا في برنامج التعديل الهيكلي و برنامج التعديل القطاعي و حتى تحصل الدولة على القروض اللازمة للإصلاح يتعين عليها أن تبدأ في إجراء برنامج لمدة ثلاث سنوات يتزامن مع صرف القروض على أقساط بالتدريج، و على الدولة أن تنفذ حزمة شروط حتى تحصل على هذه القروض و تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- شروط الاستقرار الاقتصادي:

تشمل الاقتصاد بشقيه الخارجي والداخلي و يتمثل الاستقرار الخارجي في احداث تخفيض جوهري في عجز ميزان المدفوعات في حين يشير الاستقرار الداخلي الى التحكم في التضخم و تخفيضه و يشترك البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في تبني هذه الشروط و تتمثل في:

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ص. 25-27.

أ- اتباع سياسة مالية إنكماشية: و تتضمن هذه السياسة تخفيض الانفاق الحكومي من خلال استبعاد أوجه الانفاق الحكومي غير الضرورية و التخلي عن الدعم و تجميد الأجور و العمالة في القطاع الحكومي و تخفيض خسائر شركات القطاع العام و ما يصاحبه من نقص في خدمة الدين العام، و زيادة الضرائب لتحسين حصيلة ارادات الحكومة، و تؤدي هذه العناصر جميعها الى تخفيض العجز في الموازنة العامة، و تقليل الطلب الحكومي بتشكّل عام كوسيلة لتخفيض التضخم، و كذلك تخفيض الواردات الحكومية و من ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ب- اتباع سياسة نقدية انكماشية: و تحتوي هذه السياسة على تخفيض كمية الإصدار النقدي و تخفيض الائتمان الممنوح محليا، و رفع سعر الفائدة الحقيقي كوسيلة تشجيع الادخار و تقليل الاقتراض، و تساعد هذه السياسات على تخفيض الطلب الكلي و التحكم في التضخم و تشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل للداخل للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع و من ثم تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

ج- تخفيض قيمة العملة المحلية: وهو ما يفترض فيه أن يشجع الصادرات و يقلل الواردات و يخفف العجز في ميزان المدفوعات.

## 2- شروط التعديل الهيكلي:

و يعني التعديل الهيكلي وفقا لمفهوم البنك الدولي تصحيح الأسعار في الأسواق و تشمل هذه الشروط في:

أ- إزالة القيود الحكومية: و هي تتضمن تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و إحلال أسلوب الرسوم الجمركية محل نظام الحصص حيث أن الأول أكثر مرونة، و تحرير سوق العمل و إلغاء اللوائح الحكومية المنظمة له، مع إلغاء الدعم المقدم

للعاملة و تحرير أسواق المنتجات و المدخلات الزراعية و تركها تتحدد بالطلب و العرض و إلغاء أي دعم حكومي لها.

**ب- الخصخصة:** و هي تتضمن اصلاح شركات القطاع العام ثم بيعها للقطاع الخاص إما كليا أو جزئياً و خصخصة قطاع التعليم و قطاع الطاقة و قطاع الصحة و قطاع الائتمان و البنوك.

### ج- تطوير أسواق رأس المال و الخدمات المالية

**د- التطوير الإداري:** و قد قامت بعض الدراسات بإحصاء الشروط التي فرضها البنك الدولي على الحكومات في عدد 183 قرص مصاحب لبرنامج التعديل الهيكلي و اتضح ان عددها قد وصل الى 7723 بواقع 42 شرط في المتوسط للقرص، فيما بلغ متوسط عدد الشروط للقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى 8 شروط.

و لقد أوضحت بعض الدراسات أن برنامج التعديل الهيكلي ساعد عديد من الدول على التحكم في التضخم و تحسين ميزان مدفوعاتها و لكن ليس بالسرعة المطلوبة حيث تأخذ فترة تتراوح بين سنتين الى ثلاث سنوات، و بوجه عام تشجع هذه البرامج على تحقيق مزيد من حرية التجارة الدولية و زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، خاصة من خلال شراء شركات القطاع العام ضمن برامج الخصخصة، و هو ما يبرز دور كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

### ❖ ثالثاً: دور المؤسسات المالية في إدارة العولمة المالية

تشكل العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة و ذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية، فلقد كانت الأسواق المالية دائماً عالمية الطابع، و قد اهتمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بوضع قواعد و مؤسسات دولية الطابع لضبط النظام النقدي العالمي،

لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم و حتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية و بالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية.

ما استجد خلال عقد التسعينات هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، و خارجة عن الاطار الرسمي و يغيب عنها أي تحكم من قبل الدول، فالدول تراقب عن بعد و ربما مازالت غير قادرة على التدخل بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تتقن حركة الأسواق المالية العالمية.

لقد أصبح كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منظمات عالمية بما للكلمة من معنى كما أن نفوذهما زاد توسعا نتيجة لترسيخ مبادئ برامج التكيف الهيكلي، و رفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء، كما أن ارتفاع حجم المديونية أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية و تقلص بالتأكيد من سيادة الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

حيث أصبحت مخططات استقرار الاقتصاد الكلي و برامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي تمثل أداة قوية و فاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للملايين من البشر عبر العالم، ذلك أنها أدت في أغلب الحالات الى تقليص المداخل الحقيقية و تدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة.

فلقد كان لسياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط النقشف المالي و فتح الحدود و عمليات الخصخصة في ما يزيد عن سبعين دولة مدينة في العالم الثالث و شرق أوروبا، أن فقدت هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة الاقتصادية و سلطة الرقابة على السياسة الجبائية و المالية، و أجبرت على تنظيم المصارف المركزية و التخلي عن مؤسسات عامة و بمعنى آخر فقد وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية و سياسية في شكل حكومة موازية

<sup>1</sup> محمد بوبوش، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة (الرباط : ورقة بحثية، جامعة محمد الخامس ، 2005) ، ص.1.

مكونة من المؤسسات المالية الدولية و موظفيها و هو تجسيد تام لمفهوم العولمة المالية في أوضح صورها.

فسلطة العولمة المالية يجسدها واقع هذه المؤسسات العالمية، فالقرارات تتخذ من قبل مؤسسات "بروتن وودز"، حيث أن الشعوب لم تعد تراقب أي شيء فالبنك الدولي لا يحدد فقط الاختيارات الماكرو إقتصادية و لكنه يفرض التزامات و شروط أخرى مرتبة تحت اسم حسن التسيير و الإدارة.

لقد تنامي دور صندوق النقد الدولي و صلاحياته منذ إنشائه و طور مبدأ المشروعية في مجال حقوق السحب، ليفرض رقابته على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك الدولي كذلك هذا الاتجاه في مجال القروض و المساعدات، و حدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على إثر صدور مقررات مجلس الإدارة العام سنة 1973 و التي أكدت على مبدأ المشروعية و تطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي و توسيع التعاون فيما بين الصندوق و البنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية و التزام الدول المدينة بها و التدخل في إعدادها ضمن اطار برنامج التثبيت و التكيف الهيكلي.

إن مؤسسات "بروتن وودز" تمتنع عن تقديم القروض و المساعدات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي و تقوم من خلال إعطائها هذه القروض بالزام الدول بانتهاج سياسة اقتصادية و مالية و نقدية تصب في النهاية في اطار حرية اقتصاد السوق و افتاح الأسواق و العولمة المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد بوبوش، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة، مرجع سابق، ص. 1.

## خلاصة الفصل:

لقد أخذت العولمة بمفهومها العام أبعادها من خلال تعاضم دور الثورة التقنية و التكنولوجية و تطور وسائل الاعلام و تأثيرها على طبيعة البشر و تطلعاتهم و سلوكهم، و أثر ذلك على اختلاط الحضارات و الثقافات و هو ما أكسبها خاصية الشمولية لتمس بعد ذلك بمعظم مجالات الحياة و تشمل ابعادها المختلفة.

هذا و تظهر أهم ملامح العولمة الاقتصادية و التي ساعدت على تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول و في تعميق المبادلات التجارية من خلال عدة مظاهر تجسدت في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و تزايد أرباحها واتساع أسواقها و تعاضم نفوذها في التجارة الدولية و في الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى تزايد دور المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من خلال فرضها لاتجاهات معينة و نجاحها في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي و سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي خاصة في الدول النامية و التحول الى اقتصاد السوق و تحرير و اصلاح نظام سعر الصرف و الحد من الإعانات.

فلقد ساهمت هذه المظاهر مجتمعة و بصورة أساسية في إزالة القيود و الحدود و رفع الحواجز بين الدول و بعضها و هو ما يجسد العولمة في بعدها الاقتصادي و خاصة فيما يتعلق بتدويل التجارة.

## الفصل الثالث

النظام التجاري العالمي بين  
الإقليمية والتعددية

**تمهيد:**

يشهد الاقتصاد الدولي المعاصر اتجاها متزايدا نحو ما يسمى بتحرير التجارة و التي تعني رفع القيود أمام حركة تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و لقد تجلى ذلك بوضوح من خلال أكبر مفاوضات تجارية عرفها العالم، و هي مفاوضات الـ"جات" و التي استمرت حوالي سبعة سنوات و التي انتهت بتوقيع 117 دولة على اتفاقات التجارة العالمية و ذلك في مراكش سنة 1994 و قيام منظمة التجارة العالمية، و التي أخذت على عاتقها كل ما يتعلق بالسياسات التجارية العالمية في مختلف القطاعات في اطار ما يسمى بالنظام التجاري المتعدد الأطراف أو ما يطلق عليه اختصارا بالتعددية "LEMULTILATERALISME" و الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولية بمعنى انسياب انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف الدول و دون عوائق، و قد تزامن مع هذه التحولات السابقة وكذا بروز ما يسمى بظاهرة العولمة شروع العديد من دول العالم في الدخول ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية في اطار ما يعرف بالتكامل الاقتصادي و الذي يهدف أساسا الى تحرير و تسهيل المبادلات التجارة بين الدول أعضاء التكتل و هو ما اطلق عليه بـ " الإقليمية " " LE REGIONALISME " حيث تسعى الدول المنطوية تحت هذا التكتل الى الدخول في تكامل اقتصادي من اجل تحسين أداء اقتصاداتها و تعظيم رفاهية شعوبها و هو ما يؤدي كذلك الى زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية.

و وفقا للتطورات السابقة فمن الواضح أن النظام التجاري العالمي سار في اتجاهين متوازيين، يتمثل الأول في التوجه الدولي و الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة الـ"جات" سابقا و الذي يعمل على تشجيع التحرير التجاري ضمن نظام متعدد الأطراف، أما التوجه الثاني و هو توجه إقليمي مما ينطوي عليه من تحرير للتجارة بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي فحسب.

و يتناول هذا الفصل النظام التجاري العالمي بين الإقليمية و التعددية من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية.
- المبحث الثاني: اتفاقية الـ " جات " و تحولها الى المنظمة العالمية للتجارة.
- المبحث الثالث: العلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة.

## المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية

إن المتغيرات العديدة التي يعيشها العالم توجب على الدول إعادة النظر مرة أخرى في توجهاتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات قد يكون له عواقب وخيمة، ذلك أنها ستواجه مخاطر لا يمكن في الغالب أن تتحملها فرادى، و هو ما دفعها الى التوجه نحو تكوين كتلتا إقليمية سواء في اطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و هو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، و لم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على الدول المتقدمة حيث كان للدول النامية كذلك نصيب كبير في إقامة هذه التكتلات التي أصبحت تشهد انتشارا واسعا حتى امتدت الى كافة الدول و القارات بعضها قطع أشواطاً من النجاح بينما لا يزال البعض الآخر يجرى متعثراً فمن الطبيعي أن لا يكون حظها من النجاح و التأثير على مستوى واحد.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي و دوافعه

لقد أدى الانتشار الهائل لظاهرة التكامل الإقليمي و التجديد المستمر في نطاقها الى ظهور مفاهيم متعددة لهذه الظاهرة، حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية و السياسية، فبينما يتخذ التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي مفهوم إزالة القيود و الحواجز بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة و رفع درجة التنسيق و التوافق، اتخذ التكامل الإقليمي في الفكر الاشتراكي مفهوم إعادة تنظيم الهياكل و القطاعات من خلال عمليات التنسيق و التخطيط المشترك و تقييم العمل فيما بين الدول أطراف التكامل<sup>1</sup>.

### ❖ أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

اختلف الاقتصاديون في استعمال المصطلحات الدالة على مفهوم التكامل الاقتصادي، فمنهم من استعمل مصطلح التكتل و منهم من استعمل مصطلح التعاون و بالتالي فمصطلح التكامل لم يحظى باتفاق بين مختلف الاقتصاديين كما هو حال العديد من المصطلحات الاقتصادية الأخرى.

<sup>1</sup> محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية (مصر: مكتبة عين شمس، 2007)، ص. 196.

يعني مصطلح " التكامل " في السياق العام قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، و ما يعنينا هنا هو الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولاً مستقلة تسعى الى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، و تتصرف في بعض المسائل كما لو كانت كياناً واحداً.<sup>1</sup>

أما في السياق الاقتصادي فلقد تعددت التعاريف الخاصة به و تظهر أهمها في الجدول التالي:

### جدول رقم (11)

#### التعاريف المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

كتاب و اقتصاديين	خصائص التعريف
غونار ميردال GUNNER MYRDAL	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي تزال بموجبها جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة مما يؤدي الى تحقيق تكافؤ إقليمي.</li> <li>- يعتبر أمراً مثالياً يجب أن تسعى اليه الدول النامية.</li> <li>- وجوب التنسيق و التجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.</li> <li>- على الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها و تزيل الحواجز و القيود على صادرات الدول النامية و تعطي لها الحق في حماية صناعاتها الوليدة.</li> </ul>
بيلا بلاسا BELA BALASSA	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي.</li> <li>- يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي، التكامل الاجتماعي و الذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.</li> <li>- التكامل الاقتصادي كعملية يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة.</li> <li>- التكامل كونه دافعا، فإنه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة.</li> </ul>
جان تينبرجن JAN TINBERGEN	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتفق مع " بلاسا" في العديد من الجوانب من بين كون التكامل الاقتصادي عملية.</li> </ul>

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000)، ص. 1.

<p>- عبارة عن إيجاد أحسن السبل و الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هذان التعاون.</p>	
<p>- الدلالة الفعلية لمفهوم التكامل الاقتصادي تم في نطاق أي منطقة تكاملية يتم فيها استخدام عوامل الإنتاج و السلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على حساب أساس الكفاءة الاقتصادية دون تمييز للمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع.</p>	<p>فريتز ماخلوب <b>FRITZ MACHLUP</b></p>
<p><b>الخلاصة (تعريف شامل)</b></p>	
<p>من خلال المفاهيم السابقة فإنه من الصعوبة كما كان الوصول الى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي و لكن يمكن الوصول الى مفهوم شمولي له، فالتكامل الاقتصادي ما هو الا عمل ارادي من جانب دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود المفروضة على المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة معدلات النمو و ارتفاع مستويات المعيشة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.</p>	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- فؤاد أبو سنتيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة(مصر : دون دار نشر، 2007)، ص. 7.  
-El agraa Ali.M,Regional Integration Experience Theory and measurment, Rowman and littlefield publishers, 1999,p206.

#### ❖ ثانيا: مفهوم الإقليمية من الجانب الاقتصادي

لقد باءت محاولات الاقتصاديين في وضع تعريف موحد للإقليمية في مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية بالفشل و تنقسم آرائهم في ذلك الى رأيين أساسيين.<sup>1</sup>

- **الرأي الأول:** و يحصر أصحاب هذا المفهوم الإقليم في الاطار الجغرافي المتجاور أو المتقارب لدولتين أو أكثر و الذي توحدته مجموعة من المصالح المشتركة أو المتداخلة أي أن المعيار الجغرافي معيار أساسي في هذا المفهوم.
- **الرأي الثاني:** و يرى أصحاب هذا الرأي أن الإقليم هو كل تجمع تكون عضويته مفتوحة لبعض الدول على أساس الجغرافية أو التاريخ أو اللغة أو الحضارة أو الدين أو حتى الخضوع الاستعماري سابقا و بالتالي فأصحاب هذا الرأي لا يعتمدون على المعيار الجغرافي كمعيار أساسي في تحديد مفهوم الإقليمية.

<sup>1</sup> إكرام عبدالرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة(مصر: الدار العربية للطباعة و النشر، 2000)، ص. 43.

مما سبق يمكن القول أن الإقليمية وفق المفهوم الاقتصادي هي مجموعة من الدول تنتمي الى نفس الإقليم سواء كان هذا الإقليم ينتمي الى قارة واحدة أو قارتين أو أكثر تجمعهما مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة.

#### ❖ ثالثاً: مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي

يشير مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الى تجمع قروض الدول التي تنتمي الى إقليم جغرافي واحد أو منطقة جغرافية، و تكون لها نفس الهوية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و ذلك بهدف إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية بين الدول الأعضاء و فرض سياسات موحدة على العالم الخارجي.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف التكتلات الإقليمية على أنها عملية اقتصادية تؤدي الى حدوث نمو سريع في التدفقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء مقارنة بالدول غير الأعضاء و ذلك نتيجة اتباع سياسة التحرير بين الدول الأعضاء و التمييز تجاه الدول غير الأعضاء.<sup>2</sup> في حين يعرف " وينتر Winter " التكتلات الإقليمية على أنها أي سياسة تهدف الى الغاء الحواجز أو القيود المفروضة على تدفقات التجارة بين مجموعة من الدول سواء كانت هذه الدول متجاورة فعلا أو قريبة من بعضها.<sup>3</sup>

#### ❖ رابعاً: التمييز بين التكامل الاقتصادي و الصور المقاربة له

فقد يختلط مفهوم التكتل الاقتصادي مع بعض صور العلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى، و قد يطرح هذا الخلط اشكالا لمتتبعي الدراسات الاقتصادية التي تعنى بالعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة عند التعر لبعض التعريفات المحددة لمفهوم التكامل الدولي الذي يستخدم عند جمهور الاقتصاديين للدلالة على مفهوم التكتل الدولي، فمن الضروري التعرض للتمييز بين بعض صور العلاقات الاقتصادية الدولية و ذلك على النحو التالي:<sup>4</sup>

#### 1- التمييز بين التكتل و التعاون الاقتصادي الدولي:

<sup>1</sup> أماني فاخر، "دور الإقليمية في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة" (مجلة مصر المعاصرة، العدد 481، مصر، 1997)، ص. 326.

<sup>2</sup> MANSFIELD EDWARD and HELEN MILNER, **The new wave of regionalism**( International Organization, vol 53, N°31999), pp. 590-591.

<sup>3</sup> WINTER ALAN, **Regionalism versus Multilateralism**( the World Bank, Policy Research Working Paper, 1996), pp. 2-3.

<sup>4</sup> محمود مصطفى سيد عبد الرحمن، التكتلات الاقتصادية مع التطبيق على الدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الرقازيق، مصر، كلية العلوم الاقتصادية، دون سنة نشر)، ص. 39-42.

إن الفارق بين التكتل و التعاون يبدو في كل من الكيف و الكم معا، ذلك أن الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أثر المشكلات و العقبات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي تسهيل عمليات التبادل الدولي، أما التكامل الاقتصادي فإنه يهدف الى استبعاد كافة هذه العقبات، و تسوية تلك المشكلات بصورة تؤدي الى توثيق و فاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول أطراف التكتل، و من هنا فإن الاتفاقيات التجارية الدولية التي تهدف الى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون الاقتصادي، أما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء فإنها تدخل ضمن مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي.

## 2- التمييز بين التكتل و التبعية الاقتصادية:

يبرز بعض الاقتصاديين الطابع الارادي للتكتل من خلال وصفه بأنه عمل ارادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود على المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية بصفة عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

و هذا المفهوم يؤدي الى التفرقة بين التكتل الاقتصادي من جهة و التبعية الاقتصادية من جهة أخرى، فبينما يركز التكتل الاقتصادي على العمل الارادي الحر من جانب الدول الأعضاء في التكتل فإن التبعية الاقتصادية تتحقق على غير إرادة أحد الأطراف لصالح الطرف الآخر، أي أنها لا توجد على الأساس الإرادة الحرة لأحد الأطراف في العلاقات الاقتصادية، و هذا كقاعدة عامة، و قد يحدث أيضا في أحيان أخرى بحكم مستوى التنمية و عدم التوازي و على الأخص بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا التي تعتمد تماما على المواد الأولية لدخول أسواق الدول المتقدمة.

## ❖ خامسا: الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي

يختلف التكامل الإقليمي من حيث أبعاده كما يلي:<sup>1</sup>

- قد يقتصر النشاط الذي يشمل التكامل على التبادل التجاري فقط، بحيث تنتقل السلع داخل دول الإقليم دون عوائق أو تمييز ضمن منطقة تجارة حرة، بينما

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 1.

تحتفظ كل دولة بسيادتها على اقتصادها الداخلي، و قد يجري الاتفاق بين دول الإقليم على تطبيق تعريف جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي و هو ما يعني إقامة اتحاد جمركي.

- كما قد يقتصر التكامل على قطاع معين أو عدد من القطاعات، أو قد يشمل جميع القطاعات في وقت واحد و عادة ينصب هذا على نواحي الإنتاج، فإذا امتد الى جميع القطاعات و شمل مختلف أوجه النشاط فيها بما في ذلك الإنتاج و التبادل و التوزيع على نحو ما هو حادث في اقتصاد قطري معين فإنه يتحول الى وحدة اقتصادية شاملة.
- كذلك قد ينصب التكامل الإقليمي على بعض الجوانب السياسية وصولاً الى إقامة وحدة سياسية بين دول الإقليم و هو ما يعني تحولها الى دولة واحدة و في هذه الحالة يغطي التكامل مختلف أوجه الحياة الإنسانية و من ثم تكون بصدد تكامل تام.

#### ❖ سادسا: دوافع التكامل الاقتصادي

ان التكامل الاقتصادي فيما بين مجموعة من الدول ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف للوصول للكثير من الغايات، و أهداف التكامل ليست اقتصادية محضة بل هي تداخل بين أهداف اقتصادية و هي الغالبة و أهداف أخرى غير اقتصادية.

و عموما يكمن ابراز الدوافع التي تدفع بمجموعة ما من الدول تلجأ الى التكامل الاقتصادي كما يلي:

#### 1- الدوافع الاقتصادية:

##### أ-التمتع بوفورات الإنتاج الكبير:

تواجه الدول النامية عند قيامها بإنجاز خطط التنمية الاقتصادية عقبة ضيق السوق، و يقصد بذلك عجز السوق المحلي عن استيعاب كل منتجات المشروعات التي تنشأ عند الحجم الأمثل للإنتاج و يرجع ذلك لانخفاض القدرة الشرائية في السوق، الناجم عن انخفاض متوسط نصيب الفرد عن الدخل القومي أو نتيجة لانخفاض الكثافة السكانية، و يترتب على ما سبق أن الدولة تكون أمام خيارين:

- انشاء مشروعات صغيرة مما يفوت فرصة الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير حيث تنخفض نفقة الإنتاج كلما اتسع نطاق المشروع.
- القيام بمشاريع كبرى دون استغلال كافة طاقتها الإنتاجية، و من ثم ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة.

و يؤدي التكامل الاقتصادي الى توسيع حجم السوق نتيجة لقيام سوق اجمالية كبديل لأسواق الدول المنفردة، فإتساع حجم السوق يؤدي الى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات الإنتاج الكبير و التي تنقسم الى:<sup>1</sup>

### I. الوفورات الداخلية:

و هي الوفورات الناجمة عن كبر حجم المشروع حيث يترتب على ذلك توليد مزايا تؤدي الى زيادة الكفاءة الإنتاجية له، و تخفض في التكاليف، و ذلك نتيجة كلما كبر حجم المشروع كلما انخفضت تكاليف الوحدة المنتجة، كما يؤدي الى تخفيض العمال و من ثم ارتفاع الإنتاجية، كما هناك ميزة أخرى لكبر حجم المشروع تتمثل في أن الزيادة في التكلفة أقل من أن تكون متناسبة مع زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الوفورات الناتجة عن عمليات النقل و الشحن و أبحاث التطوير و غيرها.

### II. الوفورات الخارجية:

و هي الوفورات التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع و مثال ذلك استفادة المشروع من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات، حيث تكون خالقة و متلقية للوفورات الخارجية، و من أمثلة ذلك ما يطلق عليه وفورات التركيز فعندما تتمركز بعض المشروعات الى جوار بعضها في منطقة معينة، فإنها جميعا تستفيد من ذلك الجوار، حيث أن مواصلات هذه المنطقة تأخذ في التحسن، كما أن هذه المنطقة تصبح مقصدا للكثير من العمالة الماهرة، كما أن تركيز عددا من المشروعات في منطقة ما يؤدي الى تواجد أسواق المواد الخام على مقربة منها.

ب- التحسين في معدل التبادل الدولي:

<sup>1</sup> بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي (مصر: دار النهضة العربية، دون سنة نشر)، ص. 151.

يعتقد بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي يزيد من وزن الدول الأعضاء كمجموعة عند تعاملها مع باقي انحاء العالم مما يساعد على تحسين معدل التبادل لهذه الدول.<sup>1</sup>

و تتضح أهمية ذلك من حيث إمكانية حصول الدول المندمجة على شروط أفضل فيما يتعلق بأثمان الصادرات و الواردات، فالدول المندمجة تواجه السوق العالمي كمشتري واحد أو بائع واحد، مما يزيد القدرة على المساومة خاصة و أن الدول المتقدمة أخذت فيما بينها بأسباب التكتل و الاندماج.<sup>2</sup>

### ج-المنافسة:

مما لا شك فيه أن ضيق نطاق السوق في كثير من الدول فرادى هو أحد العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الاحتكار، و ما قد يترتب على من ارتفاع الأثمان و انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، و من هنا يؤدي التكامل الى اتساع نطاق السوق و من ثم التقليل من ظاهرة الاحتكار، فكبر حجم السوق يساعد على قيام عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية ذات الكفاءة على الرغم من أن العدد الكلي للوحدات العاملة سوق يتناقص بسبب خروج المشروعات الحدية من دائرة الإنتاج، إلا أن المنافسة سوف تشد بين المشروعات الباقية ذات الدرجة العالية من الكفاءة.<sup>3</sup>

### د-خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية:

إن القيام بعمليات التنمية الاقتصادية يقتضي وجود مناخ مستقر من حيث الاتجاهات السياسية و من حيث السياسات الاقتصادية و يأخذ التكامل الاقتصادي على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، حيث يمكن الاستفادة من إمكانيات منطقة التكامل ككل حيث يتم توطين المشروعات في اماكنها الاقتصادية، فالمشروعات التي تقام في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية و الإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوة العاملة من منطقة الى أخرى تتيم لوجود فائض فيها.

<sup>1</sup> طه عبد العليم طه، إشكاليات التكامل الاقتصادي العربي(مصر: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993)، ص. 17.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز(مصر: الدار الجامعية، 2006)، ص. 48.

<sup>3</sup> محمود حسن حسني، مدخل الى اقتصاديات التجارة الخارجية - موضوعات مختارة - (مصر: دار نشر و توزيع الكتاب الجامعي، 2004)، ص. 330.

كما أن مجرد اتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي يؤدي إلى بعث الثقة في رجال الأعمال من حيث الاطمئنان على توزيع منتجاتهم و هذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار و من ثم ارتفاع مستوى الدخل و بالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات، كما أن استقرار الأوضاع الاقتصادية في منطقة التكامل بدفع المستثمرين الأجانب المهتمين بأسواق التجمعات الاقتصادية إلى الاتجاه باستثماراتهم إلى تلك المناطق.

## 2- الدوافع غير الاقتصادية:

هناك عدة دوافع غير اقتصادية من منها السياسة و العسكرية التي قد تدفع

الدول إلى إبرام اتفاقيات التكتلات الاقتصادية و منها:<sup>1</sup>

- أن يكون الهدف من تكوين التكتل في البداية أن يكون تكتلا اقتصاديا تمهيدا للاتحاد السياسي.
- تتمثل الأهداف السياسية أيضا في الرغبة في تجنب خطر الصراع السياسي و العسكري بينها، حيث أن تشابك المصالح الاقتصادية قد يتغلب على تلك الصراعات.
- العمل على تحقيق استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المكاسب و المنافع الاقتصادية.
- قد يكون الهدف من التكتل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية حيث أن أي دولة منفردة قد لا تستطيع مواجهة خطر الاعتداء الخارجي عليها فالكثير من الدول الكبرى أو الصغرى على حد سواء العازمة على الانضمام لتجمع اقتصادي تضع في اهتماماتها الدوافع العسكرية من أجل حماية وحدتها القطرية.

**المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي و خلفياته النظرية**

❖ **أولا: درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي**

<sup>1</sup> سحر جمال زهران، الجوانب القانونية للتكتلات الاقتصادية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص 35-36.

يتخذ التكامل الاقتصادي العديد من الصور في شكل تكتلات مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة منها و التي وضع لها الاقتصاديون اطار نظري يفسرها وفق الترتيب التسلسلي كما يلي:

### 1-التفضيل الجزئي Partial Préférences:

يقصد به كافة الإجراءات التي تتخذها دول معينة ترتبط معا بصلات معينة كالأجور أو التاريخ المشترك، فتنفق فيما بينها على تحقيق وطأة القيود التي تعيق انتقال السلع و رؤوس الأموال، أو هي الاتفاقات التي تعدها دول معينة للحصول على مزايا جمركية أو غير جمركية و يتحقق ذلك بالتخفيف من نظام الحصص الذي يطبق على السلع المتبادلة بينها و أن يعطي بعضها للأخر امتيازات جمركية متبادلة تتمثل في تخفيضات و إعفاءات جمركية، أو الاعفاء من بعض القيود و الاشتراطات أو من صور التمييز الأخرى التي تفرض على باقي الدول، كما تراعي الدول المشاركة على تطبيق تعريفه تفضيلية تقتصر عليها دون أن يحق لدول أخرى غير أعضاء في منطقة التفضيل الجزئي المطالبة بها.<sup>1</sup>

### 2-منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

و فيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي يتم انتاجها في دولة أو اكثر داخل المنطقة و هذا يتضمن إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية التي تعوق انسياب المنتجات مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، مما يسمح باختلاف الرسوم و الحواجز الجمركية المطبقة من جانب دول الأطراف من أجل التبادل مع باقي دول العالم، و بعد إقامة المنطقة تظل الدول الأعضاء مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.<sup>2</sup>

### 3-الاتحاد الجمركي Customs Union:

يقوم الاتحاد الجمركي حين يتوافر شرطان، أولهما إلغاء القيود الجمركية التعريفية و الكمية فيما بين الدول الأعضاء كما هو معمول به في مناطق التجارة الحرة، هذا بالإضافة

<sup>1</sup> رمضان رمضان صديق، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 327.

<sup>2</sup> محمد حمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 40.

الى توحيد التعريف الجمركية للدول إزاء الواردات من خارج البلاد هذا، الشرط الثاني يجعل الاتحاد الجمركي صورة من الاندماج الإقليمي أكثر كمالاً من مناطق التجارة الحرة.<sup>1</sup>

#### 4- السوق المشتركة Common Market:

يتطلب قيام السوق المشتركة الغاء كافة القيود المانعة أو المقيدة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء، مع فرض تعريف موحدة إزاء العالم الخارجي، بجانب اختفاء كافة الحواجز المانعة أو المقيدة لتحركات عناصر الإنتاج من عمل و رأس المال، و تؤدي حرية انتقال عوامل الإنتاج الى زيادة كفاءة استخدام هذه العوامل عبر الدول الأعضاء في السوق المشتركة، و يعمل ذلك على تحريك أسعار عوامل الإنتاج في اتجاه التقارب بين هذه الدول دون أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة الكاملة في معدلات أسعار عوامل الإنتاج بين هذه الدول نتيجة عدّة أسباب من بينها تباين معدلات الأجور و اختلاف أسعار الفائدة نتيجة اختلاف السياسات النقدية و المالية.<sup>2</sup>

#### 5- الاتحاد الاقتصادي Economic Union:

يسعى نظام الاتحاد الاقتصادي الى الغاء القيود على التجارة البينية للدول أعضاء التكتل و توحيدها تجاه العالم الخارجي، مع اطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج بينها، بالإضافة الى تنسيق سياساتها الاقتصادية و ذلك بإزالة كل ما من شأنه أن يفسح مجالاً للتضارب، أو ينشئ فرصة لاكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة على حساب الباقيين و يسعى التنسيق الى أمرين، أولهما تحقيق الأهداف المشتركة و الثاني مراعاة الأوضاع الخاصة بكل دولة بحيث تكون السياسات أفضل ما يمكن اختياره من أجل الاقتراب من الأهداف المشتركة.<sup>3</sup>

#### 6- الوحدة الاقتصادية Economic Unity:

لتحقيق التكامل و الاندماج الكامل و تذويب الاقتصاديات الإقليمية فعليا و بالتالي خلق مجتمع واحد و جماعة اقتصادية يتعين الى جانب تحقيق شروط الاتجاه الاقتصادي أن يتولى تحديد سياسات المنطقة سلطة عليا فوق الدول تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء و

<sup>1</sup> محمود الطنطاوي الباز، دراسات نظرية في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 193.

<sup>2</sup> عبيد علي الحجازي، محاضرات في التكتلات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق (مصر: ديوان المنشورات الجامعية، 1997)، ص. 78.

<sup>3</sup> محمد حمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 41.

تكون هذه المرحلة من مراحل الاندماج الاقتصادي الإقليمي أعلى درجات الاندماج و التي لا يفرقها سوى الوحدة السياسية حين تذوب الدول قانونيا و سياسيا في كيان سياسي واحد مشترك.<sup>1</sup>

## الجدول رقم (12)

### مراحل التكامل الاقتصادي بالتدرج

توحيد السياسات الاقتصادية	تنسيق السياسات الاقتصادية	حرية انتقال عناصر الإنتاج	توحيد الرسوم الخارجية	تحرير التجارة البينية	تبادل المزايا الجمركية و غير الجمركية	صيغ التكامل
					*	التفصيل الجزئي
				*	*	منطقة التجارة الحرة
			*	*	*	اتحاد جمركي
		*	*	*	*	سوق مشتركة
	*	*	*	*	*	اتحاد اقتصادي
*	*	*	*	*	*	وحدة اقتصادية

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات السابقة.

### ❖ ثانيا: نظريات التكامل الاقتصادي

تناول الادب الاقتصادي موضوع التكامل في شكل نظريتين هما نظرية الاتحادات الجمركية و نظرية الأسواق المشتركة و ذلك على النحو التالي:

#### 1- نظرية الاتحادات الجمركية:

تعتبر نظريات الاتحادات الجمركية امتدادا طبيعيا للنظرية التقليدية للتجارة الدولية و تعتبر أفكار الاقتصادي "جاكوب فاينر **Jacob Viner**" هي أساس نظرية الاتحادات الجمركية، و التي جاءت في شكل آثار ساكنة و آثار حركية للاتحادات الجمركية.

#### أ- الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي (الإستاتيكية)

إن إنتاج السلع و الخدمات على المستوى العالمي و في ظل مبدأ الحرية التجارية سوف يتجه نحو التركيز في الأقاليم التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه

<sup>1</sup> محمود الطنطاوي الباز، دراسات نظرية في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 201.

السلع و الخدمات و هو ما يؤدي الى حدوث نوع من التخصص و تقييم العمل دوليا، و من ثم توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى العالمي توزيعا أمثلاً. أما في ظل مبدأ حماية التجارة فإن قوى التخصص و تقييم العمل الدولي لا تجد سبيلها نحو التطبيق العملي، حيث نجد الكثير من الدول تقوم بإنتاج سلع او خدمات لا تتمتع فيها باي ميزة نسبية، و تعالج الانخفاض في الكفاءة عن طريق إقامة الحواجز الجمركية<sup>1</sup>.

و يسلك الاتحاد الجمركي خطا وسطا ما بين حرية التجارة و حمايتها حيث انه يؤدي الى تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء ولكنه في الوقت نفسه يخلق تمييزا بين السلع المنتجة في البلاد الأعضاء و السلع التي ينتجها غير الأعضاء و يتحدد اثر الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية في العالم على أساس الموازنة بين اثار تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء و اثار تقييد التجارة بين الاتحاد الجمركي و العالم الخارجي و تتمثل هذه الاثار فيما يلي:

#### I- الأثر الانشائي والأثر التحويلي:

حسب " فينر Viner" تؤدي نشأة الاتحاد الجمركي الى التأثير على الإنتاج من جانبين<sup>2</sup>.

- خلق التجارة (الأثر الإيجابي) و ذلك عندما يؤدي قيام الاتحاد الجمركي الى نقل مركز إنتاج الساع من البلد ذي النفقة الأعلى الى البلد ذي النفقة الأقل فانه يؤدي الى خلق التجارة.

- تحويل التجارة (الأثر الانتاجي السلبي) و ذلك عندما يؤدي قيام الاتحاد الجمركي الى نقل مواطن انتاج السلع من البلد ذي النفقة الأقل الى البلد ذي النفقة الأعلى فانه يؤدي الى تحويل التجارة و الابتعاد عن الوضع الأقل للإنتاج في ظل حرية التجارة. و تجدر الإشارة هنا الى امكانية حدوث الاثرين معا و نفس الوقت.

#### II- الأثر على الاستهلاك و الرفاهية

و يكون اثر الاتحاد الجمركي على الاستهلاك و الرفاهية على شكل اثر استهلاكي موجب و اثر استهلاكي سالب.

<sup>1</sup> رمضان صديق، اقتصاديات النقود و التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص. 322.

<sup>2</sup> محمود حسن حسني، مدخل إلى اقتصاديات التجارة الخارجية موضوعات مختارة، مرجع سابق، ص. 334.

- **الأثر الاستهلاكي الموجب** حيث يستفيد المستهلكين من الكفاءة المتزايدة لتخصيص الموارد نتيجة خلق التجارة بين دول الاتحاد حيث ان المستهلك يقوم بإحلال السلع الأكثر منفعة مقابل السلع الأقل منفعة و بالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية.
- **الأثر الاستهلاكي السالب** و يحدث ذلك نتيجة تحول التجارة بين البلدان أعضاء الاتحاد و العالم الخارجي، ذلك أن زيادة استهلاك سلع الدول الأعضاء فيما بينها يؤدي الى نقص الكمية المستهلكة من العالم الخارجي حتى لو كانت منفعتها الحدية مرتفعة و هو ما يؤدي الى نقص الرفاهية الاقتصادية.
- مما سبق يتضح صعوبة الوصول الى نتيجة محددة بشأن إذا ما كان قيام الاتحاد الجمركي يؤدي الى ارتفاع مستوى الرفاهية أو يؤدي الى انخفاضها إلا أنه توجد بعض النقاط يمكن أن تلقي مزيداً من الضوء على آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية و تتمثل فيما يلي:
- كلما ارتفعت التعريفية الأصلية كلما زادت المكاسب الناتجة عن خلق التجارة.
- كلما ارتفعت التعريفية التي تفرضها الدول الأعضاء بالمقاربة بالتعريفية المفروضة على الدول غير الأعضاء كلما كانت المكاسب في الرفاهية أكبر.
- كلما كانت هناك إمكانية إحلال أكبر بين سلع الدول الأعضاء و قلت هذه الإمكانية بين سلع الدول غير الأعضاء كلما زادت المكاسب في الرفاهية.
- كلما اتسع حجم الاتحاد كلما زادت إمكانات المكاسب في الرفاهية.

### ب- الآثار الحركية للاتحاد الجمركي (الديناميكية)

- إن انشاء اتحاد جمركي قد يؤدي الى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو و التي تسمى بالآثار الديناميكية لإقامة الاتحاد الجمركي و تتمثل أهمها في:<sup>1</sup>
- **وفورات النطاق الواسعة** و المتمثلة في تخفيض معاملات الدخل التي تنتج عن الزيادة في حجم السوق، و تتمثل تلك الوفورات في التحسينات التكنولوجية التي تدخل بعد حدوث اتساع السوق.
  - **المنافسة المتزايدة** حيث يؤدي اتساع حجم السوق الى تشجيع المنافسة فإزالة الحواجز بين الدول أعضاء في الاتحاد بالعمل على زيادة حدة المنافسة بينهم مما

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 89-95.

يحفز المنتحين على تحسين الكفاءة و زيادة مستوى انتاجهم الأمر الذي يزيد من ديناميكية اقتصاديات الأعضاء.

- **تشجيع الاستثمار (جذب الاستثمار)** يعمل الاتحاد الجمركي على ايجاد مجال جيد للاستثمار المحلي للاستفادة من اتساع السوق، كما يرتفع معدل الاستثمار نتيجة ارتفاع الناتج و بالتالي معدلات الادخار، مع اقدم المدخرات المحلية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوفر بسبب الاتحاد.
- **زيادة التشابك الاقتصادي** نتيجة تحقيق الوفورات الداخلية و الخارجية التي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى على نطاق الاتحاد و يعني هذا ان ترتفع التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة بين المنشآت و هي الظاهرة التي بدأت تتوسع عالميا في ظل تدويل الإنتاج.
- **رفع كفاءة الصناعات التصديرية** و يعطي بعض الاقتصاديين هذا الاعتبار أهمية خاصة، و بنوا عليها استنتاجا بأن عملية تحويل التجارة قد تكون مؤقتة حيث تتحول بعد وقت الى غلق للتجارة بفعل عوامل التغير الديناميكي التي تؤدي الى رفع كفاءة الصناعات التصديرية و لكن يشترط لذلك أن لا يتبع الاتحاد منهجا حمائيا يشجع على استمرار الصناعة على كفاءتها المنخفضة، و تتزايد أهمية هذا الاعتبار في ظل التوجه السائد حاليا في العالم للتركيز على الأنشطة التصديرية.

## 2- نظرية الأسواق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلى من الاتحاد الجمركي على سلم التكامل الاقتصادي، حيث أنها لا تؤدي فقط الى إزالة كافة التعريفات و القيود المفروضة على انتقالات السلع فيما بين الدول الأعضاء، بل تؤدي كذلك الى إزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال عوامل الإنتاج و التي تتمثل في العمل، رأس المال و القدرات التنظيمية.

فبلدان العالم تختلف فيما بينها من حيث مقادير عوامل الإنتاج و يترتب على ذلك اختلاف درجات الوفرة النسبية أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، و فيما يلي دراسة اقتصادية انتقال كل عامل من عوامل الإنتاج داخل نطاق السوق المشتركة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمود حسن حسني، مدخل الى اقتصاديات التجارة الخارجية - موضوعات مختارة -، مرجع سابق، ص 350-352.

**أ- انتقال القوى العاملة:**

تجد القوى العاملة الحافز على الانتقال من كمان الى آخر إذا كان الفرق في الأجر بين المكان الذي تهاجر إليه و المكان الذي تهاجر منه أكبر من مجموع تكاليف الانتقال المباشرة، فإذا تمت الهجرة بطريقة حسنة سواء في صورة فردية أو جماعية فإن ذلك يفتح الباب أمام انسياب المعرفة الفنية و تدفق المعلومات الخاصة بالاختراعات من بلد على آخر و هذه الوفورات تساعد على الإسراع في معدلات النمو الاقتصادي.

**ب- انتقال رأس المال:**

سعيًا منه وراء أسعار فائدة أعلى أو معدلات ربح أكبر ينتقل رأس المال من مكان إلى آخر، و يقف دون قدرة رأس المال على التحرك العديد من العقبات و المخاطر، منها ضياع رأس المال نتيجة لعدم قدرة الدولة المدنية على الدفع كما أن التغيرات في سعر الصرف قد يؤدي إلى ضياع الفوائد أو الأرباح المتحصل عليها، و عند دراسة أثر قيام السوق المشتركة ثبت ان انتقال رأس المال من البلد ذي الوفرة النسبية، حيث أن عائد رأس المال في البلد الأول منخفض مقارنة بعائده في البلد الثاني و من الأفضل إنشاء سوق متكاملة لرأس المال داخل السوق المشتركة لتسهيل انتقال الأموال بين البلدان الأعضاء، و رأس المال قد يتجه أيضا بعيدا عن اعتبارات الكفاءة، بمعنى أنه قد ينتقل من البلد الذي يعاني من وفرة فيه، و يرجع ذلك الى ان البلد الذي يعاني من الندرة في رأس المال يعاني من مستوى نمو منخفض و تدهور في النسبة الأساسية، و ليس من المحتمل أن يتحرك رأس المال من اقتصاد منعش الى اقتصاد منكمش، حق و لو كان العائد من رأس المال فيه أعلى.

**ج- انتقال القدرات التنظيمية:**

يقوم المنظم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، تنطوي قراراته الخاصة بالأسعار و الكميات على عدم تأكد، حيث تستند على رؤية مستقبلية، و أحكام الوفرة أو الندرة النسبية التي تنطبق على عنصري العمل و رأس المال هي

نفسها التي تحكم القدرات التنظيمية، و على ذلك فالمناطق المتخلفة تعاني من الندرة الشديدة في الكفاءة التنظيمية، و هذا يبرر انتقال هذه الكفاءات من المناطق المتقدمة الى المناطق المتخلفة، و من الطبيعي أن تواجه عملة انتقال القدرات التنظيمية بعض المصاعب أهمها عامل التمييز ضد المنظمين الأجانب و قيام السوق المشتركة يزيل العوائق أمام انتقال الأشخاص من إقليم إلى آخر داخل نطاق السوق ما يمكن من إلغاء التمييز ضد المنظمين، و من ثم زيادة الرفاهية عن طريق انتقال الموارد التنظيمية في داخل السوق المشتركة.

### المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة

#### ❖ أولاً: ماهية الإقليمية الجديدة

لقد أعقبت الموجة الأولى من الترتيبات التكاملية الإقليمية التي شهدتها فترة الستينات، مرحلة جديدة تأثرت بما ساد خلال السبعينات من تقلبات اقتصادية ضخمة شهدها العالم، و ما تميز به عقد الثمانينات من أنه العقد الضائع للتنمية خاصة بفعل تراكم المديونية التي ما زال يعاني منها العالم الثالث الى يومنا هذا و هو ما دفع الدول النامية الى إعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي نتيجة حاجتها المتزايدة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من ديون.

وفي نفس الوقت اتجهت دول العالم نحو تقليص المعدلات الحمائية، و نظرا لصعوبة نفاذ سلع الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة، لجأت هذه الدول الى بديل توثيق و تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة التي كانت تاريخيا الشريك الأكبر لها في المبادلات التجارية فضلا عن ارتفاع درجة التقارب الثقافي نتيجة التقارب الجغرافي و الماضي الاستعماري في بعض الأحيان.<sup>1</sup>

و نشأت بذلك ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيها مجموعة من الدول النامية حول دولة أو مجموعة من الدول المتقدمة تتولى قيادة المجتمع.

#### 1- مفهوم الإقليمية الجديدة و شروط قياسها:

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 48.

يتفق معظم الاقتصاديون في تعريفهم لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات التجارة بين بعض الدول ضمن تجمع اقتصادي معين، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض سواء من الجانب الجغرافي أو من الجانب الاقتصادي.<sup>1</sup>

و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة و الذي أثير خلال مفاوضات انشاء كتل " أبيك " و هي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء و يرى أصحاب الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط و هي:<sup>2</sup>

- أن تكون مفتوحة العضوية: بمعنى أي يحق لأي دولة غير عضو أن ترغب في العضوية أن تنظم الى التكتل بشرط أن يتوفر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع: أي أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي الى الدول غير الأعضاء.

- التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة: و هي التي تستطيع الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة للقطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج الى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية و هي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات:

- أن أغلب دول العالم تنتمي الى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.
- أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف انحاء العالم.
- أن اغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

<sup>1</sup> علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة - المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي (مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009)، ص. 109.  
<sup>2</sup> المكان نفسه.

## 2- خصائص الإقليمية الجديدة:

تتميز الإقليمية الجديدة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:<sup>1</sup>

- لا تستهدف التجمعات الإقليمية الجديدة تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية و الثقافية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا و بالتالي فإنها تضع حدود لعمليات انتقال البشر خاصة مع تباعد معدلات البطالة فيها.
- بينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام و الأمن و إنهاء الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة) أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار و تحقيق التنمية المتكافئة (بالنسبة للدول النامية)، تأخذ الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدما و القضاء على ما قد تتعرض له هذه الأخيرة من عوامل تدمر قد تتحول إلى حركات أصولية تغذي مشاعر الكره تجاه الدول الأغنى و شعوبها.
- كما أصبحت الدول المتقدمة تطالب بمزايا من الدول النامية، حيث أصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو، حيث أصبح التعامل يتم بين شركاء بقاعدة العطاء مقابل الأخذ، مع تعويض الدول الأقل نموا عند الاقتضاء بما يساعدها على تجاوز الخسائر و اكتساب القدرة على جني المنافع.
- تتخذ الإقليمية الجديدة صيغة التجمع في شكل منطقة تجارة حرة، تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو، و نظرا لإدراك أن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في الهياكل الاقتصادية خلال فترة معقولة فإنها لا تتضمن تحركا نحو اتحاد جمركي، كما يرى بعض الاقتصاديين أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تنطوي على تكامل أعمق يتجاوز مجرد إقامة منطقة تجارة حرة من خلال الدفع بالدول الأقل تقدما نحو الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية بفتح أسواقها

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 48-49.

أمام التدفقات التجارية و الرأسمالية و يكفل لمنشآتها الاقتصادية أن تعمل بدون قيود بما يتفق و متطلبات التدويل المتزايد لعمليات الإنتاج.

❖ ثانيا: أهداف الإقليمية الجديدة و الفرق بينها و بين المنهج التقليدي للتكامل

### 1-أهداف الدول المتقدمة

لقد طرحت الدول المتقدمة هذه الصيغة الجديدة للتكامل مع الدول الأقل تقدما من

أجل تكفل لها تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>1</sup>

- ضمان تقييد الدول النامية المشاركة بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، عن طريق التلويح بتقديم مساعدات لتحمل أعباء التكيف، و دعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص.
- التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات و الادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الاقتصادي المتبادل، و هو ما أطلق عليه الأخذ بمبدأ المشاركة، الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة، و هو افتراض يجافي الواقع، و لكنه شرط يتعين على الدول النامية قبوله حتى تحصل على ما تعتقده من مزايا مقابلة.
- إيجاد فرص لانتشار نشاط الشركات العاملة في الدول المتقدمة عبر الحدود، تأكيدا للتوجه العالمي السائد نحو توسيع نشاط لشركات متعددة الجنسيات.
- العمل على فرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية بما في ذلك الاقتداء بنظمها بدعوى ضرورة تحقيق الديمقراطية كأمر يتلازم مع القرار الاقتصادي و كفالة حقوق الانسان كما تفسرها الدول المتقدمة، و هو ما يعني لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية في الدول النامية و في تسير حكومتها.

### 2-أهداف الدول النامية:

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 49-50.

تهدف الدول النامية من وراء اندماجها في التكتلات الاقتصادية الإقليمية في شكلها الجديد الى مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>1</sup>

- تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و إصلاح المؤسسات و الاستفادة من الخبرات و البحوث، و كذا ترقية صناعات يصعب تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي يعطي لها الوقت الكافي للنمو و اكتساب القدرة التنافسية.
- رغبة هذه الدول في ضمان الوصول للأسواق الكبرى قصد تفريق منتجاتها و الاستفادة من التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية و هذا في ظل تزايد موجة العولمة.
- تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مما يكسبها قوة على المساومة.
- المضي في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، حيث بعض هذه الدول في هذه الاتفاقات من أجل تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في اطار الإصلاحات الاقتصادية حيث تثبت نيتها في انتهاج سياسة ليبرالية تحررية.
- قضية الكتلة الحرجة، إن العالم الآن أصبح يعيش في عصر الكيانات الكبيرة و أن التكتل الإقليمي هو السبيل الأجدى في مواجهة العولمة ليس كبديل لها بل لكونها الأنسب لتحقيق القدرة على التعاون الدولي في ظلها، فقليل من الدول تستطيع أن تحقق منفردة القدرة على تحقيق شرط اتساع السوق، من خلال توفير كتلة حرجة، ترفع من عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفادة من وفورات النطاق و القدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات و في انشاء مشروعات مشتركة عبر الحدود القطرية في مختلف المجالات، و يتخذ كل من عدد السكان و حجم الناتج القومي كمعيار لكتلة الدنيا اللازمة، ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باسم "الاعتماد المتبادل" عن النمو حتى سنة 2020 اتخذت معيارا لتحقيق معدلات نمو أكبر عدد سكان 150 مليون نسمة و ناتج محلي 150 مليار دولار و انطبق هذا الشرط في سنة 1995 على خمسة دول هي: الصين، الهند، روسيا،

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص ص. 44-46.

إندونيسيا، البرازيل. و تشير نفس الدراسة إلى أن هذه الدول تكون قادرة على تحقيق معدل نمو أسرع من باقي مناطق العالم، و في نفس الوقت يتضاعف نصيبها من التجارة العالمية، و بالتالي فإن الدول التي لا تستطيع توفير الكتلة الحرجة بمفردها يتعين عليها أن تنضم إلى كتلتا إقليمية تتوفر فيها هذه الشروط.

### 3- مقارنة بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة :

#### الجدول رقم (13)

#### الفرق بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة

وجه المقارنة	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
فترة الظهور	ظهرت في سياق الحرب الباراقوفية ظل عالم يتكون من قطبين	ظهرت في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
المعاملة التفضيلية	منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً	تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الإستقرار السياسي
تحرير التجارة	إتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
نطاق التجارة	أساساً للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
راس المال	تحريره تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى

الأعضاء الأقل تقدما		
غير متاح لمواطني الدول الأعضاء الأقل تقدما	يؤجل إلى مرحلة وسيطة تستكمل عند الإتحاد	العمل
إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات متعددة الجنسيات	تدرجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الاعضاء بالتساوي	تنسيق السياسات
أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال	وحدة إقتصادية على أمل أن تصل إلى وحدة سياسية	المرحلة النهائية
الدول ذات السيادة ويلعب فيها الفاعلين غير الدوليين دورا مهما	الدول ذات السيادة (الدول القومية)	الاطراف الفاعلة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

-محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 51-52.

-LAMA MAHENDRA, **Saarc Dynamics of Emerging new Regionalism**,  
center of south central, south east and south west pacific studies school of  
international studies, jawaharlal nehru university, delhi,India,pp,4-5.

المبحث الثاني: اتفاقية الـ"جات" و تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تزايد حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأيدي العاملة عبر الحدود الدولية تعتبر من أهم مميزات الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، هذا الأخير الذي شهد عدة تطورات في القرن العشرين أهمها انعقاد مؤتمر "بروتن وودز" سنة 1944 و الذي أسفر عن عدة نتائج من بينها انشاء اتفاقية الـ"جات" و التي كان الغرض منها وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية و إزالة القواعد التي تحد من حركتها، و لقد شهدت هذه الاتفاقية تطورا من تلك الفترة و الى غاية سنة 1994 أين تم الإعلان عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة، و التي أصبحت بعد ذلك تعبر عن أقوى المؤسسات التي تدير النظام الاقتصادي العالمي.

### المطلب الأول: مبادئ تحرير التجارة الدولية في ظل الـ "جات"

#### ❖ أولا: نشأة الـ"جات" التاريخية

الـ"جات" هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف تُعنى بتنظيم المبادلات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، عبر آليات معينة تحكم علاقات هذه الأطراف و تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة فيما بينها، و من منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي أنشأت الـ"جات" للسهر على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية و غير التعريفية حتى تسمح لها بالمساهمة في عملية التنمية، و من حيث المصطلح فهو اختصار للتسمية الكاملة "الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة" باللغة الإنجليزية **"General Agreement on Tariffs and Trade"**.

لقد خرجت دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى سواء المنتصرة منها أو المنهزمة باقتصاديات منهكة نتيجة تدمير الطاقات الإنتاجية و انتشار البطالة و المديونية و التضخم و العديد من الظواهر الاقتصادية الأخرى الغير صحية، و هو ما جعل هذه الدول في حاجة ماسة إلى إعادة بناء هياكلها الاقتصادية، و هو ما يتطلب تبني سياسة حمائية من أجل دعم الصناعات المحلية و تشغيل أكبر عد ممكن من اليد العاملة و تقليص العجز في موازين المدفوعات، بالإضافة الى تحقيق إجراءات مهمة من عوائد الرسوم الجمركية و التي توجه الى تغطية الحاجة المتزايدة في الاتفاق العام، و لقد نتج عن ذلك تقيدا لحرية التجارة و انخفاضا ملحوظا في حجم المبادلات التجارية الدولية و هو ما كان أهم الأسباب التي أدت الى ظهور أزمة الكساد الكبرى سنة 1929.

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و إيماننا منها بأن الاسراف في فرض القيود على التجارة سيؤدي الى قيام حروب تجارية و حتى عسكرية و هو قد ما يؤدي بعد ذلك إلى انهيار النظام التجاري الدولي، عملت دول المحور على خلق نظام اقتصادي يعمل على زيادة حركية المبادلات التجارية الدولية عن طريق إلغاء القيود التجارية القائمة. و في اطار هذه الحاجة بدأت المفاوضات التجارية الدولية الهادفة الى تحطيم القيود التجارية القائمة بناء على توصية من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة لعقد مؤتمر " التجارة و التوظف " في لندن عام 1946، ثم في جنيف عام 1947 لتنتهي في هافانا عام 1948 و أسفرت هذه المفاوضات التي اتفق على تسميتها بإصطلاح "ميثاق هافانا" أو "ميثاق التجارة الدولية" الخاص ببلورة "اتفاقية التجارة الدولية" في جانب و الإعلان عن انشاء "منظمة التجارة الدولية" "ITD" في جانب آخر.<sup>1</sup>

و هو ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك من خلال سعيها لموافقتها على الميثاق و عدم عرضه على الكونجرس الأمريكي خوفا من انتقاص السيادة الوطنية الأمريكية على تنظيم تجارتها الخارجية مع باقي دول العالم، و تحاشيا لكل ذلك دعت إلى عقد مؤتمر في جنيف 1947 بهدف التفاوض على اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم السياسة التجارية الدولية و الذي حضرته 23 دولة\* و كللت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارية و التي أصبحت سارية المفعول بداية من جانفي 1948.

و أمام تعثر إجراءات المصادقة على ميثاق التجارة الدولية الذي تم التوصل إليه في شهر مارس سنة 1947 و التي انتهت برفض الإدارة الأمريكية المصادقة عليه في شهر ديسمبر 1950، أصبح الباب مفتوحا أمام الـ"جات" للنمو المطرد إلى أن زالت عنها الصفة المؤقتة التي ميزتها عند بداية ظهورها، بل أن هذه الاتفاقية قد تطورت و أخذت مقومات المنظمة الدولية في السبعينات.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 249.

\* الدول المؤسسة للـ"جات": أمريكا، بريطانيا، استراليا، نيوزلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، الترويج، سوريا، لبنان، تشيكوسلوفاكيا، البرازيل، شيلي، كوبا، جنوب افريقيا، الصين، بورما.

و على الرغم من أن الـ"جات" قد اتخذت نهجا واضحا يركز على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها إلا أنها بالرغم من ذلك قد اختارت مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:<sup>1</sup>

- العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة و السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- الرفع من مستويات الدخل القومي الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة.
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و التوسع في الإنتاج و المبادلات التجارية الدولية السلعية.
- تشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال و ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية.
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، و إزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية و الجمركية.

#### ❖ ثانيا: مبادئ الـ"جات" و وظائفها

تقوم الـ"جات" على مجموعة من القواعد و الضوابط لتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة، تتمثل في مبادئ عامة و وظائف تلتزم هذه الأطراف بالتقيد بها.

#### 1. مبادئ الـ"جات":

لضمان تحقيق أهدافها تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية عدة مبادئ أساسية تمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها فلسفة حرية التجارة الدولية في إطار الـ"جات" و المقصود بهذا المبدأ هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص. 254.

<sup>2</sup> ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بها، جامعة الفيضان (مصر: دون دار نشر، 2010)، ص ص. 210-212.

الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف في سوق الدولة دون قيد أو شرط و تمييز و يستثنى من ذلك الترتيبات الإقليمية و التي تمنح الدولة المنظمة إليها تخفيضات أو تسهيلات.

كما يستثنى أيضا التبادل التجاري بين الدول النامية بهدف تشجيع التجارة البينية للدول النامية، حيث يحق لها إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية دون الالتزام بمنح هذه المعاملات لدول أخرى لا تصنف كدول نامية، هناك ترتيبات الحماية في الدول النامية التي تتخذها الدول النامية لحماية الصناعات الناشئة حيث تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية الى ان تصل صناعتها الوليدة الى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، كذلك المزايا الممنوحة للدول النامية من قبل الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها اسم النظام المعمم للأفضليات التجارية حيث تحصل الدول النامية بموجبه على شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادراتها الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

و على هذا فإن كل دولة عضو من الـ"جات" تحصل على كافة المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، ماعدا المزايا التي تمنحها أي دولتين لبعضهما البعض في اطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي، و في مثل هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا الى باقي أعضاء الـ"جات"

#### ب- مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية المتبادلة:

إن الهدف النهائي للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في ظل الـ"جات" هو تحرير التجارة، و ذلك بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى إجراء تخفيضات جمركية متبادلة على واردات الدول الأعضاء، مع الالتزام بعدم اللجوء الى القيود الكمية أو نظام الحصص أو أي وسائل أخرى من شأنها إعاقة حركة التجارة الدولية، و في ذلك تنص المادة الحادية عشر على أنه لا يجوز فرض أي قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد أو أي قيود أخرى على السلع المستوردة أو المصدرة إلى أي طرف آخر في الاتفاقية، ويتم عادة تسجيل الالتزامات في جداول التخفيضات الخاصة بالأطراف المتعاقدة، حيث تصبح هذه الجداول وفقا لحكام المادة الثانية عشر جزءا لا

يتجزأ من التزامات الدولة في ظل الـ"جات" و يلاحظ أن أحكام هذه الفقرة لا تسري في بعض الحالات التالي:<sup>1</sup>

- قيود كمية لصادرات سلعة غذائية أو ضرورية معرضة لحدوث نقص خطيرة في كمياتها.
  - حالات تطبيق معايير التصنيف و الترتيب الدولي للسلع الداخلة في نطاق التجارة الدولي.
  - يجوز اللجوء إلى فرض حصص كمية في حالة المنتجات الزراعية و السمكية.
  - يجوز اللجوء إلى فرض أي قيود غير تعريفية بهدف حماية بعض الصناعات الناشئة أو حماية قطاع معين أو أحد عناصر الإنتاج من الضرر الذي يمكن أن يحدث عند عدم فرض قيود كمية على الواردات.
  - يجوز فرض قيود كمية في حالة تعرض ميزا مدفوعات الدولة لعجز تسديد أو حدوث نقص خطير في الاحتياطات النقدية الدولية و تعرض هذه القيود بصفة مؤقتة تتعهد الدولة بإزالتها عند زوال سبب فرضها.
  - الالتزام بالترتيب الدولي متعدد الأطراف مثل ترتيب المنتجات حيث يتم تحديد حصص استيراد لحماية صناعة المنتجات.
- و ينبغي على الأطراف المتعاقدة التي تلجأ الى القيود غير التعريفية أن لا تتخذ أي إجراءات من شأنها التمييز بين الأطراف المتعاقدة الأخرى في الاتفاقية، و ذلك وفقا لنص المادة الثالثة عشر من اتفاق الـ"جات" و تأخذ التخفيضات الجمركية التي تحدث في اطار هذا المبدأ صورتين:
- **الصورة الأولى:** عبارة عن التخفيضات غير المباشرة بين أي دولتين و التي بين الدول التي تسمى بالأطراف المتعاقدة.
  - **الصورة الثانية:** عبارة عن التخفيضات غير المباشرة بين أي دولتين و التي تنطبق تلقائيا على دول أخرى نتيجة تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- ج- مبدأ الشفافية:**

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص. 152-154.

يتجه هذا المبدأ إلى تعهد الدول الأعضاء بنشر كافة المعلومات حول اللوائح والقوانين الوطنية و كافة الممارسات الشائعة التي من شأنها عرقلة تجارة الخدمات و السلع كالنقييم الجمركي، معدل الرسوم و كذا القيود المتعلقة بالاستيراد و التصدير، كما يجب على الدول المتعاقدة نشر كل التدابير و الإجراءات المتعلقة بالتجارة قبل دخولها حيز التنفيذ.

#### د - مبدأ المفاوضات التجارية:

يعتبر هذا المبدأ اللجوء الى المفاوضات التجارية ضرورة حتمية و ذلك باعتبارها وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة "تعدد الأطراف المتعاقدة" و التي تنص على توسيع دائرة هذه المفاوضات و التغلب على صفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية، و ترجع أهمية الأخذ بهذا النص في أن اتفاقية الـ"جات" لا تملك الصلاحيات التي تمكنها من اجبار الأطراف المتعاقدة على عدم الإخلال بأحكام هذه المعاهدة، و هو ما يجعل من الاطار التفاوضي ضروري من اجل تمكين أطراف التعاقد من الاتفاق حول الكيفية التي يتم فيها تنفيذ هذه الأحكام، أو في حالة نشوء نزاع تجاري بين دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة، و في هذا الخصوص فإنه يمكن النظر إلى منظمة الـ"جات" على أنها الاطار التفاوضي المناسب لتنفيذ أحكام المعاهدة أو لتسوية المنازعات التجارية الدولية.<sup>1</sup>

#### هـ - مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

قد تم استحداث هذا المبدأ في عام 1966، خاصة بعد أن اتفقت الأطراف المتعاقدة على تعديل أحكام الـ"جات" في اطار جولة كينيدي و الذي تضمن اعتراف جميع الأطراف المتعاقدة بأهمية التجارة الدولية للدول النامية، و ضرورة مراعاة وضعها و رغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و رفع مستوى المعيشة بها خاصة و أن هذه الأهداف لا تتعارض مع الأهداف الموجودة من إنشاء الـ"جات" و عليه فقد تم الاتفاق على ضرورة مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة صادراتها و تنويع هيكل هذه الصادرات مع السماح لها بمزايا إضافية تساعدها على ولوج أسواق الدول المتقدمة، و ذلك دون مطالبتها بتقديم تنازلات مقابل ذلك.<sup>2</sup>

#### ❖ ثالثا: دور الـ"جات" في تحرير التجارة من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

<sup>1</sup> إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية(مصر: دار النهضة، 1987)، ص. 130.

<sup>2</sup> جمعة محمد عامر، ولادة منظمة التجارة العالمية وأهم انعكاسات ذلك على الاقتصاديات العربية (الرياض: مجلس الغرف التجارية الصناعية، 1995)، ص. 37.

لقد عملت الـ"جات" من خلال المفاوضات التجارية على تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجاري عالمي مؤسس على مبدأ تعدد الأطراف المتعاقدة، فهذه المفاوضات عملت على تشكيل الاطار المناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير العلاقات التجارة الدولية، لها قوة الالتزام على الدول المتعاقدة، و في هذا الاطار انظمت الـ"جات" منذ إنشائها سنة 1947 ثماني جولات تفاوضية.

### 1. الجولات الخمسة الأولى:

خلال الفترة ما بين 1947-1962 تم عقد خمس جولات للمفاوضات، تم التركيز فيها على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، و لقد نجحت بالفعل هذه الجولات في تحقيق تقدما كبيرا على طريق إزالة القيود الجمركية من وجهة التدفقات السلعية و فيما يلي أهم ما ميز الجولات الخمسة الأولى لمفاوضات الـ"جات"

#### جدول رقم (14)

#### الخمس جولات الأولى لمفاوضات الـ"جات"

عدد الدول المشاركة	المفاوضات	فترة الانعقاد	أهم ما جاء في المفاوضات
23	مفاوضات جنيف - سويسرا -	1947	- بلغ عدد التخفيضات (48000 تخفيض) بنسبة 15%. - تحرير ما يقارب 20% من حجم التجارة العالمية، و هو ما يعادل 10 مليار دولار.
13	مفاوضات آسي - فرنسا -	1949	- بلغ عدد التخفيضات (500 تخفيض) بنسبة 25%. - قبول 10 دول جديدة.
38	مفاوضات توركواي - إنجلترا -	1950- 1961	- بلغ عدد التخفيضات (7800 تخفيض). - قبول 4 دول جديدة.
26	مفاوضات جنيف - سويسرا -	1955- 1956	- تحرير ما يعادل 3 مليار دولار من حجم التجارة العالمية.
26	مفاوضات جنيف - سويسرا - (جولة ديلون)	1959- 1962	- بلغ نسبة التخفيض في التعريفات 7%.

المصدر: من اعداد الطالب

### 2. الجولات من 1963 إلى 1993:

و شهدت هذه الفترة ثلاث جولات احتلت مكانا هاما لتمييزها عن غيرها من الجولات في طول الفترة الزمنية التي استغرقتها المفاوضات، و بالتالي في ما واجهته من صعوبات من ناحية و في أهمية نتائجها و الموضوعات التي تناولتها من جهة أخرى و تتمثل هذه الجولات في:<sup>1</sup>

#### أ. جولة كينيدي (1963-1967):

بعد موافقة الكونجرس حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة جولة جديدة من المفاوضات و التي استمرت خلال الفترة (1963-1967) و ضمت تلك الدورة 63 دولة تمثل نحو 75% من حجم التجارة العالمية، و كانت أهم الموضوعات التي تناولتها هي إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية و إقرار إجراءات مكافحة الإغراق.

و قد تم التوصل في هذه الجولة إلى تحقيق تخفيضات جمركية يتم تنفيذها على خمس مراحل سنوية متساوية يبلغ نسبة كل منها 20% و ذلك ابتداء من جانفي 1967 إلى غاية جانفي 1972، كما تم التوصل الى عقد اتفاقية لمكافحة الإغراق على أساس أنه يخل بقواعد المنافسة التجارية المشروعة بين الدول، و بالرغم من أن المفاوضات قد توصلت لبعض المزايا بالنسبة لبعض المنتجات ذات الأهمية للدول النامية، إلا أن الدول النامية لم تستفد من النتائج التي توصلت اليها دورة كينيدي للمفاوضات على النحو الذي كانت تأمل فيه، بل أن بعض الدول النامية التي كانت تتمتع أصلا بمزايا تفضيلية من الدول الصناعية المتقدمة، فقد نقص حد التفضيل بالنسبة لها بسبب التخفيض في الرسوم الجمركية الذي حصلت عليه بعض الدول النامية التي لم تكن تتمتع بأي تفضيل فيما سبق.<sup>2</sup>

و على الرغم من الدراسات التي أعدتها سكرتارية هذا المؤتمر و التوصيات إلا أنها لم تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء، كما اتخذت على أساس مبدأ التوفيق و ليس التصويت (خوفا من أن تصبح الدول المتقدمة أقلية) مما أضعف من جهود المؤتمر بالإضافة الى أن الدول الغنية مهتمة بعدم زعزعة منظمة الـ"جات" في مسؤوليتها عن تولى مهام تنظيم التبادل التجاري.

<sup>1</sup> ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 214.

<sup>2</sup> إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية (مصر: دار النهضة العربية، 1999)، ص. 60.

**ب. جولة طوكيو (1973-1979):**

و تناولت هذه الجولة القيود غير التعريفية، إضافة الى التعريفات الجمركية و بلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة و هو ما يعني ارتفاع واضح في عدد الدول المشاركة و يرجع ذلك الى تبني الـ"جات" في الجزء الرابع من الاتفاقية لمشاكل التنمية الاقتصادية للدول النامية، و إعطائها مزايا تفضيلية بناءا على توصيات و مقترحات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و من أهم الموضوعات التي تم التوصل إليها هو التخلص من بعض القيود غير التعريفية و ذلك في اطار اتفاقية القيود الفنية، بالإضافة الى تنظيم إجراءات مكافحة الإغراق و الدعم و فرض الرسوم التعويضية على الواردات في حالة حدوث ضرر للصناعات المعنية في الدول في الدول المستوردة، أضف إلى ذلك أن جولة طوكيو قد خرجت بمجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالتقييم الجمركي و اتفاق التجارة في اللحوم و الألبان و الطائرات المدنية مع ملاحظة أن هذه الاتفاقيات لم تأخذ شكل متعدد الأطراف نظرا لرفض بعض الدول الموافقة عليها، إلا أنها كانت نواة لتطبيقها في الجولة الثامنة.

و بناءا على ذلك فإن جولة طوكيو تعتبر المحاولة الأولى على طريق اصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، حيث تم خفض متوسط معدلات الضريبة الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة بما يزيد عن 20% من قيمتها في عام 1973 الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط معدلات الضريبة الجمركية في الدول الصناعية على وارتبتها من المنتجات المصنعة إلى 4,7%<sup>1</sup>.

**ج. جولة أورغواي (1986 - 1993):**

أبدت الدول النامية رغبتها في عقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تحقيق التوازن في العلاقات التجارية بين الدول النامية و المتقدمة و التطرق الى بعض القضايا المهمة للدول النامية تتضمن تجارة المنسوجات و الملابس و التجارة في المحاصيل الزراعية و إزالة القيود الكمية و مكافحة الدعم و الإغراق و ضرورة النظر في اصلاح النظام النقدي و المالي بشكل متوازن مع إجراءات إصلاح النظام التجاري كما رفضت الدول النامية إدراج الخدمات في المفاوضات و نظرا لأهمية هذه الجولة الثامنة و الأخيرة من جولات الـ"جات" تمكن تقسيمها إلى جولتين كما يلي:

<sup>1</sup> عادل المهدي، عمولة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 163.

• جولة الأورغواي الأولى 1986 - 1990:

و هي بداية الجولة الأخيرة في مفاوضات الـ"جات" و التي ضمت 123 دولة من أجل تحقيق الأهداف الأساسية التالية:<sup>1</sup>

• تخفيض القيود غير الجمركية.

• تشجيع تحرير تجارة الخدمات بالإضافة الى التجارة السلعية.

• تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

كما تم في هذه المرحلة التعرض لموضوعات تجارة الخدمات و الزراعة و الملكية الفكرية لمناقشات و خلافات حادة بين الأعضاء، ذلك أن تخفيض القيود على الواردات في المنتجات الزراعية كان في غاية الصعوبة لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات لمساعدة و دعم القطاع الزراعي بها سواء كان ذلك في صورة دعم سعري أو دعم للتصدير أو فرض حصص كاملة على الواردات و لقد كان الاتحاد الأوروبي من أشد المعرضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين.

• جولة الأورغواي الثانية 1991 - 1993:

بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول الى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية و الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى حول موضوع دعم المنتجات الزراعية، حيث كانت الولايات المتحدة قد هددت بفرض رسوم جمركية قدرها 200% على وارداتها من الاتحاد الأوروبي في حدود ما قيمته 200 مليون دولار، و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، حيث تم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض الدعم للبذور الزراعية بنسبة 36% من القيمة و 21% من الكمية و ذلك خلال 6 سنوات.<sup>2</sup>

و في عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الاتحاد الأوروبي و كندا و اليابان و أمريكا اجتماع تم فيه الاتفاق على دراسة المشاكل المتعلقة في جولة الأورغواي الأولى و لقد تم فعلا حل هذه المشكلات بتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بالمغرب في أبريل 1994 و

<sup>1</sup> أسامة المحدوب، الجات و مصرو البلدان العربية(مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1996)، ص. 54.

<sup>2</sup> ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص. 218-221.

الذي شاركت في أعماله 125 دولة عضوة بالـ"جات"، و لقد اعتمد المؤتمر سبع وثائق تمثل حصيلة سبع سنوات من المفاوضات أهمها انشاء منظمة التجارة العالمية و التي تمثل تحولا جوهريا في طبيعة النظام التجاري الدولي.

### المطلب الثاني: عموميات حول المنظمة العالمية للتجارة

#### ❖ أولا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

لقد ظهرت فكرة انشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدأ عمل الـ"جات"، حيث أعدت الحكومة الأمريكية سنة 1946 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة على غرار انشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هذا ما رفضه الكونغرس بعد ذلك من خلال انسحابها من ميثاق هافانا، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في سنوات الثمانينات نادى بعض الأطراف الدولية مرة أخرى بضرورة إنشاء منظمة دولية تعي بشؤون التجارة العالمية، و بعد مفاوضات متعددة الأطراف دامت عدة سنوات و تمت في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الـ"جات" وقع ممثلو 117 دولة في 15 أبريل 1994 اتفاقا عالميا للتجارة و أصبح يعرف باتفاق مراكش تم فيه اعتماد اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و ملحقاتها من الاتفاقيات و القرارات و بالتالي قامت منظمة التجارة العالمية بعد حوالي سبعة و أربعين عاما من تاريخ التفكير في إنشائها لأول مرة لتتولى توجيه السياسات التجارية لأعضائها، الأمر الذي يعني عمليا صياغة السياسة التجارية الدولية ككل و التي بدأت أعمالها في سنة 1995 لتحل محل إتفاقية الـ"جات".

#### ❖ ثانيا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و مزايا قيامها

تعد منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع و يطور و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة، و وظيفتها الأساسية تتطوي على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة اليسر و الحرية و ذلك لضمان الامداد المستمر للمستهلك و المنتج بالسلع و من توفير اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع و مكوناتها و موادها الخام و كذلك بخدمات انتاجها، و بذلك يضمن

كل من المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم مما يؤدي إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء و السلام و النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

كما تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الأساس القانوني و المؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تعمل على توفير الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة و تطبيق قوانين و تعليمات التجارة الدولية، و كذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار و التفاوض، و يبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 164 دولة بعد انضمام دولة أفغانستان في 29 جويلية 2016 بالإضافة الى 21 دولة مراقبة من بينها الجزائر<sup>2</sup>، كما تجدر الإشارة إلى ان المنظمة تضم في عضويتها الشق الأعظم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و تغطي هذه الدول أكثر من 90% من حجم التجارة الدولية، و مما سبق يمكن ايجاز ما يعنيه النجاح في إنشاء منظمة التجارة العالمية في عدة نقاط أهمها:<sup>3</sup>

1. استكمال أركان التنظيم الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة، تعمل بالتعاون مع مؤسستي بروتن و ودر ليكتمل بذلك مفهوم الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي.
2. إرساء نظام متكامل و أكثر صرامة و انصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، يقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة من أجل تسوية المنازعات التجارية.
3. استكمال أوجه النقص و القصور في عمولة الضوابط و القواعد المسؤولة عن تحرير التجارة و التوصل إلى نظام أكثر انضباطا و فاعلية للرقابة على تنفيذ هذه الاتفاقيات و مجموعة القواعد و المبادئ المنظمة لتجارة الدولية بوجه عام.
4. تقوية النظام القانوني لل"جات" بوجه عام، و خاصة الإجراءات الخاصة بالرقابة من الواردات و مكافحة الدعم و الإغراق و التي كانت ضمن المطالب الرئيسية للدول النامية لتحميها من الفوارق الهائلة في الإمكانيات الاقتصادية و القدرة التنافسية بينها و بين الدول المتقدمة.

<sup>1</sup> عادل المهدي، عمولة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 174.

<sup>2</sup> [http://www.wto.org/french/thewto\\_f/whatis\\_f/tif\\_f/org6\\_f.htm#membermap\\_consulté](http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm#membermap_consulté) le 11/06/2017 à 16h00

<sup>3</sup> أسامة المحدوب، العمولة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (مصر، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2006)، ص. 155-157.

5. استمرار تمتع الدول النامية بالمعاملة التفضيلية خاصة الدول الأقل نموا فيما يتعلق بنطاق الالتزامات و الفترات الزمنية الانتقالية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها بموجب الاتفاقيات.

و بالتالي فإن انشاء منظمة التجارة العالمية يمثل تحولا مجهريا في طبيعة النظام التجاري الدولي، حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق و الالتزامات المتكافئة في اطار هذه المنظمة.

### ❖ ثالثا: الهيكل التنظيمي للمنظمة

جاء في المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية أن الهيكل التنظيمي للمنظمة ينطوي على مجموعة من الأجهزة و الآليات التي تمكن المنظمة من إدارة أعمالها على نحو يضمن تسيير النظام التجاري الدولي بصورة تحقق الأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها<sup>1</sup>. كما هو موضح في الشكل رقم ( ) و الذي نلاحظ من خلاله.

1. **المؤتمر الوزاري:** و الذي يعتبر أعلى سلطة في المنظمة حيث يتولى هذا المؤتمر سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات و القضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات متعددة الأطراف و يتكون هذا المؤتمر من ممثل جميع الدول الأعضاء في المنظمة و يجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

2. **المجلس العام:** و يتولى متابعة مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته فضلا عن قيامه بتنفيذ كافة المهام الموكلة آلية بموجب اتفاقيات المنظمة و يجتمع كل ما دعت الضرورة لذلك، كما ينعقد للقيام بمسؤوليات و مهام تسوية المنازعات و جهاز مراجعة السياسة التجارية.

3. **المجالس الفرعية:** يتبع المجلس العام في الهيكل التنظيمي ثلاث مجالس فرعية:

\* مجلس شؤون التجارة في السلع.

\* مجلس شؤون التجارة في الخدمات.

\* مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية.

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص. 200-203.

يتبع كل مجلس من المجالس الثلاثة السابقة أجهزة و لجان فرعية للقيام بالمهام التي يوكلها إليها المجلس كل في مجال اختصاصه و ذلك حسب الحاجة، كما يتبع المجلس العام كذلك عدة لجان .

#### ❖ رابعا: العضوية في منظمة التجارة العالمية

تشرط المنظمة العالمية للتجارة على الدول و الأقاليم الجمركية المستقلة و التي تملك حرية ذاتية و كاملة في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية و الرغبة في الانضمام إليها عدة شروط كما توجب عليها اتباع مجموعة من الإجراءات من أجل إتمام إجراءات الانضمام.

##### 1- شروط الانضمام: و هي كما يلي<sup>1</sup>:

أ- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: حيث تشرط منظمة التجارة العالمية على الدول الرغبة في الانضمام إليها تقديم جداول للتنازلات تحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ب- تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تتعرض لقطاعات و النشاطات المهنية الخدمية و وضع جدول زمني لإزالتها.

ج- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الرغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق و التزام بجميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فهي اتفاقيات اختيارية) أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الـ"جات" و خاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

و يجوز للمؤتمر الوزاري في ظروف استثنائية أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب أي من اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف شرط أن يكون مثل هذا القرار قد اتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، و يوضح القرار الصادر من المؤتمر الوزاري بمنح الأعضاء تلك الظروف و الحدود و الشروط التي تحكم تطبيقها و تاريخ انتهائها،

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة (مصر: دون دار نشر، 2011)، ص. 134.

و يعيد المؤتمر الوزاري النظر في أي إعفاء ممنوح لأكثر من عام سنويا إلى أن ينتهي الإعفاء

## 2- كيفية الانضمام:

يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة من خلال عدة مراحل كما يلي<sup>1</sup>:

أ- مرحلة تقديم طلب الانضمام الى السكرتارية و يعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام، و في حالة قبول الطلب تقوم السكرتارية بتعيين لجنة عمل للتفاوض مع الدولة و تعيين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

ب- مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية و يشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني و نظام التجارة الخارجية و يتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة من اجل الاطلاع عليها و دراستها و توجيه أسئلة إلى الدول التي تطلب العضوية.

ج- و هي المرحلة التي يكون قد تم فيها اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية و تثبيت سقفها و تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها عندما تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي و قرارها بقبول انتساب الدولة للعضوية، و تعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفات الجمركية و جداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا، و ترفع للمجلس العام و المجلس الوزاري للموافقة عليها، و متى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك و يصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوما من توقيع البرتوكول.

كما تجدر الإشارة إلى أن مبادئ و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تشترط التطبيق التجاري بين أعضاء المنظمة، و ذلك استنادا الى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية (المادة 33 من اتفاقية الـ"جات" سابقا) والتي تسمح لأي دولة بعدم تطبيق الاتفاقية تجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على الانضمام.

<sup>1</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص. 156.

### ❖ خامسا: آلية حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء

لقد جاء ضمن مبادئ منظمة التجارة العالمية ما يسمى باتفاقية القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، حيث يتم تسوية النزاعات وفق هذه الاتفاقية بمطالبة الدولة التي أخلت بالتزاماتها بتعديل إجراءاتها و الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية و قد تم إنشاء مجلس لتسوية النزاعات عند حدوث خلاف بين أعضاء المنظمة بحيث يتم معالجة الخلاف كما يلي<sup>1</sup>:

- 1- إجراء مشاورات بين الدولتين للتوصل إلى حل عملي للخلاف، و على أي عضو الاستجابة خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام لطلب إجراء التشاور، و يبدأ التشاور خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ طلب إجراء التشاور و تقوم الدولة المقدمة لطلب التشاور بإرسال نسخة من الطلب إلى مجلس معالجة الخلافات المشكل من قبل منظمة التجارة العالمية مع توضيح الأسباب و الدوافع من طلب التشاور.
  - 2- يقوم مجلس معالجة الخلافات بتكوين لجنة متكونة من خبراء و مختصين تتمثل مهمتها في النظر في الخلاف في حالة عدم استجابة الدولة المعنية لطلب إجراء التشاور خلال المدة اللازمة المحددة بعشرة أيام أو في حالة فشل عملية التشاور في الوصول إلى حل توافقي يرضي طرفي النزاع في مدة أقصاها ستون يوما.
- و تحدد لهذه اللجنة مرجعية معينة للنظر في الخلاف و تقوم بالاستماع إلى حجج الطرفين المتضامنين و تقييمها وفق توصية بمعالجة الخلاف وفق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

### المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة واتفاقياتها

#### ❖ أولا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

ينعقد المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة مرة كل سنتين على الأقل و ذلك من أجل البث في كل المستجدات التي تخص التجارة العالمية و متابعة سير الاتفاقية المنبثقة عن جولة أوروغواي، كما يتيح المؤتمر إمكانية إعادة التفاوض حول بعض القضايا المهمة التي سبق الاتفاق على تأجيل النظر فيها خلال الجولات التالية للمنظمة، و قد عقدت المنظمة حتى نهاية عام 2015 عشرة مؤتمرات وزارية و فيما يل أهم ما جاء في هذه المؤتمرات.

<sup>1</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 157.

## جدول رقم (15)

## المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

المؤتمر	التاريخ	المدينة المضيفة
الأول	05 - 13 ديسمبر 1996	سنغافورة
الثاني	18 - 20 ماي 1998	جنيف - سويسرا -
الثالث	30 نوفمبر - 3 ديسمبر 1999	سياتل - الولايات المتحدة الأمريكية -
الرابع	9 - 14 نوفمبر 2001	الدوحة - قطر -
الخامس	10 - 14 سبتمبر 2003	كانكون - المكسيك -
السادس	13 - 18 ديسمبر 2005	هونغ كونغ - الصين -
السابع	30 نوفمبر - 2 ديسمبر 2009	جنيف - سويسرا -
الثامن	15 - 17 سبتمبر 2011	جنيف - سويسرا -
التاسع	3 - 6 ديسمبر 2013	بالي - اندونيسيا -
العاشر	15 - 18 ديسمبر 2015	نيروبي - كينيا -

Source : [https://www.wto.org/french/thewto\\_f/minist\\_f/minist\\_f.htm](https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/minist_f.htm)

Consulté le 08/07/2017 à 11h07

## 1- مؤتمر سنغافورا 1996:

عقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر، بمشاركة وزراء التجارة و الخارجية و المالية و الزراعة لأكثر من 120 دولة عضوا في المنظمة و ناقش المؤتمر الموضوعات المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليتين من نشاط و تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي. و كذا ضرورة استئناف المفاوضات بشأن الزراعة و الخدمات في غضون خمسة سنوات<sup>1</sup>. و فيما يلي أهم ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر:

أ- فيما يخص حرية التجارة أكد الأعضاء على التزامهم بتطبيق نظام تجاري سيتم بالتحريير التصاعدي و إزالة القيود التعريفية و غير التعريفية على التجارة في السلع و رفض كل أشكال الحماية و إزالة المعاملة التمييزية عن العلاقات التجارية الدولية، و تعزيز تكامل الدول النامية و الأقل نموا، و بعد هذا تأكيدا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

<sup>1</sup> J.NIELSON et D.TAGLION, L'observateur OCDE, N° 238, juillet 2003, P24.

- ب- فيما يخص معايير العمل تم تجديد الالتزام بإتباع معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً مع تأكيد منظمة العمل الدولية هي الهيئة بوضع مثل هذه المعايير و التعامل معها و تأكيد تأييد الأعضاء لدور المنظمة في هذا المجال، كما تم رفض استخدام معايير العمل لأغراض حمائية و الاتفاق على أن الميزة النسبية للدول خاصة الدول النامية منخفضة الأجور ينبغي أن لا توضع محل مسائلة.
- ج. أما بالنسبة لتهميش الدول النامية فقد أكد مشاركون على الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمواً و المخاطر التي تهدد بعض الدول النامية و العمل على تحقيق تماسك في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية و مزيداً من التنسيق بين المنظمة و المنظمات الأخرى في تقديم المساعدات الفنية.
- د. كما لاحظ الأعضاء أن التكتلات الإقليمية قد أصبحت تؤثر على حجم المبادلات في التجارة الدولية و هو ما يؤدي إلى مزيداً من التحرير و قد يساعد الدول الأقل نمواً، و لكن هذا التوسع يستوجب مزيداً من التوضيح و التأكيد على أولوية النظام المتعدد الأطراف، كما تم الترحيب بإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بالترتيبات الإقليمية و مساندة أعمالها.
- هـ. كما أكد الأعضاء بالنسبة لتسوية المنازعات على ضرورة توافر الشفافية و الحياد في عمل الجهاز لضمان حل النزاعات التجارية و تعزيز تنفيذ و تطبيق اتفاقيات المنظمة.
- و. أما بالنسبة للإخطارات و التشريعات فقد لاحظ الأعضاء أن الالتزام بمتطلبات الإخطار لم يرق حتى الآن الى المستوى المطلوب و نظراً لأن نظام عمل المنظمة يعتمد على الرقابة المتبادلة لضمان التنفيذ يصبح من الضروري على الأعضاء الذين لم يوافقوا المنظمة بالإخطارات المطلوبة أو صورة غير كاملة بدل المزيد من الجهد لتنفيذ هذا الالتزام.
- ز. و فيما يخص الدول النامية الأقل نمواً فقد التأكيد على أهمية تكامل الدول النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف سواء التنمية اقتصاديات هذه الدول أو توسيع التجارة العالمية، كما تم برمجة اجتماعات بمشاركة المؤسسات المالية الدولية و الدول الأقل نمواً لوضع مدخل متكامل لمساعدة هذه الدول في النهوض بتجارتها.

ح. كما أشار الأعضاء إلى وجود صعوبة في تحقيق الأهداف المتفق عليها في مراكش لتحسين الوصول للأسواق فيما يخص **تجارة الخدمات** و النتائج كانت أقل من التوقعات و بالتالي الإصرار على تحقيق المزيد من التحرير للخدمات مع المرونة الكافية للدول النامية منفردة.

## 2- مؤتمر جنيف 1998:

تم عقد المؤتمر في جنيف خلال الفترة (20-18) من شهر ماي و قد صدر الإعلان الختامي للمؤتمر متضمنا الموضوعات التالية<sup>1</sup>:

أ- إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، و العمل على تفعيل أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، و ما جاء في المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة.

ب- نتيجة الصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء في ما يتعلق بالأسواق المالية، فقد أكد المؤتمر مجددا على أهمية تحرير و فتح الأسواق، و في هذا الصدد فقد رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية مع ضرورة العمل في المنظمة كما هو الحال في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستمر لكل الدول.

ج. تأكيد ضرورة العمل المستمر من اجل تحسين و تعميق الشفافية في عمليات المنظمة و استمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة.

د. رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة و التنمية بالمنظمة و المتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف و القرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية و الدول الأقل نموا، مع تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

هـ. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهيش الدول الأقل نموا خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية و في هذا الصدد رحب المؤتمر بالتعاون لمعاونة هذه الدول على حل مشاكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها.

و. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث و يشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات و إعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 326.

و ادراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة.

### 3- مؤتمر سياتل 1999:

عقد مؤتمر سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين 30 نوفمبر و 3 ديسمبر بهدف توسيع المفاوضات لتشمل موضوعات جديدة علا غرار المنافسة، الاستثمار، الشفافية في الصفقات العمومية، البيئة و المعايير الاجتماعية.

و قد اتسم مؤتمر سياتل في عيون المشاركين بالفشل و الذي يرجع أساسا إلى تنامي الاتجاهات المعارضة للعولمة من جانب المنظمات غير الحكومية سواءا كانت تابعة للدول النامية أو الدول المتقدمة و يمكن تفسير فشل هذا المؤتمر بالأسباب التالية:<sup>1</sup>

أ- الاختلاف بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي من جهة الدول المتقدمة و الدول النامية الأخرى من جهة أخرى، نتيجة تعارض مصالح كل مجموعة و التي وصلت إلى حد اقتراح إطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع المحافظة مع ما جاء في اتفاق مراكش و هو ما وجد معارضة شديدة من الدول النامية.

ب- لأول مرة أرادت الدول النامية اسماع صوتها في المنظمة و هو ما كان ضد إرادة الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص إدراج المعايير البيئية و الاجتماعية ضمن مجال اختصاص المنظمة العالمية للتجارة، هذه المعايير التي تعتبر بمثابة حماية غير مباشرة للبلدان النامية، خاصة و أن هذه البلدان لم تستفيد من تحرير التجارة.

ج. تدخل المجتمع المدني الدولي من خلال فتح مناقشات كانت حkra على الفنيين المتخصصين في التجارة الدولية و تضخيم هذه المناقشات من قبل وسائل الاعلام، و التي كانت تدور حول الاعتبارات غير التجارية و وضع قواعد و معايير للتجارة حيث التف حول هذه التعبئة العديد من المنظمات غير الحكومية و الجمعيات المدافعة عن البيئة و جمعيات المستهلكين و النقابات العالمية في جميع أنحاء العالم، و هو ما أثر على سير المؤتمر الذي انفض دون أن يصل إلى قرارات محددة و بات من الواضح

<sup>1</sup> GUSTAVE MASSIAH, Les ONG et la mondialisation, quelles perspectives après Seattle ? (AITEC, Mars, 2000), P. 3.

ضرورة التصدي لمشاكل تصدع النظام التجاري الدولي بسبب هذه الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة و تجاهل مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة.

#### 4- مؤتمر الدوحة 2001:

عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية دورته الرابعة في الدوحة في الفترة من 9 على 14 نوفمبر في ظروف دولية أقل ما يقال عنها أنها معقدة، و ذلك في ظل تباطؤ معدل النمو العالمي، و سيطرة أحداث 11 سبتمبر على المشهد العالمي، و قد تم التطرق خلال هذا المؤتمر الى عدة قضايا من بينها استمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية و الصناعية و تحرير تجارة الخدمات و القضايا المتعلقة بالدول النامية و حقوق الملكية الفكرية و حماية الصحة العامة و الأدوية و الديون الخارجية، و أهم النتائج التي جاءت في الاعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة.<sup>1</sup>

أ- يؤكد المؤتمر على أهمية اصلاح و تحرير السياسات التجارية لضمان استعادة النشاط و استمرار عملية النمو و التنمية المستدامة و التأكيد على ضرورة العمل بأحكام و قواعد اتفاقيات مراكش.

ب- تأكيد وضع حاجات و مصالح الدول النامية في قلب برامج المنظمة مع بذل جهود إضافية من أجل حصولها على نصيب عادل في التجارة الدولية مع الالتزام بمساعدة هذه الدول في مواجهة تهميشها و مشاركتها بفاعلية في النظام التجاري الدولي.

ج- تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة في اطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية، مع الأخذ في الحسبان أن إتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تلعب دورا مهما في توسيع نطاق التحرير.

د- ضرورة التنسيق و التعاون بين المنظمة و المنظمات الدولية الأخرى في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، و الذي أصبح أمرا لا مفر منه، بل و ضروري لاستعادة مستوى النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي.

هـ- وافق المؤتمر على استكمال الصين و تايوان لإجراءات انضمامها إلى عضوية المنظمة بالإضافة إلى أعضاء آخرين و هو ما يوسع من نطاق عالمية المنظمة و يقوي النظام التجاري متعدد الأطراف.

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 330-333.

و- **ما بعد الدوحة:** صدر عن مؤتمر الدوحة اعلان منفصل بشأن الصحة العامة و حماية حقوق الملكية الفكرية إلا أن هذه المسألة قد تركت مفتوحة و لم يحسم النقاش بشأنها و نظرا لأهمية هذه المسألة فقد قام أعضاء المنظمة قبل انعقاد مؤتمر المكسيك 2003 بتسويتها، حيث اتفقوا على اصدار قرار يسمح بتبني مجموعة من الإجراءات القانونية تسمح للدول الأكثر فقرا و غير القادرة على تصنيع الدواء محليا بأن تستورد الأدوية رخيصة الثمن في ظل وجود التراخيص الإلزامية في نطاق أحكام اتفاق الـ"تريس" و الذي ينص على أن الإنتاج في ظل وجود التراخيص الإلزامية يعطي الأولوية لعرض المنتج في السوق المحلي، و هو ما يقلل من كمية الدواء التي يمكن للدول التي تمتلك حق تصنيعه محليا أن تصدره، كما سيعوق من قدرة الدول غير القادرة على تصنيعه محليا على الاستيراد، حيث ستجد صعوبة في إيجاد دول تستطيع أن تمدها باحتياجاتها من الدواء في ظل هذه التراخيص الإلزامية.

و قد أعلنت بعض الدول مخاوفها من أن يؤدي هذا القرار الى انتهاك براءات الاختراع إلى أن المدير العام للمنظمة أكد على أن هذا القرار سوف يستخدم بطريقة عادية لحل مشكلات الصحة العامة التي تهدد الدول الأقل نموا و ليس لتحقيق اهداف اقتصادية.

#### 5- مؤتمر كانكون 2003:

حضر إلى هذا المؤتمر وزراء تجارة 146 دولة عضو في المنظمة و هو ما يمثل 93% من التجارة العالمية و يعد خمسة أيام من المفاوضات استمرت من 10 إلى 14 سبتمبر فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في التوصل إلى حل وسيط يمكن أن يؤدي على تحرير المبادلات التجارية و خاصة في المنتجات الزراعية و يرجع ذلك الى استمرار الخلافات الجوهرية بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، و بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، حيث كانت الاختلافات الجوهرية تتمثل في عدة مستويات.

<sup>1</sup> J.M.PAUGAM, **Pour une relance de cycle de développement : refonder le consensus multilatéral après Cancun**( IFRI, octobre 2003), P. 7.

أ- على المستوى الأول رفضت الدول الغنية الغاء كل أشكال الدعم الذي تقدمه للمزارعين و المساعدات المباشرة إليهم، و هو شرط الدول النامية من أجل التوصل إلى اتفاق لتحرير كامل للتبادل الزراعي.

ب- و على المستوى الثاني طالبت الدول الولايات المتحدة بفتح الأسواق بالحد الأقصى بينما رفضت أوروبا الموافقة على ذلك لأنها تريد تحريرا جزئيا. يطرح هذا الفشل مصير منظمة التجارة العالمية باعتبارها ملف الزراعة و الذي هو محل اختلاف يشكل بوابة رئيسية للاتفاق على باقي الملفات المطروحة على النقاش.

### 6- مؤتمر هونغ كونغ 2005:

في 13 ديسمبر 2005 اجتمع وزراء التجارة و المالية و الخارجية لحوالي 150 دولة عضو في المنظمة حيث توصل الأعضاء الى اتفاق هزيل و الذي جاء بعد فترة انتقالية و الغاء العديد من اتفاقيات "جات 1947" كاتفاقية الألياف المتعددة و ما ترتب عنها من نزاعات و يمكن انجاز أهم ما جاء في هذا المؤتمر في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ. تم الاتفاق على أن نهاية 2013 ستكون آخر اجل للقضاء على إعلانات التصدير للمنتجات الزراعية على الرغم من طلب الدول النامية أن تكون قبل ذلك.

ب. سيتوقف دعم صادرات القطن اعتبارا من سنة 2006 و اعتبر هذا التحرر كأولوية من أجل الحد من الدعم المحلي.

ج. تتعهد الدول المتقدمة باستيراد 97% (قبول بعض الاستثناءات مثل المنسوجات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و الأرز بالنسبة لليابان) من المنتجات من الدول النامية مغفأة من الرسوم الجمركية و نظام الحصص ابتداء 2008.

د. وافق الأعضاء على تعديل الاتفاق بشأن الملكية الفكرية و ذلك بإعطاء قرار دائم لبراءات الاختراع و الصحة لسنة 2003 و الذي يسمح للدول الفقيرة غير المنتجة للأدوية و التي تعاني من أمراض مزمنة مثل السيدا و الملاريا باستيراد أدوية جنسية.

### 7- مؤتمر جنيف 2009:

عقد المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة العالمية للتجارة في الفترة من 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2009 دول موضوع عام هو منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري متعدد

<sup>1</sup> [https://www.wto.org/french/thewto\\_f/minist\\_f/min05\\_f/min05\\_f.htm](https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min05_f/min05_f.htm) , Consulté le 05/07/2017 à 22h30.

الأطراف و البيئية الاقتصادية العالمية الراهنة، و يأتي هذا المؤتمر بعد أربعة سنوات من آخر انعقاد في هونغ كونغ و ذلك على الرغم من أن لوائح المنظمة تنص على انعقاده كل عامين، و لكن تعثر المفاوضات الخاصة بجولة الدوحة التجارية كانت وراء التأجيل، و لقد حضر المؤتمر ما يقارب 3000 مندوب يمثلون 153 دولة عضو و 56 عضوا مراقبا حيث تدل هذه المشاركة الواسعة الأهمية التي يوليها الأعضاء للمنظمة العالمية للتجارة في تلك الظروف الصعبة حيث تزامن المؤتمر مع الأزمة الاقتصادية و المالية و كيف ستساعد المنظمة على الخروج من الأزمة، و يمكن ابراز أهم قرارات المؤتمر في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ- التأكيد على أهمية دور المنظمة العالمية للتجارة في الإنعاش الاقتصادي للخروج من الأزمة و الحد من الفقر في البلدان النامية و ضرورة الإبقاء على البعد الإنمائي في المفاوضات و إعطاء أهمية خاصة للقضايا التي تهم الدول النامية.

ب- التنويه إلى تزايد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية و هو ما قد يشكل عائقا أمام النظام التجاري المتعدد الأطراف، و التأكيد على ضرورة العمل من اجل أن يعمل كلا المنهجين في اتجاه الانفتاح التجاري.

ج- التأكيد على أهمية توسيع عملية الانضمام إلى المنظمة و ضرورة تقديم المساعدات الفنية اللازمة في جميع مراحل الانضمام.

د- تم التطرق إلى بعض القضايا الراهنة و المستقبلية و التي يتعين معالجتها من قبل المنظمة مثل قضية تغير المناخ و الأمن الغذائي و الأمن الطاقوي.

هـ- التأكيد على أهمية المنظمة في مواجهة التحديات المستقبلية و أهمية تعزيز علاقاتها مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

### 8- مؤتمر جنيف 2011:

عقد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية جلسة المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف خلال الفترة من 3 إلى 15 ديسمبر 2011، و الذي شهد الموافقة على انضمام كل من روسيا، الجبل الأسود، الساموا، و لقد تم التطرق إلى ثلاث محاور رئيسية.<sup>2</sup>

أ. أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف و منظمة التجارة العالمية:

<sup>1</sup> [https://www.wto.org/french/thewto\\_f/minist\\_f/min09\\_f/min09\\_closing\\_f.htm](https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min09_f/min09_closing_f.htm), Consulté le 10/07/2017 à 11h50.

<sup>2</sup> [https://www.wto.org/french/thewto\\_f/minist\\_f/min11\\_f/official\\_doc\\_f.htm](https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min11_f/official_doc_f.htm), Consulté le 10/07/2017 à 20h00.

حيث أكد الأعضاء على أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف و العمل على تقويته و جعله اكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء و خاصة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة الراهنة، و ذلك من أجل تحفيز النمو الاقتصادي العالمي و لعمالة و التنمية، كما شدد الأعضاء على أهمية إبقاء الأسواق مفتوحة و مكافحة جميع أشكال الحمائية التي تؤدي الى تباطؤ الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى التأكيد على أهمية عمل الأجهزة الدائمة لمنظمة التجارة العالمية بما في ذلك دورها في مجال متابعة تنفيذ الاتفاقيات القائمة لتجنب النزاعات و تحرير الشفافية.

### ب. التجارة و التنمية:

أكد الوزراء على أن التنمية هي عنصر أساسي من عمل منظمة التجارة العالمية و على ارتباطها الوثيق بالتجارة، مطالبين بتجسيد أهداف لجنة التجارة و التنمية، كما أكدوا على أن احكام المعاملة الخاصة و التفضيلية هي جزء لا يتجزأ من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مصممين على تنفيذ ما جاء في مؤتمر الدوحة كما تم التشديد على ضرورة العمل على تعميق التعاون بين المنظمة و المنظمات الأخرى المعنية بالتنمية و لاسيما مركز التجارة العالمي و الذي يلعب دورا مهما في مجال دعم سياسات التجارة و زيادة القدرة التصديرية للشركات بالإضافة إلى ضرورة تشجيع و دعم البلدان النامية و مساعدتها في التعامل مع القضايا المتعلقة بالبيئة.

### ج-جولة الدوحة للتنمية:

حيث أعرب الوزراء عن أسفهم و اعترفوا بوجود وجهات نظر مختلفة إلى حد كبير، و من ثم فمن غير المحتمل الانتهاء من جميع عناصر جولة الدوحة للتنمية في المستقبل القريب و بالتالي لابد من الالتزام من أجل العمل بطريقة شفافة و شاملة نحو الوصول إلى خاتمة ناجحة متعددة الأطراف لجدول أعمال الدوحة وفقا لبرنامجها، كما أعرب الوزراء عن وجود رغبة في تسهيل المفاوضات للوصول إلى تقدم أسرع و ذلك من أجل الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من استكشاف نهج تقاوضي مختلف تماما عما هو سائد الآن مع احترام مبادئ الشفافية و الشمولية.

**9- مؤتمر بالي 2013:**

عقدت أشغال المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة في إندونيسيا على مدار 5 أيام من 3 إلى 7 ديسمبر و من أهم ما جاء في هذا المؤتمر هو اطلاق ما يعرف بـ: **حزمة بالي** و هي عبارة عن مبادرة جديدة في منظمة التجارة العالمية تدور حول مساعدة الدول النامية و الدول الأقل نموا في شكل اتفاقية تسهيل التجارة الجديدة، حيث فتحت هذه الاتفاقية أفاق جديدة لتطوير الدول النامية من خلال تقديم المساعدة لكل الدول التي تطلبها، و لقد كان هناك تجاوب كبير مع هذه المبادرة من قبل الجهات المانحة،

و سوف تكمل المنشآت الجديدة الجهود التي تبذلها المنظمة و تتمثل وظائفها في:<sup>1</sup>

أ- دعم الدول الأقل نموا و الدول النامية لتقييم احتياجاتها الخاصة و تحديد شركاء التنمية المحتملين لمساعدتهم على تلبية تلك الاحتياجات.

ب- ضمان أفضل الظروف الممكنة لتدفق المعلومات بين المانحين و المتلقين من خلال خلق منصة تبادل المعلومات للعرض و الطلب على المساعدة التقنية المتعلقة بتسهيل التجارة.

ج- تقديم منح لإعداد مشاريع في الظروف التي يحدد فيها العضو متبرعا محتملا و لكن لا يتمكن من تطوير مشروع ذو أهمية للمتبرع و غير قادر على إيجاد تمويل من مصادر أخرى لدعم إعداد مقترح مشروع.

هذا و يعتبر الملاحظون أن هذا الاتفاق يعتبر تاريخيا و الأول من وعه منذ تأسيس المنظمة و الذي من المنتظر أن يعزز الاقتصاد العالمي بتزليون دولار، فهو خطوة مهمة على طريق انجاز البرنامج الواسع لتحرير المبادلات التجارية الذي أطلق علم 2001 و لم يطبق، كما ستسمح هذه الاتفاقية بإيجاد ملايين الوظائف عبر العالم، بالإضافة إلى أن الاتفاق سيساعد الدول النامية على توفير ما يفوق 400 مليار دولار سنويا كمساعدة من الاقتصادات الكبرى للحد من تكاليف التجارة.

**10 - مؤتمر نيروبي 2015:**

<sup>1</sup> OMC. Accord sur la facilitation des échanges(Bali :Conférence ministérielle Interview, session 3-6 décembre 2013).

انعقد المؤتمر العاشر في كينيا من الفترة 15 إلى 18 ديسمبر و الذي انعقد لأول مرة في دولة افريقية و بعد مفاوضات شاقة تطلبت مد المؤتمر يوماً إضافياً، شهد المؤتمر انضمام دولتين جديدتين للمنظمة و يتعلق الأمر بكل من أفغانستان و ليبيريا، و لقد اضطرت المنظمة إلى فتح باب المفاوضات و التي نتج عنها ما يسمى: **حزمة نيروبي** و التي تركزت على الملف الزراعي و بصفة خاصة<sup>1</sup> تنافسية الصادرات و القطن و الدول الأقل نمواً و آلية التخزين الحكومي بغرض تحقيق الأمن الغذائي، حيث تم التأكيد على حق الدول النامية و الأقل نمواً في دعم التخزين الحكومي للحفاظ على امنها الغذائي دون التعرض لقضايا تسوية المنازعات أو قضايا إجراءات تعويضية، حيث ضمن القرار استمرار التفاوض للتوصل إلى حل دائم لمشكلة دعم التخزين الحكومي بحلول المؤتمر الوزاري القادم.

كما جاء في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر أن يتوقف الدعم الزراعي لدول المتقدمة فوراً مع منح الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء الحق في دعم صادراتها الزراعية (دعم التسويق - دعم النقل الداخلي و الخارجي) حتى عام 2030 بفترة تزيد بسبع سنوات عن الفترة المتاحة للدول النامية و المحددة بـ 2023 كما تضمن الإعلان الوزاري أيضاً استمرار التفاوض في المنظمة حول آلية الوقاية الخاصة للدول النامية و التي تهدف إلى حماية السوق المحلي لهذه الدول من الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من السلع الزراعية أو الانخفاض الكبير في الأسعار، و ذلك رغم مطالبة الدول المتقدمة بتأجيل التفاوض بشأنها لحين التفاوض حول محور النفاذ للأسواق فيما يتعلق بالسلع الزراعية.

كما اشتملت الحزمة على مجموعة من القرارات لصالح الدول الأقل نمواً، فيما يخص قواعد المنشأ التفضيلية و المعاملة التفضيلية لمقدمي الخدمات من هذه الدول، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات من شأنها تسهيل عملية التصدير في الدول الأقل نمواً إلى الدول المتقدمة في اطار اتفاقيات التجارة التفضيلية من جانب واحد.

و على الرغم من إعلان نجاح المؤتمر إلا أن هناك عدداً من الموضوعات الخلافية التي لم يتمكن المؤتمر الوزاري من التغلب عليها و التي كانت محل جدل من قبل الدول

<sup>1</sup> [https://www.wto.org/french/thewto/f/minist\\_f/mc10\\_f/nairobipackage\\_f.htm](https://www.wto.org/french/thewto/f/minist_f/mc10_f/nairobipackage_f.htm) , Consulté le 15/07/2017 à 08h00

الأعضاء بالمنظمة سواء في فترة المفاوضات في نيروبي أو قبلها، و على رأسها موقف الدول الأعضاء من استمرار أو انهاء المفاوضات الخاصة بجولة الدوحة للتنمية و كذا منهجية التفاوض و إضافة موضوعات جديدة لأجندة المفاوضات.

#### ❖ ثانيا: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

لقد كانت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "جات 1947" هي اتفاقية التجارة العالمية الوحيدة و ذلك إلى غاية الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية، و لقد اشتملت الـ"جات" بالإضافة إلى نصوص الاتفاقية نفسها إحدى عشر وثيقة قانونية و بروتوكول تقاهم تم إنجازها في الفترة ما بين (1974-1994)، و التي أصبحت بعد ذلك تعتبر جزءا من الـ"جات 1994" الى جانب اتفاقية الـ"جات 1947" نفسها، و ذلك بمجرد التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي في 15 أبريل 1994 في مراكش المغربية.

و قد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي كافة الترتيبات الخاصة لقبول اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و الاتفاقيات و المرافق الملحقة بها، و قد جاءت اتفاقية انشاء المنظمة مكونة من 16 مادة و وقعت عليها الدول المشاركة في ختام جولة الأورغواي<sup>1</sup> و ألحق بها واحد و عشرون اتفاقا و وثيقة تقاهم موزعة على أربعة ملاحق.

#### ❖ الملحق الأول: و يتكون من ثلاثة أجزاء

\* الملحق (1): أ) و يضم ثلاثة عشر اتفاقية بشأن تحرير التجارة في السلع "جات" و من ضمنها الاتفاق الخاص بإجراءات الاستثمار في التجارة "تركس" بالإضافة إلى جانب اتفاقيات الزراعة و المنسوجات و غيرها.

\* الملحق (2) ب) و يضم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة في الخدمات "جاتس" و الذي بدوره يضم مجموعة من الملاحق حول الخدمات المالية و الاتصالات و غيرها لكنها جميعا تعتبر جزءا من اتفاقية الخدمات نفسها.

\* الملحق (1) ج) و يتضمن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الملكية الفكرية "تريس"

❖ الملحق الثاني: و يتضمن وثيقة التقاهم بشأن القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

<sup>1</sup> للإطلاع على المزيد فيما يخص محتوى اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أنظر الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط:

[http://www.wto.org/french/thewto\\_f/whatis\\_f/tif\\_f/argm1\\_f.htm](http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/argm1_f.htm)

◆ **الملحق الثالث:** و يتعلق بآليات مراجعة السياسة التجارية، و جميع الاتفاقيات المتقدمة هي التي تمثل اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف و التي تلتزم بها جميعا و كوحدة واحدة أية دولة تصبح عضوا في المنظمة.

◆ **الملحق الرابع:** و يتضمن هذا الملحق ما يسمى بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف و هي أربع اتفاقيات تتعلق بالطائرات المدنية و المشتريات الحكومية و منتجات الألبان و لحوم البقر و هذه الاتفاقيات لا يلتزم بها سوى العضو المنضم إليها فقط. و هذا و تبلغ الاتفاقيات التجارية الدولية من حيث موضوعاتها إلى أربعة اتفاقات رئيسية تحتل منها الأهمية الكبرى و هي:

- اتفاقية التجارة في السلع "جات"
- اتفاقية التجارة في الخدمات "جاتس"
- اتفاقية الملكية الفكرية "تريس"

و الرابعة و التي لا تحظى بذات القدر من الأهمية رغم أهميتها البالغة عمليا و قانونيا و تتمثل في اتفاقية فض المنازعات، كما يمكن إضافة اتفاقية الاستثمار "ترمس" إلى هذا التقييم باعتبار موضوع الاستثمار يحظى بقدر كبير من الأهمية إلى جانب تنظيم السلع و الخدمات و الملكية الفكرية و المنازعات.

## المبحث الثالث: العلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة

تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من التجارة الدولية و التي تمثل في الواقع ما يقارب من نصف حجم المبادلات التجارية العالمية، و من الأرجح أن تأخذ هذه الاتفاقيات أهمية أكبر في السنوات المقبلة، و يجري تطبيق هذه الاتفاقيات بالتوازي مع النظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، و هو ما يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز تحرير التجارة، كما قد تعيق هذه الاتفاقيات الإقليمية حركة التجارة مع البلدان خارج التكتل، هذا و تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في اطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القاعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة حيث تكفل ضمان تحقيق التوافق و التكامل بين الإطارين لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار المتعدد الأطراف.

### المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة

تعد منظمة التجارة العالمية الاطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع و يطور و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة، و وظيفتها الأساسية تنطوي على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و السير و الحرية و ذلك لضمان الامداد المستمر للمستهلك و المنتج بالسلع مع توفير اختيار أوسع من الخدمات تامة الصنع و مكوناتها و موادها الخام و كذلك بخدمات انتاجها، و بذلك يضمن كل المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم مما يؤدي إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء و السلام و النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### ❖ أولاً: الأبعاد التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف

يتأثر عمل النظام التجاري الدولي بعدة أبعاد مختلفة تتمثل أساساً في:<sup>2</sup>

#### 1- بعد القانون الدولي:

إن تبني فلسفة التعددية تعد الفكرة الأساسية و المنطق القانوني وراء التواصل لاتفاقيات عالمية مثل اتفاقية الـ"جات" و قيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، و التي

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

<sup>2</sup> أسامة المجذوب، العولة و الإقليمية تستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 190-194.

تظم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم، و تدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات أهمها حتى الآن هي اتفاقية الـ"جات" التي تمثل الأساس الموضوعي لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات المفاوضات التي أجريت في اطارها و تقوم الاتفاقية في الأساس على عدة مبادئ قانونية أهمها:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و هو المبدأ الذي يتم على أساسه تبادل فتح المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.

- مبدأ المعاملة الوطنية الذي يعني منح المورد الأجنبي نفس معاملة المواطنين بالنسبة لحقوق التجارة و الاستثمار.

و يمثل هذان المبدآن القاعدة و الأساس القانوني لتحرير التجارة العالمية، لذا فإن هناك اعتقاداً سائداً بأنه إذا تم تطبيقهما بصرامة و التزام كاملين، فسوق تتحرر التجارة العالمية تدريجياً من قبضة اللوائح و القيود المختلفة، و لكن لأسباب تتعلق بالتطبيق العملي لم تكن اتفاقية الـ"جات" صارمة في الالتزام بتنفيذ مبادئها، كما ينبغي أن تكون هذه من الناحية النظرية خاصة في ظل وجود استثناءات عديدة تضمنتها الاتفاقية مثل الاستثناءات الواردة في المادة 7 التي تبيح فرض الإجراءات الوقائية و الحمائية عن طريق فرض رسوم مكافحة الإغراق و الرسوم التعريفية.

## 2- البعد الاقتصادي:

يعد مصطلح "التجارة الحرة" بمثابة البعد الاقتصادي للـ"جات" و من هذا المنطلق يعتقد أنصار التجارة الحرة أن الموارد المتاحة عالمياً سيتم تصميمها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت إدارتها بفعل قوى السوق فقط، و هو ما يتطلب منافسة مثالية او على الأقل قابلية للتطبيق و فاعلة و هو ما يعد شرطاً ضرورياً لحرية التجارة و يتطلب تطبيقها توفر كامل المعلومات عن ظروف العرض و الطلب، و هو أمر غير متاح دائماً، سواء نتيجة السوق المعقدة أو نتيجة تدخل الحكومات لحجب هذا النوع من المنافسة لتحقيق أهداف و مصالح معينة، أما المنافسة الفاعلة القابلة للتطبيق فتعني تلك التي تأخذ في اعتبارها أن السوق مثله مثل المجتمع، هو عبارة عن نظام شديد التعقيد و التداخل بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيه بشكل إيجابي عن طريق اللوائح، و بالتالي محاولة التعبير أو

تبديل هذا النظام المعقد عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعية يعد أمرا غير فعال، حيث أن تغيير أحد العناصر سيعني دون شك تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير، و بالتالي يبدو من الأفضل تطبيق أسلوب المنافسة الفاعلة باعتبارها أكثر اقترابا لظروف السوق و متطلباته، و أكثر تطبيقا لأحكام العرض و الطلب دون تدخل سواء حكومي أو من قبل مجموعات المصالح المختلفة التي تعتمد إلى تشويه المنافسة.

و في الواقع فإن كلا من المفهومين في الأساس يتسم بالطابع النظري الأقرب إلى المثالية و الواقع مختلف تماما عن النظرية و يبقى البديل الثالث و هو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل من تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من الناحية العملة.

و تشير قضية حرية التجارة مسألة التجارة العادلة و التي لاقت رواجاً كبيراً بين الاقتصاديين كبديل للتجارة الحرة لتناولها بشكل أكبر مطالب و حاجات الدول النامية و يقصد بـ"التجارة العادلة" التجارة التي تتيح قدراً أكبر من تكافؤ العرض و المشاركة في المكاسب و المخاطر وفقاً لقدر مقبول و متفق عليه من التنظيم الإجرائي.<sup>1</sup>

### 3- البعد المتعلق بالقانون المحلي:

وفقاً لأحكام اتفاقية جولة أورغواي و طبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة الحق للدول تحديد كيفية تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وفقاً لما يقضي به دستورها الوطني و لكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بدعوى الدستور بمعنى تحديد نطاق التطبيق أو الأحكام التي يتم تطبيقها، أو التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها، و هو ما يطلق عليها عملية موازنة التشريعات الوطنية، حيث تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتعديل تشريعاتها الوطنية وفقاً لأطر زمنية محددة لتتوافق في النهاية مع أحكام هذه الاتفاقية، فلا يجوز لدولة أن تتصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلي.

### ❖ ثانياً: إنجازات منظمة التجارة العالمية

#### 1- المزايا التي تحققت من قيام النظام التجاري متعدد الأطراف

<sup>1</sup> BERNARD HOCKMAN, Free and deep integration (Washington : world bank and CEPR,) PP . 4-6.

إن للنظام التجاري العالمي الجديد و المتمثل في انشاء المنظمة العالمية للتجارة العديد من المزايا تتلخص أهمها في:<sup>1</sup>

أ- يساهم النظام التجاري متعدد الأطراف ذلك أن تدفق التجارة بسهولة و يسر بين الدول يوجد مصالح مشتركة بينها، و يوفر وسائل بناءة و عادلة للتعامل مع النزاعات التجارية.

ب- إن النظام التجاري متعدد الأطراف باعتباره قائما على القواعد أكثر منه على فرض الرأي، يجعل الحياة أيسر للجميع فهو يوفر للدول الصغرى حقوقا أفضل و يوفر على الدول الكبرى الدخول في مفاوضات مع أطراف عديدة كل على حدة، كما يتيح أسلوب مناقشة الموضوعات و القرارات في المنظمة للدول الصغرى فرصة مساومة أكبر عندما تعمل بشكل جماعي بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادة مع دول أكبر على حدى.

ج- كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لدى الشعوب فالجميع مستهلك و ما ندفعه فيما نستهلكه يتأثر بسياسات و حرية التجارة و الحماية عالية التكلفة، و تحرير التجارة من شأنه إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية و بالتالي خفض تكلفة السلع.

د- إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة بعكس الحال في ظل تقييد التجارة و حصر الاختيار أمام المستهلك في الإنتاج المحلي دون منافسة و تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي لاستيراد السلع فهو يفتح الباب للتصدير أيضا إلى الدول الأخرى في المقابل.

هـ- إن التجارة ترفع مستويات الدخول لدى الشعوب، و تقدر منظمة التجارة أن زيادة الدخول العالمي الناشئ عن إبرام اتفاقيات أورغواي يقدر بما تتراوح قيمته بين 109-510 مليار دولار نتيجة لتحرير التجارة العالمية، و إذا كان تحرير التجارة سيفيد صناعات و يضر بأخرى فإن الدخل الإضافي الناشئ يمكن الحكومات من إعادة توزيع المنافع.

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص. 263-267.

و- يعمل النظام على حماية الحكومات من المصالح الضيقة، إذ يساعدها في تبني سياسات تجارية أكثر توازياً في مواجهة ضغوط النظرة المحدودة بمصالحها و تجعل قرارات الحكومة في مصلحة الجميع.

## 2- إنجازات منظمة التجارة العالمية بعد عشرين سنة من التحدي

إن انشاء المنظمة العالمية للتجارة قبل أكثر من عشرين عاما يمثل أكثر من مجرد إصلاح لاتفاقية الـ"جات"، فقد كان هذا الانشاء بمثابة وضع حجر الزاوية للتأسيس لنظام اقتصادي دولي جديد مبني على الانفتاح و التعاون و الذي تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب الباردة، حيث توجهت بعض الدول التي ظل اقتصادها مغلقا لما يقارب نصف قرن لفتح أسواقها و اندماجها اقتصاديا كما اتجهت العديد من الدول الى محاولة اللحاق بالدول الصناعية، حيث ساهمت التكنولوجيات الجديدة في مجالات النقل و الاتصالات و المعلومات في خلق علاقات وثيقة بين مختلف الاقتصادات.

و حسب تقرير أعدته المنظمة في سنة 2015 من أجل وضع حصيلة لإنجازات المنظمة بعد عشرين سنة من التحدي، فلقد كانت المنظمة و حسب نفس التقرير عند مستوى التوقعات، فمنذ سنة 1995 انظم الى المنظمة 33 عضو جديدا بما في ذلك دول عملاقة على غرار الصين و روسيا، و هو ما يدل على أن معظم اقتصاديات العالم تنتمي الى نظام تجاري موحد، و أصبحت العلاقات التجارية تسير وفقا لقواعد عالمية بعيدة عن القوة و الصراعات، و أصبحت النزاعات لا تسوى عن طريق حروب تجارية بل عن طريق جهاز فض النزاعات التابع للمنظمة، و أصبحت الحواجز التجارية تتساقط الواحد تلو الآخر لدرجة أن أكثر من نصف التجارة العالمية الآن خالي من الرسوم الجمركية و يمكن ايجاز أهم إنجازات المنظمة منذ انشائها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

\* أبرمت منظمة التجارة العالمية عدة اتفاقات جديدة في عدة مجالات مثل اصلاح

الجمارك، تكنولوجيا المعلومات، المشتريات الحكومية، الخدمات المالية و الاتصال،

و هو ما فتح آفاق جديدة في مجالات عديدة بطريقة مبتكرة.

\* تشير التقديرات إلى أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة الذي توصلت

<sup>1</sup> Organisation mondiale du commerce, **L'OMC à 20 ans défis et réalisation**, septembre 2015, P4. Disponible sur le site : [https://www.wto.org/french/res\\_f/booksp\\_f/wto\\_at\\_twenty\\_f.pdf](https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/wto_at_twenty_f.pdf)

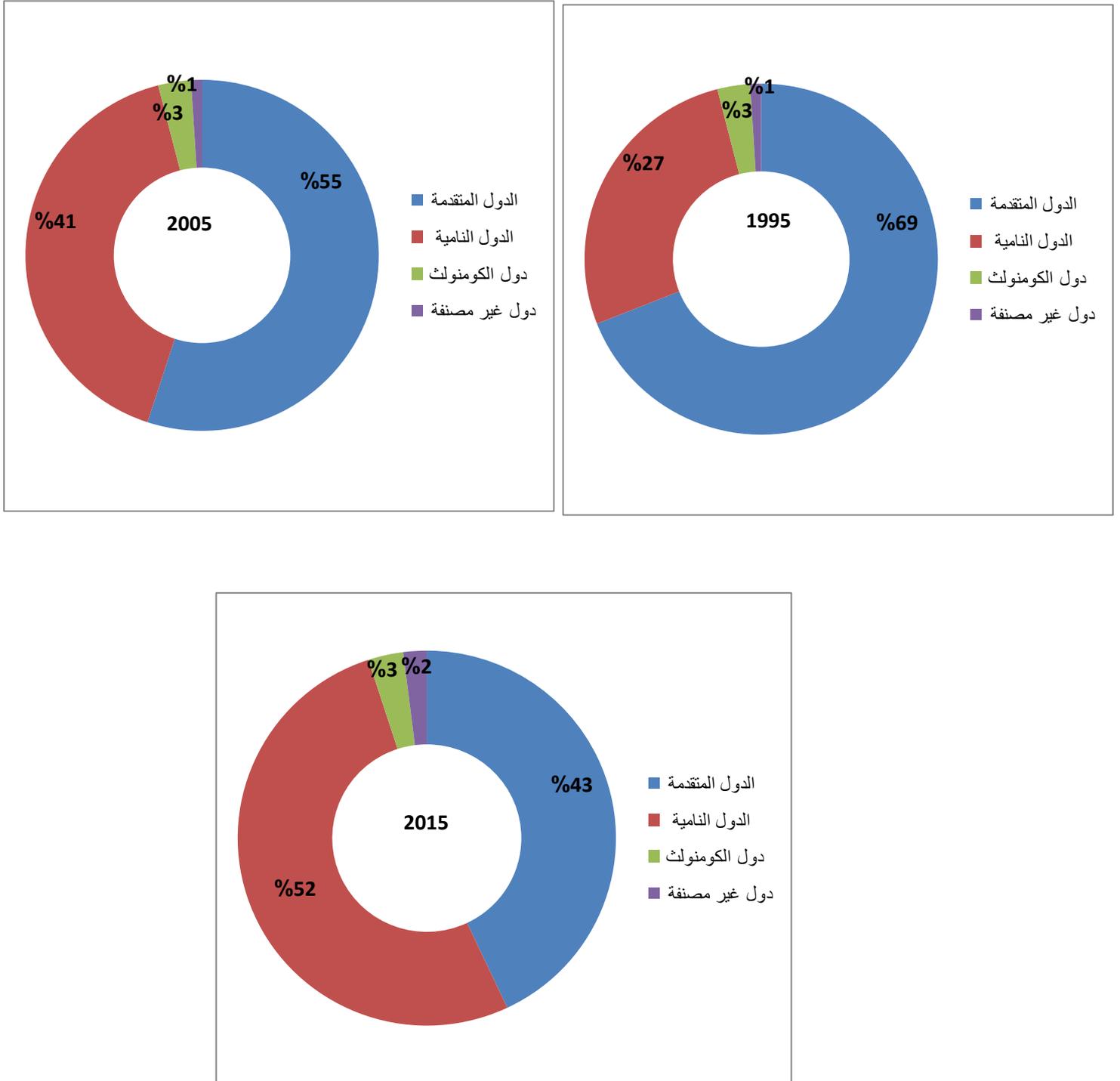
إليه المنظمة في سنة 2013 وحده يمكن أن يساهم في تخفيض تكاليف التجارة و كذلك القضاء على باقي التعريفات المتبقية في جميع أنحاء العالم.

\* كما أن اتفاقية جويلية 2015 الخاصة بتكنولوجيا المعلومات يمكنها إلغاء الحقوق الجمركية على المنتجات ذات التكنولوجيا العالمية و التي تمثل ما قيمته 7% من حجم التجارة العالمية أي أكثر من الملابس و المنسوجات و منتجات الصلب مجتمعة.

\* فتحت منظمة التجارة العالمية منذ قيامها الطريق لفترة غير مسبوقه من النمو و التنمية في جميع أنحاء العالم، فلقد ارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة السلعية من 27% إلى أكثر من 50%، و ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 41% إلى أكثر من 53% و أصبحت بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين و الهند و البرازيل محركات لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصاد العالمي، و يرجع اقلاع البلدان النامية الى عدة عوامل مهمة و لكن الأكثر أهمية هو اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما ساهم في إعادة توزيع نسب المساهمة في التجارة العالمية للسلع بين الدول النامية و الدول المتقدمة بصورة ملفتة و هو ما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم (07)

تطور الصادرات السلعية للدول النامية خلال الفترة 1995 - 2015



Source : world trade organization , world trade statistical review, 2016 , p13

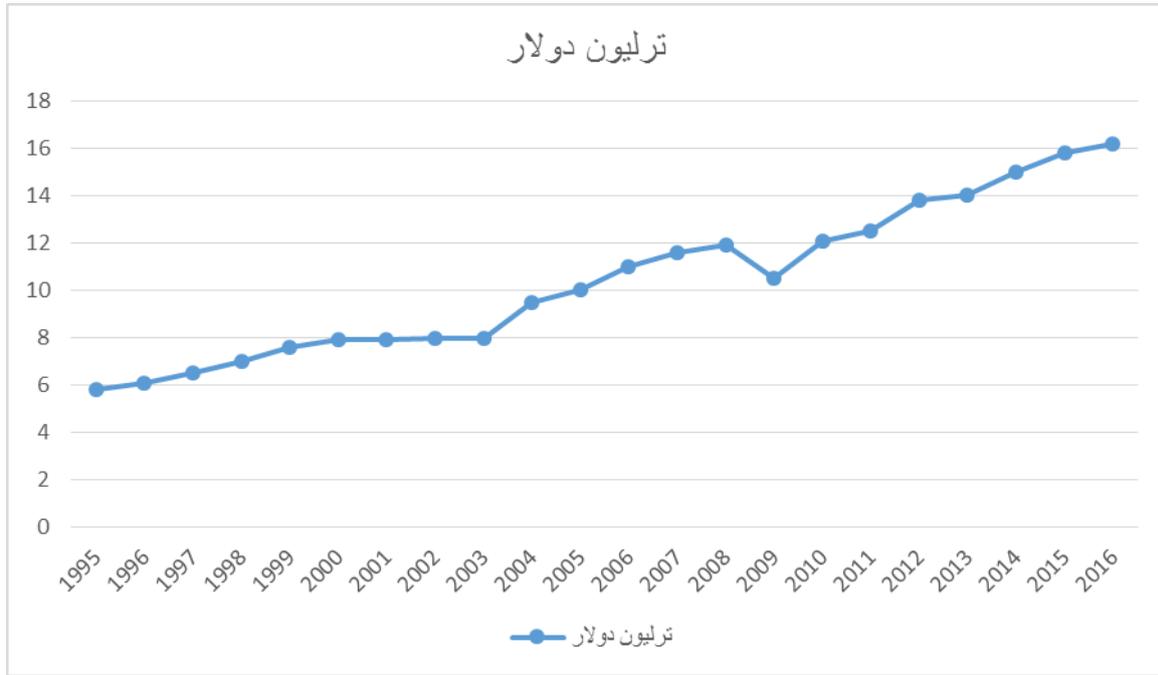
\* أما في يخص الحواجز التي تعوق التجارة الدولية فقد تمكنت المنظمة خلال عشرين سنة من تخفيض متوسط نسبة التعريفية الجمركية على الواردات لتصل إلى 8% في سنة 2015، مقابل 15% في سنة 1995 و نحو 40% بعد الحرب العالمية، و لقد كان الانخفاض مهما جدا في بعض الدول، ففي الهند تم تخفيض متوسط التعريفية الجمركية من 38,6% إلى 13,5% خلال عقدين من الزمن، و في المغرب تم تخفيضه من 33,5% إلى 12,5%، و في إندونيسيا من 25,6% إلى 7,1%، و لقد أصبح ما يقارب 60% من التجارة العالمية لا يخضع للرسوم الجمركية، و حوالي 20% يخضع لرسوم جمركية أقل من 5%.

\* و خير دليل على نجاح المنظمة حسب القائمين عليها هو تضاعف حجم التبادل التجاري إلى حوالي مرتين و نصف منذ انشاء المنظمة، أنظر المنحنى البياني رقم (09) فلقد بلغ مجموع صادرات بلدان المنظمة من السلع سنة 2016 ما يقارب 16,2 ترليون دولار مقابل 5,8 ترليون دولار في سنة 1995.

كما شهدت جميع بلدان العالم تقريبا نموا كبيرا في حجم تجارتها على مدى العقدين الماضيين، فعلى سبيل المثال تعتبر الصين حاليا أهم دولة مصدرة في العالم في حين كانت قبل 20 عاما فقط تحتل المرتبة الحادية عشر عالميا، كما شهد العالم خلال نفس الفترة ظهور عمالقة جدد في التجارة الدولية على غرار إندونيسيا، الشيلي وصولا إلى قطر و كمبوديا.

## المنحنى رقم (08)

## نمو حجم المبادلات السلعية لدول منظمة التجارة العالمية (1955-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

World Trade Organization, world trade statistical review, 2016

## ❖ ثالثا: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

توجه للمنظمة العالمية للتجارة عدة انتقادات على أساس أنها تعتبر التجارة المحرك الأساسي للنمو و ذلك على حساب التنمية، بالإضافة إلى انتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات و السلع و الخدمات و الملكية الفكرية و فيما يلي أهم هذه الانتقادات<sup>1</sup>.

## 1- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

و يتجلى ذلك من خلال اهمال منظمة التجارة العالمية للتنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، و تعتمد الى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية على رفع معدل النمو من جهة و أثرها على تغيير هيكل الناتج القومي من جهة أخرى، لذا من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو و سلبيا فيما يتعلق بمعدل التنمية، فرفع الحماية التجارية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع و يعرض الصناعات الناشئة الى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

<sup>1</sup> محمد أحمد السريحي ، محمد عزت غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص ص. 238-240.

## 2-المناداة بالتبادل الحر مهما كان الثمن:

و يظهر ذلك من خلال انعكاسات تحرير تجارة السلع و الخدمات، فعلى مستوى تحرير السلع تم الغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، مما انعكس في حدوث عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع وارداتها، من جهة أخرى أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة.

أما على مستوى الخدمات فلم تراخ المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية و حجمه في الدول الفقيرة، و لم تراخ المنظمة أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف.

## 3-المناداة بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدول الوطنية:

و يمثل هذا الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لانقسام الأسواق أو لعرض أسعار احتكارية أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج، هذا و تعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات و عولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
- اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي و الدولي.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريحي ، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص.34.

## المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية و دورها في تحرير التجارة

### ❖ أولاً: أهمية التجارة الإقليمية و اتجاهاتها العامة

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فلقد أدى التعثر في المفاوضات المتعددة الأطراف و تشعبها و تعقيداتها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر، و توفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة و تسهم في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها، كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي و تعتبر جزءاً أساسياً من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية و المتقدمة، و رغم الخوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات في تزايد مستمر و متسارع و لا سيما منذ عام 2000، و قد زاد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى و دول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة في الحصول على إمكانات أكبر للنفوذ إلى الأسواق.

هذا و تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية ظاهرة رئيسية ذات اتجاه واحد (غير قابلة للتراجع) و خلال السنوات الأخيرة كانت أعداد الاتفاقيات التفضيلية و كذلك نسبة التجارة التفضيلية من إجمالي التجارة العالمية في ازدياد مستمر، فعلى سبيل المثال في سنة 2004 تم ابلاغ منظمة التجارة عن 43 اتفاقية إقليمية جديدة مما يجعل منها سنة تاريخية بالنسبة لهذه الاتفاقيات، و يتعامل أعضاء المنظمة مع الاتفاقيات الإقليمية كأداة سياسية تجارية أو كمتتم لسياسة الدولة الأولى بالرعاية و إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية فهناك وجوه أخرى لاستراتيجية الاتفاقيات الإقليمية المتعددة كالاقتبارات السياسية و غيرها، و يمثل التزايد في عدد الاتفاقيات تحدياً و فرصة في آن واحد لمنظمة التجارة العالمية و النظام التجاري متعدد الأطراف، و تكمن الاتجاهات العامة المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية في المشهد العالمي التجاري في النقاط التالية:<sup>1</sup>

**1) هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائماً تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المرحلة القادمة.**

<sup>1</sup> محمود بيبي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية (مصر: وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، 2008)، ص. 1

- 2) أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، و في كثير من الحالات فإن التشريعات الجديدة تجاوزت و سبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
- 3) يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية انخفاض اعتماد بعض الدول النامية على نظام التفضيلات غير المتبادلة.
- 4) تقدم ديناميكية الاتفاقيات التجارية الإقليمية يمثل نموذجا عاما من التوسع و التماسك فمن جهة نلاحظ تزايد الاتفاقيات التجارية العابرة للمناطق و هي تمثل حصة كبيرة من تزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية، و من جهة أخرى فإن التكتلات التجارية الإقليمية على أساس قاري هي أيضا في حالة نشاط و حيوية مقارنة بالعقود الماضية.

#### ❖ ثانيا: مجال الاتفاقيات الإقليمية

الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، و يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية إلى أخرى، حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع و أشمل بكثير و تتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارة، حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفات الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية و المقاييس الفنية و العوائق غير الجمركية و البيئة و المعونات التجارية. أما بالنسبة للالتزامات البلدان المشاركة فتختلف باختلاف نوع الاتفاقية ففي حالة اتفاقيات المناطق التجارية الحرة يتم إزالة أو خفض الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء و لكن تبقى سياستها التجارية مع الدول غير الأعضاء منفصلة و مستقلة و هذا ما يسمح لبلد عضو أن يحمي إحدى قطاعاته الحساسة، و لكنه أيضا قد يسبب له مشكل إذا قامت دولة ثالثة بإدخال منتجاتها من ذلك القطاع الحساس إلى بلد آخر عضو ثم استعادة من الاتفاقية إعادة إدخاله إلى البلد العضو الحامي للقطاع، أما الاتحاد الجمركي فهو لا يعاني من مثل هذه المشكلة لأنه يقوم ليس على إلغاء أو تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء فقط بل و أيضا توحيد السياسة الخارجية التجارية، و لكن في هذه الحالة يصبح من الصعب

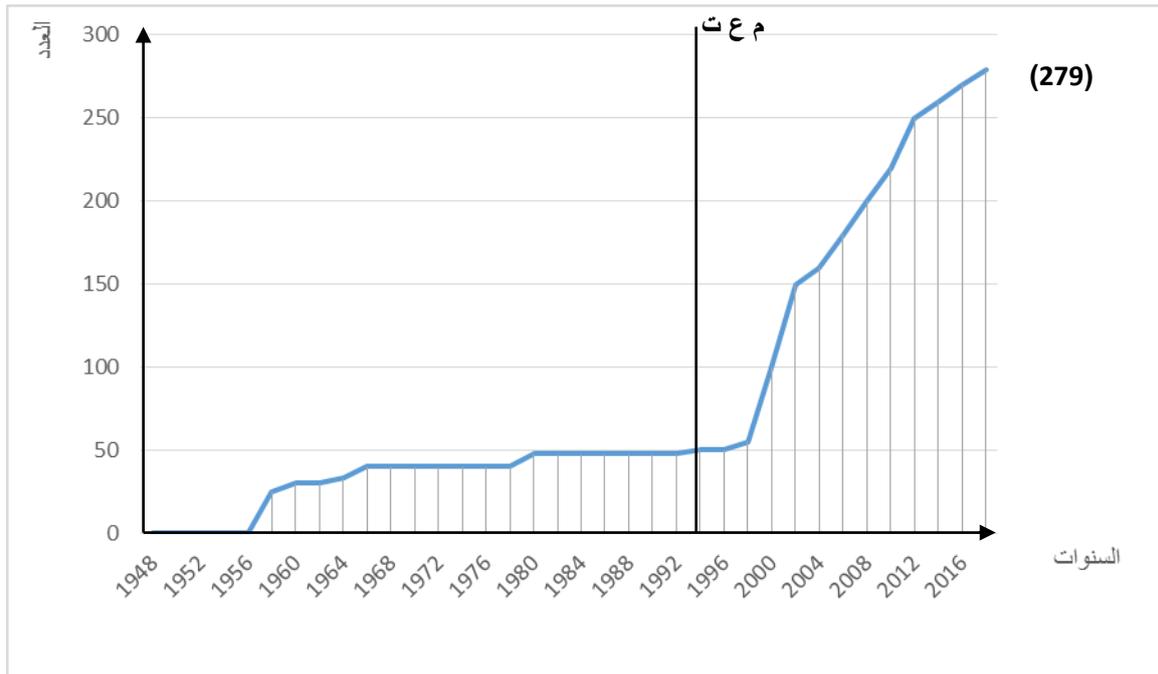
على احدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أن تحمي أحد قطاعاتها لأن ذلك يستلزم التفاوض مع كافة الدول الأعضاء الأخرى للتوافق على تعريفه مرتفعة موحدة للجميع.<sup>1</sup>

### ❖ ثالثاً: دوافع التوجه المتزايد نحو الإقليمية

تتوجه الاقتصاديات القطرية بشكل متزايد نحو خيار التكتلات الإقليمية بدلا من النظام التجاري متعدد الأطراف كخيار استراتيجي في اطار تحرير تجارتها الخارجية سواء فيما يخص السلع أو الخدمات و في اطار مختلف درجات التكامل الاقتصادي فلقد بلغ عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة عبر العالم إلى غاية عام 2017 إلى ما يقارب 279 اتفاقية مفعلة في مختلف الدرجات كما هو مبين في المنحنى البياني رقم (10) .

### منحنى رقم (09)

تطور عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة في العالم (1948-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

[http://wto.org/french/tratop\\_f/region-f/regfac-f.htm](http://wto.org/french/tratop_f/region-f/regfac-f.htm)

أما عن الدوافع التي تقف وراء هذا التوجه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود بيبي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، مرجع سابق، ص. 3.

<sup>2</sup> SIROËN IM, la régionalisation de l'économie mondiale (Paris: la découverte, 2<sup>ème</sup> édition, , 2004), P. 17.

- تفكك الاتحاد السوفياتي و رغبة الدول المنفصلة عنه في الحفاظ على علاقات تجارية تربطها بباقي دول العالم.
- رغبة الدول المتزايدة في الدخول في اتفاقيات إقليمية جنباً إلى جنب و بالإضافة إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية حيث أن هناك العديد من الاتفاقيات هي محل تفاوض على غرار الاتفاقيات المفعلة.
- تراجع العديد من الدول عن مواقفها تجاه الإقليمية، حيث نلاحظ أن العديد من الدول التي كانت مترددة في وقت سابق أصبحت الآن تشارك و بقوة كبيرة في الاتفاقيات التفضيلية مثل اليابان و سنغافورة و ذلك لعدة أسباب منها:<sup>1</sup>
  - \* الحرص على عدم البقاء خارج هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات التفضيلية لاعتقاد حكومات هذه الدول أنها قادرة على الحصول على نتائج أسرع على المستوى الإقليمي عكس المفاوضات متعددة الأطراف.
  - \* العمل من قبل السلطات العمومية في استغلال الاتفاقيات الثنائية من أجل تحقيق أهداف سياسية و استراتيجية أساسية.
  - \* كما قد يكون لبعض الدول أغراض أخرى من هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى مجال التجارة مثل معايير العمل الأساسية أو حماية البيئة حيث يعتقد البعض من الاقتصاديين أن بعض الدول النامية تسعى للاستفادة من سهولة الوصول للأسواق في حين تسعى الدول المتقدمة إلى مزيد من التكامل.
- كما هناك دوافع أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره تتمثل في:<sup>2</sup>
  - يلعب عامل الجوار دوراً مهماً في توجه الدول نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بصفة عامة و المبادلات التجارية بصفة خاصة و ذلك نتيجة لانخفاض تكاليف النقل و تكاليف المعاملات و هو ما يعزز زيادة التعاون بين دول الجوار و دفعهم إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا النوع من التجارة البيئية من خلال إقامة كتل اقتصادية.

<sup>1</sup> La régionalisation et le système commercial multilatéral, **le rôle des accords commerciaux régionaux**( OCDE, décembre 2003), P. 2.

<sup>2</sup> CHRISTIAN DEBLOCK, **Régionalisme-multilatéralisme et nouvel ordre internationale la ZLEA comme modèle institutionnel**(, Montréal :centre études internationales et mondialisation, 2003), PP. 13-16.

• صعوبة العمل المؤسسي في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة و الذي يبدأ بفكره أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بطيئة و صعبة خاصة وجود عدد كبير من الفاعلين و تداخل المصالح على عكس الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية و التي يمكنها أن تقرب بين اهتمامات الشركاء التجاريين و الذين يملكون اهتمامات مشتركة و هو ما يعزز من فوائد التجارة الحرة.

• من أهم الدوافع التي يجب ذكرها هو ما يطلق عليه "أثر الدومينو" للاقتصادي "بالدوين" و الذي يرى أن الدول ليست طرفا في الاتفاقيات الإقليمية و التي يمكن أن يقال عليها مهمشة و محرومة ذلك أن الاتفاقية تعود بالنفع على الدول الموقعة من خلال المزايا التي تمنحها على غرار الوصول الى سوق أوسع ستتأثر بهذا الوضع و الذي سيصبح حافزا لها تسعى من خلاله إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقيات.

#### ❖ رابعا: التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية

بطبيعة الحال فإن كل التطورات التي تحدث في العالم في مجال تحرير التجارة لا يمكن أن ترجع فقط للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فالاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية قد ساهمت بشكل ملحوظ في تحرير التجارة و أصبحت هذه الاتفاقيات لا تقل أهمية في المشهد الاقتصادي العالمي عن المنظمة العالمية للتجارة، فلقد أصبحت هذه الاتفاقيات ظاهرة عالمية منتشرة عبر كامل المعمورة لتشمل كافة الأقاليم كما هو مبين في الجدول (16).

## جدول رقم (16)

## اتفاقيات التجارة الإقليمية حسب الأقاليم

(الاتفاقيات المبلغ عنها إلى غاية نهاية ديسمبر 2014)

النسبة المئوية	المنطقة
21%	أوروبا
15%	شرق آسيا
12%	دول الكومنولث
11%	أمريكا الجنوبية
8%	أمريكا الشمالية
8%	أمريكا الوسطى
7%	أفريقيا
6%	الشرق الأوسط
5%	غرب آسيا
5%	أوقيانوسيا
2%	منطقة البحر الكاريبي

Source: World Trade Organization, **Regional Trade Agreements and the Multilateral Trading System, discussion paper for the G20**, 2015, P07.

فاستنادا إلى عدد الاخطارات العامة إلى المنظمة العالمية للتجارة فلقد شهدت أوروبا 21% من اتفاقيات التجارة الإقليمية، و التي تشمل اتفاقيات إقليمية مع دول أوروبا الشرقية و دول حوض البحر الأبيض المتوسط تليها منطقة شرق آسيا بـ 15% ثم دول الكومنولث بـ 12%، و لا تزال هناك اتفاقيات أخرى قيد المفاوضات بكل هذه المناطق.

تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية احدى استثناءات مبادئ منظمة التجارة العالمية و هو مبدأ "الدولة الأكثر رعاية"، فالدول الأعضاء في الترتيبات الإقليمية تدخل مع بعضها في منافسة باستخدام التعريفات التفضيلية و شروط النفاذ إلى الأسواق و ذلك بصورة أكبر من تلك التي تطبق على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، و هو ما يؤدي إلى فقدان تلك الأسواق من قبل الدول الغير أعضاء في التكتل حتى و لو كانت عضو في المنظمة، أي أن زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية تخلق مجموعة مختلفة من القواعد تحكم

الجارة فيما بين الدول و هو ما يزيد من احتمالات التنازلات الجمركية المتبادلة على المستوى الثنائي و الإقليمي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: التفاعل بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف

#### ❖ أولاً: قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تحكم الاتفاقات التجارية الإقليمية

يعد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يرد في المادة الأولى من اتفاقية الـ"جات" حجر الأساس في النظام التجاري متعدد الأطراف، و المقصود بالدولة الأولى بالرعاية أن أية ميزات يعطيها عضو في المنظمة تصبح حقا مكتسبا لباقي الأعضاء دون أن يطلبوها أو حتى يفاوضوا عليها و يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز في المعاملة و المعاملة بالمثل مع الدول الأعضاء، إلا أن النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف سمح ببعض الاستثناءات حيث يتم مخالفة مبدأ عدم التمييز في المعاملة نتيجة الإعفاءات و الميزات التي تمنح للدول الأعضاء في اطار الاتفاقات التكاملية و تحرم منها الدول غير الأعضاء، و لقد جاءت هذه الاستثناءات في شكل أحكام كما يلي:

#### 1- أحكام المادة الرابعة و العشرون من اتفاقية الـ"جات" 1994:

تعد المادة الرابعة و العشرون أهم مرجع في اتفاقية الـ"جات" فهي تقدم الغطاء القانوني لأعضاء منظمة التجارة العالمية من أجل تشكيل أو الانضمام إلى اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، و نظرا لأن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعد تحديا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية فإن المادة تفرض عدة شروط يجب استقائها من جانب الدول الأعضاء لاعتبار هذه التجمعات الإقليمية منسجمة مع مبادئ تحرير التجارة وفق مبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف.

و تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة هي أن التجمعات الإقليمية بصورها المختلفة ليست سوى روابط تفضيلية، يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، و بما أن الأفضليات محظور إقرارها تحكم المادة الأولى من الـ"جات" و التي تقر بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في اطار تحقيق مصالح أساسية للدولة في مجموعها، و انطلاقا من ذلك

<sup>1</sup> علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي (مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010)، ص. 115.

جاء وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أطراف التجمع الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتجمع و البعض الآخر في الاطار الخارجي له.

#### أ- الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع:

و تتضمن نوعين من الالتزامات كما يلي:

- النوع الأول: الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء (المادة 8/24)

يهدف التجمع الإقليمي إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، فيقتضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية و ما في حكمها من قيود تجارية، مغطيا المبادلات الأساسية فيما بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التجمع الإقليمي طابع الجزئية، والغرض من هذا الشرط منع استثناء المنتجات التي تفرض عليها تعريف جمركية مرتفعة، وذلك لأن مثل هذا الاستثناء يعوق الآثار التنافسية التي تترتب على انشاء التجمع، و يجب أن يتضمن الاتفاق إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا إذ أن مجرد التخفيض لا يكفي لأن النص صريح في الإلغاء، كما أن الغرض من هذا الشرط هو محاولة جعل الدول الأعضاء يذهبون في جهود التحرير إلى نهاية الطريق، و هو أيضا مصمم لمنع الدولة المشاركة في انتهاك التزاماتها بمبدأ الدولة الأكثر رعاية بشكل انتقائي و بوجه عام فمن المعتقد أن الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة تعزز المصلحة بينما الترتيبات التجارية التفضيلية التي لا يتحرر فيها سوى عدد قليل من القطاعات تعتبر بوجه عام حمائية و ليست في صالح القطاع التجاري متعدد الأطراف<sup>1</sup>.

- النوع الثاني: الالتزام بتقديم برنامج لتعزيز التكتل (المادة 5/24)

اشتترطت المادة 24 في البند 5 من الـ"جات" ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي سواء كان اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة برنامجا يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

- ✓ العنصر الأول: خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في اطار محدود و كاف للتعرف على مضمون تدابير انشاء الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة.

<sup>1</sup> عادل أحمد مرسي ابراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وأثارها على النظام التجاري متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية (جامعة حلوان، 2006)، ص. 233.

✓ **العنصر الثاني:** تحديد فترة مناسبة لمدة التي سيتم بحلول نهايتها انجاز التكتل الإقليمي المعني، و هذا يعني أنه يجب أن تتضمن أي اتفاقية نهائية للاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة خطة جادة و جدول للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة

#### ب- الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل:

و تتضمن الالتزامات التالية:

- **الالتزام الأول: عدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية (المادة 4/24)**

و يشمل الالتزام كل من الاتحاد الجمركي و مناطق التجارة الحرة، فإذا كان الهدف من انشاء أحد الاطارين هو تسهيل التجارة بين الدول الأطراف فإنه يجب أن يكون ذلك مقتربا بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب أن لا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى بمعنى آخر، فإن هذه التجمعات أو التكتلات يجب أن يكون تأثيرها في نهاية المطاف العمل على خلق التجارة و ليس إلى تحويل أو انحراف المبادلات التجارية، فتأسيس اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة لا ينبغي أن يكون على حساب مسار التجارة الدولية الذي يقتضي تنمية المبادلات التجارية و تدفقها عبر الدول، فغير ذلك معناه أن تصبح التكتلات الإقليمية احدى الحواجز التي تعيق المبادلات التجارية الدولية و هذا ما يتنافى كلية مع الهدف من الـ"جات" و الذي يركز على تحرير التجارة و إلغاء كل القيود التي تعرقل من المبادلات التجارية الدولية.<sup>1</sup>

- **الالتزام الثاني: عدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى**

و وفقا لهذا الالتزام يجب أن لا تكون التعريفات الجمركية المفروضة و لوائح التجارة المقررة بالنسبة للتجارة مع الدول التي ليست طرفا في التكتل أعلى أو أشد قيودا من عبء التعريفات أو اللوائح السارية في الأقاليم المكونة للاتحاد أو منطقة التجارة الحرة قبل تكوينها و الغرض من هذا الشرط هو تقادي كل تمييز يترتب على إنشاء اتفاقيات إقليمية و ذلك بغرض رسوم أو قيود على الدول الأخرى تزيد على ما كان ساريا منها وقت عقد الاتفاقات، إذ أن القول بغير ذلك يؤدي الى تحويل مجرى التجارة و استخدام التعريفات

<sup>1</sup> إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (مصر: مكتبة مدبولي، 2002)، ص. 176.

الخارجية كأداة للمساومة، و على ذلك يمكن أن يتحقق الغرض الذي سبق الإشارة إليه على تجارة الأعضاء الآخرين مع بقية الأطراف و يتحقق الالتزام المذكور من خلال:<sup>1</sup>

✓ أن تكون الضرائب الجمركية و التنظيمات التجارية المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء معادلة أو مماثلة في جوهرها.

✓ أن يتم وضع تعريفية جمركية مشتركة للاتحاد من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة من أجل تجنب أي اختلافات و صعوبات في تقرير هذه الضرائب.

## 2- المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تعتبر المادة الخامسة من الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات "جاتس" هي المادة المقابلة للمادة الرابعة و العشرون من الـ"جات" 94/47، فقبل بداية سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لم تكن التكتلات التجارية الإقليمية تنتظر في تجارة الخدمات، حيث أن المادة 24 تغطي فقط التجارة في السلع و إزاء تزايد حصة الخدمات في التجارة العالمية، اعتبر ذلك قصورا خطيرا في نظام الـ"جات" على اعتبار أنه يكاد يعطي لأطراف أي تكتل تجاري إقليمي السماح بإتباع سياسات تمييزية في مجال الخدمات.

اتفاقية الـ"جات" لا تستخدم عبارتي "اتحادات جمركية" أو "مناطق التجارة الحرة" بل تستخدم بدلا منها تعبير التكامل الاقتصادي بما يوضح أنها تغطي كل الصيغ الأربعة لتوصيل الخدمة، و هو ما جاء في البند الرابع في المادة الخامسة و التي تنص على " أن أي اتفاق للتكامل الاقتصادي ينبغي أن يصمم بحيث يسهل التبادل التجاري بين اطراف الاتفاق و ينبغي أن لا يرفع هذا الاتفاق المستوى الكلي للعوائق التجارية في الخدمات بالنسبة لأي عضو خارج الاتفاق ضمن القطاعات الفرعية موضوع القرنة إلى المستوى الذي كان قائما قبل الاتفاق"، و هكذا فإنه من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية فإن اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي يدخل فيها الأعضاء مقبولة من حيث المبدأ إذا كانت نية اطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، و ليس كوسيلة لاتباع سياسات تمييزية.

<sup>1</sup> عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة و آثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص. 235.

و على غرار المادة الرابعة و العشرين تنص المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على تعويض الأعضاء غير المشاركين إذا انسحب المشاركون من أي تكامل اقتصادي أو عدلوا التزامات محددة تتعلق بالوصول الى الأسواق أو المعاملة الوطنية، أما فيما يتعلق بالشروط الأخرى التي تطلبها المادة الخامسة فهي كما يلي:<sup>1</sup>

#### أ- التغطية القطاعية الكبيرة:

جاء في البند 1/أ من المادة الخامسة شرط أن يكون في اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية اقتصادية كبيرة، فلن يكون الاتفاق متسقا مع أحكام المادة الخامسة إذا كان ينص على الاستبعاد المسبق لأحد القطاعات، و السبب في هذا الحكم هو منع الأعضاء من الدخول في اتفاقيات تمييزية محدودة لا تكون عادة محققة للمصلحة من وجهة نظر النظام التجاري متعدد الأطراف.

#### ب- الاتفاقيات المؤقتة المتعلقة بإنشاء اتفاقات التكامل الاقتصادي:

يلتزم أطراف الاتفاقيات المؤقتة بموجب المادة الخامسة بند 7/ب بتقديم تقارير دورية إلى مجلس التجارة في الخدمات عن تنفيذهم و لا يوجد أي شرط بأن يرفق الأطراف خطة و جدولاً أو اطاراً زمني توضيحي، و ذلك على خلاف المادة لرابعة و العشرين.

#### ج- شرط الاخطار الإجرائي:

تشترط الفقرة 7/أ من المادة الخامسة أن يحظر أطراف أي اتفاقات للتكامل الاقتصادي مجلس التجارة في الخدمات، و دون ابطاء بهذه الاتفاقات و بأي توسيع لها أو أي تعديل و ليس من الواضح ما إذا كانت المادة تطلب من الأعضاء اخطار المجلس بالاتفاق أو بالتغييرات قبل التنفيذ.

<sup>1</sup> HOCKMAN BERNARD.M, **Trade Laws and institutions, good practices and the world trade organization** ( Washington :World Bank discussion papers, the World Bank), P. 54.

### 3- تقييم قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ذات الصلة بالتكتلات الإقليمية:

يهدف الفكر الدولي تجاه الإقليمية الى تشجيع التكتلات الإقليمية من أجل خلق التجارة و تجنب تحول التجارة و ذلك من أجل تحقيق مصلحة أعضاء التكتل و تقليل الأضرار إلى حدها الأدنى بالنسبة للدول غير الأعضاء و يظهر ذلك من خلال عدة ضوابط:

- فعلى المستوى الرسمي تعتبر الإقليمية مجازة و لكن بشروط محددة و ذلك استثناء من قواعد الـ"جات" التي تنص على عدم التمييز حيث تفرض الـ"جات" شروطا على إقامة التكتلات كما تم توضيحه سابقا، إلا ان تلك الشروط تعد غير كافية و لا تملك الـ"جات" القوة الكافية لتنفيذ و مراقبة تلك الشروط للتأكد من أن الإقليمية مفيدة اقتصاديا لكل من الدول الأعضاء و لا تؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء، و من هذا المنطلق فإن مسؤولية النتائج الجيدة للإقليمية تقع على عاتق حكومات الدول المعنية و التي لا تستطيع الاتحاد فيما بينها بشكل يسمح لها القضاء على أضرار التكتلات الإقليمية و في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

• كان دور اتفاقية الـ"جات" هو تقنين و تسجيل سلسلة من تخفيض التعريفات الجمركية و العمل على إضفاء الشرعية الدولية على تلك التخفيضات، و حرصت في هذا الصدد على عدم تشجيع الدول المعنية على نقص أو الغاء استقطاعات التعريفات التي تمت في جولاتها المختلفة.

- منظمة التجارة العالمية التي أقيمت عام 1995 لتتبع الـ"جات" و العديد من الاتفاقيات كانت أكثر تقيدا بالقانون، و لكنها ظلت أيضا تصب اهتمامها على الإجراءات العملية المتبادلة و المقبولة من الدول الأعضاء لحل المشاكل فقد اهتمت كل من الـ"جات" و منظمة التجارة العالمية بإدارة عملية وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك أعضائها أكثر من اهتمامها بالنتائج المترتبة على وضع تلك القواعد، فهما يهتمان بمقابلة الالتزامات و الحقوق أكثر من النتائج الاقتصادية في حد ذاتها.

- الدور التقليدي للـ"جات" لم يكن يسمح لها بالتدخل في السياسة المحلية فهي لا تملك القدرة لإجبار الدول الأعضاء على تحرير تجارتها و أسواقها إذا لم تكن تملك الرغبة في ذلك، أما منظمة التجارة العالمية فقد حققت خطوات أوسع في إدارة النظام التجاري العالمي

من خلال الاتفاقيات العدية التي تشرف على تنفيذها و التي يجب على الدول الأعضاء أن تقبلها كلها كحزمة واحدة و ذلك أكثر من اهتماماتها ببحث و معالجة الإضافات المحتملة.

#### ❖ ثانيا: طبيعة العلاقة بين الإقليمية و الاطار متعدد الأطراف

يتفق الباحثون على أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية لحماية صناعاتها، و بين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني، و لكن هل الإقليمية بهذا الشكل تتعارض مع الاطار متعدد الأطراف و خصوصا أن جولة أورغواي بآثارها المتشعبة و اتفاقياتها التي مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعة قوية للاطار متعدد الأطراف، و كان المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الاطار الإقليمي، إلا أنه على العكس من هذا التنبؤ فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير و قد أدى هذا التدخل في طبيعة الالتزامات و المزايا بين الاطارين الإقليمي و متعدد الأطراف الى اثاره التساؤلات حول مدى التوافق و التضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية و ما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في اطار التكتل ضد من هم خارجه، و بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة و تعميم و تبادل التنازلات.

و قد أثار البحث في العلاقة بين الإقليمية و التعددية العديد من الآراء بين طبيعة هذه العلاقة و مستقبلها و هناك رأيان حول طبيعة هذه العلاقة هما:

• **الرأي الأول:** الإقليمية عائق أمام النظام التجاري متعدد الأطراف.

• **الرأي الثاني:** الإقليمية مرحلة لعالمية النظام التجاري متعدد الأطراف.

#### ١ **الرأي الأول:** الإقليمية تعوق التعددية

يذهب أصحاب هذا الرأي من الاقتصاديين الى ان التكتلات الإقليمية تمثل خطرا يهدد النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف و ذلك من خلال دراسة العوامل التي تدفع الى تكوين تكتلات إقليمية جديدة من ناحية و التي تؤثر على مرونة انفتاح التكتلات القائمة بالفعل من ناحية أخرى كما يلي:

◉ بالنسبة لإقامة تكتلات جديدة: يؤكد الاقتصاديون أن جماعات المصالح المختلفة داخل كل دولة تمارس الضغوط على الحكومات و تؤثر عليها في رسم السياسة التجارية، حيث يكون نفوذ منتجي السلع المنافسة للواردات أقوى من نفوذ المصدرين، و يعتبر التكتل الإقليمي خيارا مغريا بالنسبة للمنتجين مقارنة بتحرير التجارة متعددة الأطراف و يلقي قبولا لعدة أسباب:<sup>1</sup>

(1) الالتزام بتحرير التجارة إقليميا يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، و يقتصر على الدول الأعضاء في التكتل بينما تمتد الزمات تحرير التجارة متعددة الأطراف الى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

(2) في ظل التحرير من خلال التكتل الإقليمي تتعرض الصناعة الوطنية الى المنافسة من قبل الشركاء في التكتل فقط، و لكنها تظل محمية من المنافسة الدولية من قبل الشركاء الأعضاء، كما يحصل المنتجون الوطنيون على نفاذ تفضيلي إلى أسواق الشركاء في التكتل، و تجدر الإشارة الى ان المكاسب التي تعود على المنتجين الوطنيين بفضل النفاذ الى أسواق الشركاء قد تتعادل مع الخسائر التي يتكبدها من جراء التفضيلات الممنوحة للشركاء في الأسواق الوطنية، أما اذا نجح الشركاء في التكتل الإقليمي في الاستحواذ و لو على جزء نصيب الدول غير الأعضاء في أسواق التكتل الإقليمي (أي حدث تحويل للتجارة) و بدون أن يخسروا نصيبهم من أسواق الدول غير الأعضاء، فسوف يحقق الشركاء في التكتل فائدة صافية موجبة.

و بالتالي مما سبق فإنه كلما كان التكتل الإقليمي قائما على تحويل التجارة و مستندا إلى حماية تجارية مرتفعة ضد باقي دول العالم غير الأعضاء فيه حظى بالدعم و التأييد السياسي من قبل الدول الأعضاء فيه، وكان قابلا للاستمرار و في هذا النوع من التكتل الإقليمي يفقد الدول الأعضاء حماسهم على التحرير التجاري متعدد الأطراف.

<sup>1</sup> زروق جمال الدين، واقع السياسات التجارية و أفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1998)، ص. 17.

(3) ان نجاح التكتل الإقليمي في تحسين معدلات التبادل الدولي للدول الأعضاء فيه، يفقدهم الرغبة في التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف.

(4) ان التكتل الإقليمي يشجع القطاع الخاص في كل دولة من الدول الأعضاء فيه على القيام بنوعية من الاستثمارات تجعل كل دولة عضو أكثر تخصصاً تجاه باقي الدول الأعضاء و أقل توجهها نحو دول العالم غير الأعضاء، مما يحد من رغبتها في التحرك نحو تحرير التجارة متعدد الأطراف.

○ بالنسبة لمرونة انفتاح التكتلات الإقليمية القائمة بالفعل: أثير تساؤل بين الاقتصاديين حول ما إذا كان من الممكن لتكتل إقليمي أن يستمر في التوسع حتى يشمل في النهاية كل دول العالم محققاً بذلك تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف فقد أكد "كروغمان *Krugman*" أن تعظيم الرفاهية العالمية يتحقق في إحدى الحالتين:

\* الحالة الأولى: عندما يوجد تكتل وحيد يشمل كل دول العالم (و هو ما يعادل تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف).

\* الحالة الثانية: عندما يكون عدد التكتلات في العالم كبير جداً، بحيث يكون نصيب كل تكتل من استهلاك باقي التكتلات صغيراً جداً، و من ثم تصل قوته السوقية و بالتالي حوافزه الجمركية الى حدها الأدنى، أما إذا انقسم العالم الى عدد قليل من التكتلات فإن لكل تكتل سوق يتمتع بقوة سوقية أكبر تمكنه من رفع حوافزه الجمركية و محاولة تحسين معدلات التبادل الدولي له.

بالإضافة الى ما سبق يؤكد بعض الاقتصاديين على غرار "بالدوين *Baldwin*" أن الدول غير الأعضاء في تكتل إقليمي قد تسعى الى الانضمام إليه خوفاً من أن ينصرف عنها الاستثمار الأجنبي المباشر و يتجه نحو الأسواق الواسعة للتكتل الإقليمي، فالدول غير الأعضاء في تكتل إقليمي قد تخشى من تعرضها للعزلة في حالة حدوث حرب تجارية فالدولة العضو في تكتل إقليمي تضمن الى أنها ستظل متمتعة بحرية التجارة مع شركائها في التكتل.

♣ الرأي الثاني: الإقليمية حافزاً للتعددية:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن قدرة الإقليمية على الدفع نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، تتوقف على ثلاث عوامل أساسية و هي كما يلي:<sup>1</sup>

### 1. اشتراك الدولة في عدة كتلتا إقليمية في آن واحد:

جاء في دراسة اقتصادية أعدتها الباحثة في الشؤون الاقتصادية الدولية "كارولين فروند *Freund L. Caroline*"<sup>2</sup> و التي تبحث في الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام دولة معينة الى عدة كتلتا إقليمية في آن واحد من خلال نموذج للمنافسة غير الكاملة، و إمكانية أن تؤدي هذه الشبكة من الاتفاقيات التفضيلية و التي يطلق عليها (Spaghetti Bowl) أو وعاء المعكرونة إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف، و قد خلصت الدراسة إلى أن كل اتفاق جديد تعقده الدولة لتحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى سوف يحسن من أوضاعها الاقتصادية و يمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف، و تتفق آراء الباحثة مع ما جاء من قبل دراسة "روبر لاورنس *Robert Lawrence*"<sup>3</sup> من أن الوضع الأمثل لدولة نامية صغيرة يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق من كل دول العالم مع قيمها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها الجمركية.

و تعتقد "فروند *Freund*" أنه على الرغم من أن الإقليمية تصلح كطريق نحو التعددية، لكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن الاتفاقيات الإقليمية أفضل من تحرير التجارة متعددة الأطراف، فالواقع أن وجود العديد من الاتفاقيات الإقليمية خلال فترة الانتقال في التحرير المتبادل للتجارة، لا يخلو من تكلفة فالدولة تستنفذ موارد إدارية و مادية كبيرة في عملية التفاوض على الانضمام إلى كتلتا متعددة، كان من الأجدى أن تركزها على تحرير التجارة متعددة الأطراف كما أن غالبية الدول تطبق قواعد منشأ متعددة، تختلف باختلاف مناطق التجارة الحرة التي تشترك فيها كما تختلف من منتج لآخر، و قد زادت المخاوف من أن تتحول القواعد المنشأ إلى أداة

<sup>1</sup> أمينة أمين حلي، "الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية" (أوراق اقتصادية، العدد 21، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، فيفري 2003)، ص. 43.

<sup>2</sup> مستشارة رفيعه المستوى في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن منذ 2013، و كبيرة الاقتصاديين في الشرق الأوسط و شمال افريقيا لدى البنك الدولي سابقا.

<sup>3</sup> عالم اقتصادي من مواليد 1945، أستاذ التجارة الدولية و الاستثمار في جامعة هارفارد، عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي

حمائية تجهض التجارة بدلا من أن تشجعها بين الدول الأعضاء في تكتل إقليمي معين.

## 2. إمكانية تطبيق مفهوم الإقليمية المنفتحة:

يعتقد الكثير من الباحثين في هذا الشأن أنه إذا كان التكتل الإقليمي منفتحا بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجه نحو تخفيض الجمارك التي تفرضها ضد باقي دول العالم في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض، فإن هذا التكتل الإقليمي سوف يدعم الجهود الرامية الى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف و يهدف هذا المنهج الى ضمان عدم تأثير باقي دول العالم غير الأعضاء في التكتل بقيامه، و ذلك بمحاولة المحافظة على حجم الواردات من هذه الدول عند مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجار) و في نفس الوقت التوسع في التجارة بين الدول الأعضاء و بعضها البعض (تشجيع خلق التجارة) بما يحقق كسب صافي في الرفاهة الاقتصادية للدول الأعضاء و غير الأعضاء في التكتل.

## 3. درجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي:

بالنسبة لدرجة التكامل الاقتصادي بين الأعضاء في التكتل و تأثيرها على تحرير التجارة متعددة الأطراف فإن الشروع في إقامة منطقة تجارة حرة سوف يعوق التعددية في البداية و هو ما أطلق عليها المرحلة الانتقالية و لكنه محفز على تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأصل الطويل والعكس صحيح في حالة الاتجاه الى تكوين اتحاد جمركي كما يلي:<sup>1</sup>

○ فيما يتعلق بمناطق التجارة الحرة: فمع افتراض أن العلاقات التجارية بين دولتين تمر بثلاث مراحل:

- في المرحلة الأولى: تحدد كل دولة منها مستوى الجمارك الذي تضمن لها تعظيم رفايتها الاقتصادية و التي يعبر عنها بمجموع فائض كل من المستهلك و المنتج و الإيراد الجمركي.

- في المرحلة الثانية: و هي "المرحلة الانتقالية" تبدأ كل دولة منها في التفاوض مع أطراف أخرى إقامة منطقة تجارة حرة في المستقبل، و يؤدي ذلك الى

<sup>1</sup> أمينة أمين حلبي، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 46.

قدر من التوتر في العلاقات التجارية بينهما في المستقبل و لذلك تقوم كل دولة منهما برفع جماركها متعددة الأطراف.

- **في المرحلة الثالثة:** مع التطبيق الكامل للاتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة تقوم كل دولة بإعادة تحديد مستوى الجمارك الذي تطبقه عند مستوى أقل ما كان عليه في المرحلة الانتقالية السابقة و يرجع ذلك جزئيا الى الانخفاض الفعلي في حجم التبادل التجاري بين الدولتين نظرا لحدوث قدر من تحويل التجارة لصالح الشركاء الجدد في اتفاقيات التجارة الحرة و من ثم فإن مناطق التجارة الحرة تدعم التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأجل الطويل.

#### ○ فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية:

- **في المرحلة الأولى:** ينقسم العالم إلى منطقتين و تتكون كل منطقة منهما إلى عدة اتحادات جمركية.

- **في المرحلة الثانية:** تسعى الاتحادات الجمركية في كل منطقة الى الاندماج معا مما يثير المخاوف من ارتفاع تكلفة حرب تجارية محتملة في المستقبل و من ثم تشهد الجمارك متعددة الأطراف قدر من الانخفاض في هذه المرحلة الانتقالية.

- **في المرحلة الثالثة:** يصبح لدينا اتحاد جمركي واحد في كل من المنطقتين يتمتع بقدر كبير من السيطرة على الأسواق و قادر على رفع جماركه الخارجية عما كانت عليه في المرحلة الأولى و بالتالي فحسب أصحاب هذا التحليل فإن الاتحادات الجمركية تعوق التحرك نحو التعددية في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق فإنه يصعب إيجاد إيجابه قطعية فيما يتعلق بالجدل الذي يبرر حول العلاقة بين التكتلات الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف حيث انقسم الاقتصاديون في هذا الشأن إلى مجموعتين، تذهب المجموعة الأولى إلى أن تحرير التجارة في الاطار الإقليمي تشكل خطرا يهدد قيام النظام التجاري العالمي المتعددة الأطراف بينما تذهب المجموعة الثانية ان الإقليمية و في ظل شروط محددة يمكن أن تصب في مصالح تشجيع التجارة العالمية.

فلقد أكد أنصار المجموعة الأولى على أن التكتلات الإقليمية تلقى دعما سياسيا بالمقارنة مع تحرير التجارة متعددة الأطراف و ان الدول الأعضاء في التكتل تعزف عن التحرير

المتعدد كلما كان التكتل قائماً على تحويل التجارة و كلما كانت الاستثمارات داخل التكتل أكثر تخصصاً تجاه بعضها البعض، و أقل توجهها نحو باقي الدول غير الأعضاء، كما أنه لا يمكن التسليم بأن أي تكتل يمكن أن يستمر في التوسع إلى أن يشمل جميع دول العالم ليصل إلى تحرير التجارة المتعددة الأطراف، إلا أننا نرى أن التوجه المتزايد نحو الإقليمية و تعميق التعاون بين الدول أعضاء التكتل يمكن أن يسهل التعامل مع بعض القضايا التي تعتبر صعبة في الاطار المتعدد الأطراف مثل رفع أو تخفيض الحماية بأنواعها على بعض القطاعات مثل الزراعة و المنسوجات و الخدمات.

من جهة أخرى يرى انصار المجموعة الثانية الذين يرون أن التوجه المتزايد نحو الإقليمية يعمل لصالح تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف و ذلك من خلال انضمام دولة معينة الى عدة كتلات إقليمية في نفس الوقت و اتجاه الدول الأعضاء في التكتل نحو تخفيض التعريفات التي تفرضها تجاه باقي الدول، أي بمعنى يكون التكتل متفتحاً، بالإضافة الى إلغاء الجمارك فيما بينها و تكوين مناطق تجارة حرة بدلاً من اتحادات جمركية سوف يكون بمثابة دعم قوي للتحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف، و أنه يمكن التعايش فيما بين النظامين.

خلاصة الفصل:

لقد تزامنت الجهود الدولية نحو تحرير التجارة الخارجية المتعددة الأطراف بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، و هو ما استدعى التطرق الى الجدل الدائر من الاقتصاديين حول ما اذا كانت الإقليمية سوق تضع قوى تعوق أو تدفع التوجه نحو تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف.

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم واحد و شامل للتكامل الاقتصادي بل و قد تداخل مفهوم التكتل الاقتصادي مع بعض صور العلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى و هو ما تم توضيحه في هذا الفصل من الدراسة، كما تختلف الدوافع وراء هذا المنهج من دوافع اقتصادية و أخرى غير اقتصادية، هذا و يتخذ التكامل الاقتصادي درجات مختلفة مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة من التكامل و تبدأ بالترتيب الجزئي و تصل الى الوحدة الاقتصادية، و لقد تناول الأدب الاقتصادي موضوع التكامل في نظريتين هما نظرية الاتحادات الجمركية و نظرية الأسواق المشتركة، و لقد استدعى ظهور موجة جديدة من الترتيبات التكاملية الإقليمية أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة الى وضع مفهوم جديد لهذه الأخيرة و تحديد أهدافها و وضع مقارنة بينها و بين المنهج التنفيذي للتكامل.

كما ان اتفاقية الـ"جات" و التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية تقوم على عدة مبادئ تعتبر حجر الأساس الذي يقوم عليه النظام التجاري متعدد الأطراف، و أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و في هذا الإطار نظمت الـ"جات" منذ انشائها ثمانى جولات تفاوضية و هو ما يدل على حقيقة حجم القوة التفاوضية للأطراف المتعاقدة و التي توجة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و التي واصلت على نفس المنهج بعد ذلك من خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها كل مرة كل سنتين على الأقل من أجل التطرق لكل المستجدات التي تهم التجارة الدولية.

و في الأخير كان لابد من التطرق للعلاقة التفاعلية بين الإقليمية و التعددية من خلال ابراز دور كل من المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية كل على حدى، و الذي استدعى بعد ذلك الإجابة على السؤال المحوري، هل التكتلات الإقليمية تشجع على التقدم في اتجاه خلق تجارة حرة عالمية أم أنها تضع عقبات في طريقها و هو ما قسم الاقتصاديين إلى مجموعتين تحمل كل مجموعة ما تراه من حجج.

## الفصل الرابع

أهم التجارب التكاملية الاقليمية  
في الاقتصاد الدولي

**تمهيد:**

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تطورات كبيرة و ظواهر عديدة لعل من أبرزها ظاهرة تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية، هذه الظاهرة التي فرضت وجودها على الساحة الدولية في ظل العديد من المتغيرات العالمية الجديدة و التي أصبحت سمة من سمات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لقد شملت هذه النزعة نحو انشاء التكتلات الاقتصادية جميع دول العالم، فلم تكد تخلو منطقة أو إقليم من وضع ترتيبات خاصة للتكامل الاقتصادي فيما بينها، و التي أصبحت هدفا استراتيجيا في ظل العولمة و ما نتج عنها من مصالح اقتصادية مشتركة لا مكان فيها للكيانات الصغيرة و هو ما أدى إلى ظهور تكتلات اقتصادية ضخمة أصبح لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي.

و أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فاعليات العلاقات الاقتصادية الدولية، و تبرز هذه الأهمية من خلال ضخامة حجم مبادلاتها التجارية، و كذا الهدف الحقيقي وراء انضمامها الى احدى صيغ التكامل الإقليمي و ما قد ينتج عنه من آثار سواء فيما بين هذه الدول أو بينها و بين الدول الأخرى خارج التكتل أو حتى على مجمل التجارة العالمية.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الى اهم هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية و ذلك من

خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: نماذج إقليمية مختلفة.
- المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي.
- المبحث الثالث: التجربة الأوروبية للتكامل الإقليمي.

## المبحث الأول: نماذج إقليمية مختلفة

لقد شهدت الساحة الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة اكتساحاً من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، و هو ما يجعل التطرق الى كافة هذه الاتفاقيات أمراً مستحيلاً و يحتم علينا اختيار بعض النماذج التي تكتسي أهمية على مستوى الاقتصاد العالمي على غرار منطقة الحرة لأمريكا الشمالية و رابطة دول جنوب شرق آسيا بالإضافة الى بعض التجارب التكاملية التي يمكن اعتبارها تجارب حديثة، فيما سيتم تخصيص مبحث كامل للاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر النموذج الرائد للتكامل.

### المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA"

#### ❖ أولاً: نشأة الاتفاقية

تقتضي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و المعروفة باسم "NAFTA" إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك، و قبل ذلك كانت قد بدأت مفاوضات حول منطقة تجارة حرة أمريكية كندية و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1989، أم المكسيك فقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها الى الـ"جات" في عام 1986، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاثة للدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث أعلنت هذه الدول في 12/08/1992 أنها قد توصلت الى اتفاق حول تفاصيل الاتفاقية.<sup>1</sup>

و نص المشروع الأول على خلق منطقة تجارة حرة خلال 15 سنة بدءاً من جانفي 1994 و احداث تحرير كبير في الخدمات و تعزيز حماية الملكية الفكرية و افساح فرص الاستثمار الدولي بين الدول الثلاث، و تم توقيع الاتفاقية من رؤساء الدول الثلاثة في أواخر 1992 و بعد جدل كبير استطاع الرئيس " كلينتون" اقناع الكونجرس بالتصويت لصالح الاتفاقية.

و تم رفض طلب كان قد تقدم به رئيس وزراء كندا من أجل إعادة التفاوض حول بعض بنود الاتفاقية، أما الحكومة المكسيكية و معها رجال الأعمال كانوا قد أيدوا الاتفاقية بشكل كبير و بتصديق الكونجرس الأمريكي على الاتفاقية أصبحت سارية المفعول ابتداءً من

<sup>1</sup> أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص. 73.

جانفي 1994، و رغم ان الاتفاقية تنص على إقامة منطقة تجارة حرة الا انها تتضمن حركة تحرير رؤوس الأموال، كما شملت الاتفاقية قطار الزراعة و اتفقت الدول الثلاث على أن تعامل شركات الخدمات معاملة الشركات الوطنية و تكفل التمتع بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية في الخدمات، و بموجبها اتفقت كندا و الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير التجارة مع المكسيك ( و هي ثالث أكبر شريك تجاري لها) خلال 15 سنة للمنتجات الزراعية، و عشر سنوات أو أسرع للقطاعات الصناعية مثل صناعة السيارات، و يكون ذلك مصحوبا بإفصاح المجال امام المستثمرين من دول الشمال ليتمكنوا من ممارسة النشاط الاقتصادي داخل المكسيك، و بايقاف الهجرة منها بدعوى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للعمل داخل الدولة و الذي يعمل على جذب رخص الأيدي العاملة و التبادل التجاري الحر الذي يتيح للمستثمرين الأجانب تصدير مستلزمات الإنتاج للتصنيع و غيرها من السلع، و استيراد المنتجات التي يجري تصنيعها فيها بتكلفة أرخص مما يضيف الى رفاهية المستهلكين و هو ما يمثل في الواقع تحول المكسيك الى ساحة صناعية دون اقتصار على المناطق الحدودية.<sup>1</sup>

#### ❖ ثانيا: محتوى الاتفاقية

تسعى اتفاقية النافتا لمجرد إقامة منطقة تجارة حرة و ليس إقامة وحدة اقتصادية، و لا يتوقع فتح الحدود و سقوط الحواجز بين أعضائها، كما أنها تتضمن احتياطات وقائية تمنح أي من الدول الأعضاء فيها الحق في إعادة فرض تعريفات جمركية في حالة تعرض أي من الصناعات الوطنية لمشاكل خطيرة، و فيما يخص القيود غير الجمركية فإن الاتفاقية تنص على الغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات و التي تعمل كسقف أعلى للواردات مع عدم اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول و تشجيع عمل اللجان المشتركة للوصول الى مواصفات موحدة، كذلك أن هناك شفافية كاملة فيما يتعلق في قضايا المنشأ و التي تمنع إعادة التصدير عند ادخال بعض عناصر التصنيع المحلي الهامشي، و من البنود الهامة في الاتفاقية تلك الخاصة توضح آلية لفض المنازعات و بالذات في قضايا المنشأ و الإغراق و المسائل البيئية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 417.

<sup>2</sup> محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص. 260.

هذا و أثارت الاتفاقية الجدل بشكل كبير خاصة من المراقبين و المحليين الأمريكان و فالمنتقدون تخوفوا من فقدان كبير للوظائف و تحول الأعمال و انتقال عمليات الإنتاج الى المكسيك بحثا عن عمالة أرخص، و هو الموقف الذي تبنته النقابات العمالية في أمريكا، و من جهتهم عارض المزارعون المكسيك قيام الاتفاقية الذين خشوا تحرير أسواق المنتجات الزراعية أمام الأمريكيين.

أما وجهة النظر المؤيدة للاتفاقية فيرى أصحابها أن المنطقة سوف تؤدي الى زيادة الرفاهية الاقتصادية لسكان المنطقة و ذلك من خلال توفير بضائع أرخص، كما أنها تعتبر نقطة انطلاق نحو تحرير التجارة و هو ما سيؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي.

#### ❖ ثالثا: تقييم التجربة

أنشأة النافتا أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم و التي يبلغ عدد سكانها 450 مليون نسمة و هي قوة اقتصادية تقدر بـ 20,08 ترليون دولار مقاسة بالإنتاج المحلي الإجمالي، و ذلك أنها تربط بين اقتصاديات ثلاث بلدان ذات أهمية كبيرة، الولايات المتحدة (18,5 ترليون دولار)، كندا (1.67 ترليون دولار) و المكسيك (2,3 ترليون دولار)، و تعتبر هذه المنطقة التجارية أكبر من الناتج الاقتصادي للبلدان 28 للاتحاد الأوروبي مجتمعة.<sup>1</sup> و لقد نتج عن إقامة النافتا آثار اقتصادية عديدة على مختلف المجالات.

#### 1- مزايا و فوائد الاتفاقية:

##### أ- تعزيز المبادلات التجارية:

أدى قيام المنطقة الى زيادة كبيرة في حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء حيث تضاعفت التجارة البينية داخل المجموعة أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين 1993 و 2015 و ذلك من 297 مليار دولار إلى 1,14 ترليون دولار، و هو ما عزز النمو الاقتصادي و الأرباح و فرص العمل للبلدان الثلاثة، فلقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية صادراتها من البضائع من 142 مليار دولار إلى 517 مليار دولار و هو ما يمثل ثلث اجمالي صادراتها مقسمة الى 280 مليار دولار نحو كندا و 236 مليار دولار نحو المكسيك و اللذين أصبح أكبر سوقين للصادرات الأمريكية في سنة 2015، كما سجلت واردتها كذلك ارتفاعا كبيرا من الدولتين، حيث بلغت واردات أمريكا و كندا. 295,2 مليار

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 260.

دولار و 294,7 مليار دولار من المكسيك أي بمجموع 590 مليار دولار و ذلك سنة 2015 و ذلك مقابل 151 مليار دولار سنة 1993<sup>1</sup>، و من خلال الأرقام يلاحظ أن النافتا عززت التجارة البينية من خلال إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الثلاث، كما قامت بإنشاء اتفاقيات بشأن حقوق الدول المستثمرين، و هو ما يقلل من تكلفة التجارة كم أنه يحفز من النمو و الاستثمار خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

#### ب- انخفاض الأسعار:

لقد أدى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الثلاثة إلى انخفاض أسعار الواردات و هو ما أدى إلى الحد من التضخم، و هو ما شكل أهمية كبيرة خاصة بالنسبة لأسعار النفط حيث تعتبر أكبر واردات الولايات المتحدة عبارة عن النفط، حيث أدت الاتفاقية إلى تخفيض الاعتماد الأمريكي على واردات النفط من الشرق الأوسط و فنزويلا و توجيهها نحو الاعتماد على كندا و المكسيك و التي تعتبرها دول صديقة على عكس الدول الأخرى و هو ما عزز الموقف الأمريكي سياسياً، كما أدى قيام منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية من الخضروات الطازجة و الفواكه، فلقد بلغت واردات الولايات المتحدة من المواد الغذائية من كل من كندا و المكسيك سنة 2013 ما قدره 40 مليار دولار سنة 2013 مقابل 29 مليار سنة 2009<sup>2</sup>.

#### ج-زيادة النمو الاقتصادي:

لقد عزز قيام النافتا النمو الاقتصادي للدول الثلاث بنسبة 0,5% سنوياً خاصة بالنسبة لقطاع الزراعة، الخدمات و صناعة السيارات، فلقد ارتفعت الصادرات الزراعية الأمريكية إلى كل من كندا و المكسيك بنسبة 15,6% بينما قدرة نسبة الارتفاع بـ 65% بالنسبة لباقي دول العالم، فلقد كانت الصادرات الزراعية إلى كندا و المكسيك أكبر من الصادرات إلى أكبر ستة أسواق مجتمعة، و يرجع هذا الارتفاع في حجم الصادرات الزراعية بين دول المجموعة نتيجة إلغاء التعريفات الجمركية المرتفعة خاصة تلك التي كانت تفرضها المكسيك على لحوم البقر الأمريكية.

<sup>1</sup> <https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/top/top1112yr.html> ,consulté le 05/08/2017 à 23h00

<sup>2</sup> <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/north-american-free-trade-agreement-nafta> ,consulté le 08/08/2017 à 17:00 .

كما شهدت صناعة السيارات من جهتها زيادة في التصنيع مقابل تخفيض في التكاليف و هو ما سمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الاتفاقية في هذا النوع من الصناعات و ساهم في تراجع الواردات اليابانية، فبحلول 2020 ستصنع المكسيك حوالي 25% من جميع سيارات أمريكا الشمالية.

كما عززت النافتا تجارة الخدمات فلقد ارتفعت قيمة صادرات الخدمات من الولايات نحو كندا و المكسيك من 25 مليار دولار في عام 1993 إلى ذروة بلغت 106,8 مليار دولار في عام 2007<sup>1</sup>.

#### د- خلق الوظائف:

ساهمت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في تخفيض معدلات البطالة في الدول الثلاثة فعلى سبيل المثال ساهمت النافتا في خلق خمسة ملايين وظيفة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد ساهم المصنعون الأمريكيين في توظيف حوالي 800.000 عامل بين سنة 1993 و 1997 شملت جميع القطاعات، كما ساهمت الواردات الأمريكية من دول النافتا من جهتها في خلق مناصب العمل و ذلك لأن ما يقارب من 40% من هذه الواردات نشأت بالشراكة مع الشركات الأمريكية و التي تعمل خاصة في مجال التصميم و الابتكار بينما تستعين في مرحلة الإنتاج و التصنيع على اليد العاملة المكسيكية.<sup>2</sup>

#### هـ- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر:

منذ انشائها ساهمت النافتا في ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من كندا و المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد قدر حجم هذه الاستثمارات بـ 240,2 مليار دولار امريكي سنة 2015 مقابل 219 مليار دولار أمريكي عام 2007، حيث تم تسجيل ارتفاع في استثمارات شركات التصنيع و التأمين و السلوك الأمريكية. كما ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في كل من كندا و المكسيك لأكثر من ثلاث أضعاف، حيث قدر بـ 452 مليار دولار بحلول عام 2012 و هو ما عزز أرباح الشركات الأمريكية و منحها المزيد من فرص التطوير و كسب أسواق جديدة.

<sup>1</sup> Robert E.Scott, NAFTA 20 years later, public policy, 2014.

<sup>2</sup> NAFTA, triomphe, assessing two decades of gains in trade growth and jobs, disponible sur le site <https://www.uschamber.com/>

كما ساعدت اتفاقية حماية حقوق الملكية الفردية في اطار النافتا في زيادة القرصنة و التخفيض من المخاطر التي قد تواجه هذه الشركات و ذلك بعد أن أصبح لديهم نفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها المستثمرين المحليين حسب ما جاء في الاتفاقية.

### و- تخفيض الانفاق الحكومي:

لقد سمحت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لشركات الدول الأعضاء بالمشاركة والتقديم على كافة مناقصات العقود الحكومية، وقد خلق ذلك مجالاً متكافئاً لجميع الشركات ضمن حدودو الاتفاق، وهو ما ساهم في خفض عجز الميزانيات الحكومية عن طريق خلق جو يسمح بالمنافسة في الحصول على عقود هذه المناقصات.

### 2- عيوب الاتفاقية:

من جهة أخرى تعرضت النافتا للعديد من الانتقادات، و خاصة بالنسبة للوظائف في الولايات المتحدة فلقد كان للاتفاقية تأثير سلبي على كل من العامل الأمريكي و المكسيكي و حتى على البيئة و من بين منتقدي الاتفاق الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" و الذي وعد بإعادة التفاوض أو الانسحاب من الاتفاقية.

#### أ. فقدان الوظائف في الولايات المتحدة:

بما أن اليد العاملة في المكسيك تعتبر أرخص منها في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتجهت العديد من الشركات خاصة تلك التي تعمل في الصناعات التحويلية الى سحب جزءا من انتاجها من الولايات المتحدة متجهة نحو المكسيك، فخلال الفترة ما بين 1994-2010 انتقلت حوالي 682900 وظيفة نحو المكسيك 80% منها في مجال صناعة السيارات و المنتجات و الحواسيب و الأجهزة الكهربائية.<sup>1</sup>

#### ب. تسريح المزارعين المكسيك:

فقدت المكسيك حوالي 1,3 مليون وظيفة في قطاع الزراعة بعد قيام النافتا نتيجة المنافسة القوية في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تدعم قطاع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، و بالتالي لم يتمكن المزارعين المكسيك من المنافسة، و في نفس الوقت خفضت

<sup>1</sup> Robert.E.Scott, **US-Mexico trade and job displacement after NAFTA**( Economic, Policy institute, 2011) disponible sur le site [www.epi.org](http://www.epi.org)

المكسيك من الإعانات الموجهة الى قطاع الزراعة من 32% سنة 1990 الى 13,2% سنة 2001 من مجموع الدخل الزراعي، و تذهب معظم هذه الإعانات الى المزارعين الكبار.<sup>1</sup>

ج. الآثار السلبية على البيئة في المكسيك:

سعيًا منه نحو تحقيق تنافسية في اطار النافتا اتهمت الشركات المكسيكية خاصة تلك التي تعمل في مجال الزراعة نحو استخدام الأسمدة و المواد الكيماوية الأخرى و هو خلق أضرارًا جسيمة بالبيئة تقدر بحوالي 36 مليار دولار و سنويا، كما أدى التوسع في الأراضي الزراعية الى إزالة الغابات بمعدل 430 ألف هكتار سنويا.<sup>2</sup>

و بالإضافة الى ما سبق فإنه يعاب على الاتفاقية عدم تعرضها لنقطة السماح للأفراد بالتنقل داخل مجال البلدان الثلاثة بحرية كاملة، فلقد أقامت كل كم الولايات المتحدة و كندا و مناطق صناعية بالقرب من الحدود المكسيكية الأمريكية و هو ما يعرف ببرنامج "ماكيلادورا" تعمل فيها اليد العاملة المكسيكية و تصدر المنتجات الى الأسواق الأمريكية و الكندية، و ذلك بغرض الحد من الهجرة غير الشرعية و لم يكن للعمال الذين يشتغلون في هذه المناطق حقوق عمالية أو حماية صحية، و تمتد ساعات العمل 12 ساعة أو أكثر.

### المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا "ASEAN"

#### ❖ أولاً: نشأة الرابطة

تأسس رابطة دول جنوب شرق آسيا في 8 أوت 1967 في بانكوك بتايلاند بتوقيع خمسة دول تعتبر الدول المؤسسة للرابطة على اعلان بانكوك و هي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند ثم انضمت بعد ذلك الى المجموعة بروناي دار السرم في 1984 و فيتنام في 1995 و جمهورية اللاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار في سنة 1997 و أخيراً كمبوديا سنة 1995 و هي تشكل اليوم الدول العشرة الأعضاء في الرابطة و تبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 4,5 مليون كم<sup>2</sup> و يقطنها حالياً حوالي 628 مليون نسمة و تتميز هذه الدول بوفرة في الواد الطبيعية خاصة الغابات و المعادن و بحدّة التفاوت فيما بينها سواء في المساحة أو عدد السكان أو حجم مبادلاتها التجارية كما هو مبين في الجدول أدناه، أو تعدد الأصول العرقية.

<sup>1</sup> John.J.Audrey, NAFTA's Promise and reality, Carnegie endowment, 2004, P7.

<sup>2</sup> Loc. cit.

## الجدول رقم (17)

## بعض المؤشرات الخاصة برابطة الآسيان لسنة 2015

حجم التجارة الدولية من السلع			عدد السكان (ألف نسمة)	المساحة (كم <sup>2</sup> )	سنة الانضمام	الدولة
المجموع (مليون دولار)	واردات (مليون دولار)	صادرات (مليون دولار)				
9392	3042	6350	417,2	5769	1984	بروناي دار السلام
19676	10838	8839	15405,2	181035	1999	كمبوديا
292977	142695	150282	255461,7	1913579	1967	إندونيسيا
6763	3049	3714	6902,4	236800	1997	جمهورية اللاوس
375830	175961	199869	30485,3	330290	1967	ماليزيا
28275	16844	11432	52476,0	676577	1997	ميانمار
128944	70295	58648	101562,3	300000	1967	الفلبين
663109	296765	366344	55305,0	719	1967	سنغافورة
417143	202571	214396	68979,0	513120	1967	تايلند
327744	165730	162014	91713,3	330951	1995	فيتنام
2269859	1087930	1087970	1181889	628937,3	4488839	الآسيان

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على <http://dta.ascanstats.org>

## ❖ ثانياً: أهداف الرابطة و مبادئها

استهدف مؤسسو الرابطة أن تتحول منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها إلى منطقة سلام و استقرار و رخاء، رغم الخلافات الأيديولوجية و الحروب التي كانت سائدة و عبر اعلان بانكوك عن أهداف الرابطة كآتي:<sup>1</sup>

1- تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في المنطقة من خلال مساعي مشتركة بروح من المساواة و الشراكة من اجل رفع الأساس لمجتمع مزدهر و سلمي لدول جنوب شرق آسيا.

2- تعزيز السلم و الاستقرار في المنطقة من خلال الالتزام باحترام العدالة و سيادة القانون في العلاقة بين بلدان المنطقة و التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 337.

- 3- تشجيع التعاون الفعال و المساعدة المتبادلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التقنية و العلمية و العلمية و الإدارية.
- 4- تقديم المساعدة لبعضها البعض في شكل مرافق للتدريب و البحث في المجالات التعليمية و المهنية و التقنية و الإدارية.
- 5- التعاون على نحو أكثر فعالية من اجل زيادة استغلال الزراعة و الصناعات فيها و توسيع نطاق تجارتها بما في ذلك دراسة مشاكل التجارة الدولية للسلع الأساسية و تحسين مرافق النقل و الاتصالات و رفع مستوى معيشة شعوبها.
- 6- تعزيز الدراسات الخاصة بدول جنوب شرق آسيا و الحفاظ على إقامة تعاون وثيق و مفيد مع المنظمات الدولية و الإقليمية القائمة ذات الأهداف و المقاصد المماثلة و العمل على إيجاد سبيل تعاون أوثق فيما بينها.
- كما اعتمدت الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا في علاقاتها مع بعضها البعض المبادئ الأساسية التالية، و ذلك على النمو الوارد في معاهدة الصداقة و التعاون لسنة 1976.

- \* الاحترام المتبادل لاستقلال جميع الأمم و سيادتها و مساواتها و سلامتها الإقليمية و هويتها الوطنية.
- \* حق كل دولة في ان تقود وجودها الوطني بعيدا عن التدخل الخارجي.
- \* تسوية الخلافات و النزاعات بالطرق السلمية.
- \* التخلي عن التهديد باستعمال القوة و تشجيع التعاون الفعال فيما بينها.

#### ❖ ثالثا: الهيكل التنظيمي للرابطة

جاء ضمن ما يسمى إعلان "بانكوك" الصادر في أوت 1967 انشاء العديد من الهيئات و المنظمات و اللجان و التي شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للرابطة و هي كما يلي:<sup>1</sup>

- 1- **اجتماع القمة:** و هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، و يعين الحاضرون في اجتماع القمة الأمين العام لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد و يختار الأمين العام بالتناوب بين الدول الأعضاء عبر

<sup>1</sup> عماد جاد، الإنتاج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية الأهرام، 2006)، ص ص. 194-195.

احترام الترتيب الأبجدي، و يشرف الأمين العام على عدة إدارات مكلفة بالدعم و التقييم و التخطيط و التنسيق الاستراتيجي و يحق له أن يقترح و يوصي و ينفذ أنشطة الرابطة.

2- **المؤتمرات الوزارية:** يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

3- **اللجنة الدائمة:** و تتكون من وزير خارجية البلد المضيف و سفراء الدول الأعضاء تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين

4- **اللجان:** يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر لمس لجان هي لجنة الغذاء و الزراعة و الغابات و لجنة التمويل و البنوك و لجنة الصناعة و التعدين و الطاقة و النقل و المواصلات و لجنة التجارة و السياحة.

#### ❖ رابعا: تقييم تجربة رابطة الآسيان

تشير التحليلات الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا أن انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة "الأفتا" أدى إلى تحقيق مكاسب للدول الأعضاء و ذلك نتيجة خلق التجارة بالمنطقة، كما أن تعهدات الدول الأعضاء منطقة الآسيان في جهودها نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي جوانب عديدة منها التجارة و الاستثمار و الخدمات و النقل و الاتصالات و الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن ابراز بعض إنجازات منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا على النحو التالي:

#### ❖ التجارة البينية:

أدى إقامة منطقة تجارة حرة للدول الأعضاء في منطقة الآسيان بعد 10 سنوات إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بين دول الآسيان بما مقداره 250% عام 2003 حيث بلغ حجم التجارة البينية ما يساوي 82,5 مليار دولار أمريكي سنة 1993 و التي ارتفعت الى 206 مليار دولار أمريكي عام 2003، لترتفع بعد ذلك حتى تصل الى ما مقداره 608 مليار دولار أي ثلاثة أضعاف سنة 2013، إلا أن سنة 2016 شهدت انخفاضا قليلا في حجم التجارة البينية ليصل إلى 515 مليار دولار أي نسبة انخفاض مقارنة ب 2013 قدرت ب 16%، انظر الجدول رقم (16)

أما بالنسبة لمساهمة الدول الأعضاء في حجم التجارة البينية لسنة 2016 فتأتي ماليزيا في الترتيب الأول بمقدار 117,83 مليار دولار أمريكي ثم سنغافورة بمبلغ 107,19 مليار دولار، ثم تايلاند بما مقداره 90,46 مليار دولار بنسب مساهمة على الترتيب 22,71%، 20,81%، 17,56%، 0,49% كما هو موضح في الجدول رقم (17)

### الجدول رقم (18)

#### بيانات تجارة السلع لدول رابطة الأسيان لسنوات مختارة ما بين 1993-2016

الوحدة: مليار دولار

2016		2013		2010		2003		1993		السنوات
واردات	صادرات	صادرات واردات								
239	27	278	330	252	295	91	116			تجارة بينية ص/و
515		608		547		206		82,5		المجموع
846	874	962	940	697	752	281	337			تجارة خارج الرابطة ص/و
1720		1902		1449		618				المجموع
1085	1150	1240	1271	950	1048	372	454			اجمالي تجارة الرابطة ص/و
2235		2511		1998		826				المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على <http://data.aseanstats.org/trade.php>

و على صعيد ابارز حجم التجارة البينية منسوبا الى حجم التجارة الكلية للدول الأعضاء برابطة الأسيان في عام 2016، فهي تمثل 23% من حجم التجارة الكلية للرابطة و هو ما يقدر بـ 515 مليار دولار.

### الجدول رقم (19)

## مساهمة الدول الأعضاء في رابطة الأسيان في التجارة البينية لسنة 2016

الوحدة:مليار دولار

الدولة	المساهمة بالتجارة البينية	نسبة مئوية
ماليزيا	117,83	22,71%
سنغافورة	107,19	20,81%
تايلاند	90,64	17,56%
إندونيسيا	81,19	15,76%
فيتنام	50,58	9,82%
فيليبين	34,65	6,73%
كمبوديا	13,26	2,57%
ميانمار	11,38	2,20%
جمهورية لاوس	06,80	1,32%
بروناي	02,55	0,49%
الأسيان	515	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على <http://data.aseanstats.org/trade.php>

## ❖ التجارة الكلية:

سجلت التجارة الكلية للرابطة نموا كبيرا خاصة بعد انشاء "الأفتا" فبلغت 2235 مليار دولار أمريكي سنة 2016 لتصبح رابع مجموعة تجارة بعد الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و اليابان حيث يوضح الجدول رقم ( ) أن حجم الصادرات للدول الأعضاء بلغت 150 مليار دولار أمريكي بينما حجم إجمالي التجارة الكلية سنة 2003 كان يقدر بـ 826 مليار دولار ولقد بل حجم المبادلات التجارية في السلع بين دول الرابطة ودول الاتحاد الأوروبي سنة 26 ما مقداره 260 مليار دولار بفائض لصالح دول الرابطة بي قدرت الصادرات من الرابطة ال دول اتحاد الأوروبي بـ 130,4 مليار دولار، أما واردات فقد بلغت 103 مليار دولار.

## ❖ مستقبل الرابطة:

جاءت الأزمة المالية في 1997 لتتبعه الرابطة إلى حاجتها لرؤية متأنية لأوضاعها وهو دفع غير الرسمية المنعقدة في أواخر 1997 إلى إقرار رؤية حول أسيان 2020 كم أعد برنامجا لبدء تنفيذها و تضمنت هذه الرؤية تطلع الرابطة إلى أن تكون منطقة سلام و حرية تزول فيها أسباب الصراع و أن تتحول إلى مشاركة في التنمية الديناميكية تتطوي على تكامل أوثق داخل الإقليم و تحقيق اندماج أمتن و تكامل اقتصادي يعمل على تضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء، مع التأكيد على بقاء نظام تجاري عادل و منفتح و بلوغ تنافسية عالمية و تعهدت بالقيام بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

\* تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و المالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الاقتصادية و المالية.

\* تعزيز التكامل و التعاون الاقتصاديين باتباع الاستراتيجيات التالية: استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة و تسريع تحرير تجارة الخدمات و تحرير تدفق رأس المال بحلول 2020، تكثيف و توسيع نطاق التعاون الجزئي إقليمي في الأقاليم الجزئية الحالية و في أقاليم أخرى واعدة بالنمو، تجميع و توسيع الروابط الإقليمية الخارجية، و تعزيز نظم التجارة متعددة الأطراف و تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.

\* تشجيع قيام قطاع منشآت صغيرة و متوسطة يساهم في التنمية الصناعية.

\* تشجيع تحرير القطاع المالي و توثيق التعاون بين أسواق النقد و راس المال و شؤون الضرائب و التأمين و الجمارك.

\* تسريع قيمة تكنولوجيا المعلومات بإنشاء معلومات إقليمية و مراكز لنشر و إتاحة البيانات و المعلومات.

\* إقامة ترابط في مجال الطاقة و مرافق الكهرباء و الغاز الطبيعي و المياه و تنمية مصادر جديدة و متجددة للطاقة.

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 357.355.

- \* رفع درجة الأمن الغذائي و التنافسية العالمية في الغذاء و منتجات الزراعة و الغابات لتصبح الرابطة منتجا أساسيا فيها.
  - \* النهوض بالبنية الأساسية و شبكة النقل و الطرق السريعة.
  - \* تطوير الموارد البشرية في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال تعليم متميز و رفع المهارات و التدريب.
  - \* تنسيق نظم المواصفات لتسهيل التبادل التجاري مع مراعاة متطلبات الصحة و الأمن و البيئة.
  - \* النهوض بالإجراءات الجمركية.
- و من الواضح أن هذه التوجهات لا تتضمن تطوير التكامل الإقليمي إلى مراحل أكثر تقدما وفقا للنظرية التقليدية بل تركز على أدوات التعاون الإقليمي مع التأكيد على أهمية تحرير التجارة في الاطار التعدد الأطراف.

#### المطلب الثالث: تجارة تكاملية ناشئة

#### ❖ أولا: مجموعة " البريكس " التكتل الاقتصادي الناشئ

##### 1. نشأة المجموعة:

في بداية الأمر ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001 و التي كانت قد ضمت أربعة اقتصادات رئيسية ناشئة و هي البرازيل، روسيا، الهند و الصين، و في عام 2010 بدأت جنوب افريقيا يبذل جهود للانضمام الى مجموعة "البريك" حيث بدأت عملية القبول الرسمي لمعاني أوت من ذلك العام، و أصبحت جنوب افريقيا رسميا دولة عضو في 24 ديسمبر 2010 بعد أن دعت رسميا من قبل دول البريك للانضمام الى المجموعة، حيث أعيدت تسمية المجموعة بعد ذلك لتصبح "تريكس" لتعكس العضوية الموسعة للمجموعة في أبريل 2011 و تعتبر بلدان "البريكس" بلدان ناشئة أو بلدان صناعية جديدة و تتميز باقتصاداتها الكبيرة و التي تنمو بسرعة و تؤثر تأثيرا كبيرا على الشؤون الإقليمية بالإضافة الى أن دول المجموعة الخمسة هم أعضاء في مجموعة العشرين.

و اعتبارا من سنة 2015 تمثل دول "البريكس" الخمسة حوالي 40% من اجمالي سكان العالم و هو ما يقدر ب 3,6 مليار نسمة تسكن في ربع مساحة الأرض و تملك

الدولة الخمسة مجتمعة ناتج محلي اجمالي يبلغ 16,6 ترليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 22% من الناتج العالمي الإجمالي محققة سنة 2015 معدل نمو مقدر بـ 39%، و يتوقع البنك الدولي أن يرتفع معدل نمو البريكس إلى 5,3% سنة 2017.<sup>1</sup>

## 2. خصائص كتل البريكس:

مجموعة "بريكس" تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات و التحالفات و التكتلات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية و التي تميزها عدة خصائص أهمها:<sup>2</sup>

### أ. كتل عابر للقارات و الحضارات:

مجموعة "البريكس" تختلف بشكل كبير عن بقية التكتلات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواءا اقتصادي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تباينا واضحا في درجات نموها الاقتصادي و مستوياتها الإنتاجية و حتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تظم دولا مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية و الأنظمة الاقتصادية و تمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية و المالية العالمية و لا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي، لكن من المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس و الذي على أساسه شأن هذه المجموعة هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد و السياسة العالمية هذه الهيمنة التي كانت السبب في اغراق الاقتصاد العالمي في أزمت يعاني الكثير من أجل الخروج منها.

### ب. التكامل الاقتصادي بدل التنافس:

برغم تباين مستويات و إمكانات دول "بريكس" الخمس فإن لكل منها ما يعرضه على الآخر، فروسيا التي تعتبر الأقل في النمو الاقتصادي مقارنة بالأربعة الآخرين،

<sup>1</sup> A world bank group, **Global economic prospects -Divergences and risks-**(Washington : a world bank group flag ship report, June 2016), P. 98.

<sup>2</sup> محمد بوبوش: **مجموعة البريكس القوة الاقتصادية الناشئة**، مرصد أمريكا اللاتينية، 2017، متوفر على الموقع

<http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-70-9-10-42-23>

نجدها هي الأقوى سياسيا و عسكريا و نفوذا في العالم و يمكن القول أن أندونيسيا هي رأس هذه المجموعة و الصين جسدها و الباقي أطرافها، و رغم المشكلات التي يتعرض لها التكتل من اغراق سوق البرازيل بالأحذية الصينية و جنوب افريقيا بالملابس الصينية و فرض الهند رسوما على بعض السلع الصينية، و وجود خلاف بلين موسكو و بيكين حول تسعير النفط الروسي فإن هناك تقاؤلا حول توسع التجارة بين هذه الدول، فلقد استحوذت "البريكس" على 23% من الاقتصاد العالمي سنة 2016 و ما مقداره 16% من تدفقات الاستثمار و 12% من حجم التجارة في نفس الخمسة، و في الوقت نفسه تعمقت العلاقات الاقتصادية داخل البريكس أيضا القمة الأولى للتكتل في 2009، و تشير وزارة التجارة الصينية الى أن الفترة بين عامي 2007 و 2014 فإن حجم التبادل التجاري بين دول "البريكس" شهدت معدل نمو سنوي قدره 17% و هو مستوى أعلى بكثير من الحجم العالمي خلال نفس الفترة.

### ج. رفض التبعية الاقتصادية:

تهدف دول "البريكس" الى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي و النقدي الدولي و لقد شهدت آلية التعاون بين هذه الدول تحسبا مستمرا في الأعوام القليلة الماضية، و تشكلت بشكل أولي في مجالات التنمية الاقتصادية و التعاون العلمي، و تطورت هذه الهيكله حاليا حتى أصبحت منصة مهمة للأسواق الناشئة في أجواء التبادلات و الحوار في مجالات الاقتصاد و المالية و التنمية و بذلك صارت دول البريكس قوة حيوية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي و تعزيز النزعة الإقليمية.

### 3- صعوبات و تحديات "البريكس":

على الرغم مما يربط الدول الخمس في بريكس من صعوبتا و تحديات مشتركة إلى أنها نعاني كغيرها من الدول مشاكل متعددة تؤثر على مسيرتها الاقتصادية و نموها المتوقع.<sup>1</sup> فالأزمة الاقتصادية أثرت بشكل كبير و ملحوظ على مستويات نموها كما أنها لا تملك لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب و التعامل التجاري في ما بينها أولا و مع باقي دول العالم و أسواقه ثانيا.

<sup>1</sup> حسن مصدق: البريكس ناشئ يسعى إلى عادة توزيع القوة في العالم، متوفر على:

[www.alarab.co.ok/article/53097/manifest.html](http://www.alarab.co.ok/article/53097/manifest.html) في العمق

لذلك تعاني بعض الدول الحمسة مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الأثنية و الدينية في مجتمعاتها و هو ما نتج عنه اضطرابات موسمية تؤثر على النمو و الاقتصاد و غيرها من العوامل الضرورية في عمليات التطور و ارتفاع الدخل القومي.

و على الرغم من كل ذلك أعربت عدة دول على غرار أفغانستان الأرجنتين، إندونيسيا، المكسيك و تركيا عن اهتمامها الشديدة العضوية الكاملة في تكتل "البريكس".

هذا و يعد تكتل البريكس اليوم نموذج لفهم تجميع اقتصادي للدول النامية ظهر وسط تكتلات اقتصادية كبرى و تجمعات إقليمية بارزة، فهو يدافع عن تصور و أقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية الدولية، فضلا عن أنه يتمتع بقوة على اعتراف دولي أكبر و تنويع الفاعلية الدولية، فضلا عن أنه يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة ترشحه أن يتطلع قدما إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية، فالصين يتنبأ بها المحللون بأنها ستحتل في عالم 2050 مكانة أكبر اقتصاد في العالم إذا ما حافظت على مؤشرات نموها الاقتصادي الحالية كما أن الهند مؤهلة في الحاق بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2050 هذا فضلا عن تظر الاقتصاد البرازيلي.

#### 4-البريكس من تكتل اقتصادي إلى مستثمر دولي:

تم الإعلان سنة 2016 من قبل دول "البريكس" عن انشاء "بنك استثماري للتنمية" برأس مال قدره 100 مليار دولار مقسمة بين الدول الأعضاء، هذا يمكن للدول الأعضاء من خلال هذا الصندوق توظيف الأموال في مشروعات و كذا تكوين احتياطات مشتركة من العملات الصعبة لمواجهة التقلبات في السوق المالية العالمية، كما يضع البنك استراتيجية استثمارية تمكنه من شراء حصص في كبرى الشركات العالمية، و كذلك تمويل المشروعات التكنولوجية المربحة خاصة في دول الجنوب، و لقد جاء هذا المشروع بعد إعلان موسكو 2015 و الذي أكدت فيه دول "بريكس" أنها تسعى إلى إعادة هيكلة نظام "بروتن وودز" و الذي حسب الإعلان صمم لفترة معينة طرفية تزامنت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية والعالم الآن في حاجة إلى نظام عالمي مالي جديد يأخذ معين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الجذرية في عصر العولمة، و في هذا الصدد جاء في تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الروسية سنة 2016 أن البنك يعتمد على سياسة استثمارية متطورة، تهدف إلى جعل البنك صندوقا سياديا للاستثمار في دول الجنوب و في قطاعات واعدة على غرار الطاقات

المتجددة و الأقطاب التكنولوجية و البنى الأساسية كشبكات الطرق و الإصلاح الزراعي، و في بيان لوزارة الاقتصاد الصينية و حيث الصين باستضافة البنك على أراضيها و التي تعتبر أكبر مساهم في الصندوق بقيمة قدرها 41 مليار دولار كما أعلنت أنها تستهدف الدول الافريقية و أمريكا الجنوبية للاستثمار فيها.

و بالتالي و على هذا النمو فإن دول "البريكس" تتجه نحو انتهاج سياسة الاستثمار الدولي بالإضافة الى كونها تكتل اقتصادي، فلقد أصبح هذا التكتل يهتم بالدول التي تجد صعوبة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، و بذلك فإن بنك التنمية و الاستثمار يسعى الى الدخول الى الأسواق الواعدة بالنمو و الاستثمار فيها يهدف تحقيق أرباح و حص سوقية كبيرة و لا بد أن انشاء بنك التنمية و الاستثمار الجديد سيشكل طفرة نوعية في توجهات مجموعة البريكس و سيكسر سيطرتها الاقتصادية التي من المحتمل أن تساهم بنسبة 50% من اجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول 2030 حسب تقرير صادر عن البنك الدولي.<sup>1</sup>

#### ❖ ثانيا: اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي

##### 1. نشأة الاتفاقية:

لقد مرت اتفاقية الشراكة بين المحيط الهادي "Partenaria Trans – Pacifique" والمعروفة اختصارا ب TPP والتي تهدف الى إقامة منظمة تجارة حرة بين دول آسيا و المحيط الهادي و أمريكا بعدة مراحل لا تزال مستمرة الى يومنا هذا و أهمها:<sup>2</sup>

○ المرحلة الأولى: اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي (2006-2002):

و هو اتفاق اولي اطلق عليه اسم "اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية" حيث تم خلاله التفاوض بشكل غير رسمي على هامش لقاء رؤساء دول الاوبك سنة 2002 في المكسيك .حيث بدأت ثلاثة دول بالمفاوضات وهي الشيلي، سنغافورة، نيوزيلندا ثم انضمت اليها بعد ذلك بروناي في افريل 2005 ليتم التوقيع من قبل الدول

<sup>1</sup> يونس بلفلاح، ماهي البريكس وماذا تريد، متوفر على الموقع.

Omandaily.com/?p=472174

<sup>2</sup> The Ministry of Foreign Affairs Trade ,**Trans-pacific strategic economie partenership Agreement**( new Zealand : 2016), PP. 07-13.

الأربعة على بروتوكول اتفاق في جوان 2005 والذي دخل حيز التنفيذ في 28 ماي 2006 وكان الاتفاق يهدف الى إزالة 90 من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ابتداء من 01 جانفي 2007 لتصل الى صفر بالمئة بحلول سنة 2015 و يغطي الاتفاق جميع المبادلات السلعية .وضع الية لحل النزاعات، تدابير الصحة النباتية، تجارة الخدمات حقوق الملكية الفكرية و المشتريات الحكومية .

#### ○ المرحلة الثانية: الشراكة عبر المحيط الهادي (2008-2016)

بدأت المفاوضات تحت مسعى الشراكة عبر المحيط الهادي سنة 2008 بعد ان أبدت الولايات المتحدة الامريكية الرغبة في الدخول في مفاوضات مع الدول الأربعة الأعضاء في اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي و ذلك من اجل التوصل الى اتفاق جديد، و بعد العديد من المفاوضات تم توقيع اتفاق مبدئي في 05 أكتوبر 2015 بمدينة أتلانتا الأمريكية و في 04 فيفري 2016 تم التوقيع رسميا على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، و لكي تصبح الاتفاقية سارية المفعول يتعين على البرلمان في الدول الأعضاء أن تصادق عليها في غضون عامين و هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، التشيلي، البيرو، اليابان، ماليزيا، فينتام، سنغافورة، بروناي، أستراليا، نيوزلندا.

و هو ما يمكن اعتباره أكبر منطقة تبادل حر في العالم تضم 800 مليون نسمة 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 26% اجمالي التجارة العالمية بقيمة تزيد عن 11 تريليون دولار أمريكي.

#### ○ المرحلة الثالثة: خروج الولايات المتحدة 2017

خلال حملة الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016 كان "دونالد ترامب" قد تحدث عن الاتفاقية و وصفها بأنها عبارة عن "اغتصاب" في حق الولايات المتحدة، و في نوفمبر 2016 و بعد انتخابه رئيسا لأمريكا صرح أنه يريد فك الارتباط و خروج بلده من الاتفاقية، و ذلك لصالح الاتفاقيات الثنائية، و هو ما قد يؤثر على سير الاتفاقية حسب الملاحظين و قد يدفع ببعض الدول الأخرى الى الانسحاب من الاتفاقية نتيجة ارتباط مصالحها ببقاء الولايات المتحدة في الاتفاقية، و في 23 جانفي 2017، و بعد وقت قصير من توليه الرئاسة وقع ترامب على

وثيقة الانسحاب من الاتفاقية، و قال ترامب و هو يوقع قرار الانسحاب من الاتفاقية<sup>1</sup> "ما فعلناه اليوم هو شيء عظيم للعامل الأمريكي"، و بفضل الجهود الدبلوماسية لبعض الدول الأعضاء خاصة اليابان و نيوزلندا بقي الاتفاق على ما هو عليه مع بقاء الدول الإحدى عشر في المقرر إجراء مفاوضات جديدة للدول الأعضاء في نوفمبر 2017 و جانفي 2018.

### 2. مضمون الاتفاقية:

تم الكشف عن مضمون الاتفاقية في 05 نوفمبر 2015، و يتضمن ثلاثين فصل حول تخفيض الرسوم الجمركية و هو جوهر الاتفاقية بالإضافة الى حقوق الملكية الفكرية، و اشتراطات البيئة، قانون العمل اتفاقية حماية الاستثمارات و غيرها و ينتظر أن يلقي الاتفاق ما يقارب 18000 تعريفة جمركية بما في ذلك بعض المنتجات الزراعية، وهو ما يمثل 98% من الحقوق الجمركية بين البلدان الموقعة.<sup>2</sup>

### 3. التحديات التي تواجه الاتفاقية:

تبلغ الفوائد الاقتصادية الموقعة من الاتفاق ما بين صفر و 485 مليار دولار أمريكي، و أغلب التوقعات تقارب 285 مليار دولار بحلول 2025، كما أن الصين لا تستبعد فكرة الانضمام الى الاتفاقية خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة و أن العديد من المحللين كانوا قد أقرروا بأن المقصود من اتفاقية الشراكة عبر المحيط في المقام الأول هو مواجهة الهيمنة الاقتصادية للصين في آسيا و لقد أبدت دول أخرى اهتمامها بالانضمام الى الاتفاقية و هي كل من كوريا الجنوبية، تايلاند و الفلبين و لقد أبرزت المفاوضات كما هو الحال بالنسبة لكندا و اليابان خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية التي تواجه منافسة شديدة من قبل أستراليا و نيوزلندا.<sup>3</sup>

### 4. الانتقادات الموجهة للاتفاقية:

<sup>1</sup>LE MONDE , **Libre Echange, Trump signe l'acte de retrait des états unis du partenariat Trans pacifique**, le 23 janvier 2017.

<sup>2</sup> LES ECHO, Richard Hiant et Yann Rousseau, **les détails de partenariat Trans pacifique enfin dévoilés**, le 05 novembre 2015.

<sup>3</sup>LE MONDE , Marie de Verges, **on est ce que le traité Trans pacifique que tump veut abandonner**, 23 novembre 2011.

تواجه الاتفاقية عددا من الانتقادات على مختلف الأصعدة، فشانها في ذلك شأن الاتفاقات التجارية الحرة الأخرى، حيث أن هناك مخاوف من تأثير هذه الشراكة على منتجات وخدمات وخدمات بعينها من الدول الأعضاء، فلقد أبدت اليابان مخاوف من تأثير الاتفاقية على قطاع الزراعة لديها. إلا أن الجزء الأكبر من الاتفاقيات كان موجه نحو إجراء المفاوضات بسرية كبيرة بحيث أن الوجود الممثلة لا تفصح عن أي تفاصيل للقضايا التي يتم مناقشتها في المفاوضات إلى أنه يعتبر من السابق لإزالة إصدار أي تنبؤات و دورها كتكتل اقتصادي.

### المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة تتمثل أساسا في ظاهرة العولمة لكل ما تحمله من ظواهر من تحرير التجارة الدولية، تدويل الإنتاج و انتشار و ازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة، و لقد ساهمت هذه التطورات في التفكير الجاد و زيادة حرص الدول العربية على

المضي في منهج التكامل الاقتصادي العربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية و الاستفادة مما يتيح من فرص بالإضافة الى الانتفاع من المزايا و العوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي، و لقد تبنت الدول العربية هذا المسعى منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 و ذلك من خلال اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية و انشاء العديد من الاتحادات و المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة.

### المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي و مبررات قيامه

#### ❖ أولاً : مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتمتع بلدان الوطن العربي بثروات طبيعية و مادية و بشرية ضخمة و مهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، هذا بالإضافة الى ترابط الدول العربية جغرافيا في وحدة واحدة متصلة من الأرض، و في موقع استراتيجي بمركزها المتوسط بين الشرق و الغرب و يجمعها تاريخ مشترك و لغة واحدة، لذا فإن الوطن العربي بما يمتلكه من كل هذه الطاقات و الإمكانيات المادية و البشرية تتوفر له كافة الظروف ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد الدولي يمكن تحديد هذه المقومات فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1. مقومات طبيعية و مالية:

تزخر بعض الدول العربية بموارد طبيعية هامة و متنوعة، فالوطن العربي تحتوي على ما نسبته 55,4% من احتياطي النفط المؤكد الى الاحتياطي العالمي، و ما نسبته 27,6% من احتياطي الغاز المؤكد الى الاحتياطي العالمي و هو ما يعتبر أبرز الخصائص الطبيعية التي يحظى بها الوطن العربي.

كما تضم الدول العربية خمسة أقاليم بيئية مختلفة، و هو ما يسمح بتوفر تنوع بيولوجي بشقيه النباتي و الحيواني، كما تمتد الدول العربية على مساحة تقدر بـ 13,3 مليون هكتار (9,6% من مساحة العالم)، و تبلغ المساحة التي أشغلت في الزراعة عام 2014 حوالي 72 مليون هكتار، كما تمثل مساحة المراعي في الدول العربية في عام 2014 حوالي 32% من المساحة الإجمالية للدول العربية إذ تساهم بحوالي 35% من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية و ترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية التي

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي لعربي الموحد 2016 (أبوظبي: 2016)، ص ص. 71-96.  
متوفر على: www.amf.org.ce

تمتلك موارد رعوية مثل السودان و العراق لتصل إلى 70%، و تتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م<sup>3</sup> تستعمل منها حاليا حوالي 175 مليار م<sup>3</sup> فقط، كما تقدر اجمالي عدد السكان الوطن العربي وفقا لإحصائيات سنة 2014 حوالي 387 مليون نسمة، هذا و يقدر معدل النمو السكاني بنحو 2,6% و هو معدل مرتفع مقارنة بالمتوسط العالمي و هو ما يسمح بخلق سوق مناسبة و مساعدة لعملية التكامل.

كما تتوفر الدول العربية و خاصة النفطية منها على موارد مالية كانت تعتبر هائلة خاصة قبل انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2015 فلقد بلغت الارادات البترولية للدول العربية مجتمعة سنة 2014 بحوالي 658,15 مليار دولار و هو ما نسبته 24,1% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قدر حجم الاحتياطات الرسمية الخارجية للدول العربية لنفس النسبة ما قدره 1194 مليار دولار، و تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية ليست كلها تمتلك فوائض مالية، فهي تركز بشكل كبير لدى الدول النفطية (دول الخليج و الجزائر و ليبيا) أما باقي الدول فهي تعاني بعجز مالي و هو ما قد يشجع على قيام تكامل اقتصادي عربي بحيث تستثمر تلك الفوائض في مشاريع في الدول العربية بدل تحويلها إلى استثمارات في الخارج.

## 2. مقومات اجتماعية:

تتمتع الدول العربية بمقومات اجتماعية بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي و هي كما يلي:<sup>1</sup>

أ. اللغة و التراث الحضاري: جميع أقطار الوطن العربي يتكلمون لغة واحدة و هي اللغة العربية، و هي تعتبر اللغة الرسمية الأولى و أداة التواصل الاجتماعي بينهما و لو اختلفت و تعددت اللهجات المحلية و القبلية، كما استطاع العرب تحقيق كثير من الإنجازات العلمية و أن بينوا تراثا حضاريا عظيما مما جعل لهم هوية ثقافية مميزة تجمعهم تحت راية واحدة.

ب. الدين: يعتبر الدين الإسلامي من أكبر العوامل التي تجمع بين الدول العربية، حيث يؤدي توفر هذا العامل الى سهولة قيام التكامل نظرا للاشتراك في العقائد و

<sup>1</sup> أحمد محمد فراح قاسم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه (مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 87، ديسمبر 2011) ص. 47.

أساس الحياة، و يتوفر الوطن العربي على هذا الاتحاد الروحي على أوسع نطاق، فأغلب سكان الدول العربية مسلمون و هو ما يجعل من الوازع الديني حافزا نحو إقامة تكامل اقتصادي.

**ج. التاريخ:** تأثرت جميع الدول العربية بنفس الأحداث التاريخية مما جعلها ترتبط بعضها ببعض خاصة منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة، إلا أن الأحداث التي توالى بعد ذلك من تعرض معظم الدول العربية لمختلف أنواع الاستعمار جعلها تتعرض للانفصال و رسم الحدود فيما بينها. و تولد هذه المقومات الاجتماعية سلوكيات فردية و جماعية لها تأثير مباشر على عملية التكامل الاقتصادي.

#### ❖ ثانيا: مبررات ضرورة قيام التكامل الاقتصادي العربي

لقد باتت الدول العربية أمام ضرورة العمل على إقامة تكامل اقتصادي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة و التي أصبح العالم فيها يعج بالتكتلات الاقتصادية و تعاني الدول العربية من التبعية للعالم الخارجي.

#### 1. مبررات متعلقة باقتصاديات الدول العربية: و تتمثل أساسا في:<sup>1</sup>

\* إن وجود فروقات و تفاوت كبير فيما بين الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية، حيث أن هناك بعض الدول تمتلك فوائض مالية كبيرة على غرار دول الخليج و لكن بها فرص استثمارية قليلة، بينما توجد دول عربية أخرى تمتلك فرص استثمارية هائلة بينما تعاني من نقص في رؤوس الأموال، كما ان دول تعاني من ارتفاع نسب البطالة بينها دول أخرى تعاني من نقص في العمالة، فمن شأن هذه الفروقات بين اقتصاديات الدول العربية أن تدفع بها نحو التكامل الاقتصادي من اجل التخفيف من تلك التفاوتات.

\* إن بعض الدول العربية نحو تكامل اقتصادي من شأنه أن يقوي من موقفها التفاوضي في السوق الدولية خاصة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، فتفاوض الدول العربية مجتمعة مع دول الاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة الأور و متوسطة سيكون

<sup>1</sup> تواتي بن علي فاطمة، واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (جامعة الشلف، 2007)، ص ص. 115-116.

أفضل لتجارها الخارجية سواء استيرادا أو تصديرا و هو ما يمكنها من تحقيق فوائد عديدة في تجارتها البينية أو الخارجية كما أن وجود الدول العربية مشتتة سوف يجعلها عرضة للمقاطع الأجنبية من قبل التكتلات القوية و الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى نحو الاستغلال و استنزاف موارد الدول الضعيفة.

\* سيعمل التكامل الاقتصادي العربي على خلق سوق استهلاكية واسعة، يمكن من خلالها من المنتجين العرب صرف منتجاتهم داخل الوطن العربي بتكاليف أقل مما يسمح بعد ذلك بإقامة مشاريع كبيرة تتمتع بمزايا الإنتاج الوفيرة لاستجابة للسوق المشتركة، هذه المشروعات التي قد لا يمكن إنجازها من طرف دولة عربية بمفردها مما قد يشجع بعد ذلك على إقامة مشاريع مشتركة.

## 2. مبررات متعلقة بالبيئة الاقتصادية العالمية: و تتمثل أساسا في:<sup>1</sup>

أ. ظهور المنظمة العالمية للتجارة: انضمت العديد من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة و تسعى الدول الأخرى إلى الانضمام، و هو ما ترتب عنه وفق قواعد هذه المنظمة الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية لأي دولة عضو في المنظمة و هو ما يؤدي بالدول العربية العضوة إلى منح تفضيلات إلى دول غير عربية و كلها عضوة في منظمة التجارة العالمية مما قد يؤدي إلى تراجع التجارة العربية البينية، و بالتالي أصبح من الضروري على البلدان العربية أن تدخل في اتفاقيات تجارية تدخل في إطار التكامل الاقتصادي من أجل الحفاظ على حصتها في السوق العربية.

ب. تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية: فقد شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين توجها متزايدا نحو إقامة التكتلات الإقليمية سواء كانت صغيرة أو حتى عملاقة، و هو ما أصبح يهدد الاقتصادات القطرية، ففي حين بقيت الدول العربية عاجزة عن المضي في تكاملها الاقتصادي، فمن شأن التكتلات الاقتصادية الناجحة أن تؤثر على من عدة جوانب على اقتصاديات الدول العربية خاصة الاتحاد الأوروبي، و ذلك على اعتبار أنه شريك اقتصادي مهم لأغلبية الدول العربية، فمن جهة سوف تؤدي التكتلات الاقتصادية العلاقة إلى زيادة حدة

<sup>1</sup> تواتي بن علي فاطمة، واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 115-116.

المنافسة الاقتصادية الدولية و النزاعات الحمائية و ستقل من فرص و قدره صادرات الدول العربية للوصول إلى أسواق الدول الصناعية خاصة و أن الدول الأعضاء في التكتل تضع شروطا و قيودا على المنتجات التي تدخل أراضيها، كما تكمل تلك التكتلات على جذب الاستثمارات الخارجية نظرا لما تمنحه من مزايا و بالتالي تحرم الدول خارج التكتل من تلك الاستثمارات بما فيها الدول العربية، و من جهة أخرى سوف تعمل تلك التكتلات على استنزاف خيرات الدول العربية و بالخصوص الدول النفطية من خلال تحكمها بأسعار الغاز و النفط مما يجعل الدول العربية في تبعية اقتصادية لتلك التكتلات الضخمة و هو ما يضعها أمام حتمية التكتل فيما بينها.

ج. مبررات غير اقتصادية: و يظهر إلى جانب المبررات المذكورة سابقا و التي تصب مجملها في الجانب الاقتصادي، بعض المبررات غير الاقتصادية و التي يمكن أن تكون سياسية في حجمها، فوجود قوة اقتصادية عربية مستمدة من تكامل اقتصاديات كل الدول العربية لمواجهة الاقتصاد الإسرائيلي و الذي أصبح يشكل قوة كبيرة في المنطقة و في العالم كله و الذي يستمد جزءا كبيرا من هذه القوة من تفكك اقتصاديات الدول العربية، لم يعد خيارا يمكن الاستغناء عنه بل ضرورة حتمية لابد منها، كما أن التكامل الاقتصادي و تشابك المصالح المادية للدول العربية من شأنه أن يعمل على تخفيف النزاعات السائدة ما بين بعض الدول العربية و يؤدي إلى إحلال السلام و تبادل الخبرات العسكرية و بالتالي خلق قوة عسكرية يمكنها مواجهة أي خطر و قد يهددها.

**المطلب الثاني: في الترتيبات التي اعتمدها الدول العربية في إطار التكامل الاقتصادي**

❖ أولا : الاتفاقيات الجماعية السابقة لاتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد اعتمدت الدول العربية على مدخل التبادل التجاري كأحد أبرز المداخل من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، و ذلك منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 و ذلك لكونها تعتبر أول هيئة تنظيمية قوية في تاريخ العرب المعاصر و قد تولى المجلس

الاقتصادي الاجتماعي تحقيق ذلك و الذي تم إنشاؤه حصيصا من أجل تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية و النهوض باقتصاداتها، حيث صادق المجلس على الاتفاقيات الجماعية السابقة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تتمثل أهمها فيما يلي:

### 1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية:

حيث تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 7 سبتمبر 1953 و التي تعد أولى الاتفاقيات الجماعية التي وضعت أسس المجتمع العربي، أحكامه لتحرير التجارة العربية و لقد تضمنت الاتفاقية جملة من الإعفاءات الجمركية بهدف إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة كمدخل لقيام تكامل اقتصادي عربي.

### 2. اتفاقية تسديد المدفوعات و المعاملات التجارية و انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية:

وقعت هذه الاتفاقية في 7 ديسمبر 1953 و التي تضمنت جانبيين الأول يتضمن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و الجانب الثاني يتضمن انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

### 3. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

و أقرت هذه الاتفاقية في 3 جوان 1957 و لم تلق الموافقة الفورية إلا في 6 جوان 1962 و صادقت عليها ثلاثة عشر دولة و تعد من أكثر المحاولات العربية الجماعية طموحا، و لقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين الدول العربية وحدة اقتصادية كاملة تتمحور فيما يلي :

- حرية انتقال الأشخاص من رؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.
- حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل المختلفة و الموانئ و المطارات المدنية.
- حقوق التملك و الوصية و الإرث.

و قد بينت الاتفاقية الوسائل المطلوبة لتحقيق وحدة اقتصادية واحدة منها:

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة و توحيد التعريفات و التشريع و الأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- توحيد أنظمة النقل و المواصلات.
- توحيد سياسة الاستيراد و التصدير و الأنظمة المتعلقة بها.
- عد الاتفاقيات التجارية و الاتفاقات أخرى مع البلدان الأجنبية بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة و الصناعة التجارية الداخلية و توحيد التشريع الاقتصادي.
- تنسيق تشريعات العمل و الضمان الاحتمالي.
- تنسيق تشريعات الضرائب و الرسوم البلدية و الزراعية و الصناعية و التجارية و العقارية و توظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.
- تلاقي ازدواج الضرائب و الرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.
- تنسيق السياسات النقدية و المالية و الأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا للتوحيد النقدي.
- توحيد أساليب التصنيف و التبويب الإحصائية.
- اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة.

لقد أحدثت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعبيراً كبيراً في نمط العلاقات الاقتصادية العربية بإيجاد صيغة متقدمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك سواء من حيث المنطلقات و الأهداف أو من حيث صيغة اتخاذ القرارات و اتصفت هذه الاتفاقية شمولها لجميع جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك و لم يقتصر على جانب دون آخر مثل التبادل التجاري أو تسديد المدفوعات كما تضمنت هذه الاتفاقية على انشاء هيئة دائمة تعمل على تنفيذ بنودها و أحكامها و هي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين و يتفرع منه لجان اختصاص كاللجنة الجمركية المالية و النقدية و اللجنة الاقتصادية لمعالجة شؤون الزراعة و الصناعة و التجارة والنقل و المواصلات و لقد تعثرت الاتفاقية بمجرد الانتهاء من توقيعها لعدة أسباب كان أسبابها الخلافات السياسية و تعارض النظم الاقتصادية و الدول العربية

و وجود دول نفطية غنية و دول أخرى فقيرة و كذلك الاختلاف في السياسات الاقتصادية و النقدية.<sup>1</sup>

#### 4. السوق العربية المشتركة:

أصدر المجلس الاقتصادي العربي سنة 1964 موافقته على انشاء السوق العربية المشتركة اعتقادا منه بان عدم تحقيق اهداف التكامل يكمن في قصور في الالية و كان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو تحرير التجارة من الدول الاعضاء عن طريق اعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا، و ذلك لهدف الوصول الى منطقة التجارة الحرة لخطوة اولى نحو تحقيق السوق المشتركة، وتم بالفعل الغاء جميع الرسوم الجمركية اعتبارا من سنة 1971 بين أربع دول هي الاردن، سوريا، العراق، مصر، ثم بعد ذلك اليمن ليبيا و موريتانيا سنة 1977<sup>2</sup> و خلال تلك لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سوى منطقة تجارة حرة ولم تتطور الى حد الاتحاد الجمركي او سوق مشتركة ولكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من اهم الانجازات الهادفة الى تحقيق الوحدة الاقتصادية حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها ثم ظلت السوق قائمة حتى سنة 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل فتوقفت الدول الاعضاء الاخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج اكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية و في عام 1998 اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها الغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات بدءا من عام 1999 ولكن لم تنجح هذه المحاولة أيضا.<sup>3</sup>

#### 5. اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تنفيذا لتوجيهات قمة عمان بإعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية القائمة و تطويرها و انسجامها مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي و عقد التنمية و الاتفاقية الموحدة للاستثمار

<sup>1</sup> الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك (الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011)، ص ص. 159-162.

<sup>2</sup> مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول (مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009)، ص. 49.

<sup>3</sup> الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق (مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، 2008)، ص. 30.

التي اقرت في مؤتمر قمة عمان في 26 نوفمبر 1980 اعدت اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري وتم اقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 27 اوت 1981 حيث اتسمت بنظرتها الشمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية و انسجاما مع التطورات الفكرية والاقتصادية في مفهوم التبادل مما يعني وجود ترابط فيما بينها، لقد ترجمت الاتفاقية أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرتها قمة عمان.

الأسس و المبادئ التي اقرتها الاتفاقية و الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري الواردة في نص المادة الثامنة من الاتفاقية و هي<sup>1</sup>:

أ. كامل لبعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء من الرسوم و القيود المفروضة على المنتجات الغير القطرية.

ب. التدريجي للرسوم و القيود المختلفة المفروضة على بعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

ج. توفير حماية متدرجة للسلع و المنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية البديلة و المتبادلة.

د. الاعفاء الكامل للرسوم و القيود على الزراعية و الحيوانية و المواد الخام المعدنية و الغير معدنية و تصنيف المنتجات الصناعية حسب قوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية و عدم جواز قيام دول عربية بمنح ميزة تفضيلية لدول غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف في الاتفاقية و تعد الاتفاقية الاولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي التبادل التجاري في اطاره السليم غير انها لم تحقق النجاح المطلوب اذ واجه تنفيذها العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بتعثر الية لجنة المفاوضات التي عهد عليها المتابعة و التنفيذ و بحلول أوت 1989 تم التوصل إلى تحرير 20 مجموعة سلعية فقط و اعفائها من الرسوم الجمركية و القيود الادارية الأخرى و توقفت المفاوضات لتحرير المجموعات السلعية البالغة عددها

<sup>1</sup> هيفاء عبد الرحمان ، بسين التركيبي، الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 22، 2011) ص ص. 136-137.

32 مجموعة و تركيز المفاوضات حول قوائم سلعية محددة وتباين اراء الدول حول تفسير الاعفاء بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي نصت عليها الاتفاقية بين الاعفاء الكامل و الاعفاء التدريجي.

### ❖ ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

#### 1- نشأتها:

تم عرض مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اطار مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995 و بناءا على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر سوريا والسعودية تم الاعتماد على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري يؤدي الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى يراعى منها اوضاع الدولة العربية و تتسجم مع متطلبات التجارة العالمية وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاث بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة هي:<sup>1</sup>

أ. دعم مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والذي لازال غير فاعلا ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ب. ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية العربية الثنائية القائمة بالفعل و إقامة منطقة تجارة ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية بشكل كامل وفقا لمبادئ و قواعد موحدة ثم ربط هذه المناطق ببعضها.

ج. التحرير الفوري للتجارة بين الاقطار العربية مع منح بعض الاستثناءات خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب يمكن قبولها.

و لقد اعد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية استراتيجية للعمل الموحد لتنمية التجارة العربية البينية تمتد خلال الفترة من العام 2000 و حتى 2020 و قد تضمنت الاستراتيجية برنامجا تنفيذيا بأربع مراحل رئيسية أولها يتضمن اقامة منطقة التجارة الحرة

<sup>1</sup> سعد صالح عيسى، بهاء أنور حبش، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 8، العدد 25، 2012)، ص. 67.

العربية الكبرى و التي تم اطلاقها بداية من 2005 و الثنائية تبدأ سنة 2008 بإقامة اتحاد جمركي عربي و الثالثة سنة 2015 بإقامة سوق عربية مشتركة أما المرحلة الرابعة فتبدأ بحلول عام 2020 من خلال اقامة الاتحاد الاقتصادي العربي أي بعد أن تكون الكتل الاقتصادية الكبرى قد وصلت إلى مستوى متقدم من الوحدة و الاندماج.

و قد تبنت الدول العربية المقترح الثالث كما كان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حريصا على تكليف أمانة الجامعة العربية من أجل إعداد مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى على أن يكون إنشاء هذه المنطقة قائما على ما يلي:

– أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع و احتياجات الدول العربية و أحكام منظمة التجارة العالمية.

– أن يتم اقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تفعيل اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري في ما بين الدول العربية خاصة و أن نصوص هذه الاتفاقية تصب في ذلك. أن يشمل البرنامج التنفيذي خطة عمل و جدولاً زمنياً محددا لإنشاء هذه المنطقة.

## 2- دوافعها:

كان وراء التفكير في انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى عدة دوافع أهمها<sup>1</sup>:

- على الرغم من أهمية المواد التي تضمنتها اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري كأطر عامة إلا أنها لم تجسد تحرير التجارة بمفهومه الحديث كما تعاملت معه منظمة التجارة العالمية و قد ساعدت عدة عوامل لإيجاد منطقة تجارة حرة عربية كبرى وبرنامج تنفيذي جديد منها عدم تضمين اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أي اشارة الى تجارة الخدمات بالإضافة الى عدم اعتراف اتفاقية الـ"جات" بأنه قيود خارج التعريف الجمركية و عدم وجود قواعد منشأ للسلع الزراعية و اختلاف الميزات النسبية.
- و من بين الدوافع الاخرى أيضا إعادة التفكير في أسلوب عمل لجنة المفاوضات التجارية و تفعيل دورها في عدم التخرج عند طرح المشاكل التي تواجه تطبيق الاتفاقية كما تطلب

<sup>1</sup> محمد علي النصور، تحليل الحواجز غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مجلة آفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، ، مجلد 29، العدد 116، 2009)، ص 80.

التحرير الجديد ضرورة تحديد فترة زمنية لإقامة منطقة تجارة حرة بحيث تتلاءم مع الفترات المحددة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية عند اقامة كتكتل اقتصادي يقوم على التخفيض التدريجي الشامل للرسوم الجمركية على السلع الصناعية وصولاً الى تحريرها الكامل والى ضرورة اشراك القطاع الخاص بمتابعة التنفيذ للاتفاقية خاصة بتقديم الشكاوي وطرح المشاكل التي تواجه المصدرين و المستوردين و رجال الأعمال.

لذا شكل الاعلان عن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة اكثر تقدماً من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحيث تجاوز تحديد المعوقات التي حالت دون تطبيق تلك الاتفاقية الى وضع اسلوب اكثر عملية لتطبيقها يهتم بمصالح الدول العربية و يعزز من اسلوب التعامل مع المشاكل التجارية بين الدول العربية و في الوقت ذاته يحوي المتغيرات الدولية في النظام التجاري العالمي.

### 3- الاطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يقوم او يستند اي نظام تجاري متعدد الاطراف الى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم و تنظم مجريات ذلك النظام و بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تستند الى عدد من الوثائق هي:<sup>1</sup>

- اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981.
- البرنامج التنفيذي للاتفاقية.
- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفضيلية للسلع.

تشكل اتفاقية تسيير التبادل التجاري و تنميته بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة العربية الكبرى (انظر الصفحة قبل 4 صفحات).

### 4- البرنامج التنفيذي لاتفاقية التجارة العربية الكبرى:

<sup>1</sup> رانية ثابت دروي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و آثارها على التجارة العربية البينية و الزراعية بشكل خاص (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007)، ص ص. 203-204.

تحقيقاً لرغبة الدول العربية من اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية و تستفيد من التغيرات في التجارة العالمية واقامة التكتلات الاقتصادية الدولية و الاقليمية و تنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي الاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليها اقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بتاريخ 1997/02/09 برنامجاً تنفيذياً لمنطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع احكام التجارة العالمية وقواعدها العامة واهم ما جاء في البرنامج ما يلي:<sup>1</sup>

#### أ. القواعد والاسس:

- يعتبر هذا البرنامج اطاراً لتفعيل اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- تلتزم الدول العربية الاطراف في اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1997/01/01.
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج بمعاملة السلع الوطنية في الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الامنية و الرسوم و الضرائب المحلية.
- مراعاة الاحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الاغراق.

<sup>1</sup> البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317، د.ع. 59 شارع، 19-02-1997، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة المال و التجارة و الاستثمار)، ص ص. 12-33.

– مراعاة الاحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم واجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

– الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل التي سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/01/01 و تكون هذه الرسوم قاعدة الانتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

– اذا تم تطبيق الرسوم الجمركية او الرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل بعد تاريخ 1998/01/1 فان الرسوم المخفضة سوف تحل محل السوم المنصوص عليها في الفقرة سبعة.

– بموجب احكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من اطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

#### ب. تحرير التبادل التجاري بين الدول الاطراف.

– يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 1998/01/01 و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31 ويمكن باتفاق الدول الاطراف اثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري كما ينطبق التحرير المندرج على قوائم السلع العربية التالية:

I. السلع العربية الزراعية و الحيوانية و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين 1،2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

**II.** السلع العربية التي اقر اعفاءها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قبل تاريخ نفاذ

### البرنامج

– تحدد مواسم الانتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية، و الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد اقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

– تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في ادراجها ضمن الرزنامة المشار اليها في الفقرة(2) و ترفع للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للاطلاع.

– لا تسري احكام هذا البرنامج على المواد و المنتجات المحظور استيرادها أو تداولها او استخدامها في اي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجز الزراعي البيطري و تلتزم الدول الاطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات و كذلك أي تعديلات تطرا عليها.

### ج. قواعد المنشأ:

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج ان تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذا لذلك فان كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج و التي منشؤها احدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي انشاها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

### د. تسوية النزاعات:

تماشيا مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل الجاري بين الدول العربية يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و كذلك اي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

### ❖ ثالثاً: تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد تم الاسراع باستكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2005 بدلا من 2007 و على ذلك اصبحت كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرهونة بقدراتها التنافسية في النفاذ الى اسواق الدول العربية الاخرى بعيدا عن كل ما يشوه او يحد من هذه القدرات، فمنذ عام 2005 انهدت الدول العربية الاعضاء التخفيض الجمركي على الشرائح الجمركية و دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق كاملا، و قد بلغ عدد الدول العربية المنظمة الى المنطقة ثماني عشر دولة هي: المملكة الأردنية، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر و اليمن.

و في اتجاه اتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية و الاجتماعية و التي عقدت في 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الارادة السياسية العربية و ذلك بالتوجيه على الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة و ذلك قبل نهاية 2013 و المتمثلة أساسا في:<sup>1</sup>

- استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التقصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما لهذين الامرين من اهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.
- وضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية و توفير الدعم المالي و الفني اللازم للدول العربية الأقل نموا الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل و المواصلات.
- وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الاسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات البينية العربية.

<sup>1</sup> ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 (أبوظبي: 2016)، ص. 186.

- ضرورة توحيد النظم و التشريعات و السياسات التجارية بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.
- و قد تابعت الدول العربية جهودها لمتابعة تطبيقات المنطقة كأساس للدخول في المرحلة التكاملية الثانية حيث تم العمل ضمن عدة مسارات وتم وضع خارطة طريق توافقية من أجل ما يلي:<sup>1</sup>
- الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية اما القيود غير الجمركية فقد تم تحديد كافة المعوقات التي تواجه بيئة العمل التجاري العربي البيئي و تحد من تطبيق احكام البرنامج التنفيذي للمنطقة.
- وضع إلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة بما في ذلك وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن ان تطبق على الدول التي تتخذ اجراءات متعارضة مع احكام المنطقة و يكون للدول الاعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم.
- الاتفاق على ضرورة أن تكون التشريعات التجارية و الاجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة وواضحة مع دعوة القطاع الخاص الى مشاركة فعالة في الكشف عن الاجراءات المقيدة للتجارة.
- متابعة اعتماد المواصفات الدولية في حال عدم وجود مواصفة عربية موحدة وتنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الاقل نموا الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستعمال البرامج الخاصة بذلك.
- و من جانب تحرير الخدمات و على الرغم من توقيع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات عام 2013 الا أن تطور المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية كانت متواضعة للغاية اذ انه لم يتم حتى الان تنفيذ اي خطوات ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية وذلك بالرغم من وجود عدد من المبادرات و التي هدفت الى تسريع الوصول الى انجازات ملموسة.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سابق، ص. 187.

## ❖ رابعا: واقع التجارة الخارجية العربية

## 1. أداء التجارة الخارجية السلعية:

لقد سجلت قيمة الصادرات السلعية القومية الاجمالية كما هو مبين في الجدول رقم ( ) انخفاضا بلغت نسبته حوالي 32,1% لتبلغ قيمتها 832,5 مليار دولار مقارنة بـ 1225,3 مليار دولار مسجلة سنة 2014، الامر الذي أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5,1% في عام 2015 مقابل 6,5% سنة 2014 و يرجع ذلك نتيجة استمرار تراجع الاسعار العالمية للنفط و السلع الاساسية عند مستويات منخفضة بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة للواردات السلعية الاجمالية العربية فقد سجلت انخفاضا سنة 2015 لتصل إلى نحو 8309 مليار دولار مقارنة بحوالي 895 مليار دولار سنة 2014 أي بانخفاض بلغ 7,2% و هو ما يرجع اساسا الى استمرار المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتشددة الطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية اضافة تواصل تراجع اسعار النفط العالمية.

الجدول رقم (20)

التجارة الخارجية العربية الاجمالية للفترة 2011-2015

الوحدة: مليار دولار

معدل التغيير السنوي 2011-2014 (%)	معدل التغيير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
0,3	32,1-	6,7-	0,6-	8,8	34,4	832,5	1.225,3	1.313,0	1.320,4	1.213,7	الصادرات العربية
5,8	7,2-	4,0	5,8	7,7	16,0	830,9	895,2	860,4	813,4	755,3	الواردات العربية
1,2	13,0-	0,8	2,1	0,6	19,9	16.482,0	18.935,0	18.784,0	18.404,0	18.291,0	الصادرات العالمية
1,0	11,9-	0,8	1,4	0,7	19,6	16.766,0	19.024,0	18.874,0	18.608,0	18.487,0	الواردات العربية
						5,1	6,5	7,0	7,2	6,6	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						5,0	4,7	4,6	4,4	4,1	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

المصدر: صندوق النقد العربي الوطني، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص ص. 226-227.

أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية بنسب تتراوح ما بين 45% و 19%، أما الدول العربية المستوردة فلقد شهدت هي الأخرى تراجعا بنسب تتراوح ما بين 30% و 7%، بينما حققت كل من المغرب و جيبوتي زيادة في الصادرات بلغت حوالي 8,5% و 4,1% على التوالي خلال عام 2015.<sup>1</sup>

## 2. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية:

### أ. الهيكل السلعي للصادرات:

من خلال الشكل رقم ( ) نلاحظ أن فئة الوقود والمعادن حظيت بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم بانخفاضها من 69,6% سنة 2014 إلى 62,2% سنة 2015، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29,2% سنة 2015 مقارنة بـ 25% سنة 2014، كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ حوالي 4,7% سنة 2015 مقارنة بـ 4,9% لسنة 2014.

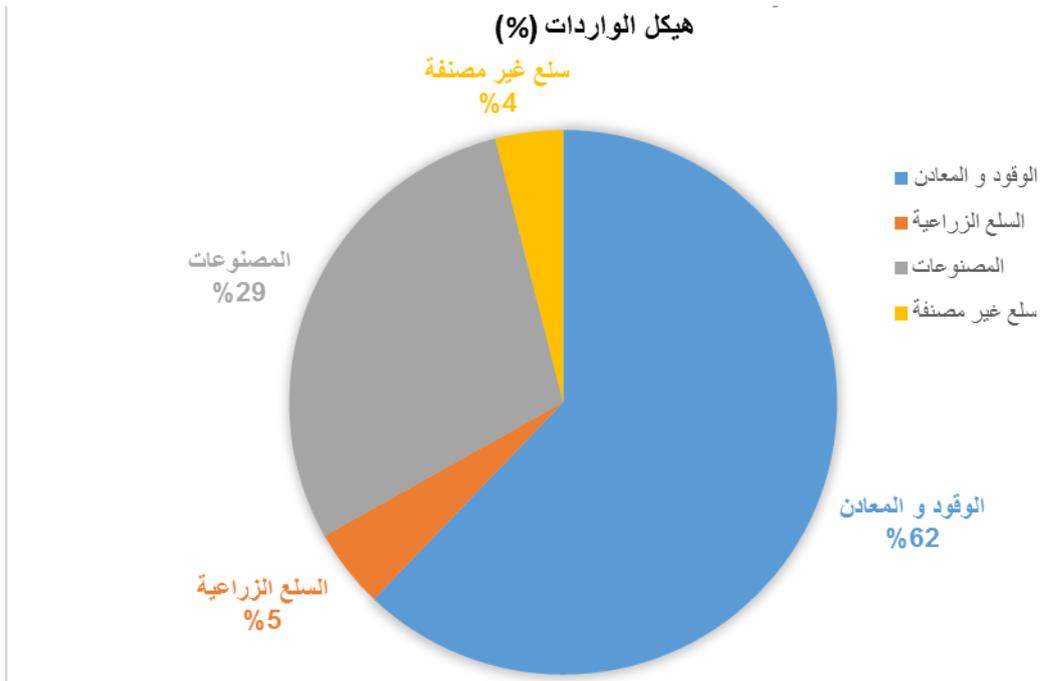
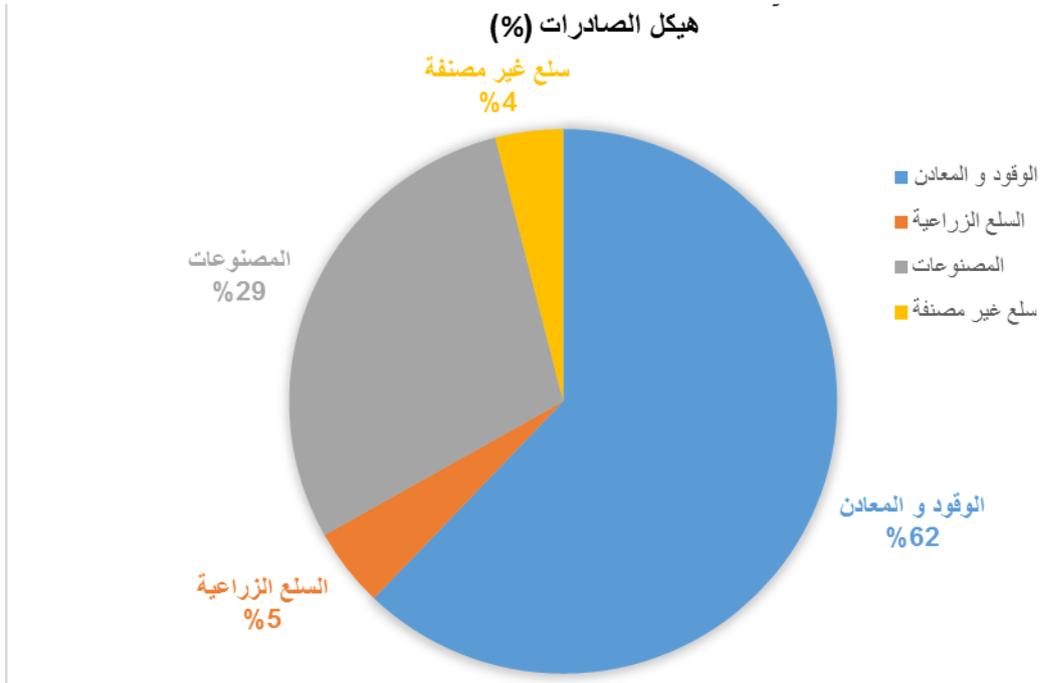
### ب. الهيكل السلعي للواردات :

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فنلاحظ من خلال الشكل رقم ( ) أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية حيث ارتفعت حصتها من 60,8% سنة 2014 إلى 63,5% سنة 2015 و استأثرت الآلات و معدات النقل بالمركز الأول وبالمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 15% سنة 2015 مقارنة بـ 15,9% سنة 2014، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت حصتها إلى 19% خلال سنة 2015 مقارنة مع نسبة 20,8% مسجلة خلال سنة 2014.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 22.

الشكل رقم (10)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2015



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 234

## 3. أداء التجارة البينية السلعية :

لقد الانخفاض المتواصل لأسعار النفط العالمية على أداء التجارة السلعية البينية خلال سنة 2015 فالظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة واثارها على حركة التجارة بين الدول العربية، ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجع قيمة التجارة البينية العربية بنسبة بلغت حوالي 8,3% لتصل الى حوالي 110 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل 120 مليار دولار سنة 2014 و يرجع ذلك الى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9% لتبلغ حوالي 108,1 مليار دولار سنة 2015 مقابل 118,8 مليار دولار سنة 2014، كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7,7% خلال عام 2015 كما هو موضح في الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول رقم (21)  
أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة 2011-2015

معدل التغيير السنوي -2011 (%) 2014	معدل التغيير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
5,6	8,3-	4,0	4,4	8,5	12,6	110,0	120,0	115,5	110,6	102,0	متوسط التجارة البينية العربية
4,6	9,0-	4,0	3,2	6,6	6,7	108,1	118,8	114,2	110,7	103,9	الصادرات البينية العربية
6,6	7,7-	3,9	5,6	10,4	19,5	111,9	121,2	116,7	10,5	100,0	الواردات البينية العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 236.

## 4. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الاجمالية:

لقد تم سنة 2015 تسجيل تحسن في نسبة مساهمة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات السلعية العربية حيث ارتفعت من مستوى 9,7% سنة 2014 الى 13% و ذلك نتيجة التراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الاجمالية العربية نتيجة

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي الموحد 2016، مرجع سبق ذكره، ص، 236.

تراجع الاسعار العالمية للنفط و الذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية الاجمالية العربية.

و تعتبر كل من الاردن و لبنان و السودان و مصر من أكثر الدول تكاملا مع التجارة البينية العربية فقد تحسنت حصة الصادرات في كل من السودان ولبنان و مصر لتصل الى نحو 57,9%، 54%، 43,4% على التوالي بينما سجلت الاردن خلال عام 2015 تراجع طفيف لتبلغ 51% كما شهدت حصة الصادرات البينية للسعودية في اجمالي صادراتها تحسنا خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 16,2% مقارنة مع حوالي 12,4% خلال العام السابق و استمرت الصادرات البينية لكل من الامارات و تونس و الجزائر و العراق و قطر و القمر و الكويت و ليبيا و المغرب و موريتانيا في تحقيق حصص منخفضة من اجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.<sup>1</sup>

### الجدول رقم (22)

#### مساهمة التجارة البينية في اجمالي التجارة العربية خلال الفترة 2011 - 2015

الوحدة : نسبة مئوية

2015	2014	2013	2012	2011	البيانات
13,0	9,7	8,7	8,4	8,6	نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالي الصادرات العربية
13,5	13,5	13,6	13,6	13,6	نسبة الواردات البينية العربية الى اجمالي الواردات العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 237.

#### المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تطويره

##### ❖ أولا : معوقات التكامل الاقتصادي العربي

لم تستطيع الدول العربية إلى يومنا هذا الوصول إلى وحدة اقتصادية، فكل دولة على حدى تسعى نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي كوحدة منفصلة و هناك عدة عوامل مجتمعة تشكل حاجزا تحول دون قيام هذه الوحدة أو حتى أدنى درجات التعاون الاقتصادي.

##### 1. المعوقات الاقتصادية: و تتمثل أهمها في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 277.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 237.

- الفجوة الكبيرة بين اقتصاديات الدول العربية خاصة بين لدول النفطية و غيرها، مما عزز الاتجاه إلى أنه ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة للسيطرة، و فرض الهيمنة و طريقاً سهلاً للنفوذ خاصة من قبيل الدول ذات الدخل المرتفع مما أدى ذلك إلى الشعور قدم الثقة الريبة المتبادلة حول الأهداف المحلية و النوايا المخفية.
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية من الدول العربية مما يحول دون تنسيق السياسات الاقتصادية، فتعدد أسعار الصرف مثلاً و المصارف المركزية و عدم وجود سياسة نقدية مستقلة عن نفوذ السلطات المالية الوطنية يؤدي إلى عقلة تعزيز العمل لاقتصادي العربي المشترك.
- التبعية الاقتصادية و المالية للدول المتقدمة و هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر الحاح من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية و هذا الوضع يؤدي الى انقسام الدول العربية و يتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إقامة كل محاولات التكامل بين الدول العربية و لصالح بعض التكتلات الأخرى التي تقودها هذه الدول و تسعى فيها إلى ضم الدول العربية فرادى مما يضعف من قدرتها على التفاوض و جعلها محل استغلال.
- ضعف شبكة النقل و المواصلات بين الدول العربية و هو يعتبر قطاع متخلف و ما يحاول دون حرية و سهولة التبادل التجاري على غرار انتقال الأشخاص حيث أن العديد من العواصم العربية لا تتوفر على خطوط جوية مباشرة مع عواصم أخرى و كذلك الحال أسوأ إذا تنقلنا عن النقل البحري أو البري بوسائله المختلفة.
- القيود الجمركية و التي أثبتت الشواهد العديدة أنها تعيق مسار المبادلات التجارية بين البلدان العربية، و تتمثل هذه القيود في القيود الإدارية التي ترتبط بالإجراءات المتعلقة بالاستيراد و التصدير و تغليف البضائع في الموانئ و المنافذ الجمركية و الرسوم التي يتم تحصيلها لاستكمال تلك الإجراءات بجانب الوقت الذي تستغرقه حتى يتم دخول البضاعة الى السوق المحلي بالإضافة الى القيود الفنية سواء تلك المرتبطة بالموصفات و شهادات المطابقة و الجودة و الموصفات الصحية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد يحي السعيد، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين تحديات الواقع و طموح المستقبل (ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل بعنوان " نحو تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك"، المعهد العربي للدراسات العمالية، دمشق، 15-20 جويلية 2006)، ص. 11.

## 2. المعوقات السياسية و التنظيمية:

و تعد الأسباب السياسية و التنظيمية أهم العوائق التي تحول تقدم العمل الاقتصادي العربي المشترك.<sup>1</sup>

فاختلاف الأنظمة السياسية و أشكال نظام الحكم في البلدان العربية و كذا الصراعات و الخلافات السياسية الحادة و عدم الوصول الى حلول لبعض الصراعات، انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و ضعف الرغبة الحقيقية في الالتزام بها، فمن الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية المختلفة و سياساتها الوطنية المتباينة، و في حال وجود خلاف سياسي ظرفي تلغي هذه الاتفاقيات ان وجدت و تتجمد و تتعطل كل أوجه التعاون العربي.

كما أن هناك عوامل تنظيمية عديدة أسهمت في فشل محاولات العمل الاقتصادي العربي المشترك أهمها:

- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية الى الدقة في تحديد الهدف و رسم الوسيلة.
- عدم دقة البيانات و الإحصاءات و عدم توفرها في بعض الأحيان للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.
- ترك المجال لكل دولة في حرية عندما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح الدول العربية أو ميثاق الجامعة العربية.
- ازدواج المهام التي تقوم بها الأجهزة و المنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

### ❖ ثانيا: سبل تطوير التكامل الاقتصادي العربي

إن آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك و ان حققت نوعا من التقدم خلال السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال ينقصها التصور العام و الرابط من أجل تحقيق أهدافه، فلا بد أن تتحده جهودات العمل الاقتصادي المشترك في المرحلة القادمة إلى:<sup>2</sup>

#### 1- التوجه نحو الاتفاقيات الجماعية و تجاوز الاتفاقيات الثنائية:

<sup>1</sup> مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول، مرجع سابق، ص. 62.

<sup>2</sup> بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة (مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008)، ص. 64.

تتجه معظم الدول العربية الى توقيع الاتفاقيات الثنائية و إقامة التكتلات الصغرى داخل المجموعة و الاعتماد على هذا المبدأ في تحقيق التكامل لا يخلو من النقاط السلبية و التي تقف عائقا أمام إقامة عمل اقتصادي مشترك، فهذه الاتفاقيات الثنائية لا تتعامل وفق استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى و تقتصر إلى معالجة كافية لقضايا مشتركة مهمة مثل قواعد المنشأ، التدابير الصحية، العوائق الإدارية، الإغراق، ترتيبات الوقاية و آليات فض المنازعات التجارية

## 2- زيادة حجم التجارة العربية البينية:

إن زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية و اتساع حجم السوق العربية أمام المنتجات العربية من شأنه تعزيز فرص أكبر لقيام العمل الاقتصادي المشترك و تم ذلك من خلال:<sup>1</sup>

- إقامة شبكة للغرف التجارية من خلال ربطها ببعضها البعض بغرض تبادل المعلومات.
- انشاء هيئة عربية للمواصفات الموحدة تتولى وضع هذه المواصفات بدلا من قيام كل دولة بوضع مواصفات خاصة بها.
- الاعتماد على قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية و انشاء هيئة تحكيمية خاصة بفض المنازعات بين الدول العربية.
- ترشيد الغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية و تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية العربية و ذلك من أجل تسهيل انسياب السلع.
- خلق شبكة تسويقية في الدول العربية تعمل على تطوير شبكات و وكالات الرعاية و الإعلان العربية في الأسواق الخارجية هذا بالإضافة إلى إقامة معارض دائمة لتسويق المنتجات العربية داخل الدول العربية.

## 3- التنمية التكاملية بالموازاة مع التحرير التجاري:

و المقصود هنا بالتنمية ليس فقط تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و في نصيب الفرد منه، و انما المقصود بها زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية و تنويعها، مستهدفة في ذلك اشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي و مستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارج، فالتنمية التكاملية

<sup>1</sup> بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 65.

تعمل على زيادة التبادل التجاري بين الأقطار العربية و لذلك حتى يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملية لابد أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط بينه و بين عملية التنمية التكاملية، و كلما كان البدء بهذه التنمية مبكرا كلما أدى ذلك توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع و أقوى في المستقبل.

#### 4- توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي:

إن العمل على توجيه و توزيع الاستثمارات في المشروعات العربية و فقا للميزة التنافسية لكل دولة مع تقديم ضمانات كافية و عوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميولا نحو الاستثمار في المنطقة العربية من شأنه أن يكون مدخلا مهما لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، و يجعل انشاء منطقة استثمارية عربية من الآليات المناسبة لذلك تكون عضويتها متاحة لكافة الدول العربية لتفتح بدورها لكل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب، و تشجع انتقال المستثمرين و العمالة الماهرة بين الأقطار العربية.

#### 5- تعزيز شبكات النقل:

لابد من تكثيف الاهتمام العربي الرسمي المشروع ربط الدول العربية بشبكات سكك حديدية و التحرك الجدي لوزراء النقل العرب باتجاه الدفع نحو بناء شبكات تعود بفوائد اقتصادية و اجتماعية عديدة على دول العالم العربي، و ذلك لأهمية دور السكك الحديدية في العمل الاقتصادي النظري و الإقليمي، فالمنظمة العربية واحدة من المناطق القليلة جدا لا تملك هذا الربط فيما بينها.

### المبحث الثالث: التجربة الأوروبية للتكامل الإقليمي

يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة اقتصادية في العالم و تجربة تكاملية فريدة من حيث الإنجازات التي حققتها و وضعتها على مشارف الوحدة و التي استمرت على مدى أكثر من نصف قرن، و لم تكن هذه التجربة وليدة الصدفة بل هيئت لها كافة الظروف بالتوازي مع تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية مع توفر الرعاية السياسية لتمكين عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي من الوصول الى هدف الوحدة الاقتصادية و النقدية و تمثل التجربة الأوروبية قدوة للدول التي تريد الدخول في اتفاقيات و تكتلات تجارية إقليمية، و لقد زادت أهمية التجربة الأوروبية على المستوى العالمي و أصبح هذا التكتل ينافس الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة و يلعب دورا اقتصاديا و سياسيا مهما على الصعيدين الإقليمي و العالمي.

#### المطلب الأول: نشأة و تطور الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن تكتل سياسي و اقتصادي يضم 28 دولة، آخرها كانت كرواتيا التي انضمت في يوليو 2013، تقوض هذه الدول بعض سلطاتها الى المؤسسات التابعة للتكتل، تبلغ مساحة دول الاتحاد مجتمعة 45 مليون كيلومتر مربع و يقطن فيها أكثر من 510 مليون نسمة، و تعتبر كل من ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، ليكسمبورغ و هولندا الدول المؤسسة للاتحاد.

#### ❖ أولا: بداية الفكرة الأوروبية (1945 - 1951)

ترجع المبادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي الى نهاية الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت أوروبا خلال تلك الفترة تسعى الى إيجاد طريقة من أجل توطيد السلام و تؤمن شعوبها من مواجهة بعضها البعض، و تكفل بهم نوعا من الأمن التعاون ز فض 17 مارس 1948 وقعت كل من فرنسا و دول اليونيسكو (بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ) و المملكة المتحدة "معاهدة بروكسل" و التي تنص على قيام اتحاد عربي من خلال إقامة تعاون في مختلف المجالات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و الدفاع المشترك و هو ما تم تعزيزه بعد ذلك بإنشاء حلف شمال الأطلسي و الذي يضم العديد من الدول الأوروبية بالإضافة الى كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، و في نفس الوقت كانت فكرة أوروبا موحدة بدأت تطرح خاصة في ظل

قيادة فرنسا و ألمانيا الغربية، فلقد كانت أوروبا في تلك الفترة تبحث عن نموذج للتكامل من شأنه أن يبعد عنها شبح حرب جديدة، و لقد تم تجسيد الفكرة عن طريق وزير الخارجية الفرنسية آنذاك "روبر شومان" و الذي دع في تصريح له في 9 ماي 1950 إلى وضع قطاعي الفحم و الصلب تحت وصاية سلطة مشتركة بين فرنسا و ألمانيا الاتحادية، اختار شومان هذان القطاعين الاقتصاديين على وجه الخصوص لارتباطهما بصناعة الأسلحة و هو ما يهدف إلى ضمان السلام.<sup>1</sup>

### • الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب:

و في 18 أبريل 1951 تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في العاصمة الفرنسية باريس من قبل فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ و هولندا، و ذلك من أجل دعم صناعات الفحم و الصلب الأوروبية و العمل على تحديثها و زيادة إنتاجها و تعزيز التبادل في هذه الصناعات ما بين الدول الموقع على الاتفاقية و هو من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في أوروبا في هذه الفترة و يعزز من قدرتها الإنتاجية، و لقد كانت الاتفاقية بمثابة أول اتفاق يهدف الى تحرير التقارب بين الأطراف المتخاصمة خلال الحرب العالمية، و هو من شأنه أن يجعل أوروبا تقرر مصيرها بيدها و بشكل مستقل بعيدا عن كل ما هو تأثيرات خارجية في تلك الفترة، و خاصة تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مخطط مارشال.<sup>2</sup>

### ❖ ثانيا: معاهدة روما (1957)

لقد كان لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب دورا مهما في تاريخ الاتحاد الأوروبي حيث سمحت الاتفاقية في إيجاد نوع من الثقة بين الدول الأعضاء خاصة بين الغربيين فرنسا وألمانيا وقد هذا النجاح على إنشاء منظمات أخرى هما جماعة الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية لتشكل الجماعات الثلاثة مجتمعة ما يسمى " الجماعة الأوروبية" وذلك من خلال التوقيع على معاهدة روما في 25 مارس 1957 أين قررت الدول الستة تعميق التعاون فيما بينهما لتتعدى إلى المجال السياسي والاجتماعي بهدف الوصول إلى سوق

<sup>1</sup> حسن ناعمة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص 36.

<sup>2</sup> ALTERNATIVES ECONOMIQUES, Thierry Pech, comment sauver l'industrie alternatives économiques, hors-série n° 93, 2012, P 64.

مشتركة تسمح بحرية حركة الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال ولتحقيق ذلك وضعت الاتفاقية مجموعة من الأهداف تمثلت في:<sup>1</sup>

- إلغاء القيود الجمركية والكمية المفروضة على تبادل السلع بين الدول و الأعضاء.
- فرض رسوم جمركية موفدة وسياسة تجارية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء
- حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء
- وضع سياسة زراعية مشتركة
- وضع نظام يمنع استغلال المنافسة في السوق المشتركة بصورة سيئة
- وضع سياسة مشتركة للنقل
- إصدار تشريعات تضمن تناسق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وإصلاح أي خلل في ميزان المدفوعات.
- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين فرص التوظيف للعمال وتحسين مستوى معيشتهم.
- تنظيم أعمال السوق المشتركة عن طريق التنسيق بين النظم التشريعية
- انشاء بنك اوروبي للاستثمار لتمويل عمليات التوسيع الاقتصادي في المجموعة وخلق موارد جديدة.
- العمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول غير الاعضاء ودول المجموعة وذلك لحدوث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

### ❖ ثالثاً : معاهدة ماستريخت (1992)

تم توقيع معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ 1 نوفمبر 1993 من قبل اثني عشرة دولة لإقامة وحدة أوروبية تحل محل نظام الجماعة الأوروبية وهو ما يمثل مرحلة جديدة في عملية توثيق العلاقات بين شعوب أوروبا وقد تضمنت بنود هذه المعاهدة العديد من الأهداف:<sup>2</sup>

- التحقيق التدريجي للاتحاد الاقتصادي واعتماد سياسة خارجية موحدة يمكن تحويلها إلى دفاع مشترك.

<sup>1</sup> فادية محمد عبد السلام، الشراكة الأوروبية والأمريكية وأثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري (مصر : مكتبة معهد التخطيط، 1997) ، ص. 102.

<sup>2</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية (جامعة الدول العربية، أكتوبر 1999)، ص. 17.

- تأسيس مواطنة أوروبية وتقوية الانصهار بين الدول الغنية والفقيرة والتعهد بمساعدة هذه الأخيرة دون المساس بالجبهة الوطنية.
- توسيع السياسات الهادفة إلى تعزيز السوق الأوروبية المشتركة وتعزيز التعاون التنفيذي والقضائي وكذا في مجال الشرطة بالإضافة
- بالإضافة إلى إقامة اتحاد اقتصادي تدريجيا كانت أهم نقطة ضمن محتوى المعاهدة والتي سيتم التحضير لها في ثلاث مراحل حسب نص المعاهدة وهي إقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء يدخل حيز التنفيذ في مدة أدناها يكون جانفي 1997 وأقصاها يكون 1 جانفي 1999 وأن تكون العملة الموحدة الجديدة هي اليورو ولكي تصبح أي دولة عضو مؤهلة لدخول هذا الاتحاد النقدي وجعل اليورو عملتها الرسمية يجب عليها اجتياز بعض الشروط التي من خلالها يتم الحفاظ على ثبات واستقرار العملة الجديدة والشروط تتدرج تحت شروط مالية وشروط أخرى يتعلق بمستوى الأسعار الفائدة وسعر الصرف والشروط المالية تضع نسبة عجز ميزانية الدولة العضو لا عن 3% ونسبة دين عام لا تتعدى 60% كأهم شرط ومن خلال التوقيع على المعاهدة دخلت كل دولة عضو في آلية زمنية تنتهي بالانضمام إلى الاتحاد في حالة اجتياز جميع الشروط وذلك بعد موافقة المجلس الوزاري للاتحاد بشكل نهائي على انضمام الدولة.

#### ❖ رابعا: معاهدة أمستردام (1997)

- وقعت دول الاتحاد الأوروبي على معاهدة أمستردام في 02 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1999 وتعتمد هذه الاتفاقية في مرجعيتها على الركائز الثلاثة لمعاهدة ماستر تحت وتؤكد مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وقد حددت معاهدة أمستردام أهدافها على النحو التالي:
- توسيع قائمة الحقوق وضمان احترامها تشمل الحقوق الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة والخدمات العامة ويعزز حماية الحقوق الأساسية وبحظر التمييز.
- تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف
- إدماج السياسات الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل في المعاهدة.
- حماية حقوق ومصالح المستهلكين والحق في الحصول على المعلومات والشفافية

- إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة وتسهيل حرية الحركة وتقوية التعاون القضائي و الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي
- تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الاتحاد وتعزيز التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن.
- توسيع صلاحيات السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال التوسيع في تطبيق إجراءات المشاركة في اتخاذ القرار بين المجلس والبرلمان عند إقرار النصوص التشريعية.

#### ❖ خامسا: معاهدة نيس (2001)

وقعت دول الاتحاد الأوروبي على معاهدة نيس في 26 فيفري 2001 و دخلت حيز التنفيذ في 01 فيفري 2003 و لقد جاءت هذه المعاهدة من أجل إصلاح المؤسسات الأوروبية و متجها مسؤوليات جديدة بهدف وضع أسس اتحاد موسع من خلال انضمام دول أوروبا الوسطى حيث تم منح البرلمان الأوروبي دورا أقوى في التشريع كما تضمنت المعاهدة بعض الأسس القانونية الخاصة بالأحزاب السياسية في البلدان الأعضاء كما تم تعزيز مبدأ التعاون المعزز من خلال إزالة حق النقض ولقد كان للمعاهدة بعض العيوب فعلى الرغم من اعتماد ميثاق الحقوق الأساسية خلال القمة و اعتماده من قبل جميع هيئات الاتحاد إلا انه لم يكن يملك أي صفة قانونية إلزامية ظهور توزيع جيدي للأصوات المخصصة لكل دولة في المجلس و يمنح الأفضلية للدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل اسبانيا و بولندا على حساب باقي الدول الأعضاء وفي سنة 2002 أي في الفترة ما بين توقيع معاهدة نيس ودخولها حيز التنفيذ تم وضع اتفاقية من أجل التفكير في مستقبل الاتحاد وجاء في مضمون الاتفاقية إعادة تحديد الأغلبية في ثلثي الدول الاعضاء التي تمثل ما لا يقل عن ثلاث أخماس سكان الاتحاد كما تضمنت الاتفاقية النقاط الرئيسية لأعضاء المجلس الأوروبي اقامة دستور أوروبي وهو ما تم رفضه في فرنسا و هولندا.

#### ❖ سادسا: معاهدة لشبونة (2007)

في 23 جوان 2007 في لشبونة كلف المجلس الأوروبي ندوة حكومية لاعتماد هذه المعاهدة قبل 2009 وأطلق على معاهدة لشبونة في فرنسا اسم " معاهدة الإصلاح" وهو نفس الاسم لمشروع مقترح قدم من طرف الرئيس نيكولا ساركوزي في نفس اللقاء إلا أنه لم

- يعتمد و تحافظ معاهدة لشبونة بصفة خاصة على أساسيات المشروع التي حددتها اتفاقية مستقبل أوروبا وجوهر معاهدة لشبونة هو صياغة إجابات بشأن ثلاث إشكاليات رئيسية:
- خلف صورة ايجابية عن مشروع الوحدة الأوروبية
  - إعادة تنظيم الحياة السياسية والمجال السياسي الأوروبي بصورة تتعامل مع الزيادة المستمرة في عدد أعضاء الاتحاد.
  - تحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة الاستقرار داخل وخارج القارة ونموذج ديمقراطي معاصر يقتدي به في النظام العالمي الجديد.
  - و لقد تقرر من خلال المعاهدة ما يلي:<sup>1</sup>
  - منح الاتحاد صفة الشخصية الاعتبارية
  - منح ميثاق الحقوق الأساسية صفة القوة الملزمة
  - إنشاء رئاسية مستقرة للمجلس الأوروبي والتخلي عن نظام المناوبة.
  - تطوير هيكل اتخاذ القرار الجماعي بجعل قرارات مجلس رؤساء الدول و الحكومات و مجالس الوزراء في مجالات اختصاص الاتحاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قرارات أغلبية على أساس قاعدة الوزن التصويتي النسبي وفقا لعدد سكان الدول الأعضاء باستثناء قضايا النظم الضريبية و السياسية الخارجية والأمنية المشتركة التي تعمل بقاعدة الإجماع.
  - استحداث منصب رئيس الاتحاد يتم انتخابه لفترة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة و كذا منصب وزير الخارجية الاتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.

### ❖ سابعا: تطور عضوية الاتحاد الأوروبي

خلال سنوات الستينات كانت سياسة المجموعة فيما يخص التوسع تسير وفق اتجاهان مختلفان.<sup>2</sup>

\* **توسيع نطاق التكامل:** أي توسيع في العضوية مما كان يقضي الوقوف عند الحد الأدنى الذي مثلته رابطة التجارة الحرة الصناعية والثاني بقيادة الجنرال ديغول.

\* **تعميق الجماعة:** أي امتداد صلاحيتها إلى مجالات جديدة وهو ما أعاق انضمام بريطانيا و الدول المحايدة التي خشيت أن ينطوي الاتحاد الاقتصادي على أبعاد سياسية تهدد

<sup>1</sup> Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'union européenne et le traité instituant la communauté européenne, journal officiel de l'union européenne, 2007/C 306/01, PP,15-38

<sup>2</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص. 192-193.

وجودها وخلال التسعينيات ظهرت دعوة إلى ما يسمى **التكامل المرن** والذي يأخذ بمستويات متفاوتة من التعميق في نطاقات مختلفة لتمكن من شمول الجوانب السياسية الداخلية والخارجية بقدر محدود لا يشير تخوف بعض الأعضاء دون التراجع عن ما تم انجازه من عمق في التكامل الاقتصادي بما يحافظ على استمرار توسيع النطاق ويلاحظ أن نجاح الجماعة في توسيع عضويتها مع الاستمرار في تعميق التكامل كان نتيجة:

- قدرتها على ثبات جدوى هذا التعميق.
- حدوث تطورات في بعض الدول أزلت أسباب اعتراض الجماعة على انضمامها.
- زوال أسباب اعتراض بعض الدول نتيجة تطورات في الظروف الدولية وهكذا بدأت العضوية بستة دول إلى أن وصلت إلى ثمانية وعشرون دولة وربما تضم باقي دول مستقبلا.

\* في البداية كانت جماعة الدول الستة أعضاء جماعة الفحم والصلب وهي: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا.

\* تحولت في سنة 1973 إلى جماعة التسعة بعد مفاوضات تجاوزت عشر سنوات انتهت بضم كل من بريطانيا، أيرلندا والدانمارك بعد رفض النرويج الانضمام باستثناء شعبي خوفا من تضرر قطاعها السمكي.

\* ثم انضمت دول الجنوب بعد تغير نظامها السياسية نحو الديمقراطية فأصبحت جماعة العشرة بعد انضمام اليونان سنة 1984 وجماعة اثني عشرة بانضمام كل من إسبانيا و البرتغال سنة 1986 ورغم ما كان لهذا التوسع من كلفة اقتصادية نتيجة تفاوت مستويات التقدم فقد قبلتها الجماعة حرصا على تأمين حدودها الجنوبية من الاضطرابات التي تثيرها تسلط الديكتاتوريات العسكرية وسعيها للاستفادة من الروابط الخارجية لهذه الدول مع مناطق لها أهمية في مواجهة تصاعد أزمة الطاقة على الأجل الطويل و إلى الشرق الأوسط بالنسبة لليونان وأمريكا اللاتينية بالنسبة لإسبانيا و البرتغال.

\* و ارتفعت عضوية الجماعة سنة 1995 إلى خمسة عشر دولة بعد انضمام كل من النمسا، فلندا، السويد، لترفص النرويج من خلال استفتاء الانضمام للمرة الثانية كذلك فضلت سويسرا البقاء خارج الجماعة.

\* و في سنة 2004 قام الاتحاد الأوروبي بأهم و أكبر توسع منذ تأسيسه ليضم عشر دول من أوروبا الشرقية و هي قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، كليتوانيا، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا و هو ما كلف الاتحاد 40,7 مليار أورو ما بين 2004-2006 رغم أن هذه الدول تستضيف نسبة قليلة جدا لثراء الاتحاد أي ما يعادل 5% من الناتج الداخلي الخام للاتحاد بأعضائه الخمسة عشر لكن الاتحاد سيزيد من مساحته و عدد سكانه ولغاته مما يزيد من وزن و ثقل الاتحاد الأوروبي وأهميته في المنظمات الدولية ويجعل منه القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

\* و بحلول سنة 2007 واصل الاتحاد الأوروبي توسعه شرقا ليضم كل من بلغاريا ورومانيا لتصل حدوده إلى البحر الأسود وذلك بعد طلب بروكسل من الدولتين القيام بإصلاحات قاسية.

\* و أصل الاتحاد الأوروبي التوسع بانضمام كرواتيا سنة 2013 ليصل إلى ثمانية و عشرين دولة بعد جهود كبيرة لإحلال الديمقراطية.

\* في 23 جوان 2016 قررت غالبية سكان المملكة البريطانية من خلال استفتاء مغادرة الاتحاد الأوروبي وهو ما يشكل صدمة كبيرة في أوروبا وفي 29 مارس 2017 أصبحت المملكة المتحدة أول دولة عضو تتسحب رسميا من الاتحاد الأوروبي بشكل لا رجعة فيه و على الرغم من هذه الأزمة لا تزال هناك دول أخرى تملك رغبة كبيرة في الانضمام إلى الاتحاد على غرار تركيا.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يوصف النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي بأنه فريد من نوعه في العالم ويختلف جذريا عن النظم المؤسسة في البلدان الأعضاء فيه البالغ عددها 28 دولة والتي تتنازل عن بعض سلطاتها السيادية لمؤسسات مستقلة تمثل مصالح الاتحاد الدولي الأوروبي ككل والدول الأعضاء فيه ومواطنيها هذا ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات تنظيمها الخاص وأعضائها المحددين وتعمل وفقا لبرنامج مسطر وبالتعاون مع المؤسسات الأخرى للاتحاد.

### ❖ أولا: المؤسسات ذات الطابع السياسي و الإداري

<sup>1</sup> Natalie Nougayrède, **europa in crisis ? Despite everything its citizens have never had it so good**, disponible sur le site de Guardian <https://www.theguardian.com>, consulté le 09/03/2017 à 17h00.

و تتكون المؤسسات ذات الطابع السياسي والإداري للاتحاد الأوروبي من الهيئات التالية:

### 1. البرلمان الأوروبي:

يعتبر البرلمان الأوروبي مثال فريد من نوعه من حيث تطبيق الديمقراطية متعددة الجنسيات و اللغات ويحضر أعضاء البرلمان المنتخبون المناقشات العامة ويلعبون دورا أساسيا في تشكيل سياسات الاتحاد الأوروبي ويتألف البرلمان الأوروبي من 751 نائبا يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر من 28 بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي النواب على أساس الجنسيات بل على أساس الانتماء السياسي بالإضافة إلى كتلة من الأعضاء الأحرار ويملك البرلمان الأوروبي رئيسيا يتم انتخابه لمدة سنتين و نصف.

و منذ سنة 1957 تعززت سلطات البرلمان الأوروبي والتي تتمثل أساسا في:<sup>1</sup>

- تؤدي البرلمان دورا رئيسيا في إدارة الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة المباشرة في وضع اللوائح والتوجيهات الأوروبية وذلك بالتعاون مع اللجنة ومجلس الاتحاد الأوروبي.
- يعتمد البرلمان الميزانية النهائية للاتحاد الأوروبي فبإمكانه رفض الميزانية و هو ما حدث بالفعل في العديد من المناسبات.
- يقرر البرلمان الأوروبي بالتنسيق مع مجلس الاتحاد الأوروبي التشريعات التي لها تأثير على الحياة اليومية للمواطنين الأوروبيين وتشمل هذه التشريعات موضوعات مثل حرية الحركة والأمن الغذائي وحماية المستهلك والبيئة وتحفظ الدول الأعضاء بحق النقض في بعض المجالات مثل الضرائب والشؤون الخارجية والدفاع و يقع مقر البرلمان في ستراسبورغ حيث تعقد جميع الجلسات العامة للمؤسسة و دورة الميزانية وتعقد الدورات الإضافية في بروكسل في حين أن أمانة البرلمان موجودة في لكسمبورغ.

### 2. مجلس الاتحاد الأوروبي:

يعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد ويتكون مجلس الاتحاد من وزراء 28 دولة ولا يجتمع الوزراء على أساس منتظم دوري وإنما على

<sup>1</sup> Le parlement européen, **la voix des citoyens dans l'union européenne**, petit guide du parlement européen, office des publications de UE, 2017, PP , 10-12.

أساس البند المدرج في جدول الأعمال من أجل اعتماد تشريعات أوروبية وتقوم لجنة مؤلفة من الممثلين الداعين للدول الأعضاء بإعداد أعمال المجلس ودورات والتي تعقد حول القضايا العامة الزراعة الاقتصاد والشؤون المالية ، البيئة المواصلات الاتصالات العمل والشؤون الاجتماعية والثروة السمكية الطاقة والصناعة العدل والداخلية والدفاع المدني الثقافة و التعليم ... وغيرها من رئاسة مجلس الاتحاد الاوروبي ببروكسل و تتمثل المهام الرئيسية لمجلس الاتحاد الاوروبي فيما يلي:<sup>1</sup>

- مجلس الاتحاد الاوروبي هو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الاتحاد الاوروبي ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.
- ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء.
- يبرم نيابة عن الاتحاد الاوروبي الاتفاقيات مع دولة أو مجموعة من دول أو منظمات.
- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.
- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والأمنية العامة وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي.
- ينسق نشاطات الدول الأعضاء ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.

### 3. المفوضية الأوروبية:

تقوم المفوضية الأوروبية بعمل كبير على مستوى الاتحاد الأوروبي حيث يمكن اعتبارها الإدارة المركزية للمجموعة فمن خلال مؤلفيها البالغ عددهم ثلاثين ألف موظف تقوم المفوضية بتقديم مقترحات للقوانين الأوروبية إلى كل من مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي وذلك من أجل الموافقة عليها كما تلعب دورا أساسيا في إعداد وتنفيذ السياسة الأوروبية وقبل تقديم أي مقترح تشريعي تجري المفوضية مناقشات أولية مع حكومات الدول الأعضاء وممثلي الصناعات ونقابات العمال وبعض الخبراء من أجل مراعاة

<sup>1</sup> [www.eu-arabic.org/concil/html](http://www.eu-arabic.org/concil/html), consulté le 09/09/2017.

مصالحهم في مبادرتها وبالإضافة إلى مهامها الإدارية ومبادراتها التشريعية تقوم المفوضة بمهام أخرى.<sup>1</sup>

- الإشراف على تنفيذ الميزانية السنوية للاتحاد.
  - التكفل بتطبيق المعاهدات والتشريع الأوروبي الخاص بها.
  - تمثيل الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية بتوجيه من مجلس الاتحاد باستثناء السياسة الخارجية والأمن المشترك.
- و تتكون المفوضة الأوروبية من 28 عضوا يتم اختيارهم حسب قدراتهم العامة و كفاءتهم يكونون عادة قد شغلوا مناصب سياسية في بلدانهم الأصلية.

### ❖ ثانيا: المؤسسات ذات الطابع القضائي

و تتكون من:

#### 1. محكمة العدل الأوروبية:

- منذ إنشائها سنة 1952 كانت مهمة محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي تتمثل في ضمان احترام القانون في تغيير وتطبيق المعاهدات وفي إطار هذه المهمة فإن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تعمل على:<sup>2</sup>
- التحقق من شرعية أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي
  - ضمان امتثال الدول الأعضاء للالتزامات الناشئة عن المعاهدات
  - تفسير قوانين الاتحاد في حالة طلب قضاة الدول الأعضاء ومن ثم فمحكمة العدل الأوروبية تشكل السلطة القضائية للاتحاد الأوروبي وتشرف بالتعاون مع محاكم الدول الأعضاء على تطبيق قانون الاتحاد وتفسيره الموحد.
  - و تتألف محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي التي يوجد مقرها في لكسمبورغ من محكمتين محكمة العدل والمحكمة الابتدائية وبما أن لكل دولة عضو لغتها الخاصة و نظامها القانوني فمحكمة العدل مؤسسة متعددة اللغات وتختص محكمة العدل الأوروبية كذلك بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كما أنه يجوز لأي مواطن أوروبي إقامة دعوى

<sup>1</sup> Les institutions de l'union européenne, disponible sur le site [www.strasbourg-europe.eu](http://www.strasbourg-europe.eu), consulté le 10/09/2017 à 08h15.

<sup>2</sup> [http://curia.europa.eu/jeans/jems/t5\\_5119/fr/](http://curia.europa.eu/jeans/jems/t5_5119/fr/), consulté le : 10/09/2017 à 10h30.

أمام محكمة العدل الأوروبية في حالة ما يتعلق الأمر بتصرف قانوني يؤثر عليه بشكل مباشر.

## 2. محكمة مراجعي الحسابات:

أن المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات هي المسؤولة عن مراقبة ميزانية الاتحاد بما يضمن الإدارة المالية السليمة للاتحاد الأوروبي ومن ثم فإن الأمر يعود لهذه الهيئة في مراقبة جميع إيرادات ونفقات الجماعة.

و من أجل القيام بنشاط الرقابة تمتلك المحكمة إمكانات بشرية كبيرة فما يقارب 250 مراقب يقومون بدورات تفتيشية لكافة مؤسسات الاتحاد برفقة ممثلين على دول الاتحاد و ممثلين عن المنظمات التي تدير أموال الاتحاد الأوروبي غير أن المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات لا تتمتع سلطة قانونية فهي تقوم بإبلاغ الهيئات الخاصة بكافة حالات المخالفات و الغش.

و في كل عام نضع المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات تقريرا حاليا ينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي ويعد هذا التقرير بمثابة وسيلة فعالة للضغط على المؤسسات والهيئات الإدارية لضمان إدارة الأموال بشكل صحيح كما يطلب منها خلال السنة تقديم ملاحظات أو إبداء آرائها بشأن أي أحكام تشريعية جديدة يكون لها أثر مالي على أداء الجماعة المقرر الرسمي للمحكمة يوجد بلكسمبورغ وتتكون من 28 عضوا أي عضو عن كل دولة يعينهم مجلس الاتحاد لمدة ستة سنوات بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي على أساس مقترحات مقدمة من الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

## ❖ ثالثا: مؤسسات أخرى

بالإضافة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات الطابع السياسي و الاداري و القضائي هناك مؤسسة أخرى نذكر أهمها.<sup>2</sup>

## 1. المصرف المركزي الأوروبي:

البنك المركزي الأوروبي هو البنك المركزي لبلدان الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت اليورو مهمته الأساسية هو الحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة اليورو وبالتالي

<sup>1</sup> [www.eca.europa.eu/fr/pages/missioncontrole.aspx](http://www.eca.europa.eu/fr/pages/missioncontrole.aspx), consulté le : 10/09/2017 à 14h00.

<sup>2</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 196-197.

الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الموحدة ويعتبر البنك المركزي الأوروبي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي وعملا بالمادة 127 الفقرة (02) من معاهدة تسيير عمل الاتحاد تتمثل المهام الأساسية للبنك في:

- تحديد و تنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو.
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي في البلدان المشاركة.
- تعزيز الأداء السلس لنظام الدفع.
- الإشراف والرقابة على مؤسسات الائتمان في الدول الأعضاء.
- يقوم البنك المركزي الأوروبي لجمع المعلومات الإحصائية اللازمة للمجلس الأوروبي سواء من السلطات الوطنية أو مباشرة من المتعاملين الاقتصاديين.
- يرتبط البنك المركزي الأوروبي بعلاقات عمل مع المؤسسات والهيئات داخل الاتحاد الأوروبي وحتى على المستوى العالمي.

## 2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

و تتكون من ممثلي الفئات الاقتصادية والاجتماعية أي العمال وأصحاب الأعمال والمزارعين والمهنيين والخبراء وممثلي النقابات بهدف اشتراك الجانب الشعبي في جهاز الجماعة ويعين المجلس بالإجماع أعضاء اللجنة لمدة أربعة سنوات وهي تعمل كهيئة استشارية ترجع اليها المفوضة ومجلس الوزراء خاصة بالنسبة للزراعة وحرية انتقال العمال والنقل وكذلك التشريعات التي توضع بموجب المعاهدة كما ان للجنة ابداء الآراء بمبادرة منها.

## 3. لجنة الأقاليم:

و تتكون هذه اللجنة من ممثلين للأجهزة الاقليمية والمحليات وقد أنشئت في 1992 بموجب معاهدة ماستريخت لمساعدة المجلس والمفوضة ولها نفس الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل مثلها اي بصفة استشارية وبخاصة في الشؤون المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة العامة والشبكات الأوروبية والصناديق الهيكلية ولها الحق في ابداء الرأي فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية.

## 4. بنك الاستثمار الأوروبي:

و هو مؤسسة تسعى لدعم النمو الاقتصادي عن طريق تمويل مشروعات تستهدف تنشيط المناطق الأقل تقدماً والإسهام في إقامة مشروعات تحقيق أهدافاً مشتركة للجماعة وأخرى تستهدف تحديث أو تحويل بعض المنشآت القائمة أو خلق منشآت جديدة لازمة لتطوير السوق المشتركة إذا ما فاقت احتياجاتها التمويلية قدرات الدول الأعضاء كما يمول البنك مشروعات في أقاليم خارج الاتحاد الأوروبي لمساندة سياسات الدعم التي تتبناها الجماعة للتعاون والتنمية مع أكثر من 120 دولة في إفريقيا و باقي أنحاء العالم.

### المطلب الثالث: تقييم بحرية الاتحاد الأوروبي

#### ❖ أولاً : خصوصية التكامل الأوروبي

لقد نجحت دول الاتحاد الأوروبي في تكوين رابطة قوية ومؤثرة فيما بينهما على الرغم من وجود فوارق عديدة على غرار اللغة والتاريخ إلى أن وصلوا إلى إقامة عملة أوروبية موحدة حيث يغير الاتحاد الأوروبي هو النموذج التكاملي الأكثر تقدماً في العالم بعد مضي حوالي ستين عاماً من العمل المشترك المتواصل تمكنت من خلاله دول الاتحاد تجاوز العديد من الصعاب وتتميز هذه بتعدد الصور التي اتخذتها من محاولات إقامة تجمعات سياسية ودفاعية السلوك المسار الاقتصادي بدءاً بإقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة انطلاقاً نحو بناء اتحاد اقتصادي ونقدي يشكل قاعدة للتحرك نحو الجوانب السياسية وتحركت في هذا المسار من تكامل إقليمي صغير إلى تكامل إقليمي كبير بل وامتزاد عبر الزمن وتتلخص أهم سمات الجماعة الاقتصادية في الآتي:<sup>1</sup>

– لقد قامت تجربة الاتحاد الأوروبي على تطبيق نظرية التكامل الاقتصادي التي تعتمد على التدرج في خطوات التكامل من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى مرحلة السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادية والنقدي وهو الأمر الذي تطلب اتفاقاً سياسياً ما بين دول المنطقة وتخلي كل بلد عن بعض من سيادته السياسية من خلال انتقال بعض سلطات الدول الوطنية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

– لقد تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة مشتركة للمنافسة وذلك من أجل تقادي وقوع الدول الأعضاء في حرب اقتصادية والتي قد تنشب نتيجة تقديم الإعانات التي قد تمنحها الحكومات للمنتجين المحليين ، حيث أن جميع الدول ملزمة بتوفير نفس المقدار من

<sup>1</sup> محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 261-266.

الإعانات وتتمتع المفوضة الأوروبية بسلطة فرض عقوبات في حالة ثبوت تقديم مساعدات حكومية لا مبرر لها كما تحدد الشروط الاستثنائية التي يمكن فيها قبول الدعم للمنتجين الذين يواجهون صعوبات كما تحدد المعايير الخاصة بكل المنتجات بصفة موحدة نسبيا وبالتالي جعل كافة المنتجات المتوفرة في أسواق الدول الأعضاء متكافئة من ناحية المعايير مما يخلق نوعا من المنافسة المشتركة.

– لقد اتسعت دول الاتحاد الأوروبي ما يسمى بالاقتصاد الحر العامل وفق قوى السوق كأساس لتنظيمها الرأسمالي وكانت حريصة في نفس الوقت على أن لا تتجه أي منها نحو على أن لا تتجه أي منها نحو رأسمالية الدولة خوفا من تكرار التجارب الفاشلة التي قادت العالم إلى حرب مدمرة ومن جهة أخرى فان القطاعات التي حظيت بعناية خاصة من الدول الأوروبية كانت في الغالب هي القطاعات التي تلعب فيها الحكومات دورا بارزا مثل الزراعة والنقل والصناعات الحربية.

– إن توفر الإطار القانوني والمؤسسي والذي يتناسب مع كل مرحلة من مراحل التكامل وأهدافها يعتبر من أهم عوامل نجاح التجربة الأوروبية حيث أدت التعديلات في القوانين وإتباع الشفافية في إدارة الاقتصاد وفي إجراءات التقاضي أمام المحاكم وتوفير المعلومات الدقيقة عن اقتصاد كل دولة إلى إعطاء مصداقية لكل القرارات المتخذة وهذا فضلا عن اشتراك قطاعات الأعمال ونقابات العمال والمجتمع المدني في مداولات اتخاذ القرارات وإعطائها فرصة في تقديم مقترحاتها في كل ما تراه مناسبا ويصب في صالح تعزيز الاتحاد.

– إن وصول الاتحاد الأوروبي إلى إقامة عملة موحدة له ميزة كبيرة من خلال القضاء على مخاطر أسعار الصرف مما يعزز بالضرورة التجارة داخل المنطقة كما يؤدي أيضا إلى اختفاء جميع التكاليف المتعلقة بتغيرات العملة كما يجعل من السهل مقارنة أسعار المنتجات بين مختلف بلدان المنطقة وهو ما يعزز من المنافسة ويصب في صالح المستهلك وتشير تجربة الوحدة النقدية الى أن نجاحها يتطلب تقاربا كبيرا بين الأوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء من أجل تضيق تباين التوجهات الى تحكم السياسات المالية والنقدية.

– لعل من أهم ما يميز التجربة الأوروبية في التكامل هو جود آلية لتوزيع المكاسب والأعباء الناتجة عن التكامل الاقتصادي في المدى الطويل من خلال مساعدة الدول الأقل نموا والتي تعاني من مشاكل مثل ما حدث بالنسبة للأزمة الاقتصادية في اليونان وهو ما جعل تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي تجربة رائدة في هذا المجال.

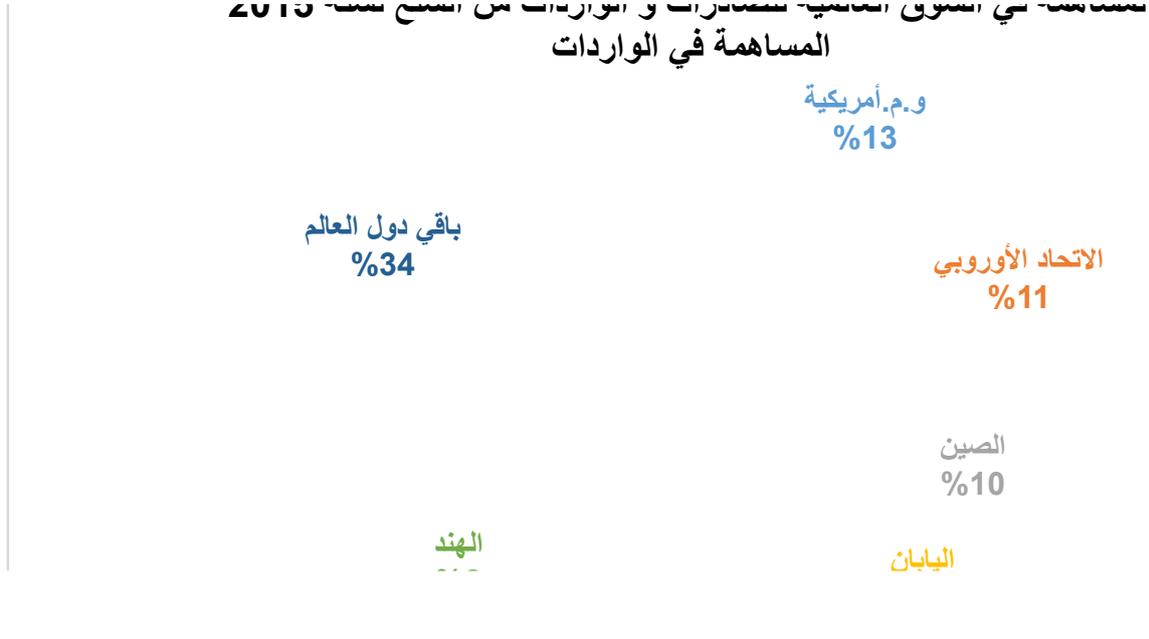
### ❖ ثانيا: مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية

#### 1. مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية:

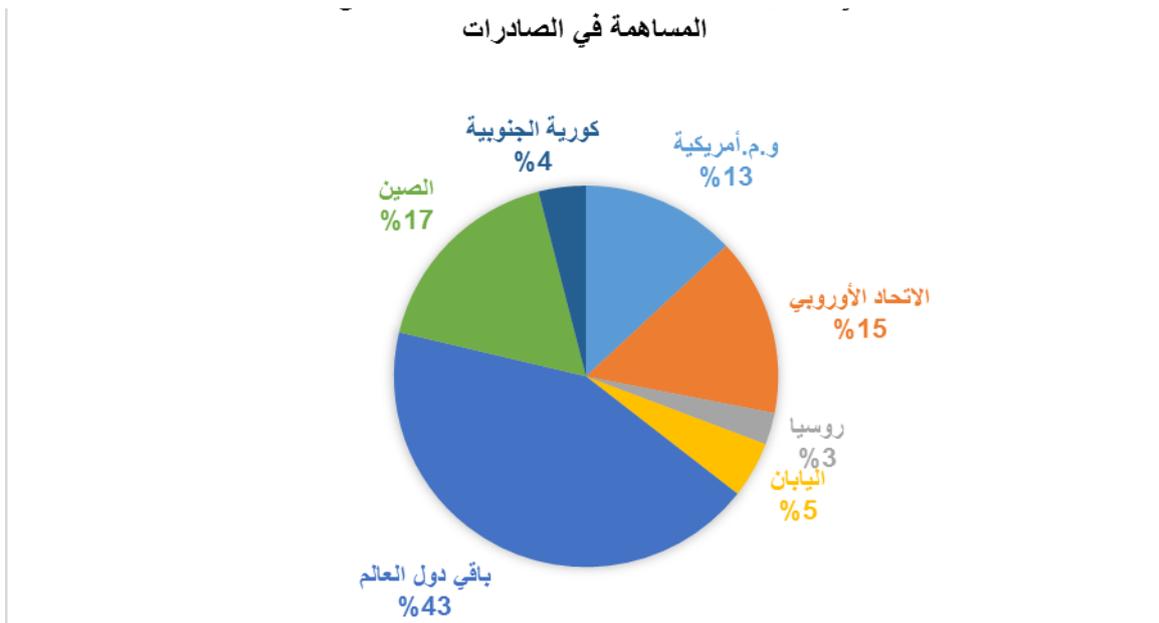
تعتبر كل من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) الصين، الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2004 (وهي السنة التي شهد فيها الاتحاد الأوروبي أكبر توسع له منذ إنشائه من خلال انضمام عشرة دولة أوروبية للتكتل) أكبر ثلاثة فاعلين في هم التجارة الدولية للسلع وبحلول سنة 2015 كان إجمالي التجارة في السلع (صادرات + واردات) للكيانات الاقتصادية الثلاثة متقاربة حيث قدر حجم التجارة للسلع في الولايات المتحدة الأمريكية 3633 مليار أورو كما بلغت 3572 مليار في الصين ثم يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة حيث قدر حجم التجارة الإجمالي للسلع في الاتحاد 3518 مليار أورو (مع ملاحظة عدم احتساب حجم التجارة البنية للسلع لدول الاتحاد الثمانية و عشرون) وفيما يتعلق نسبة المساهمة في الصادرات والواردات السلعية عبر العالم فلقد جاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية وذلك في سنة 2015 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11)

المساهمة في السوق العالمية للمصادر والواردات من السلع لسنة 2015  
 المساهمة في السوق العالمية للمصادر والواردات من السلع لسنة 2015  
 المساهمة في الواردات



المساهمة في الصادرات



Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>

بلغت صادرات الاتحاد الاوروبي من السلع سنة 2015 من اجمالي الصادرات العالمية 15,5 % لتأتي الصين في المرتبة الاولى بنسبة 17,8% للسنة الثانية على التوالي حيث سجلت سنة 2014 مقدار 16,1 % أين تفوقت الصين على الاتحاد الاوروبي لأول مرة وذلك منذ سنة 2004 لتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثالثة بنسبة 13,4% بينما احتلت المرتبة الأولى في حجم الواردات بنسبة 17,4 % متبوعة بدول الاتحاد الاوروبي بنسبة 14,5% ثم الصين في المرتبة الثالثة بنسبة 12,7% .

## 2. تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع مع العالم الخارجي:

لقد تم انشاء وتوسيع الاتحاد الاوروبي الى زيادة تجارية الخارجية مع الدول غير الأعضاء وقد اجمالي التجارة الخارجية في السلع للاتحاد (صادرات + واردات) ما قيمته 3456 مليار أورو سنة 2016 حيث سجلت انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت بـ 3519 مليار أورو وعلى الرغم من هذا الانخفاض فلقد ظل الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي يسجل فائضا يقدر بـ 38 مليار أورو بينما كان يقدر سنة 2015 بـ 59 مليار أورو كما هو مبين في الجدول أدناه.

### الجدول رقم (23)

#### تطور التجارة الخارجية في السلع وصافي الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي

2016-2006

الوحدة : مليار دولار

السنة	2009	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	1094	1690	1736	1701	1789	1747
الواردات	1238	1799	1687	1692	1730	1709
إجمالي التجارة	2332	3489	3423	3393	3519	3456
صافي الميزان التجاري	-144	-109	49	9	59	38

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات متاحة على الرابط :

<http://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

فبعد أن كان يشهد الاتحاد الاوروبي سنة 2009 انخفاضا حادا في حجم من السلع مع العالم الخارجي تم تسجيل زيادة مهمة قدره بـ 58,7% خلال الأربع سنوات اللاحقة لنصل

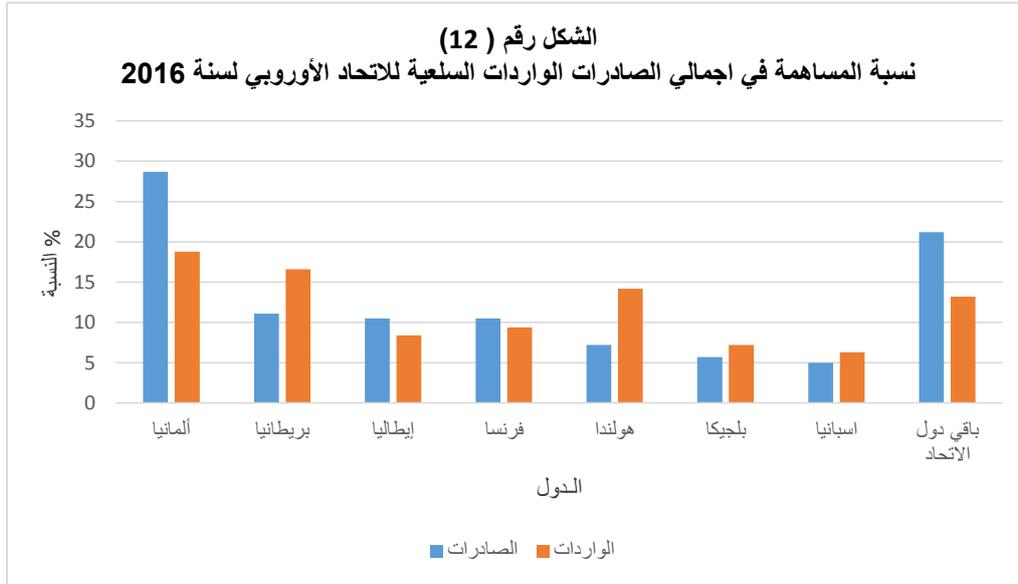
الى مستوى قياسي سنة 2013 لأين قدر حجم الصادرات بـ 1736 مليار أورو ثم انخفضت مرة أخرى بسنة 2014 ولكن بنسبة قليلة قدرت بـ 1,9% لتعود نحو الارتفاع بزيادة قدرها بـ 5,1 % سنة 2015 لتسجل رقم قياسي جديد لتبلغ قيمة اجمالية قدرها 1789 مليار أو لتتخفف مرة اخرى سنة 2016 بنسبة 2,4%.

و فيما يخص الواردات فقد سجلت رقما قياسيا سنة 2012 لتصل الى اعلى مستوى لها بقيمة اجمالية قدرت بـ 1799 مليار اورو اي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 45,5 % مقارنة سنة 2009 لتتخفف بعد ذلك في سنة 2013 بنسبة 6,2% لتسجل نوع من الاستقرار في سنة 2014 بزيادة طفيفة قدرت بـ 0,3% لتواصل الارتفاع في السنتين المقبلتين بنسب 2,2 % و 1,2% على التوالي بينما ظلت دون المعدل المسجل سنة 2012.

و في سنة 2015 كانت كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين أهم شريكين تجاريين للاتحاد الاوروبي فلقد سجلت الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد الاوروبي حجم مبادلات قدرت بـ 619 مليار أورو وهو ما يمثل 18% من اجمالي التجارة الاتحاد الأوروبي في السلع لتأتي الصين في المرتبة الثانية بحجم مبادلات قدرت بـ 521 مليار أورو وهو ما يعادل 15% من اجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع والتي كانت تقدر سنة 2002 بـ 7% اي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة.<sup>1</sup>

هذا وقد سجلت ألمانيا أكبر نسبة مساهمة من بين اجمالي حجم التجارة الخارجية في السلع لدول الاتحاد، فلقد احتلت الصدارة من حيث الصادرات بنسبة 28.7% وكذلك بالنسبة للواردات بنسبة 18.8 % كما هو موضح في الشكل التالي

<sup>1</sup> communiqué de presse, Commerce international de bien en 2015, Eurostat, mars 2016, P 01.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات متاحة على الرابط:

<http://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

و لقد ساهمت كل من بريطانيا بـ 11% وإيطاليا بـ 10,5% وفرنسا بـ 10,5% والتي احتلت الثلاث مراتب التالية بعد ألمانيا من حيث اجمالي الصادرات وقدرت بنسبة الواردات كل من بريطانيا بـ 16,6% هولندا بـ 14,2% وفرنسا بـ 9,4% لتأتي في المراتب الثلاثة بعد ألمانيا.

و سجلت ألمانيا أكبر فائض في الميزان التجاري من بين الدول الاتحاد الاوروبي قدر بـ 180,9 مليار أورو في سنة 2016 بينما سجل أعلى عجز في هولندا بقيمة اجمالية قدرها 115,9 مليار دولار.

### 3. التجارة النسبية لدول الاتحاد الأوروبي:

من المؤشرات التي تستخدم لقياس فعالية التجمع التكاملية دوره في تنمية التجارة النسبية فلقد بلغ حجم المبادلات النسبية لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2016 ما قيمته 3110 مليار أورو اي بأكثر من 78% بالنسبة لحجم صادرات دول الاتحاد الاوروبي الى العالم الخارجي في نفس السنة والتي قدره بـ 1747 مليار أورو كما هو مبين في الجدول السابق فلقد سجلت التجارة النسبية لدول الاتحاد الاوروبي الثمانية و العشرون زيادة سنوية مستمرة وذلك منذ سنة 2009 على التوالي حيث في سنة 2016 سجلت

قبرص أكبر نسبة زيادة في التجارة لدول الاتحاد قدرت بـ 11,2% ورومانيا بـ 7% وكرواتيا 5,7% في حين سجلت مالطا أكبر نسبة انخفاض بـ 7,7% ولكسمبورغ بـ 4,8% وبريطانيا بـ 4,3% ويوجد تباين كبير من حيث نسبة المساهمة في الصادرات من السلع تختلف دول الاتحاد الاوروبي فحسب احصائيات سنة 2015 قدر حجم صادرات ألمانيا للدول الاعضاء بـ 505 مليار أورو بينما بلغ 1 مليار أورو بالنسبة لقبرص كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (24)

#### صادرات السلع البينية لدول الاتحاد الأوروبي للسنوات 2003-2009-2015

الوحدة:مليار أورو

الدولة	2003	2009	2015	متوسط معدل النمو السنوي
بلجيكا	51	65	101	06
بلغاريا	02	04	08	11
جمهورية التشيك	05	12	24	13
الدانمارك	17	22	33	06
ألمانيا	231	300	505	07
استونيا	01	02	03	12
ايرلندا	31	32	52	04
اليونان	04	07	12	09
اسبانيا	34	49	89	08
فرنسا	115	130	188	04
كرواتيا	02	03	04	07
ايطاليا	97	121	187	06
قبرص	00	00	01	14
لاتفيا	01	02	03	17
ليتوانيا	02	04	09	12
لكسمبورغ	01	02	02	06
المجر	06	12	17	09

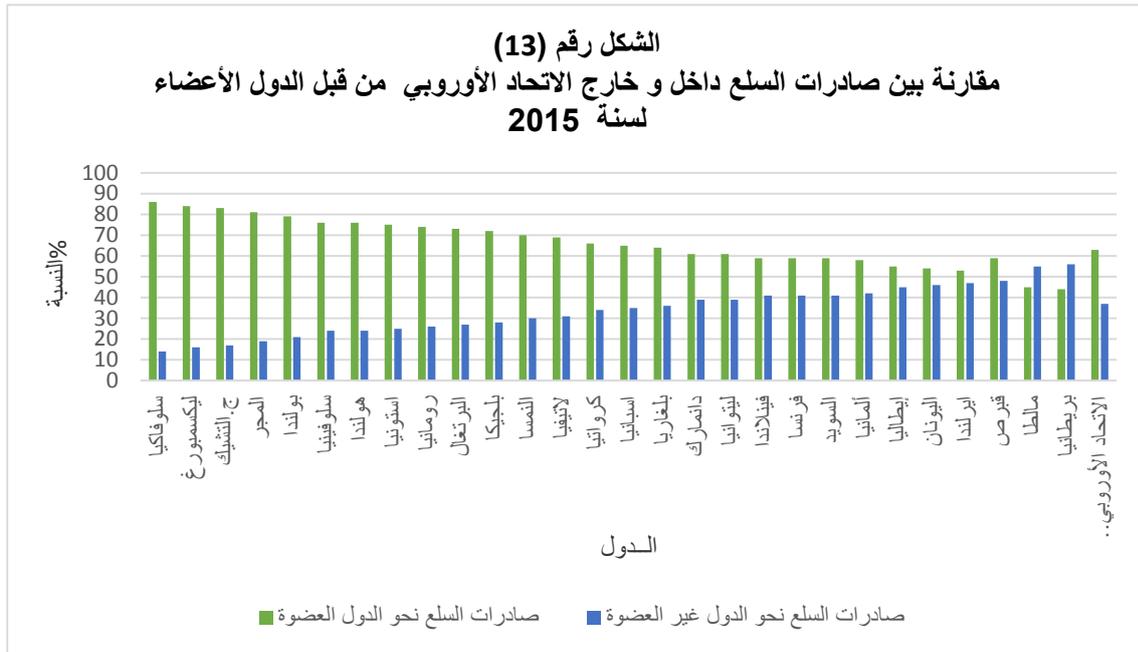
02	01	01	01	مالطا
08	125	80	51	هولندا
06	41	27	20	النمسا
13	37	20	08	بولونيا
08	14	08	05	البرتغال
12	14	07	04	رومانيا
09	07	04	03	سلوفينيا
12	10	06	03	سلوفاكيا
01	22	20	19	فيلندا
03	52	39	37	السويد
06	230	114	110	برطانيا
	1791	1093	861	المجموع

Source : Intra.EU trade in goods-recent trends, disponible sur le site : ec.europe.eu/eurostat/  
consulté le : 18/09/2017 à 11h00.

#### نلاحظ من خلال الجدول

أن قيمة إجمالي الصادرات من السلع إلى الدول داخل الاتحاد الأوروبي زادت بنسبة تفوق 100% لاثني عشرة دولة عضو إذا ما قارنا بين سنة 2003 و 2015. و سجلت نسب أكثر من 100% بالنسبة ببلغاريا، قبرص، جمهورية التشيك، لاتفيا ليتوانيا، رومانيا وسلوفاكيا وهي بلدان انضمت إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004 أو بعدها أما إجمالي صادرات السلع البينة لدول الاتحاد الأوروبي والذي قدر بـ 861 مليار أورو سنة 2003 فلقد شهد ارتفاعا قدر بـ 1093 مليار أورو ويرجع ذلك إلى أن الفترة ما بين (2004-2008) تعتبر أهم فترة منذ تأسيس الاتحاد حين توسع ليضم اثني عشرة دولة جديدة وهو ما سمح بإضافة أسواق جديدة وهو ما سمح بزيادة المبادلات التجارية لدول الاتحاد هذا بالإضافة إلى بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة منذ سنة 2002 ولقد واصل إجمالي الصادرات للسلع البينة لدول الاتحاد الأوروبي في الارتفاع ليصل إلى ما قيمته 1791 مليار أورو سنة 2015 نتيجة لنفس العوامل.

و إذا ما تمت المقارنة بين نسب الصادرات البينة والخارجة لدول الاتحاد الأوروبي فباستثناء كل من مالطا والمملكة المتحدة فإن نسب التجارة البنية تفوق نسب التجارة الخارجية وهذا ما يعني أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي بالنسبة لدولة وهو ما يظهر بوضوح في الشكل التالي:



Source : [http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU\\_trade\\_in\\_goods\\_-\\_recent\\_trends](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods_-_recent_trends) ,consulté le 19/09/2017 à 11h00.

كما نلاحظ أن هناك تباين كبير نسبيا بين الدول الأعضاء في هذه المنسبة حيث تراوح ما بين 86% تقريبا من اجمالي صادرات سلوفاكيا من السلع تصدر نحو باقي الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بينما يصل الى 44% من اجمالي صادرات السلع في بريطانيا لتبلغ 63 % من اجمالي صادرات السلع لدول الاتحاد الاوروبي الثمانية وعشرون مجتمعة.

## خلاصة الفصل:

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية أصبحت اليوم من أهم الوسائل والطرق التي تستعملها مختلف الدول من أجل الوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية وتسعى من خلالها إلى تحقيق رفاهية شعوبها أم نجاح هذه التكتلات في الوصول إلى الأهداف المنشودة فيبقى رهينة لعدة ظروف اقتصادية وغير اقتصادية وهو ما يفسر تفاوت درجات نجاح وتقدم التكتلات الاقتصادية الإقليمية عبر العالم وهو ما تبين من خلال عرض بعض التجارب التكاملية الإقليمية في الاقتصاد الدولي من خلال هذا الفصل.

فمن خلال إقامتها لأكبر منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية "نافتا" استطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك تعزيز صادراتها التجارية وبالتالي تعزيز نموها الاقتصادي وزيادة الأرباح وفرص العمل بالنسبة للبلدان الثلاثة وذلك من خلال إلغاء الرسوم الجمركية بينهما مع الاحتفاظ بالحق في إعادة فرض تعريفات جمركية في حالة تعرض الصناعات الوطنية لمشاكل ناتجة عن إلغاء تلك الرسوم كما أن دول التكتل لا تطمح إلى إقامة وحدة اقتصادية فيما بينها في المستقبل بل تكتفي بمنطقة التجارة الحرة.

و على الرغم من ما يميز دول جنوب شرق آسيا من تفاوت كبير فيما بينهما من حيث المساحة وعدد السكان وتعدد الأصول والاختلافات الإيديولوجية والحروب التي كانت سائدة فيما بينهما إلا أن هذه الدول نجحت في إقامة تكتل اقتصادي وهو ما يطلق عليه رابطة دول جنوب شرق آسيا وهو ما أدى إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بينهما بشكل كبير وفتح آفاق جديدة لدول الرابطة دفعها للتفكير نحو إقرار رؤية مستقبلية حول "آسيان 2020" مبنية على اندماج أمتن وتكامل اقتصادي أعمق وبلوغ تنافسية عالمية.

هذا ويعتبر التحاور والتقارب الجغرافي سمة كل من تكتلي "النافتا" و "الآسيان" وهو ما أدخل لوقت طويل خاصية مشتركة بين معظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى غاية ظهور بعض التكتلات الاقتصادية الناشئة على غرار تكتل "البريكس" والذي يختلف بشكل كبير عن بقية التجمعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى باعتباره تكتلا عابرا للقارات والحضارات من خلال مبدأ التكامل الاقتصادي بدل التنافس ورفض التبعية الاقتصادية وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت قيام هذا التكتل إلا أنه تمكن من تحقيق مكانة اقتصادية مهمة.

بل وأصبحت العديد من الدول تسعى الى الانضمام الكامل للتكتل والذي هو مرشح لأن يلعب دورا اهم على الساحة الاقتصادية الدولية في المستقبل ووسط العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اختلاف درجاتها تبقى الدول العربية والتي تملك كافة المقومات التي من شأنها أن تؤدي الى تكامل اقتصادي عربي وهو المسعى الذي تبنته الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 نتيجة لعدة ظروف دفعتها نحو ذلك منها ما هو متعلق بالدول العربية في حد ذاتها ومنها ما هو متعلق بالبيئة الاقتصادية العالمية وعملا على تحقيق ذلك اعتمدت الدول العربية العديد من الترتيبات والاتفاقيات والتي لم تتمكن في النهاية من تجسيد هذا التكامل على ارض الواقع بالصورة التي كان يجب أن يكون عليها نتيجة عدة اقتصادية وسياسية و تنظيمية.

و على عكس الدول العربية نجحت دول الاتحاد الاوروبي والتي تعاني من تباين كبير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرفية فيما بينها بالإضافة الى أنها كانت دول متنازعة فيما بينها خلال الحرب العالمية الثانية ومباشرة بعد انتهاء هذه الاخيرة بدأت الفكرة الأوروبية في الظهور والسير على خطى ثابتة ومتواصلة وكانت النتيجة اقامة اتحاد اقتصادي هو بكل المراحل العلمية التي من شأنها خلق تكتل اقتصادي قوي بحجمه و بمؤسساته أصبح يعتبر التجربة الرائدة في التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

## الفصل الخامس

التوجهات الاقليمية والدولية  
للتجارة الخارجية في الجزائر

## تمهيد:

في ظل ما شهده العالم من تحولات اقتصادية خاصة في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات سارعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى محاولة الإلتحاق بما يسمى بالنظام التجاري العالمي الجديد، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر في أواخر الثمانينات نتيجة إعتمادها الكبير على المحروقات وهيمنتها على صادراتها، أين كان لجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية هو المخرج الوحيد من الأزمة، إلا أن ذلك كان مصحوباً بمجموعة من الشروط كانت قد فرضتها تلك المؤسسات على الجزائر تمثلت أهمها في الإصلاحات الإقتصادية في مختلف القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية أين عملت الجزائر على التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من القيود التي فرضت عليها في إطار الإقتصاد المخطط، لتتجه بعد ذلك نحو تجسيد عملية إندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال دخولها ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أجل الإستفادة من حجم السوق خاصة في إطار مناطق التبادل الحر، وفي هذا الإطار أمضت الجزائر إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، كما وقعت الجزائر كذلك سنة 2004 على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009، وذلك من خلال إقامة مناطق تبادل حرة بين الجزائر وشركائها بهدف تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي كانت تحكمها، كما تواصلت الجزائر منذ سنوات طويلة تعزيز إندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال إستمرار مسعى إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال مفاوضات وجولات عديدة واجهت من خلالها الجزائر العديد من الصعوبات والعراقيل التي حالت دون إنضمامها إلى حد الآن ويتناول هذا الفصل التوجهات الإقليمية والدولية للتجارة الخارجية في الجزائر من خلال المباحث الأربعة الآتية:

- المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر من الإحتكار إلى التحرير.
- المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي.
- المبحث الرابع: آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنطقة العالمية للتجارة.

## • المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر من الإحتكار إلى التحرير

منذ السنوات الأولى من الإستقلال أخذ قطاع التجارة الخارجية في الجزائر دوراً ومكانة هامة في الاقتصاد الوطني، ولقد شهد هذا النشاط فرض نوع من الرقابة والإحتكار عليه في مرحلة أولى ليتم تحريره بعد ذلك بعد تبني المنهج اللبرالي والتحول إلى اقتصاد السوق.

### المطلب الأول: التجارة الخارجية في الجزائر قبل التحرير

لقد شهد تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر منذ الإستقلال وإلى غاية 1989 مرحلتين هامتين هما:

#### ❖ أولاً: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962 - 1970)

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاماً إقتصادياً كان يسيطر عليه إقتصاد المستعمر في مبادلاته التجارية مع العالم الخارجي، وهو ما دفع بمتخذي القرار في تلك الفترة إلى إعتقاد مجموعة من الإجراءات تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية إعتماًداً على مبدأ الوقاية وبالخصوص على الواردات وتمثلت هذا الإجراءات فيما يلي:

#### 1- إجراءات السياسة الحمائية

##### أ- الرقابة على الصرف

لقد كان إنتماء الجزائر غداة الاستقلال إلى منطقة الفرنك الفرنسي سبباً في خروج رؤوس الأموال بقوة وبحرية مطلقة، وأن أغلبية المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم داخل هذه المنطقة بالإضافة إلى نقص إحتياجات العملة من أجل الإستيراد، كل هذه الظروف أدت إلى ظهور الرقابة على الصرف في الجزائر وقد تم على هذا الأساس مراجعة التشريعات السابقة، وفي سنة 1963 تم وضع حد لحرية التعاملات داخل منطقة الفرنك، لتظهر بعدها الرقابة على الصرف بشكلها الجديد بداية من أكتوبر 1963، حيث تدعمت

التجارة الخارجية بنظام مراقبة الصرف الذي يسمح بمراقبة التدفقات النقدية والمالية من خلال سعر صرف واحد من شأنه تقليل خروج رؤوس الأموال وهو ما يمكن الدولة من التحكم في العملة الصعبة.

هذا ولقد تركز تطبيق الرقابة على الصرف على ثلاثة تنظيمات:

- تنظيم الصرف ما بين الجزائر والبلدان خارج منطقة الفرنك.
- تنظيم الصرف ما بين الجزائر ومنطقة الفرنك.
- التنظيم الخاص المطبق على مدفوعات تصدير الطاقة (المحروقات)

وتهدف الرقابة على الصرف إلى حماية السوق الوطنية من المنافسة والمحافظة على إستقرار سعر صرف الدينار والحد من خروج إحتياطات العملة الصعبة إلى الخارج إضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية المتاحة ذات الأولوية.

وتعمل سياسة الرقابة على الصرف على تخفيف التلاعب الموجود في المعاملات التجارية لأن إنخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى وضع إقتصادي متدهور وهو ما يؤدي إلى ظهور ظروف أخرى تشكل خطر كبير على المصلحة الوطنية<sup>(1)</sup>.

### ب- التعريف الجمركية:

وفي هذا الخصوص صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفه جمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 23 أكتوبر 1963، ويعتمد هذه الأمر التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها وتخصيصها من جهة وحسب طبيعتها ومصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

- فحسب طبيعة ومقصد السلعة نجد أن هناك ثلاثة تصنيفات لتطبيق التعريف الجمركية وهي:

1 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006)، ص. 172.

2 BOUZIDI NACHIDA, Le monopole de l'état sur le commerce exterieur, l'expérience Algerienne -1974-1984- (Algerie:OPU, 1988), P. 117.

- سلع التجهيز والمواد الأولية تخضع لتعريفة جمركية بنسبة 10%.
- المنتجات نصف المصنعة تخضع لتعريفة جمركية ما بين 5% و 20%.
- المنتجات تامة الصنع تخضع لتعريفة جمركية ما بين 15% و 20%.

وبالتالي فقد كان توجه الدولة واضح نحو تشجيع استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية من خلال فرض تعريفة جمركية منخفضة دعماً لتوفير إحتياجات الإقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في تلك الفترة، بينما تفرض تعريفة جمركية مرتفعة على السلع والمنتجات النصف مصنعة وتامة الصنع بهدف حماية المنتج الوطني من جهة، والحد من تدفق السلع التي لا تتناسب مع عملية التنمية الشاملة.

- أما فيما يخص التصنيف من حيث طبيعة مصدرها الجغرافي فلقد ميزت التعريفة الجمركية بين أربعة مناطق جغرافية.
- تعريفة جمركية خاصة على السلع ذات المنشأ الفرنسي.
- تعريفة جمركية موحدة على السلع ذات المنشأ الأوروبي (ما عدا فرنسا).
- تعريفة الحق العام تطبق على واردات السلع التي تمنح الجزائر شرط الدولة أكثر رعاية.
- تعريفة عامة وتطبق على باقي الدول الأخرى.

إلا أن هذه التعريفة سرعان ما فقدت أهميتها فبعد خمس سنوات من تطبيقها وفي سنة 1968 جاء الأمر 35/68 المؤرخ في 02 فيفري المتضمن إصدار تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة نظام التعريفة السابق وذلك بهدف توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني التحويلي وحماية القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة، ولقد جاء هذا الأمر ليضع تقسيماً جديداً للتعريفة الجمركية كما يلي<sup>(1)</sup>:

- تقسيم الواردات حسب الدول المتعامل معها إلى مجموعتين:
- دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول التي وقعت إتفاقية تجارية مع الجزائر.

1 M.E.BENISSAD, economie de developpement de l'algerie (1962-1978) (Algerie:, OPU,2eme edition, 1982) P. 177

- باقي دول العالم الأخرى.
- أما فيما يخص تقييم السلع حسب طبيعتها فلقد تم تقسيمها إلى:
  - تعريف جمركية مخفضة مطبقة على كافة وسائل الإنتاج من وسائل التجهيز والمواد الخام.
  - تعريف جمركية مرتفعة (100% - 150%) مطبقة على السلع الكمالية.
  - تعريف جمركية متوسطة (30% - 50%) مطبقة على المنتجات الإستهلاكية ذات الأولوية.

### ج- نظام الحصص:

ولقد تم تحديد نظام الحصص ضمن المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في ماي 1963 والمتضمن تحديد إطار حصص السلع عند الإستيراد لاسيما المادة الخامسة منه والذي يعتبر شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الإستيراد، لكن بشكل جد محدد، وتم ذلك في إطار برنامج إستيراد سنوي تحدده الحكومة من خلال لجنة حكومية مشتركة تضم ممثلين عن جميع الوزارات ويستثني هذا النظام بعض السلع والغير واردة في نظام الحصص والتي تكون خاضعة لحرية الإستيراد، ويعتمد هذا الإجراء في تحديد حجم الواردات أساساً على تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقاً، مع تعيين المنطقة الجغرافية التي يتم منها الإستيراد ويهدف هذا النظام عموماً إلى<sup>(1)</sup>:

- توجيه جديد فيما يخص الإستيراد وهو ما يتجلى في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية أي تنويع مناطق الإستيراد كما كانت عليه من قبل.
- حماية المنتج الوطني والحد من إستيراد السلع الكمالية.
- تحسين وضعية الميزان التجاري.
- تحديد الواردات الكمالية والاقتصادية في العملة الصعبة.

1 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 75.

**د- الرقابة من خلال الدواوين والتجمعات المهنية للشراء :**

1- **الديوان الوطني للتجارة الخارجية (O. N. A. C. O)** ولقد تم إنشاء الديوان في 13

ديسمبر 1962 أي مباشرة بعد الاستقلال وهو عبارة عن هيئة تابعة للدولة تجسد

إحتكار الدولة لعمليتي الإستيراد والتصدير وتتمثل مهمته الرئيسية في:

- لعب دور المنظم أي أن الديوان يقوم بعملية الإستيراد فقط من أجل تنظيم السوق ومحاربة المضاربة.

- الحفاظ على إحتكار الدولة لإستيراد بعض المنتجات ذات الإستهلاك الواسع مثل السكر، البن، الشاي والبقول.

- القيام بعمليات التصدير لبعض المنتجات الزراعية مثل الحلفاء، الفليلين، الزيتون.

**2- التجمعات المهنية للشراء (G.P.A)**

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة قامت الدولة بإنشاء شركات وطنية مهمتها الأساسية

القيام بعمليات الإستيراد بدية من أوت 1964 وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين تحت

إشراف الدولة وتشمل خمسة فروع:

- منتجات الألبان GAIRLAC

- منتجات الخشب BOIMEX

- منتجات الاقشمة GITEXAL

- منتجات الجلود ومشتقاتها GICP

- منتجات أخرى GADIT

**2- الميزان التجاري خلال الفترة (1963 - 1969):**

لقد سجلت هذه الفترة تذبذب في الميزان التجاري بين الفائض والعجز كما هو مبين في

الجدول التالي:

الجدول رقم (25)

تطور الميزان التجاري والتركيب السليمة للمصادرات والواردات في الجزائر بالاسعار الجارية خلال الفترة 1963 - 1969

الوحدة: 10<sup>6</sup> دج

1969		1968		1967		1966		1965		1964		1963		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
654	929	712	643	827	579	713	931	781	1138	915	1394	766	1151	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
78	3291	62	2902	50	2605	33	1819	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة والمحروقات
308	203	242	235	214	108	212	151	253	188	226	148	213	312	المنتجات الخامة
1515	68	1245	74	691	57	615	91	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
1361	70	922	202	595	192	523	73	581	52	562	51	431	54	منتجات نصف مصنعة
1065	49	841	41	807	30	1057	15	1135	20	1186	12	1109	20	السلع الاستهلاكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
4981	4610	4024	4079	3154	3571	3153	3080	3312	3145	3472	3588	3437	3748	المجموع
370-		73		418		73-		167-		116		311		الميزان التجاري

المصدر: صالح تومي و عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2002) (مجلة الباحث، العدد 04، ورقله، 2006)، ص. 38.

بعد الفائض المسجل خلال سنتي 1963 و 1964 عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بما قيمته 167 مليون د ج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات، كما أن أكبر عجز في هذه المرحلة سجل سنة 1969 بقيمة تقدر بـ 370 مليون د ج، ويرجع ذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الواردات خاصة من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة وذلك نتيجة للمرحلة التي تمر بها البلاد.

❖ ثانياً: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 - 1988)

واصلت الجزائر إتباع سياسة الحماية على التجارة الخارجية في هذه المرحلة من خلال اللجوء إلى إحتكار الدولة لعمليات الإستيراد والتصدير حيث كانت البداية سنة 1971 من خلال الخطوات الأولى نحو هذه السياسة، لتعزز بعد ذلك سنة 1978 والتي كانت نقطة تحول في تاريخ التجارة الخارجية الجزائرية وصولاً إلى نهاية الثمانينات وهو تاريخ بداية الإصلاحات الإقتصادية.

### 1- بداية التوجة نحو إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 - 1977) :

#### أ- اعلان الإحتكار وغياب القوانين التي تنظمه (1971 - 1973)

ولقد تميزت هذه الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1973 بغياب تنظيم عام يأتي بنصوص تشريعية من شأنها أن تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات التي تقوم بها المؤسسات المستفيدة من الإحتكار أو غيرها من المؤسسات الأخرى مما نتج عنه العديد من المشاكل تمثلت في<sup>(1)</sup>:

- حدوث انقطاعات في التموين نتيجة غياب برمجة محكمة للواردات.
- ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة نتيجة الخلط بين الإختصاصات إذ قد يحدث وتستورد شركتين إحتكاريتين نفس السلعة.
- إرتفاع التكاليف الناتجة عن عملية التوزيع بحيث يمكن لشركة محتكرة أن ترخص لشركة أخرى الإستيراد المباشر للسلع.

#### ب- إصدار آلية التراخيص الإجمالية للإستيراد (1974 - 1977)

عملت الدولة في هذا الفترة على إيجاد تدابير وإجراءات من أجل التمكن من إحتكار تام على التجارة الخارجية وذلك من خلال التراخيص الإجمالية للإستيراد والتي تم إنشاؤها بموجب الأمر 02/74 المؤرخ في فيفري 1974 والذي ينص في مادته السادسة على أن تلتزم المؤسسات المعنية بالإحتكار بسد إحتياجات الإقتصاد الوطني وإشباع إحتياجات المستهلك الجزائري في إطار سياسة توزيع عادلة وتطبيق أسعار بيع محددة من طرف الحكومة.

وتعد هذه التراخيص بمثابة منح بالعملة الصعبة، تمنح للمؤسسات العمومية سنوياً من أجل تنسيق عمليات الإستيراد بما يتماشى مع الإحتياجات المحلية وتتلخص هذه الرخص في أربعة أصناف حسب نوع المواد المستوردة وهي كالتالي<sup>(2)</sup>:

1 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 179.

2 المرجع نفسه، ص. 180.

- الرخصة الإجمالية للإستيراد "الإحتكارية".
- الرخصة الإجمالية للإستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي للمؤسسة.
- الرخصة الإجمالية للإستيراد بالنسبة للأهداف المخططة.
- الرخصة الإجمالية للإستيراد بدون تسديد تمنح للشركات الأجنبية التي عمل في الجزائر.

### ج- تعزيز إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1989)

ولقد كان يجب إنتظار عام 1978 أين جاء القانون رقم 02/78 المؤرخ في فيفري 1978 والمتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وهو القانون الذي جاء ليكرس سياسية الإحتكار على التجارة الخارجية المخولة للدولة فقط، والذي يهدف إلى تحقيق مبادئ وإجراءات عديدة لتنظيم التجارة الخارجية وضمان بلوغ الأهداف المرسومة والتي يأتي في مقدمتها حماية وتنمية الإقتصاد الوطني والتحكم في الميزان التجاري، إضافة إلى حماية الطبقة الإجتماعية ليتبين بعد ذلك أن هذا القانون وبعد أربع سنوات من صدوره قد أضر كثيراً بالمؤسسات الأخرى غير العمومية في مجال المبادلات الخارجية غير أنه مع صدور قانون 11/82 المؤرخ في أوت 1982 والمتعلق بالإستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، تم الشروع في تأسيس الشركات المختلطة وبذلك بدأ وفي مطلع السنوات الأولى للثمانينات قانون الإحتكار يعرف بعض التخفيفات، حيث سمحت وزارة التجارة عبر مرسوم يحمل رقم 390/84 مؤرخ في ديسمبر 1984 للمؤسسات العمومية التعامل مع الشركاء الأجانب وبعض التجمعات في إطار المبادلات التجارية الخارجية وبهذا يكون القانون الجديد قد جاء بتغييرات هامة وهي<sup>(1)</sup>:

- منح إمتياز أو تنازل للمؤسسات العمومية والتجمعات ذات المصلحة المشتركة وهذا الإحتكار محدد في دفتر الشروط الذي يحدد كل مسؤوليات وحقوق صاحب الإلتزام.

1 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص. 180-186.

- منح رخص الإستيراد التي لا يتكفل بها أصحاب الإمتياز إلى المؤسسات العمومية الإقتصادية ومؤسسات خاصة وطنية التي يكون نشاطها مدرج ضمن أولويات المخطط.
- يمنح أي شخص يتصف بالوساطة إلى إبرام عقد أو صفقة للإستيراد دون أن تكون لديه الصفة القانونية.
- منح رخص الإستيراد للمؤسسات الأجنبية التي لها عقد أو صفقة مبرمة مع المتعامل العمومي.
- لا يمكن إبرام عقود الوكالة أو التمثيل سواءً كان في الجزائر أو في الخارج لإستيراد السلع مع مؤسسات أجنبية إلا من طرف مؤسسات عمومية إقتصادية.
- يمكن للمؤسسات العمومية الإقتصادية وفي إطار تنفيذ برنامج عام للتجارة الخارجية أن ينظم إلى أي تجمع لديه نفس المصلحة وهذا لتحقيق أهداف مشتركة في المبادلات مع الخارج.

### 3-الميزان التجاري خلال الفترة (1970 - 1989) :

أما عن الميزان التجاري خلال هذه الفترة فقد شهد كذلك تذبذباً كبيراً بين العجز والفائض كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (26)

تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970 - 1989

الوحدة: 10<sup>6</sup> دج

189		1986		1985		1980		1977		1973		1970		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
19965	264	7261	123	9728	281	7782	431	3544	526	1218	872	680	957	المواد الغذائية ومشتريات أخرى
25197	1711	16798	761	18517	863	13680	476	9170	405	3325	277	2422	427	التنوين الصناعي
707	68927	619	34003	712	63299	854	51715	335	23445	118	6206	112	3456	الطاقة والمحروقات
15786	510	10970	16	12492	17	11324	5	9442	2	2377	42	1813	25	ألات و سلع التجهيز
4075	371	4842	06	5250	92	4172	1	4434	17	1155	36	691	72	معدات نقل و لواحها
4191	154	2854	26	2714	12	2697	20	1601	15	678	41	484	42	السلع الاستهلاكية
151	-	50	-	78	-	6	-	4	-	5	5	3	1	سلع أخرى
70072	71937	43394	34935	49491	64564	40519	52648	29475	24410	8876	7497	6205	4981	المجموع
1865		8459-		15073		12129		5065-		1397-		1224-		الميزان التجاري

المصدر: صالح تومي، عيسى شقبق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2002)، مرجع سابق، ص. 38.

لقد سجلت المرحلة ما بين 1970 و 1977 ميزاناً تجارياً سالباً وذلك نتيجة لإستراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر آنذاك والتي كانت تتطلب إستيراد كميات كبيرة من مواد التجهيز و المواد الأولية نتيجة الارتفاع المتزايد لمعدل الإستثمار، ثم يعود بعد ذلك ليسجل رصيماً موجباً خلال الفترة ما بين 1980 و 1985 نتيجة إرتفاع نسبة صادرات المحروقات لتصل إلى 98% سنة 1985 لتصبح المورد المالي الأول في الجزائر من العملة الصعبة، وهو ما تسبب بعد ذلك في العجز المسجل سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

❖ أولاً: أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد كان لتراجع الجزائر عن سياسة الرقابة والإحتكار في التجارة الخارجية عدة أسباب دفعتها لإعادة النظر في هذا المنهج والتوجه نحو التحرير عبر عدة مراحل وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف.

1- أسباب التحرير:

### أ- فشل سياسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية

تكفلت هياكل الدولة المختلفة في الجزائر وعلى مدى أكثر من عشرين سنة بالتجارة الخارجية، وهو ما نتج عنه عجز كبير نتيجة الإعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات وبالتالي الفشل في تحقيق الأهداف التي كانت مرجوة من التجارة الخارجية والمتمثلة أساساً في توجيه المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي على مستوى الألة الإنتاجية.

كما أدى تطبيق قانون الإحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى ظهور مشكلة توزيع إمتياز الإحتكار نتيجة وجود تضارب وتعارض بين المؤسسات المستفيدة من الإحتكار، وذلك نتيجة عدم التنسيق والبيروقراطية في تسيير البرنامج العام للإستيراد، هذا ولقد أدت سياسة إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية بصفة عامة إلى عدة نقائص نذكر منها<sup>(1)</sup>:

- إرتفاع مستمر في حجم الواردات من السلع الإستهلاكية الغذائية.
- عجز في الميزان التجاري.
- الإعتماد بشكل كبير على الصادرات من المحروقات دون ترقية منتجات أخرى.
- التموين غير المنتظم للسوق الوطنية في مختلف المنتجات.
- غياب التنسيق بين مختلف القطاعات بحيث يتجه كل قطاع إلى التمويل الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية.

### ب- المعطيات الإقتصادية الدولية والمحلية الجديدة :

لقد أدى إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وكذا تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الإحتياطي من العملة الصعبة من أجل تمويل مخططات التنمية، بالإضافة إلى منهج التسيير الإداري البيروقراطي والذي أدى إلى نتائج وخيمه وإنسداد كبير على مستوى كل القطاعات، وهو ما عجل بضرورة القيام بإصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى الظروف الدولية الجديدة خاصة فيما يتعلق بالنظرة الحديثة للاقتصاد الدولي في إطار ما يسمى النظام الاقتصادي

1 زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص. 189-190.

الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي تعمل على تشجيع تحديد التجارة الخارجية وتفضل إقتصاد السوق، ولهذا فليس من الممكن أن تبقى الجزائر بعيدة عن كل هذه التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية والتي تقودها هيئات دولية وأصبح من المفروض عليها تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

## 2- أهداف التحرير:

لقد كان الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة يعاني من أزمة خانقة مما جعل الدولة في إطار سعيها نحو تجاوز هذه الأزمة تتجه نحو خيار تحرير تجارتها الخارجية كما كان الإقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية خاصة يشهد ظرفاً إستثنائياً تميز بإنحصار منقطع النظير للقيود الخارجي للبلاد، وأصبح من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من ناحية أخرى وهي أهم أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر<sup>(2)</sup>.

### أ- الإعداد لمرحلة ما بعد البترول :

يمثل قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ما نسبته 98% من مجموع الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزاً هاماً في تمويل ميزانية الدولة وبالتالي في تمويل التجارة الخارجية، وبما أن المحروقات ثروة ناضبة وأسعارها غير مستقرة جعل الإقتصاد الوطني مرهون بها، ونتيجة إنعكاساتها السلبية، أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى خارج قطاع المحروقات، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعامل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلاً كافية لتغطية الفائرة الغذائية التي تنقل كاهل الإقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول.

### ب- التحكم في التضخم :

1 مصراوي منيرة و بوسفي رشيد. واقع تحديد التجارة الخارجية وتأثيرها على الإقتصاد في الجزائر (مجلة دفاتر بواذكس، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد رقم 07، مارس 2017)، ص. 140.  
2 المرجع نفسه، ص. 141-142.

وفي هذا الإطار تعمل الدولة على إمتصاص فائض المعروض النقدي بإستعمال وسائل السياسة النقدية والإئتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود وذلك من أجل المحافظة على إستقرار مستويات الأسعار، ويكون إمتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الضرائب وتعبئة المدخرات من أجل التخفيف من عجز الموازنة، بدلا من التوجه إلى الإصدار النقدي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقتها الإنتاجية وتوزيعها لتصحیح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها عن طريق إستغلال كل الطاقات المتاحة في الهياكل الإنتاجية، ونتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بإنتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية.

### ج- أهداف أخرى :

كما أن لتوجه الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية أهداف أخرى تذكر منها:

- محاولة رفع الكفاءة الإقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- تشجيع القطاع الخاص من أجل الأخذ بالمبادرة في تطوير النشاط الإقتصادي الوطني.
- محاولة التخفيف من العبء المالي والذي تتسبب فيه مؤسسات الدولة.
- التخصص الأمثل للموارد من خلال إنتهاج قواعد وآليات السوق الحر.
- الولوج إلى الأسواق العالمية من خلال تشجيع الصادرات.

### ❖ ثانيا : مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

جاء في إطار مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مختلف القطاعات وذلك من أجل التكيف مع متطلبات الوضع الإقتصادي الجديد والذي يوحي أنه لا مجال للإغلاف وقطع المجال أمام القطاع الخاص وتجاهل دورة في التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك قامت الحكومة بإعداد التشريعات والنصوص القانونية والقواعد التنظيمية وإتباع سياسة تدريجية تسمح بتجنب الصدمات السلبية التي قد تحدث نتيجة عملية التحرير ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى عدة مراحل قد مرت بها وهي:

- مرحلة التحرير المقيد 1989 - 1991
- مرحلة التحرير الجزئي 1992 - 1993
- مرحلة التحرير التام منذ 1994
- أ- مرحلة التحرير المقيد 1989 - 1991 :

لقد إنتهجت الجزائر منذ أواخر سنة 1988 سياسة إقتصادية جديدة تعتمد على حرية السوق ومحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي وهو ما لم يكن ممكن تحقيقه إلا من خلال السعي نحو تحرير التجارة الخارجية وإستقلالية المؤسسات عن الدولة والتخلي عن نظام التيسير المركزي، ولقد تجسد ذلك في صورة أولية في بعض النصوص التي جاء بها دستور سنة 1989 والذي أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية من خلال نصه على ضرورة تخلي الدولة عن إحتكارها لقطاع التجارة الخارجية بإستثناء الميادين الإستراتيجية، وبالتالي تمكين المتعاملين الاقصاديين سواءً المحليين أو الأجنبي من القيام بعملياتي الإستيراد والتصدير وإخضاع السوق لآليات العرض والطلب، وبالتالي التوجه نحو تبني النظم المعمول بها في التجارة الدولية مع وجود إستثناءات خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على المنتج الوطني، وكذا الأمن والنظام العام والصحة وغيرها.

ولقد جاء بعد ذلك في قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في أفريل 1990 وكذا قانون المالية التكميلي الصادر في أوت 1990 مجموعة من القوانين تسمح بتحرير التجارة الخارجية بشكل رسمي من خلال إدخال نظام يتمثل في شركات الإمتياز وشركات البيع بالجملة، كما أصبح بعد ذلك لأي شخص طبيعي أو معنوي يملك سجلاً تجارياً الحق في إستيراد السلع بغرض البيع وذلك بداية من أفريل 1991 وأصبحت هذه العملية تتم عن طريق البنوك من خلال حصول المستورد على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وتم إلغاء تراخيص الإستيراد مع بقاء رقابة إدارية على بعض الواردات بسبب القيود التجارية المفروضة محلياً.

## ب- مرحلة التحرير الجزئي 1992 - 1993 :

لقد أدت عملية تحرير التجارة الخارجية غير المضبوطة في الجزائر خلال المرحلة السابقة إلى توجه المتعاملين الإقتصاديين بشراهة نحو عملية الإستيراد من أجل تحقيق الربح السريع وبالتالي تم تسجيل تراجع كبير في القطاع الإنتاجي. كما تعرضت الجزائر من جديد إلى إختلالات هيكلية عميقة منذ بداية 1992 كنتيجة لعوامل عديدة على غرار المديونية الخارجية عجز الميزانية وارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي جعلها تدخل في فترة جديد من الإصلاحات الإقتصادية العميقة والتي مست جميع القطاعات بما ذلك قطاع التجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

حيث جاءت التعليمية رقم 625 الصادرة عن رئاسة الحكومة والمؤرخة في 18 أوت 1992 لتؤطر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تدخل الدولة لمراقبة وضبط القطاع من خلال ترسيم محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في النصوص التنظيمية وذلك من خلال وضع معايير دقيقة تحكم أولويات الحصول على العملة الصعبة من ناحية وإدارة وسائل التمويل الخارجي بدقة أكبر من ناحية أخرى، أما المحور الثاني والخاص بالمتعاملين التجاريين والذي يتعلق بكيفية تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن من شأنه تخفيف الإنعكاسات السلبية على الإقتصاد الوطني كما قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي حيث تم في هذا الإطار تقسيم الواردات إلى ثلاث مجموعات حسب الأولوية تتمثل المجموعة الأولى ذات الأولوية بالسلع الإستراتيجية كالمواد الغذائية الأساسية، الأدوية، مواد البناء وغيرها أما المجموعة الثانية ذات الأولوية الثانية فتتمثل في السلع الضرورية في علميتي الإنتاج والإستثمار. أما المجموعة الثالثة وذات الأولوية الأخيرة فتتمثل في السلع الإستهلاكية الكمالية.

1 بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، ورقلة، 2013)، ص. 153.

## ج- مرحلة التحرير التام منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تستعد للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإتفاقية المبرمة بينها في إطار إعادة جدولة الديون: حيث كان تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من بين شروط الإتفاقية في إطار جعل الإقتصاد الوطني أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجي من خلال فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات الأجنبية وكذلك أمام رؤوس الأموال الأجنبية، هذا بالإضافة إلى مسعى الجزائر إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما يشكل دافعاً للمضي قدماً نحو إزالة العقبات وتسريع عملية الإنفتاح التجاري من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

ولقد تجسد ذلك في خلال التعليمية 20/94 المؤرخة في 12 أبريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها البنك المركزي والتي عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد، ولزيادة الإنفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفات الجمركية على الواردات والتي إنخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم 45% في جانفي 1997، وإقتصرت الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة لأسباب دينية وصحية وإجتماعية، كما أن هناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها نهاية 1994 حيث ألغى الحظر عليها تماماً خلال منتصف 1991 هذا بالنسبة للواردات، أما بالنسبة للصادرات فقط ألغى الحظر السابق عليها وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية في الجزائر خالياً من القيود الكمية<sup>(2)</sup>.

1 عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011) (مجلة الباحث، العدد 15، ورقة، 2015)، ص. 286.

2 مصراوي منيرة و يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مرجع سابق، ص. 149.

## المطلب الثالث: مسار التجارة الخارجية في الجزائر بعد الإنفتاح

## ❖ أولاً: واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط

تقدر حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات في الجزائر بحوالي 97%، ونتيجة لعدة أسباب إقتصادية وغير إقتصادية إنهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف سنة 2014 في الوقت الذي كانت قد سجلت مستويات قياسية منذ سنة 2011، لتسجل أدنى انخفاض في شهر جانفي 2016.

## الجدول رقم (27)

## تطور متوسط أسعار نفط صحاري بلند خلال الفترة 2012 – 2016

الوحدة: دولار/ برميل

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط السعر	111.49	109.83	99.68	52.79	44.28

Source: Annual statistical bulltiu, OPEC, 52 édition, 2017, P98

وبما أن النفط يعتبر المصدر الأول للإحتياجات الرسمية من العملة الصعبة في الجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على مداخل المحروقات، فإن كل انخفاض في أسعار النفط يشكل تحدي كبير للإقتصاد الجزائري وهو ما تتضح آثاره على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية ولعل من أبرز القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة هو قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال إنعكاس الأزمة بشكل واضح وجلي على الميزان التجاري الجزائري<sup>(1)</sup> كما هو مبين في الجدول.

1 علي حميدوش و زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية (مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 16، دار التل للطباعة، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017)، ص ص. 16-17.

## الجدول رقم(28)

## تطور إجمالي الصادرات و الواردات للجزائر خلال الفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة المؤشرات
31.190	28.883	34.668	62.866	65.917	71.866	مجموع الصادرات
41.895	46.727	51.702	58.580	54.852	50.376	الواردات
10.705-	17.844-	17.034-	4.306	11.065	21.490	الميزان التجاري
%74	%61	%67	%107	%120	%142	نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على

- OPEC, Annual statistical bulletin, 52 édition, 2017, PP:19-21
- centre national de l'informatique et des statistiques, Statistiques du commerce extérieur de l'algerie, 2017, P04

لقد أدى إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية إلى إنخفاض فائض الميزان التجاري الجزائري سنة 2014 وذلك بعد تسجيل فائض قدر ب 88 مليار سنة 2013 ليدخل بعدها في مرحلة العجز وتشكل حاد سنة 2015 ليسجل عجزاً قدر ب 17,034 مليا دولار ونتيجة لهذا الوضع اتخذت الجزائر في هذه الفترة العديد من التدابير على غرار ترشيد النفقات من خلال تخفيض نفقات الميزانية مست كافة القطاعات الاستراتيجية لما فيها قطاع التجارة الخارجية.

## 1- نظام رخص الاستيراد 2016 - 2017 :

بعد الانخفاض المستمر في أسعار النفط منذ سنة 2014 والذي جعل الكثير من البلدان المعتمدة في إقتصادها على المحروقات بشكل كبير تبحث عن حلول لتخطي الأزمة ، وهو ما سعت له الجزائر خاصة بسبب تضاعف حجم الإستهلاك وارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد والتي بلغت سنة 2015 ما يفوق 51 مليا دولار مقابل تراجع مقدر ب 55% من قيمة الصادرات في نفس السنة مقارنة بسنة 2014، حيث اتجهت الجزائر نحو كبح جماح فاتورة الواردات بفرض قيود على عملية الاستيراد وتحديد الكميات التي يمكن استيرادها عن طريق تبني نظام رخص الاستيراد منذ بداية 2016، ويهدف هذا النظام بالدرجة الأولى إلى

ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح بإستيرادها وبالكميات التي تكفي إحتياجات السوق، وفي نفس الوقت يمكن الدولة من التحكم أكثر في الواردات لوضع حد لظاهرة خروج العملة الصعبة بمبالغ ضخمة أمام منتجات تصنف في خانة الكماليات، وحددت الحكومة هدف الوصول إلى تقليص فاتورة الواردات لمبلغ 35 مليار دولار نهاية سنة 2016 بعد تطبيق هذا النظام<sup>(1)</sup>

### • تعريف نظام رخص الاستيراد :

يعتبر نظام تراخيص الاستيراد إحدى الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوجواي وقد عرف الإتفاق تراخيص الاستيراد بأنها إجراءات إدارية تشترط تقديم طلب للجهة الإدارية المختصة كشرط مسبق لاستيراد السلع ، ولقد أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوم تنفيذي يحمل رقم 15 - 306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق لـ 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، ولقد جاء في الاحكام العامة لهذا المرسوم ان رخص الاستيراد تشمل الرخص التلقائية والرخص غير التلقائية<sup>(2)</sup>

- **الرخص التلقائية :** وهي تراخيص يتم إصدارها بشكل تلقائي في شكل تراخيص تقنية و/أو إحصائية مسبقة لإستيراد أو تصدير المنتجات والبضائع وتسلم رخص الاستيراد أو التصدير التلقائية القطاعات الوزارية المعنية بناءً على طلب مرفق بوثائق تثبت مطابقة المنتجات والبضائع حسب طبيعتها وكذا الوضعية القانونية للمتعاملين الإقتصاديين.

- **الرخص غير التلقائية :** أما تراخيص الاتسيراد غير التلقائية فإنها تستخدم عندما يكون الهدف الرئيسي للحكومة هو تقييد الواردات وقد تلجأ الحكومات إلى ذلك عن طريق الاعلان عن الحصص أو الحدود الكمية المطبقة على السلع الخاضعة للقيود،

1 بوشليط هاجر أميرة، إشكالية الانفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2016) المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 7 مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر العملة والسياسات الاقتصادية بجامعة الجزائر3، 2016)، ص. 178.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : العدد 66 ، الصادر في 27 صفر عام 1437 الموافق لـ 6 ديسمبر سنة 2015 ، ص 8 .

ويكون الترخيص خاضعاً لإختيار السلطات وتقديرها ولقد شرعت الجزائر رسمياً العمل بهذا النظام بداية من 8 حايفن 2016 إلة غاية 31 ديسمبر 2017 حيث اعلن وزير التجارة الجزائري محمد بن مداري في منتصف شهر ديسمبر 2017 عن إلغاء نظام رخص الإستيراد إعتباراً من سنة 2018 حيث أكد الوزير أن هذا النظام أثبت محدوديته من خلال ظهور عدة مشاكل كانت قد إنعكست على الأسعار، وهو ما كان قد حذر منه العديد من الخبراء من قبل حيث تسبب النظام في مشاكل في التموين ببعض المواد والمنتجات الأساسية ، كما أن قيمة الواردات في سنة 2016 أي بعد تطبيق هذا النظام لم تتراجع سوى بحوالي 5 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 وبالتالي إستمرار العجز المسجل على مستوى الميزان التجاري ، وبالتالي فقد أثبت هذا النظام فشله وعجزه عن تحقيق الأهداف المرجوة منه خلال فترة 24 شهراً من تطبيقه ، وهو ما وضع الحكومة أمام حتمية التخلي عنه ووضع تدابير جديدة تهدف دائماً إلى تخفيض فاتورة الواردات وذلك في ظل إصرار أسعار النفط على عدم تخفي عتبة 60 دولار.

## 2- التدابير الجديدة للتجارة الخارجية بداية من سنة 2018 :

تشير الاحصائيات إلى أن قيمة واردات الجزائر خلال الستة الأشهر الأولى من سنة 2017 بلغت قرابة 19.7 مليار دولار وهو ما يقارب كثيراً حجم الواردات في نفس الفترة من سنة 2016 والتي بلغت حدود 19.9 مليار دولار وهو ما طرح العديد من علامات الإستهام حول جدوى التدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل الحد من تحويل النقد الأجنبي إلى الخارج، وفي ظل عدم تمكن جهود الحكومة لحد الآن من إيجاد بديل لعوائد النفط وكذا التراجع المستمر في إحتياطيات الصرف والتي قدرت في 98 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2017 ، والتي كانت تقدر بـ 195 مليا دولار في مارس 2014 ، فباستثناء منتجات الخضر والفواكه التي تحقق فيها الجزائر إكتفاءً ذاتياً وقامت بتصدير الفائض منها والمقدر بنحو ثلاثة آلاف طن فإن الجزائر تعتمد بشكل كلي على الأسواق الدولية لتغطية حاجات السوق المحلية في معظم السلع.

وأمام هذا الوضع قررت الحكومة الجزائرية إصدار تدابير جديدة في سنة 2018 بغرض تأطير التجارة الخارجية، وهذا من أجل حماية المنتج الوطني وتقادي إرتفاع جديد لفاتورة الواردات ، وإلى غاية كتابة هذه الأسطر (19 ديسمبر 2017) لم يتم إصدار أي تشريعات أو قوانين رسمية لهذه التدابير بإستثناء تصريحات لوزير التجارة محمد بن مرادي لوسائل الإعلام على هامش إجتماعه بالإطارات المركزية والجهوية لقطاع التجارة ، حيث صرح الوزير أن الحكومة تعتزم إتخاذ مجموعة جديدة من التدابير من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية و مسعى اعادة التوازن للميزان التجاري وهي كما يلي:

**أ- إلغاء نظام تراخيص الاستيراد :** قررت الحكومة إلغاء العمل بنظام تراخيص الإستيراد إعتباراً من سنة 2018 بإستثناء إستيراد السيارات ، وأنه لا يمكن اللجوء مجدداً إلى نظام تراخيص الاستيراد إلا في حالة الضرورة.

**ب- حظر مؤقت لعملية استيراد بعض السلع :**

كما قررت الحكومة في هذا الشأن منع إستيراد ما يقارب 900 منتج بصفة مؤقتة مع إحتمال توسيع القائمة في حالة طلب إحدى الوزارات لذلك وذلك دائماً يهدف التخفيف من فاتورة الواردات وكذا إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة وذلك من خلال توفير الحماية للصناعة الوطنية. وذلك دون التطرق للمدة الزمنية التي يستمر خلالها هذا الحظر.

وتشمل هذه المنتجات أساساً المواد الغذائية من أجبان ، فواكه مجففة والفواكه الطازجة بإستثناء الموز والخضروات الطازجة بإستثناء الثوم واللحوم بإستثناء لحوم البقر والتونة والعلكة والحلويات والشيكولاته والمعكرونة والمعجنات والمياه المعدنية وغيرها.

**ج- تدابير جبائية جديدة :**

كما أقرت الحكومة تدابير جبائية جديدة لضبط الواردات وحماية المنتج المحلي وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 60 % على 32 عائلة من المنتجات النهائية كما سيتم توسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الداخلي

بنسبة 30 % وذلك على 10 عائلات من المنتجات النهائية وهو ما قد يساهم في تعزيز الإيرادات المالية المحصلة من إستيراد بعض المنتجات الكمالية.

### ❖ ثانياً : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2007 – 2017)

نلاحظ المتتبع لحصيلة التجارة الخارجية للجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة تزايداً مستمراً في إجمالي المبادلات وأن الميزان التجاري الجزائري يسجل رصيماً موصباً على طول هذه الفترة بإستثناء الثلاث سنوات الأخيرة (2015-2017) وذلك نتيجة أزمة انخفاض أسعار النفط وذلك منتصف 2014 وهو ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري والذي يوصف بأنه إقتصاد ريعي ويعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحرومات.

#### 1- تطور الواردات خلال الفترة (2007 – 2017) :

لقد شهدت العشر سنوات الأخيرة تزايداً مستمراً في حجم الواردات من سنة الى أخرى كما هو مبين في الجدول التالي :

## الجدول رقم (29)

## تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة 2007-2017

الوحدة : مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
مجموعة المواد	4954	7813	5863	5058	9850	9022	9580	11005	9316	8224	6505
السلع الغذائية	8700	12002	11914	12462	13632	17423	17536	23622	15970	14333	10192
السلع الموجهة للإنتاج	8680	13267	15372	16111	16437	13934	16702	19619	17740	15895	10923
سلع التجهيز الصناعي والزراعي	5243	6397	6145	5863	7328	9997	11210	10334	8676	8275	6306
سلع استهلاكية غذائية	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	46727	33926
مجموع الواردات											

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على

-Direction générale des douanes centre nationale de l'informatique et des statistiques sur le site <https://cnis.douane.gov.dz>

-ministère des finances , la direction générale de la prévision et des politiques sur le site <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> consulté le 25-11-2017 à 22h00

\*إحصائيات خاصة بالتسعة أشهر الأولى من السنة

نلاحظ من الجدول إرتفاعاً مستمراً في إجمالي حجم الواردات والذي قارب الضعف إذا ما قارنا مجموع الواردات خلال سنة 2007 وحجم الواردات سنة 2015 وهي فترة زمنية مقدرة بـ 9 سنوات ، إلا ان ما يبرر هذا الارتفاع هو الاستقرار العام في أسعار النفط وتحقيق الجزائر لاياردات كبيرة او ما يعرف بالحبوحة المالية وتوجه الجزائر نتيجة لذلك نحو برامج إقتصادية كبيرة بهدف تدوير عجلة التنمية، وهو ما استدعى إستيراد سلع التجهيز سواءاً الصناعية منها أو الزراعية كما أن إرتفاع المستوى المعيشي للجزائريين خلال تلك الفترة أدى إلى زيادة كبيرة في إستهلاك المواد الغذائية المستوردة ومختلف السلع الإستهلاكية والكمالية الأخرى هذا بالإضافة إلى زيادة عدد السكان، إلا أن حجم الواردات سجل إنخفاضاً قدره 9.62% سنة 2016 مقارنة سنة 2015، أما التوزيع حسب مجموع المنتجات خلال 2016 فيظهر من خلال الجدول إنخفاضاً في نفس الفترة بالنسبة للسلع الغذائية بنسبة

11.72% وإنخفاضاً مقدر بـ10.25% بالنسبة للسلع الموجهة للإنتاج و4.62% فقط بالنسبة للسلع الإستهلاكية غير الغذائية.

## 2- تطور الصادرات خلال الفترة (2007 - 2017):

على غرار أغلب الدول النامية النفطية والتي لم تتمكن من التحرر من التبعية من إنتاج المحروقات. فإن حصيلة الصادرات الجزائرية مرهونة بأسعار النفط في السوق العالمية كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (30)

#### تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة 2007 - 2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
مجموعة المواد	88	119	113	315	355	315	402	323	235	327	277
مواد غذائية	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	24410
الطاقة والتشحيم	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	53
المواد الخام	993	1384	692	1056	1496	1727	1458	2121	1693	1597	973
مواد نصف مصنعة	1	1	-	1	-	1	-	2	1	-	0.2
معدات فلاحية	46	67	42	30	35	32	28	16	19	53	61
معدات صناعية	35	32	49	30	15	19	17	11	11	18	15
سلع إستهلاكية	60163	79298	45134	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	25787
مجموع الصادرات											

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Direction générale des douane\_centre nationale de l'informatique et des statistiques sur le site <https://cnis.douane.gov.dz>
- ministère des finances , la dérection générale de la prévision et des politiques sur le site <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> consulté le 25-11-2017 a 22h00

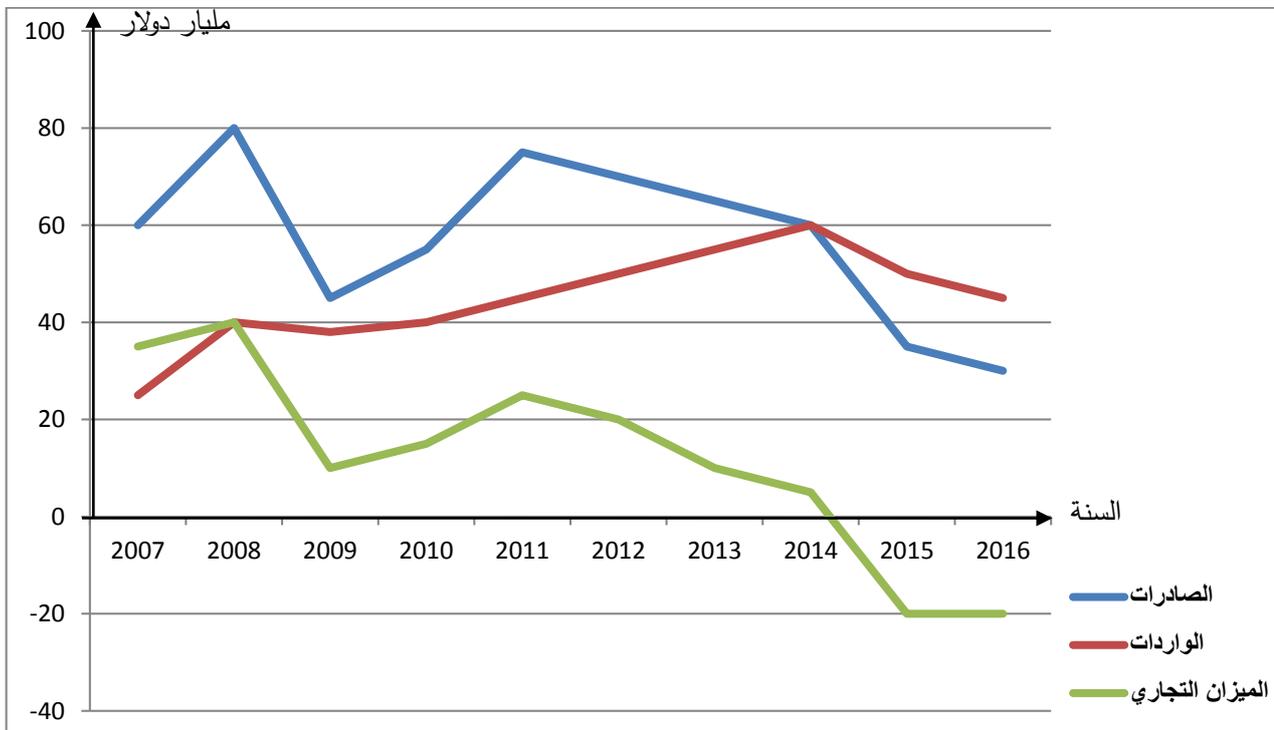
\*إحصائيات خاصة بالتسعة أشهر الأولى من السنة

نلاحظ من الجدول أن صادرات الجزائر إلى الخارج سنة 2016 هي عبارة عن محروقات بنسبة 93.84%، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال هامشية فهي تمثل ما نسبته 6.16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما قيمته 1.78 مليار دولار أمريكي مع تسجيل إنخفاض في هذه الأخيرة بنسبة 9.55% مقارنة بسنة 2015، فالمنتجات نصف المصنعة تمثل ما نسبته 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما قيمته 1.3 مليار دولار أمريكي، أما السلع الغذائية فهي تمثل 1.13% من إجمالي الصادرات أي ما قيمته 327 مليون دولار أمريكي ثم تأتي المواد الخام بحصة قدرها 0.29% بقيمة مطلقة

تقدر بـ48 مليون دولار أمريكي لتأتي بعد ذلك سلع المعدات الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي مقدره بـ0.18% و0.06% وكل المعطيات السابقة تدل على هشاشة الإقتصاد الجزائري وتبعيته الشبه مطلقة لقطاع المحروقات وهو ما إنعكس على الميزان التجاري كما هو مبين في الشكل التالي:

### الشكل رقم (14)

#### تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2007 - 2017



المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على الجداول السابقة

#### ❖ ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2016)

يتميز التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي بأنها مستقطبة من طرف شركاء تقليديين يحوزون على نسبة كبيرة من هذه المبادلات سواءاً بالنسبة للصادرات أو الواردات كما هو مبين في الجدول التالي:

## الجدول رقم (31)

## التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015 - 2016

الوحدة: مليون دولار

الصادرات					الواردات					المناطق الاقتصادية
التطور %	السنة				التطور %	السنة				
	%	2016	%	2015		%	2016	%	2015	
27.15-	57	1673 9	66	22976	29.67-	38	17922	49	25485	دول الإتحاد الأوروبي
18.21	22	6251	15	5288	14.50-	13	6295	14	7363	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
116.22	0.00 2	80	0.001	37	25.79-	01	909	02	1225	الدول الأوروبية الأخرى
0.30-	0.05	1678	0.04	1683	01.24	06	2857	05	2822	دول أمريكا الجنوبية
3.24-	0.08	2331	0.06	2409	01.95-	24	11618	22	11850	آسيا
-	-	-	0.002	71	-	-	-	-	-	أوقيانوسيا
32.69-	0.01	385	0.01	572	00.83	04	1934	03	1918	الدول العربية
11.74-	00.0 4	1368	0.04	1550	02.50	01	697	01	680	الدول المغربية
37.80-	0.00 1	51	0.002	82	33.70-	0.05	238	0.04	359	الدول الإفريقية
<b>16.69-</b>	<b>28883</b>	<b>34668</b>	<b>09.62-</b>	<b>46727</b>	<b>51705</b>	<b>المجموع</b>				

Source: Agence nationale de développement de l'investissement disponible sur le site <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> consulté le 16-01-2018 à 17h00

تبقى دول الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 38% واردات و 51.9% صادرات بالنسبة لسنة 2016، وبالمقارنة مع سنة 2015 فلقد سجلت الواردات القادمة من دول الإتحاد الأوروبي إنخفاضاً بنسبة 9%، حيث إنخفض إجمالي الواردات من 25.48 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى 17.92 مليار دولار أمريكي عام 2016، وفي المقابل تراجعت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي في عام 2016 أي بنسبة قدرة بـ 27.15% مقارنة بسنة 2015 أين قدر إجمالي الصادرات الجزائرية لبلدان الإتحاد الأوروبي بـ 22.97 مليار دولار وهو ما يرجع أساساً إلى إستمرار إنخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الإقتصادي (خارج الإتحاد الأوروبي) فلقد بلغت واردات الجزائر من هذه البلدان ما نسبته 13% من إجمالي الواردات وما نسبته 21% من إجمالي الصادرات وذلك سنة 2016، وبالمقارنة مع عام 2015 فإنه ينبغي الإشارة إلى الزيادة في قيمة الصادرات الموجهة لهذه الدول (خارج الإتحاد الأوروبي)، حيث إنتقلت من 5.29 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي سنة 2016 أي ما يعادل 18.21% في حين سجلت واردات الجزائر من هذه الدول إنخفاضاً خلال نفس الفترة قدر بـ 14.5%.

كما يشهد الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية) تراجعاً وذلك في حصصها من السوق التجارية بما يقارب 25.6% مقارنة بسنة 2015، أين قدرت بـ 1.22 مليار دولار أمريكي سنة 2015 و 9.09 مليار دولار أمريكي سنة 2016.

أما فيما يخص المبادلات بين الجزائر ودول أمريكا الجنوبية فلقد شهدت نوعاً من الإستقرار سواءً من جانب الصادرات والتي تبلغ حوالي 1.6 مليار دولار أو جانب الواردات والتي تبلغ حوالي 2.8 مليار دولار وهو ما يقدر بحوالي 5 إلى 6% من إجمالي واردات الجزائر، وهو الثبات الذي ميز كذلك المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية حيث بلغت

واردات الجزائر إلى هذه الدول قليلة جداً مقارنة بما تستوردها وهو ما يقدر بحوالي 2.3 مليار دولار.

ولقد سجلت المبادلات التجارية (صادرات وواردات) مع الدول العربية (خارج إتحاد المغرب العربي) في سنة 2016 إنخفاضاً طفيفاً مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.49 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.31 مليار دولار أمريكي وذلك بإنخفاض قدره 6.87% وهو نفس الإنخفاض الذي شهدته المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي حيث إنخفضت هذه المبادلات سنة 2016 بما يقارب 7.4% مقارنة سنة 2015.

أما عن المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الأفريقية فهي متواضعة جداً لا تتجاوز نصف مليار دولار.

## المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سعت الدول العربية ومن بينها الجزائر جاهدة نحو التكامل الإقتصادي في أشكاله المختلفة، وذلك من أجل تشجيع التبادل التجاري فيما بينها والإستفادة من حجم السوق ضمن المنطقة العربية كاملة، وفي هذا الإطار وقعت العديد من إتفاقيات التعاون والتي أخفقت في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها خاصة في مجال التجارة البينية، ولكن التطورات السريعة التي يشهدها الإقتصاد العالمي جعل الدول العربية تفكر من جديد في إقامة كتل إقتصادي عربي يُمكنها من مسايرة تلك التطورات وهو ما نتج عنه إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

### المطلب الأول: تحديات الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

#### ❖ أولاً: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تهدف إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء ملتزمة بتحقيق الأهداف الآتية (1):

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء على الرغم من أن بعض هذه البلدان لديها منتجات مماثلة وبالتالي فهي منافسة فيما بينها، ولكن يمكن أن تكون مكملة لبعضها في أسواق التصدير.
- الإهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- خلق سوق أكبر وأكثر تجانساً وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاقليمية، الأوروبية والدولية).
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية.

<sup>1</sup> رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وأثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (أثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة) (مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلة 23، العدد الأول، 2007)، ص. 207.

- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطوراً لتكتل إقتصادي عربي (إتحاد جمركي، إتحاد إقتصادي ونقدي)
- تعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في التعامل مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية القوية وحتى في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف مع منظمة التجارة العالمية.
- زيادة وتعميق الترابط الإقتصادي بين الدول العربية وهو ما من شأنه أن يساهم في إستقرار وأمن المنطقة.

#### ❖ ثانياً: المقومات الأساسية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رغم أن محاولات إقامة تكتل إقتصادي عربي مشترك تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي إلى أن تلك المحاولات حققت نتائج مخيبة للآمال في مجملها، ولكي لا يكون مصير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نفس مصير المحاولات السابقة لابد من توفر مجموعة من المقومات والشروط يمكن الإستناد عليها من أجل النجاح في إقامة التكتل الإقتصادي وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية وتضمن لها الإستمرار بفاعلية. وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- توفر الإرادة السياسية وهو ما يتجلى من خلال أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد صدر على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية وهو ما يمكن إعتباره مؤشراً إيجابياً على توفر الإرادة السياسية والتي يعتبر وجودها أمراً ضرورياً لقيام هذه المنطقة على إعتبار أن هذه العملية التكاملية عملية سياسية وإقتصادية في نفس الوقت.
- 2- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهو شرط متوفر في هذه المنطقة والتي تستند إلى إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981) والتي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة العربية والتي لابد على

<sup>1</sup> معراج هواري، منطقة التجارة الحرة العربية(العراق: الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية لجامعة الموصل، 2007)، ص ص. 9-10

- الدول الراغبة في الإنضمام إلى المنطقة أن توقع عليها أولاً كنوع من الإلتزام والسند القانوني.
- 3- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة وهو يعتبر أمراً ضرورياً للإعتراف بها خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، ولذلك وضع المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية برنامجاً تنفيذياً لهذه المنطقة يمتد خلال فترة زمنية قدرها عشرة سنوات كان من المقرر أن تنتهي في عام 2007 وذلك من أجل التماشي مع قواعد وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.
- 4- المضي نحو تطبيق برامج إصلاحات إقتصادية في الدول الأعضاء قائمة على إقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب السياسات الإقتصادية في العديد من الدول العربية.
- 5- إنشاء مؤسسات العمل العربي المشترك التي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الإقتصادية العربية وتوفير أكبر قدر ممكن من التنسيق وتوفير المعلومات التجارية عن الأسواق العربية.
- 6- تقارب مستويات التطور الإقتصادي من الدول العربية وهو ما من شأنه تسهيل عملية التخصيص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 7- التوجه نحو عقد إتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية والتي تعتبر من أهم الخطوات التي قد تؤدي إلى الإسراع في إقامة وإستكمال منطقة التجارة الحرة من خلال المرور على تحرير التجارة الثنائية.
- 8- حرية إستخدام الموانئ وتحرير خدمات النقل والترانزيت وهو أحد المقومات الأساسية والتي من الضروري على دول المنطقة الإلتزام بها من خلال توفير التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء وذلك بغرض خلق إنسياب في حركة السلع المتداولة داخل المنطقة وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية وهو ما يؤدي إلى نجاح وإستمرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

9- كما أن توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية يعد من أهم عوامل نجاح المنطقة والذي يعني أن تمتلك الدول العربية الأعضاء قواعد إنتاجية سواءً صناعية أو زراعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة ذات جودة وأسعار تنافسية.

### ❖ ثالثاً: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على الرغم من إنضمام أغلب الدول العربية إلى المنطقة إلا أن تحرير التجارة فيما بين الدول العربية هدف زيارة حجمها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية. وإنما يتطلب كذلك إتخاذ العديد من الإجراءات لإزالة العقبات التي تعترض سبل تحقيق ذلك الهدف وتتمثل أهم تلك العقبات فيما يلي (1):

#### 1- نقص المعلومات وغياب الشفافية:

عملية تحرير التجارة لا تتمثل فقط في إزالة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والقيود غير الجمركية، بل هي ترتبط كذلك بالسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية في مجمل القطاعات، وهو ما يجعل من الشفافية وتوفر المعلومات عن كل ما يخص الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية والتجارية ذات أهمية بالغة في تنفيذ المنطقة، فإتخاذ أي إجراءات أو سياسات تجارية ضريبية أو حمائية من شأنها أن تؤدي إلى خسائر هامة خاصة في حالة عدم اعلام الدول الأعضاء في المنطقة بهذه الإجراءات.

كما أن عدم توفر المعلومات حول الأسواق العربية والأسعار التبادلية والإمكانات الإنتاجية والإستيرادية والتصديرية لمختلف السلع ومواسم الذرة بالنسبة للمنتجات الزراعية من شأنه أن ينعكس سلباً على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. فعدم توفر كل هذه المعلومات وغيرها قد يكون عائقاً أمام القطاع الخاص ويحول دون الإستفادة من الفرص التسويقية وهو ما يعتبر جانب مهم جداً لا بد على الدول الأعضاء الإهتمام به.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص ص. 323-325.

## 2- التمييز الضريبي:

إن فرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن تلك المفروضة على المنتج المحلي قد يؤدي إلى حدوث معاملة تمييزية. كما أن فرض رسوم مختلفة خاصة بالمنتجات المستوردة، مثل رسوم مطابقة المواصفات أو رسوم كشف مخبري وغيرها، كما يتم في بعض الحالات التعسف في تطبيق الإجراءات مما يؤدي إلى زيادة التكاليف على المنتج المستورد أو حتى منع دخوله بحجة عدم المطابقة، كل هذه الإجراءات تقلل من فرص المنافسة العادلة وتعتبر بمثابة نوع من الحمائية غير الجمركية.

## 3- القيود غير الجمركية:

تعتبر القيود غير الجمركية العائق الأكبر أمام تحرير التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالإلتزام الدول العربية في إطار تحرير التجارة لم يكن فقط بإزالة التعريفات الجمركية وإنما كذلك بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بالإضافة إلى تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وهو ما يتطلب تعاون كافة الأطراف من حكومات وقطاع خاص ولجان فنية تم إنشاؤها خصيصاً لهذا الغرض. والقيود غير الجمركية هي كافة القيود عدا الرسوم بالضرائب ذات الأثر المماثل، ولا يكون لها إرتباط بسعر السلعة وينتج عن تطبيقها الحد من كميات الواردات عن وضعها في حالة التجارة العادية. وهناك عدد من القيود غير الجمركية مطبقة في عدد من الدول العربية تتمثل أهمها في:

### أ- القيود الفنية:

لقد نص البرنامج التنفيذي للمنطقة على ضرورة تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدول أعضاء المنطقة وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، الأمر الذي معمول به في الإتفاقيات الدولية في إنتظار الإتفاق على مواصفات عربية موحدة. مع التأكيد على عدم التعسف في التطبيق أو المبالغة في تكاليف الحصول على شهادة المطابقة.

**ب- القيود الكمية والإدارية:**

ويتمثل هذا النوع من القيود إما في اشتراط إستخراج رخصة إستيراد بغرض الحد من الكمية المستوردة من السلع لأغراض حمائية، أو منع إستيراد السلع بصفة كلية لنفس الغرض.

**ج- القيود النقدية:**

تلجأ بعض الدول العربية العضوة في المنطقة نتيجة لظروف إقتصادية معينة إلى إتخاذ إجراءات من شأنها أن تحول دون حرية التحويلات النقدية وهو ما يتطلب معالجة المشاكل النقدية المرتبطة بالمعاملات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

**المطلب الثاني : العلاقات التجارية الخارجية للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة**

**العربية الكبرى قبل الانضمام الى المنطقة**

**❖ أولاً: التجارة الجزائرية مع دول المنطقة قبل الانضمام**

إن تاريخ المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول العربية يعود إلى ما قبل إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وان كانت الجزائر قد تأخرت في هذا الإنضمام ، وإذا تم الاطلاع على هذه المبادلات لفترة خمسة سنوات قبل الإنضمام تظهر كما هي عليه في الجدول التالي :

## الجدول رقم (32)

حجم التجارة الخارجية الجزائرية للسلع مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى  
خلال الفترة 2004 - 2008

الوحدة : مليار دولار

2008	2007	2006	2005	2004	السنوات	البنود
79.27	59.17	54.54	46.04	31.28	اجمالي الصادرات السلعية الجزائرية إلى دول العالم	الصادرات
02.40	01.01	01.10	01.03	0.99	صادرات الجزائر إلى دول المنطقة	
03.02	01.70	02.01	02.23	03.18	نسبة صادرات الجزائر نحو دول المنطقة إلى اجمالي الصادرات (%)	
39.36	27.31	21.37	19.85	18.17	اجمالي الواردات السلعية الجزائرية من دول العالم	الواردات
0.948	0.604	0.636	0.543	0.556	واردات الجزائر من دول المنطقة	
02.40	02.21	02.97	02.73	03.05	نسبة واردات الجزائر من دول المنطقة إلى اجمالي الواردات (%)	
3.348	1.614	1.736	1.573	1.546	اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية مع دول المنطقة	الميزان التجاري
1.452+	0.406+	0.464+	0.487+	0.424+	وضعية الميزان التجاري	

المصدر : من اعداد الطالب اعتماداً على نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي ،

20015 ، ص-ص، 97-99

يتضح من خلال الجدول أن الميزان التجاري للجزائر مع البلدان العربية وخلال فترة خمسة سنوات التي تسبق انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يسجل فائضاً ، خاصة في سنة 2008 أين ارتفع هذا الفائض ليبلغ 1.45 مليار دولار بينما لم يتعدى نصف مليار دولار خلال الفترة من 2004 إلى 2007 ، والذي يرجع أساساً إلى إرتفاع كبير في صادرات الجزائر إلى دول المنطقة والتي شكلت رقماً جديداً قارب 2.4 مليار دولار خلال سنة 2008 ، بينما كانت تتراوح بين ما قيمته حوالي مليار دولار في الفترة 2004 - 2007 ، مع زيادة بحوالي 300 مليون دولار في واردات الجزائر من دول المنطقة والتي بلغت حوالي 948 مليون دولار سنة 2008 ، بينما لم تتعدى 600 مليون دولار في

السنوات السابقة ، وبالتالي فقد شهدت سنة 2008 إرتفاعاً محسوساً في حجم المبادلات بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل إنضمامها الفعلي ، فقد بلغ إجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع المنطقة ما قيمته 3.34 مليار دولار أي بزيادة قدرة ب 200 % مقارنة بسنة 2007 وهو ما قد يعتبر أهم الأسباب التي عجلت في انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى الزيادة في أسعار متوسط النفط الخام في السوق العالمية والذي بلغ 133 دولار للبرميل.

أما فيما يخص نسبة صادرات وواردات الجزائر من وإلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة إلى إجمالي صادرات وواردات الجزائر مع دول العالم فهي نسب ضعيفة جداً حيث سجلت سنة 2004 أعلى نسبة لهذه الصادرات والتي قدرة ب 3.18 % وكذلك أعلى نسبة فيما يخص الواردات والتي بلغت 3.05 %.

#### ❖ ثانياً: تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية مع دول المنطقة قبل الإنضمام

لا تختلف خصائص صادرات الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن خصائص صادرات الجزائر إلى شركائها التجاريين من باقي الدول الأخرى والتي يغلب عليها المحوقات من نפט وغاز طبيعي أما ما في المنتجات المصدرة فتتمثل في (1) :

أ- **منتجات صناعية** : وتتمثل المنتجات الصناعية في الزنك وخليئته مشتقات الهيدروكربونات ، الاسمنت ، نفايات الحديد والصلب ، قطاع غيار ، مواد زجاجية ، بكرات بلاستيكية وغيرها.

ب- **منتجات فلاحية وغذائية** : وتتمثل إساساً في الكمأة الزبادية الكسكي ومختلف العجائن ، الخضروات والفواكه ، التمر وغيرها.

ج- **منتجات الصيد البحري** : وتتمثل اساساً في الأسماك المجمدة والطازجة

1 بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق، مذكرة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2011) ص ص. 173-174.

أما فيما يخص طبيعة الواردات فتتمثل أساساً في :

أ- **المنتجات الصناعية** : وتتكون عموماً من أجزاء المنشآت الكابلات الكهربائية ، مقطورات ومقطورات تصفية لمختلف العربات ، أنابيب ومواسير مجموعات توليد الكهرباء ، اسمنت ، المسطحات الحديدية وغيرها.

ب- **المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة** : تتمثل أساساً في السكر ، الحساء ، الحبوب الجافة كالحمص والعدس والبقول ، مركز الطماطم ، تحضيرات المستخلصات ، الزيوت والدهون النباتية ، البسكويت ، التوابل ، العصائر ، والشيكولاته ، الخميرة ، مركز نشاء الذرة ، الشاي والمشروبات الغازية.

❖ **ثالثاً: أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول المنطقة قبل الانضمام (سنة 2008)**

وبالإطلاع على التوزيع الجغرافي لكل من صادرات وواردات الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل الإنضمام وإذا أخذنا سنة 2008 كعينة نتحصل على الجدول التالي :

### الجدول رقم (33)

**أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2008**

الوحدة: مليون دولار

الدول المستوردة	القيمة	النسبة %	الدول المصدرة	القيمة %	النسبة %
تونس	855.7	35.63	تونس	394.2	41.55
المغرب	710.9	29.60	مصر	195.6	20.61
مصر	606.6	25.26	السعودية	141.2	14.88
بالإمارات	88.9	03.70	الأردن	129.8	13.68
باقي دول المنطقة	139.1	05.79	باقي دول المنطقة	87.8	09.25
المجموع	2401.2	100	المجموع	948.6	100

المصدر : الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2015،

مرجع سبق ذكره ، ص-ص، 97-99.

من خلال السابق يتبين أن العامل القرب الجغرافي يلعب دوراً كبيراً في التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك خاصة فيما يتعلق بالدول المستوردة من الجزائر حيث تحتل تونس المرتبة الأولى بقيمة إجمالي تفوق 855 مليون دولار أمريكي كواردات من الجزائر وهو ما يمثل 35.63 % من اجمالي صادرات الجزائر إندول المنطقة لتأتي الجارة الغربية للجزائر وهي المغرب في المرتبة الثانية وبقيمة إجمالية تقدر بـ 710.9 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر بـ 29.60 % لتأتي مصر في المرتبة الثالثة بقيمة تفوق 606 مليون دولار أمريكي أي نسبة 25.26 % من أجمال الصادرات لتأتي كل من اليمن والسودان في المؤخرة بمبالغ مقدره بـ 0.4 و 0.3 مليون دولار على التوالي

اما فيما يخص الواردات الجزائرية من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بلغت في مجملها نسبة 2008 ما قيمته 948.6 مليون دولار أمريكي ، فلقد حافظت تونس على المرتبة الأولى قيمة تقدر بـ 394.2 مليون دولار نسبة مقدرة بـ 41.55 % من اجمالي الواردات لتأتي مصر في المرتبة الثاني بحجم واردات قدرة قيمته بـ 195.6 مليون دولار وهو ما يعادل 20.6 % من اجمالي واردات الجزائر من دول المنطقة ، اما المرتبة الثالثة والرابعة فتأتي كل من السعودية والإمارات بحجم واردات متقارب مقدر بـ 14.88 % و 13.68 % على التوالي . أما باقي الدول مجتمعة فتقدر واردات الجزائر منها بـ 878 مليون دولار في مؤخرتها السودان بـ 0.2 مليون دولار واليمن بـ 0.1 مليون دولار.

**المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية**

**الكبرى**

**❖ أولاً : إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

وقعت الجزائر بتاريخ 2004/08/03 على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري العربي ليتم بعدها الإعلان الرسمي عن الإنضمام للمنطقة سنة 2007 من قبل رئيس الجمهورية وذلك في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض قبل أن تدخل حيز التنفيذ في بانفي 2009 تشجيعاً للتكامل الاقتصادي العربي و كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية ولو أن هذا

الإنضمام يمكن أن يعتبر متأخراً نوعاً ما ، أما عن أهداف انضمام الجزائر إلى هذا التكتل الاقتصادي فهي عديدة فهذا الإتفاق سيمكن الجزائر من تنويع شركائها على إعتبار أن المنطقة العربية تمثل سوقاً مهمة للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وهو ما من شأنه التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لهذا القطاع . كما أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من شأنه كذلك أن يشجع على الاستثمارات العربية البينية وتحفيز الشراكة ضمن المنطقة العربية بالإضافة إلى تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية وخدمات إستقرار الأسعار وضمان وفرة المنتوجات وكذلك تجنب الإزدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني<sup>(1)</sup>

#### ❖ ثانياً: إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنطقة على مبادلاتها التجارية مع الدول العضوة

تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تسعة عشر دولة بما فيها الجزائر أي جميع الدول العربية ما عدا الصومال ، جيبوتي وجزر القمر وعلى الرغم من أن انضمام الجزائر إلى المنطقة ودخولها حيز التنفيذ سنة 2009 بعد متأخراً نوعاً ما مقارنة مع باقي الدول وبالإطلاع على حجم التجارة بين الجزائر ودول المنطقة بعد ذلك التاريخ فهي كما هو مبين في الجدول التالي :

1 زيرمي نعمية، التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع : المعوقات ، الأفاق) ( المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 08، جامعة المدية، أبريل 2016)، ص. 201.

الجدول رقم (34)

حجم التجارة الخارجية الجزائرية للسلع مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد الانضمام خلال الفترة 2009 – 2015

الوحدة : مليار دولار

السنوات	البنود							
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
الصادرات	34.66	62.88	64.97	71.68	73.48	57.05	45.19	اجمالي الصادرات السلعية الجزائرية إلى دول العالم
	02.2	03.5	03.61	03.02	02.38	01.95	01.45	صادرات الجزائر إلى دول المنطقة
	06.05	05.56	05.55	04.25	03.23	03.41	03.12	نسبة صادرات الجزائر نحو دول المنطقة إلى اجمالي الصادرات (%)
الواردات	51.70	58.58	55.02	50.37	47.24	40.47	39.29	اجمالي الواردات السلعية الجزائرية من دول العالم
	02.5	02.6	03.26	02.19	02.29	01.66	01.43	واردات الجزائر من دول المنطقة
	4.83	04.43	05.92	04.34	04.84	04.10	03.63	نسبة واردات الجزائر من دول المنطقة إلى اجمالي الواردات (%)
الميزان التجاري	04.6	06.1	16.87	05.21	04.67	03.61	2.84	اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية مع دول المنطقة
	0.4 -	0.9	0.35	0.83	0.09	0.29	0.02-	وضعية الميزان التجاري

المصدر : من اعداد الطالب اعتماداً على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، مرجع سبق ذكره

يتضح من خلال الجدول وفي السنة الأولى (2009) لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تسجيل عجز في الميزان التجاري للجزائر مع دول المنطقة وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث إنخفضت صادرات الجزائر من 2.4 مليار دولار سنة 2008 إلى 1.41 مليا دولار سنة 2009 ، ويرجع ذلك إلى عدم إستفادة صادرات الجزائر خارج المحروقات من مزايا الاتفاق الموقع طيلة فترة الأربع أشهر الأولى من السنة وذلك نتيجة عدم إستكمال الجزائر للإجراءات التقنية الخاصة بعملية الأنضمام، هذا بالإضافة إلى تراجع صادرات الجزائر بصفة عامة نتيجة الإنكماش

في السوق العالمي في تلك الفترة وانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، وبالتالي انخفاض طلب الدول العربية على المحروقات الجزائرية والتي تمثل نسبة كبيرة جداً من إجمالي صادرات الجزائر إلى دول المنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى شهدت واردات الجزائر إرتفاعاً قدرة 48 % أي بقيمة قدرها 1.41 مليار دولار سنة 2009 مقابل 948 مليون دولار سنة 2008 نتيجة عدم إخضاع العديد من المنتجات إلى الحقوق الجمركية وتمتعها بمزايا الإعفاء في إطار المنطقة<sup>(1)</sup>

ليأتي رد الحكومة الجزائرية سريعاً بإعلانها عن قائمة خاصة سلبية بمنتجات ستوردها من المنطقة ، فرضت بموجبها تعريفات جمركية بداية من شهر حانفي 2010 ، وقد وضعت القائمة من طرف الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بالتشاور مع المتعاملين الإقتصاديين لتشمل 1141 منتج يدخل ضمن ما تعتبره الحكومة الجزائرية من المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات : من بينها منتجات الصناعة الغذائية والزراعة والنسيج والورق والأدوات الكهرومنزلية ، ليتم بعدها في شهر مارس 2010 إضافة قائمة جديدة للقائمة السابقة تضم 370 منتج ليرتفع عدد المنتجات العربية التي يتستمدها المزايا الجمركية 1511 منتج (أنظر الملحق رقم ) ويجب الإنتباه إلى ان إعداد قائمة سلبية لا يعني منع إستيراد المواد المعنية بل إقصاؤها من المزايا الجمركية التي ينص عليها اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى<sup>(2)</sup>

ليعود الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة ليحقق فائضاً خلال الفترة 2010-2014 وذلك راجعاً أساساً إلى تعافي أسعار البترول وتحقيقها أرقاماً قياسية قبل ان تعاود الإنخفاض بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2014 وخلال سنة 2015 كاملة ، أين سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 400 مليون دولار نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات إلى 2.1 مليار دولار مقابل 3.4 مليار دولار سنة 2014.

1 بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والافاق، مرجع سابق، ص. 200.

2 الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية .

فلقد تراجعت صادرات الجزائر تجاه بلدان المنطقة باكثر من 40% بالنسبة لسنة 2014 ، فلقد إنخفضت صادرات الجزائر من المحروقات إلى حوالي 2.1 مليار دولار مقابل 3.5 مليار دولار في 2014 ، أما الصادرات خارج المحروقات فقد سجلت هي الأخرى انخفاضاً قدر بـ 52% لتبلغ قيمة إجمالية قدرها 121 مليون دولار كما هو مبين في الجدول

### الجدول رقم (35)

تركيبية الصادرات والواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2015

الوحدة : مليون دولار

الصادرات	القيمة	الواردات	القيمة
صادرات المحروقات	2100	سلع صناعية	2300
صادرات خارج المحروقات	121	مواد فلاحية وغذائية	274
<u>منتجات فلاحية وغذائية :</u>		الصيد البحري	9.8
• سكر	71.5		
• تمور	05		
• كمأ	04.2		
• مياه معدنية وغازية	03.5		
• عجائن غذائية	02.1		
• زيادي	02.1		
<u>منتجات صناعية :</u>	18.8		
• أمونياك	31		
• منتجات أخرى			
إجمالي الصادرات	2221	إجمالي الواردات	2583

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية متوفر على الرابط :

<http://www.algex.dz/index.php/blog-export> consulté le 25-01-2018 à 19h00

تمثل المنتجات الفلاحية والغذائية حوالي 60% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى دول المنطقة منها 67% من السكر فيما يتمثل الباقي في بعض المنتجات مثل التمور والكمأ ، المياه المعدنية والغازية ، العجائن والزيادي ، أما المنتجات الصناعية فهي تمثل 40% من الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة منها 18.8 مليون دولار

صادرات مادة الأمونياك، أما بالنسبة لواردات الجزائر من المنطقة والتي لمست إنخفاضا طفيفا في سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى 2.5 مليار دولار مقابل 2.6 مليار دولار ، أي بأنخفاض قدر بـ 4.2% حيث تراجعت واردات السلع الصناعية من المنطقة والمقدرة بـ 2.3 مليار دولار بنسبة 4% والمتمثلة أساساً بالبلاستيكية والمحولات الكهربائية ، كما إنخفضت واردات المواد الفلاحية والغذائية إلى 274 مليون دولار مقابل 291 مليون دولار في سنة 2014 وتعليق الأمر أساساً بالخضر الجافة التيج ، عصير الفواكه ، حبوب التوابل ، حلويات : خضر صعلبة وفواكه جافة : بينما إرتفعت واردات الصيد البحري بـ 2% والتي قدره بـ 9.8 مليون دولار سنة 2015

### ❖ ثالثا : أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول المنطقة بعد الانضمام (سنة 2015)

بالاطلاع على التوزيع الجغرافي لكل من صادرات وواردات الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد الانضمام وإذا أخذنا سنة 2015 كعينة فنحصل على الجدول التالي

#### الجدول رقم (36)

#### أهم الشركاء التجاريين للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2015

الوحدة : مليون دولار

الدول المستوردة خارج المحروقات	القيمة	السنة	الدول المصدرة	القيمة	السنة
تونس	39	32	السعوديين	619	24
المغرب	21	18.3	مصر	490	19
لبنان	13.3	11	تونس	439	17
سوريا	12	10	الامارات	335	13
السعودية	6.7	5.6	المغرب	214	8.3
باقي دول المنطقة	2.9	23.1	باقي دول المنطقة	483	18.7
المجموع	121	100	المجموع	2583	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية متوفر على الرابط :

<http://www.algex.dz/index.php/blog-export> consulté le 25-01-2018 à 19h00

يتبين من خلال الجدول السابق ان تونس تعد الزبون الأول للجزائر حيث قدره صادرات الجزائر إلى تونس بـ 32% من حجم إجمالي صادرات الجزائر العامة خارج المحروقات نحو المنطقة بقيمة اجمالية قدرها 39 مليون دولار منها 27 % من السكر و 20% زجاج مسطح 8% بالنسبة للمياه المعدنية والغازية و 5% من عصير الفواكه ، هذا ويعد المغرب السوق الثاني بحوالي 18.3% من الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة والتي تضم الأمونياك بـ 81% ، التمور 9% والزجاج بـ 6% ، كما إستقبلت لبنان 11% من صادرات الجزائر خارج المحروقات، أما أهم الدول المصدرة للجزائر في المنطقة سنة 2015 كانت العربية السعودية 24% ، مصر 19% ، تونس 17 أي أن التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين للجزائر مع دول المنطقة بعد الانضمام لم يتغير كثيراً عنه قبل الانضمام والذي ساهم فيه القرب الجغرافي بدرجة كبيرة خاصة فيما يخص الصادرات.

## المبحث الثالث : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي

لقد شهدت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط تطوراً نوعياً كبيراً ، حيث إنتقلت من أسلوب التعاون إلى أسلوب المشاركة والذي يعتبر نمطاً حديثاً من أنماط التكتلات الإقليمية على إعتبار قيامه بين أحد اكبر التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم ودول جنوب المتوسط والتي يصنف أغلبها كدول نامية، هذا وتطورت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي يعتبر أهم شريك تجاري لها تبعاً لنفس السياسة من خلال توقيع إتفاق شراكة والذي ستقام بموجبه منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق سنة 2020

### المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة

#### ❖ أولاً : العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية قبل مؤتمر برشلونة

وقعت كل من المغرب وتونس سنة 1969 على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية وهو ما لم يحدث مع الجزائر ، فالعلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية كانت تكتسي طابعاً خاصاً في تلك الفترة جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الإتفاقيات ، حيث إستطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو الجزائر، بالإضافة إلى بعض الامتيازات التي تحصلت عليها الجزائر في اتفاقيات ايفيان في 19 مارس 1962 والمتعلقة بإستقلال الجزائر مع اتباع نظام تفضيلي مع فرنسا يسمح للمنتجات الجزائرية الدخول إلى السوق الفرنسية بكل حرية ، ولكن ومع نهاية الستينات قررت بعض دول المجموعة الأوروبية على غرار إيطاليا أن تعترض على مواصلة منح أفضليات لصادرات المنتجات الجزائرية نحو دول المجموعة ، وهو ما أدى إلى انطلاق مفاوضات ثنائية بين دول المجموعة الأوروبية من جهة والجزائر مع جهة أخرى وذلك سنة 1972 من أجل الوصول إلى توقيع إتفاق في إطار ما يسمى

السياسة المتوسطة الشاملة ، وهو ما توج لاحقاً بتوقيع الجزائر في 26 أبريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطة على إتفاقية تعاون دخل حيز التنفيذ رسمياً في نوفمبر 1978<sup>(1)</sup>.

وقد تضمنت هذه الإتفاقية مجموعة من الإتفاقيات الخاصة بالتبادلات التجارية التعاون الاقتصادي ، التقني والمالي ففي الجانب التجاري نصت دول المجموعة الأوروبية ومن جانب واحد إعفاء الصادرات الجزائر من السلع الصناعية وبعض المزايا لصادراتها من السلع الزراعية وذلك دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، بينما في المجال الاقتصادي والمالي ، فقد تحصلت الجزائر على إعانات مالية من دول المجموعة الأوروبية وذلك بغرض تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها الإتفاقية وذلك من خلال أربعة بروتوكولات مالية إمتدت من سنة 1978 إلى غاية 1996 تحصلت الجزائر خلالها على إعانات مالية إجمالية قدرت بـ 949 مليون ايكو منها 309 مليون ايكو في شكل اعانات مالية مقدمة من طرف دول المجموعة و 640 مليون ايكو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ، وبعد انضمام دول جديدة إلى المجموعة الأوروبية على غرار إسبانيا ، البرتغال ، اليونان ، والتي تتشابه صادراتها مع تركيبة الصادرات الجزائرية ، وكذا ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي لا تقبل سوى بالمعاملة المتبادلة بين مختلف أطراف التبادل وانضمام دول المجموعة إليها ، دفع بالإتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياسته الاقتصادية الخارجية مع بلدان المتوسط وهو ما حصل فعلاً خلال مؤتمر برشلونة<sup>(2)</sup>.

1 براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروبية (الملتقى الدولي آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف ، نوفمبر 2006)، ص. 8.

2 محمد لحسن علاوي و كريمة بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروبية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة ورقلة، حوان 2014) ، ص ص. 35-36.

## ❖ ثانياً : اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أبدت الجزائر موافقتها على اقامة شراكة أوروبتوسطية سنة 1993 لتدخل فيما بعد في سلسلة من المفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي ، حيث مرت هذه المفاوضات بمرحلتين أساسيين (1)

### 1- مرحلة المفاوضات الاستطالعية 1993 - 1996

حيث بدأت هذه المفاوضات في حوان 1994 وانتهت في نيفري 1996 أين سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات ودراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبتوسطية، وقد تخللت هذه المفاوضات المصادقة على اعلان برشلونة في نوفمبر 1995 أين لعبت الجزائر دوراً هاماً في المناقشات التحضيرية للمؤتمر على الرغم من العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب المشاكل الأمنية الداخلية.

### 2- مرحلة المفاوضات الحقيقية 1997 - 2001

لقد كانت المفاوضات الإستطالعية بمثابة تمهيد للدخول في مناقشة معمقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ، وأهم ما تميزت به هذه الفترة هو إختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بعدة مسائل كان أهمها كيفية مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري وتشديد الطرف الأوروبتي على عدم تخصيص إتفاق منفرد بالجزائر ، حيث انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات الجزائرية الأوروبتية رسمياً يومي 4 و5 مارس 1997 بمدينة بروكسل بيلجيا ، لتعقد بعدها الجولة الثانية يومي 21 و 22 أفريل ثم الجولة الثالثة يومي 27 و 28 ماي من نفس السنة ، حيث حضر هذه الجولات وفدين من الخبراء عن الطرفين تم تقسيمها إلى لجان مختلفة ، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضحة لتتوقف بعدها المفاوضات لمدة ثلاث سنوات للأسباب المذكورة سالفاً.

1 ياسين جبار، الشراكة الأوروبتوسطية واقع وآفاق إشارة لحالة الجزائر(الجزائر: دار المعرفة، 2012)، ص. 29.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 أستأنفت المفاوضات في جولة رابعة وذلك بعد إقرار الاتحاد الأوروبي لخصوصية الاقتصاد الجزائري بعد زيارة قام بها وفد أوروبي إلى الجزائر ، أين وضع الوفد الجزائري في هذه الجولة مبدأين أساسين كمنطلق للمفاوضات، هما أن لا تتطلق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد سنة 2002 وكذا الأخذ بعين الإعتبار خصوصية القطاع الزراعي ، ليتم بعدها عقد الجولة الخامسة في شهر حويلية 2000 ثم الجولة السادسة في شهر ديسمبر من نفس السنة بالعاصمة البلجيكية بروكسل ، أين طالب الجانب الأوروبي بضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية ، وكذا تفكيك القيود الجمركية وهو ما شكل تحدياً كبيراً للمنتجات الجزائرية بسبب ما قد ينتج عن إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني وأهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك التعريفي.

أما الجولة السابعة المنعقدة يومي 12 و 13 فيفري 2001 فقد تركزت حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص ، كما قدم فيها الطرفين تنازلات بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الجمركية ، وانعقدت الجولة الثامنة يومي 15 و 16 مارس 2001 والتي تناولت موضوع حركة رؤوس الأموال والجولة التاسعة يومي 3 و 5 مارس والتي تناولت ملف الزراعة وملف الخدمات ، أما الجولة العاشرة فقد انعقدت في 5 و 6 جوان 2001 ببروكسل والتي تناولت مواضيع العدالة والشؤون الداخلية وهذا فلقد وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة.

وبعد جولات من المفاوضات العسيرة توصل الطرفان الأوروبي والجزائري الى اتفاق أين اعلن وزير الخارجية الجزائري في 7 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية الجزائرية إلى بروكسل تم التوقيع وبالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 افريل 2002 ثم دخولها حيز التطبيق ثلاث سنوات بعد ذلك<sup>(1)</sup>

1 براق محمد ; ميسوني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروبية، مرجع سابق، ص. 88.

### ❖ ثالثاً : محتوى اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

لم تختلف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن باقي الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي دول جنوب المتوسط ، حيث جاء هذا الاتفاق ليؤسس لشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جهة أخرى ، ودخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من البرلمان الجزائري، ولقد جاء هذا العقد في شكل 110 مادة موزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية كما يلي : (1)

#### الباب الأول : الحوار السياسي :

ويتمثل الباب الأول في إقامة الحوار السياسي والأمني بصفة منتظمة بين الطرفين مما يسمح بإقامة روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطة وإستقرارها وأمنها وتخلق مناخاً من التفاهم والتسامح بين الثقافات ، بالإضافة إلى إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا تحقيق السلم.

#### الباب الثاني : حرية انتقال السلع

حيث جاء في هذا الباب حرية انتقال السلع ، حيث تقضي المادة السادسة من الاتفاق انه يتوجب على الطرفين انشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتباراً من تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ وطبقاً لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1954 وغيرها من الاتفاقيات متعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالإتفاق المؤسس للمنظمة التجارة العالمية ، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين ، كما احتوى هذا الباب على رزمة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية والتي اتفق الطرفين على تطبيقها

1 محمد لحسن علاوي و كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروبية-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 36-37.

**الباب الثالث : تجارة الخدمات**

حيث يمنح الاتحاد الأوروبي للجزائر نفس المعاملة التي يحظى بها الممولين للخدمات المماثلة وفقا لقائمة الإلتزامات الخاصة للمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الملحقة بالاتفاق العام حول تجارة الخدمات.

**الباب الرابع : المدفوعات ورؤوس الأموال واحكام إقتصادية أخرى :**

جاء في هذا الباب مسائل المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل ، كما نص على ضرورة عمل الطرفين على ضمان حرية تداول انتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه ، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة ، وعدم التمييز بين المتعاملين الإقتصاديين إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية ، الصناعية و التجارية.

**الباب الخامس : التعاون الإقتصادي :**

يلتزم الطرفان وفق هذا الباب على تفعيل التعاون الإقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الإتفاقية، أين تم تحديد القطاعات المعنية بذلك وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية ، أو التي يتم الاتفاق على تحرير مبادلاتها التجارية ، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي خاصة تلك التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

**الباب السادس : التعاون الإجماعي والثقافي :**

ويتضمن هذا الباب الإجراءات الخاصة بالعمال وذلك من خلال عدم المعاملة التمييزية في شروط العمل وكذلك تنسيق الأنظمة المتعلقة بالأمن الاجتماعي ، أما التعاون الثقافي والتربوي فيتمثل في تشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات وذلك بإستعمال الوسائل السمعية البصرية وتنظيم التظاهرات الثقافية.

**الباب السابع : التعاون المالي :**

وتشمل ميادين تطبيق هذا التعاون تسهيل الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث الإقتصاد بما ذلك التنمية الريفية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي تخلق مناصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن انشاء منطقة التبادل الحر على الإقتصاد الجزائري لا سيما على الجانب الصناعي.

**الباب الثامن : التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية :**

حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في مجال القانون ومكافحة الجريمة المنظمة ، تبيض الأموال ، محاربة التمييز العنصري ، مكافحة الارهاب ومحاربة المخدرات والفساد .

**الباب التاسع : الأحكام المؤسسية العامة والختامية :**

حيث جاء في هذا الباب إنشاء مجلس شراكة يعقد اجتماعاته على المستوى الوزاري مرة في السنة يتولى تنفيذ الاتفاقية وتسوية الخلافات ويسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الإهتمام المشترك بين الطرفين.

**المطلب الثاني : التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**

تنص اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وحسب ما جاء في المادة السادسة من هذه الاتفاقية، تقوم المجموعة والجزائر تدريجياً بإنشاء منطقة للتبادل خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد إعتباراً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك وفقاً لإستراتيجية تدريجية للتفكيك الجمركي ، حيث تختفي كافة القيود التعريفية على المنتجات ذات المنشأ الأوروبي بعد مرور المدة الزمنية المتفق عليها، وذلك بغرض إعطاء الوقت اللازم للمؤسسات الوطنية والإقتصاد الجزائري للتحضير والتأقلم مع الوضع الجديد.

## ❖ أولاً : مفهوم التفكيك التعريفي

يقصد بالتفكيك التعريفي التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المتبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق وذلك على مدار جدول زمني محدد مسبقاً ومتفق عليه بهدف الوصول إلى إزالتها نهائياً من أجل اقامة منطقة تبادل حر وذلك بغرض تحقيق الأهداف التالية : (1)

- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحرّة من قبل كل الأعضاء في المنطقة
- الغاء الضرائب والرسوم الجمركية وكافة أنواع الحواجز على الجارة الخارجية
- منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية سواءً تلك التي يتم الاستيراد منها أو التي يتم التصدير إليها وتسمى هذه القاعدة بالدولة الأولى بالرعاية.
- تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة والنوعية إضافة إلى احترام القواعد الصحية وكذا قواعد الحماية البيئية.

## ❖ ثانياً : الأحكام المطبقة على المنتجات الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي

**1- المنتجات الصناعية :** في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبموجب المادة رقم 8 من هذه الاتفاقية، فإن المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري والتي يتم إستيرادها من طرف دول الاتحاد الأوروبي معفاة من كافة الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل (2)

**2- المنتجات الزراعية :**

1 أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - أفاق ما بعد 2017 -، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2017)، ص. 181.

2 مرسوم رئاسي رقم 159-05 مؤرخ في 27-04-2005 المتضمن التصديق على الإنفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الجريدة الرسمية رقم 31 الصادرة بتاريخ 30-04-2005، ص.5.

جاء في الفقرة الأولى من المادة 14 لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا البروتوكول رقم 58 من هذه الاتفاقية أن المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري والتي يتم استيرادها من قبل دول الاتحاد الأوروبي تمنح المعاملات التالية : (1)

- القائمة الأولى : وتتكون من 117 بند تعريفي تستفيد من إعفاءات للحقوق الجمركية بدون تحديد الكمية المصدرة وقد تم إدراج هذه المنتجات في القائمة 1.1

- القائمة الثانية : وتتكون من 15 بند تعريفاً تستفيد من إعفاءات للحقوق الجمركية ولكن مع تحديد الكميات مع إخضاع الصادرات التي تزيد عن الكميات المحددة للرسوم الجمركية، وهو ما يطلق عليه الحظر التعريفي وقد تم إدراج هذه المنتجات في القائمة 2.1

- القائمة الثالثة : وتتكون من 26 بنداً تعريفاً تستفيد من إعفاءات للحقوق الجمركية مع وضع محددات كمية ثابتة وقد تم إدراج هذه المنتجات في القائمة 3.1

### 3- المنتجات الزراعية المحولة

فيما يخص الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الزراعية المحولة والتي يتم تصديرها نحو دول الاتحاد الأوروبي ، فلقد جاء في الفقرة الخامسة من المادة 14 وكذا البروتوكول رقم 5 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن هذه المنتجات تمنح المعاملات التالية (2)

- القائمة الأولى : وتتكون من 163 بنداً تعريفاً تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية ولا تطبق عليها أي قيود كمية وقد تم إدراج هذه المنتجات ضمن القائمة 1.2

- القائمة الثانية : وتتكون من 8 بنود تعريفية تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية ولكن ضمن حدود حصص متفق عليها بين الطرفين وقد تم إدراج هذه المنتجات ضمن القائمة 2.2

1 أسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017 - مرجع سابق، ص. 187.

2 المرجع نفسه، ص. 188.

- القائمة الثالثة : وتتكون من 144 بنداً تعريفياً وتستفيد من اعفاء كلي من الرسوم الجمركية مع احتساب مبلغ ثابت حسب الوزن أو الحجم يتم تحديده بإتفاق الطرفين وقد تم إدراج هذه المنتجات ضمن القائمة 3.2

#### 4- صادرات الجزائر من منتجات الصيد البحري

أما فيما يخص صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي من منتجات الصيد البحري فقد تم الاتفاق ووفق ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة رقم 14 والبروتوكول رقم 3 فهي معفاة من كافة الرسوم الجمركية وتندرج هذه المنتجات ضمن القائمة 1.3

❖ ثالثاً : الأحكام المطبقة على منتجات الاتحاد الأوروبي المستوردة في الجزائر

#### 1- التفكيك الجمركي المتعلق بالمنتجات الصناعية :

إتفق الطرفان فيما يخص المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي والتي تستوردها الجزائر، على وضع جدول زمني لعملية التفكيك الجمركي التدريجي وذلك لمدة زمنية قدرة ب12 سنة بداية من 1 سبتمبر 2005 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى نهاية 1 سبتمبر 2016 ، على أن يتم التحرير النهائي لعملية التبادل بحلول سنة 2017 وذلك وفق ثلاثة قوائم رئيسية تضم كل واحدة منها مجموعة من السلع يتم تحريرها بنسبة معينة وفق الرزنامة التالية:

الجدول رقم (37)

رزمة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

نسبة التفكيك	تاريخ التفكيك	المنتج	القائمة
100 %	1 سبتمبر 2005	المنتجات الصناعية الغير منتجة محلياً ، والمواد الأولية (سلع التشغيل) و سلع التجهيز ، والمواد النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيماائية والتعدين والنسيج ، ومواد البناء والسيراميك. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 1.	القائمة الأولى
20 %	1 سبتمبر 2007	سلع التجهيز الزراعية والصناعية والمنتجات الصيدلانية ، قطع الغيار ، لمعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية ، دون الكهرومنزلية ، معدات السكك الحديدية أجهزة ومعدات التحكم والقياس ، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 2	القائمة الثانية
30 %	1 سبتمبر 2008		
40 %	1 سبتمبر 2009		
60 %	1 سبتمبر 2010		
80 %	1 سبتمبر 2011		
100 %	1 سبتمبر 2012		
10 %	1 سبتمبر 2007	السلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 3.	القائمة الثالثة
20 %	1 سبتمبر 2008		
30 %	1 سبتمبر 2009		
40 %	1 سبتمبر 2010		
50 %	1 سبتمبر 2011		
60 %	1 سبتمبر 2012		
70 %	1 سبتمبر 2013		
80 %	1 سبتمبر 2014		
90 %	1 سبتمبر 2015		
95 %	1 سبتمبر 2016		
100 %	1 سبتمبر 2017		

المصدر: عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض اسعار المحروقات خلال الفترة 2005 - 2016، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي : جامعة عمار ثلجي، الأغواط ، مجلد 15 ، العدد 58 ، 2017 ، ص 147.

## أ- القائمة الأولى : تخضع للتفكيك الفوري

بموجب الفقرة 1 من المادة 9 من اتفاق الشراكة فإن فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيتم الغاء الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند إستيرادها في الجزائر والتي ترد قائمتها في الملحق 2 ، وبالتالي فيما يخص هذه القائمة التي تمثل 2076 منتجاً فسوف تخضع لتفكيك فوري.

## الجدول رقم (38)

## المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الفوري موزعة حسب طبيعتها

المجموع	30 %	15 %	5 %	0 %	قوائم المنتجات
2015	0	1616	356	43	سلع التسيير
37	0	03	03	31	سلع التجهيز
24	0	01	00	23	سلع استهلاكية
2076	0	1620	359	17	المجموع

المصدر : اسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد ،2017، مرجع سبق ذكره، ص 182.

تمس عملية التفكيك الفوري بالدرجة الأولى سلع التسيير (2015) بنداً والتي تخضع أغلبها لمعدل 15 % (1616 بنداً)، ومعدل 5% (356 بنداً) بينما لا يتعدى عدد بنود سلع التجهيز (37 بنداً) ، منها (31 بنداً) معفاء تماماً من الحقوق الجمركية. اما السلع الاستهلاكية فتضم (24 بنداً) معفاة تماماً من الحقوق الجمركية بإستثناء بند تعريفي واحد فقط.

ب- القائمة الثانية : تخضع للتفكيك التدريجي على مدى 7 سنوات ابتداءً من السنة الثالثة لتوقيع الاتفاق.

فموجب الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية الشراكة فإنه يتم تدريجياً الغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند إستيراد معافى الجزائر والتي ترد قائمتها في الملحق 3 وبالتالي فيما يخص هذه القائمة والتي تشمل 1100 منتج صناعي فسوف تخضع تدريجياً للتفكيك حسب الرزنامة التالية:

**الجدول رقم (39)**

**رزمة تفكيك المنتجات الواردة في الملحق 3 على مدى 7 سنوات**

2012	2011	2010	2009	2008	2007
إلغاء تام 0%	إلى 20% من الحق القاعدي	إلى 40% من الحق القاعدي	إلى 60% من الحق القاعدي	إلى 70% من الحق القاعدي	إلى 80% من الحق القاعدي
	تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية				

المصدر: من إعداد الطالب إتماداً على الفقرة 2 من المادة 9 من إتفاق الشراكة.

تحتوي هذه القائمة على المواد نصف مصنعة والسلع تامة الصنع ذات المنشأ الأوروبي كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول رقم (40)**

**المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التدريجي على مدى 7 سنوات موزعة حسب طبيعتها**

المجموع	30%	15%	5%	0%	قوائم المنتجات
52	01	24	27	0	سلع التسيير
912	15	113	744	0	سلع التجهيز
136	51	51	34	0	سلع الإستهلاك
1100	67	228	805	0	المجموع

المصدر: أسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 182.

تمس عملية التفكيك التدريجي أو المرحلي بالدرجة الأولى سلع التجهيز (912 بنداً) والتي تخضع أغلبيتها لمعدل 5%. بينما تأتي سلع الإستهلاك في المرتبة الثانية بـ (136 بنداً) ثم سلع التسيير بـ (52 بنداً) فقط.

**القائمة الثالثة:** تخضع للتفكيك التدريجي على مدى 10 سنوات ابتداءً من السنة الثالثة لتوقيع الإتفاق.

فموجب الفقرة 3 من المادة 9 من إتفاقية الشراكة فإنه يتم تدريجياً إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير تلك التي وردت

في المحلقين 2 و 3 والتي يكون منشؤها الإتحاد الأوروبي والتي تشمل 1963 منتج صناعي فسوف تخضع للتفكيك التدريجي وفق الرزنامة التالية:

### الجدول رقم (41)

رزنامة تفكيك المنتجات التي تم ترد في الملحقين 2 و 3 على مدى 10 سنوات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
إلغاء تام %0	%5	%10	%20	%30	%40	%50	%80	%70	%80	تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية إلى %90 الحق القاعدي

المصدر: من إعداد الطالب إعتامداً على الفقرة 3 من المادة 9 لإتفاق الشراكة أما توزيع قائمة هذه المنتجات فيأتي كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (42)

المنتجات الصناعة الخاضعة للتفكيك التدريجي على مدى 10 سنوات موزعة حسب طبيعتها

المجموع	%30	%15	%5	%0	قوائم المنتجات
260	228	28	4	1	سلع التسيير
292	255	16	17	4	سلع التجهيز
1410	1303	70	37	0	سلع إستهلاكية
1963	1786	114	58	5	المجموع

المصدر : اسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

تمس عملية التفكيك التدريجي أو المرحلي على مدى 10 سنوات 1963 منتجاً منها 5 فقط معفاة، 58 تخضع لنسبة %5 و 114 تخضع لنسبة %15، أما الأغلبية والمقدرة بـ 1786 فتخضع لـ %30.

2- التفكيك الجمركي المتعلق بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

على عكس المنتجات الصناعة التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملاً في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والمحولة والمحولة ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدرجي متبادل، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل<sup>(1)</sup>.

#### أ- المنتجات الزراعية:

يتم تفكيك المنتجات الزراعية التي منشأها الإتحاد الأوروبي والتي جاءت في البروتوكول رقم 2 من الإتفاق وكذا الفقرة 2 من المادة 14 لإتفاقية الشراكة، وتتضمن هذه القائمة 114 بنداً تعريفاً حيث تخفض الرسوم الجمركية المفروضة عليها سواءً بـ20%، 50% أو 100% وذلك من الرسم القاعدي وضمن حدود الحصص التعريفية الثابتة ويلخص الجدول التالي توزيع المنتجات حسب الصنف الجبائي الخاضع للتفكيك الجزئي أو الكلي للحقوق الجمركية وكذلك لتوزيع الحصص.

#### الجدول رقم (43)

#### الإميازات الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية

المجموع	البنود الخاضعة لتخفيض 100%	البنود الخاضعة لتخفيض 50%	البنود الخاضعة لتخفيض 20%	البنود التعريفية حسب معدل التخفيض	الحقوق الجمركية المطبقة
39	39 منها 11 لا تخضع لنظام الحصص	0	0	5%	
17	9	8	0	15%	
58	35 منها 01 لا تخضع لنظام الحصص	4	19	30%	
114	83 منها 12 لا تخضع لنظام الحصص	12 خاضعة لنظام الحصص	19 خاضعة لنظام الحصص	المجموع	

المصدر : اسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، مرجع سبق ذكره، ص185.

<sup>1</sup> براق محمد و ميموني سمير، الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لإتفاقية الشراكة الأورجزائرية. مرجع سابق، ص. 16.

تمثل البنود التعريفية الخاضعة لمعدل تخفيض قدره 100% نسبة 72% (83 بنداً تعريفيًا) من إجمالي البنود التعريفية الواردة في البروتوكول 2 كما أن (102 بنداً تعريفيًا) تخضع لنظام الحصص.

### ب- منتجات الصيد البحري:

تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي إلى تخفيضات تتراوح ما بين 25% و 100% من الرسم القاعدي ودون الخضوع لنظام الحصص وتتضمن هذه القائمة (55 بنداً تعريفيًا) والتي جاءت في البروتوكول رقم 4 من الإتفاق.

### الجدول رقم (44)

#### الإميازات الفورية الممنوحة لمنتجات الصيد البحري

المجموع	البنود الخاضعة لتخفيض %100	البنود الخاضعة لتخفيض %25	البنود التعريفية حسب معدل التخفيض الحقوق الجمركية المطبقة
3	3	0	%5
0	0	0	%15
85	36	49	%30
88	39	49	المجموع

المصدر : اسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، مرجع سابق، ص. 185.

تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي إلى مجموعة من التفضلات من قبل الجزائر، فبالإضافة إلى الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية على (39 بنداً تعريفيًا)، فقد منح (49 بنداً تعريفيًا) تخفيضاً قدره 25% من الرسم الجمركي الأساسي لتصبح خاضعة لرسم قدره 22.1% فقط.

### ج- المنتجات الزراعية المحولة

تخضع المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي إلى تخفيضات في الرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 25%، 30%، 50% و 100% من الرسم القاعدي وتتضمن هذه القائمة (50 بنداً تعريفياً) والتي جاءت في البروتوكول رقم 05 من الإتفاق.

#### الجدول رقم (45)

#### الإميازات الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة

المجموع	البنود الخاضعة لتخفيض %100	البنود الخاضعة لتخفيض %50	البنود الخاضعة لتخفيض %30	البنود الخاضعة لتخفيض %25	البنود الخاضعة لتخفيض %20	البنود التعريفية حسب
						معدل التخفيض
						الحقوق الجمركية المطبقة
02	02	0	0	0	0	%5
20	18	1	1	0	0	%15
28	14	0	2	9	3	%30
50	34	1	3	9	3	المجموع

المصدر : اسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

من بين 50 منتجاً من السلع الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي يخضع 28 بنداً تعريفياً لرسم قدره 30% ويخضع (20 بنداً تعريفياً) رسم قدره 15% في حين يخضع بندين تعريفيين لرسم قدره 5%.

مما سبق نستنتج أن التكيك التعريفي يكون فوري إبتداءً من دخول الإتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لـ:

- 2076 بند تعريفي فيما يخص المنتجات الصناعية التي تدخل أغلبها ضمن سلع التسير.
- 252 بند تعريفي فيما يخص المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.

أما باقي الخطوط التعريفية والمتمثلة في سلع التجهيز والسلع الإستهلاكية سيتم تفكيكها تدريجياً ابتداءً من السنة الثالثة لدخول الإتفاق حيز التنفيذ حيث أنه بالسنة لأغلب سلع التجهيز سيتم تفكيكها نهائياً بعد 10 سنوات أما السلع الإستهلاكية فسيتم تفكيكها نهائياً بعد 12 سنة من تنفيذ الإتفاق.

#### ❖ رابعاً: المخطط الجديد لبرنامج التفكيك التعريفي بعد التعديل سنة 2012

من خلال تقييمها لإتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي قدمت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار الجزائرية في شهر أبريل 2012 أرقاماً مفادها أن التفكيك التعريفي الذي تم تطبيقه مع الإتحاد الأوروبي أدى إلى خسارة قدرة بـ2.5 مليار دولار في إيرادات الخزينة العمومية وذلك خلال الفترة ما بين (2005-2009)، كما تتوقع نفس الدراسة خسارة قدرها 8.5 مليار دولار خلال الفترة المقبلة ما بين (2010-2017) في حالة مواصلة مخطط التفكيك التعريفي كما هو متفق عليه، هذا ووفقاً لمصالح وزارة التجارة الجزائرية فإن متوسط واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي انتقل من 8.2 مليار دولار سنوياً قبل توقيع الإتفاق أي خلال الفترة من بين (2002-2004) ليصل إلى 24.21 مليار دولار في 2011 أي بارتفاع قدر بـ200% أما فيما يخص متوسط صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي فقد إرتفعت من 15 مليار دولار خلال الفترة ما بين (2002-2004) إلى 36.3 مليار دولار خلا سنة 2011 أي بارتفاع قدر بـ140%<sup>(1)</sup>.

ووفقاً للمعطيات السابقة تقدمت الجزائر بطلب للاتحاد الأوروبي، من خلال لقاء رسمي جمع الطرفين في الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 لمراجعة عملية تفكيك الرسوم الجمركية المتعلقة بالمنتجات الصناعية والتفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة وفق الرزنامة التي تم الإتفاق عليها في إطار إتفاق الشراكة، وذلك بناءً على ما جاء في المادة 11 من إتفاق الشراكة والتي تنص صراحة على إمكانية مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي على أن لا تتجاوز 15% من إجمالي

<sup>1</sup> Rapport du demontement tarifaire "les objectifs atteints", APS, 2012, P04 document disponible sur le site: <https://www.commerce.gov.dz/media/guide/source/doc-dgce/accords-ue/aps280812fr.pdf> consulté le 06-03-2018 a 19h00

المنتجات المستوردة وأن لا تتعدى الحقوق الجمركية المعدلة 25%، كما جاء في المادة 16 من إتفاق الشراكة أنه وفي حالة وضع تنظيم خاص نتيجة لتنفيذ سياسيتهما الزراعتين أو تعديل تنظيماتها السارية يمكن للمجموعة وللجزائر تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الإتفاق بخصوص المنتجات الزراعية، ولقد أجرت الجزائر خلال الفترة ما بين (2010-2012) ثمانية جولات من المفاوضات والتي توصلت من خلالها إلى تأجيل دخولها إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي إلى غاية 2020<sup>(1)</sup>.

### 1- التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الصناعية:

بالنسبة للمنتجات الصناعية فلقد شمل طلب الجزائر الخاص بمراجعة مخطط التفكيك التعريفي قائمة تضم 1058 بنداً تعريفاً لسلع أوروبية المنشأ والتي بلغت واردات الجزائر منها سنة 2009 قيمة إجمالية قدرة بـ 2.7 مليار دولار أمريكي، ولقد شملت هذه القائمة المنتجات التي اعتبرتها الجزائر حساسة من ناحية الإنتاج والتشغيل والإستثمار، وحسب الرزنامة الجديدة فإن المخطط يكون عملياً بداية من 8 سبتمبر 2012<sup>(2)</sup>.

#### أ- بالنسبة للمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية:

ولقد شملت مراجعة 267 بنداً تعريفاً وهو ما يعادل 24% من إجمالي البنود التعريفية الواردة في القائمة الثانية، وذلك على مستويين:

#### • المستوى الأول 82 بند تعريفي:

شمل المستوى الأول للقائمة الثانية مراجعة التفكيك التعريفي لقائمة تضم 82 بنداً تعريفاً من المنتجات التي اعتبرتها الجزائر منتجات حساسة جداً حيث إستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية، ومن مدة إضافية قدرها 4 سنوات، لتصل بذلك إلى تفكيك كلي في سنة 2016 بدلاً من سنة 2012 كما هو موضح في الجدول

<sup>1</sup> عبد الجبار مختاري، تأثير إتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-2016، مرجع سابق، ص. 154-155.

<sup>2</sup> Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires revisées des produits agricoles et agros – alimentaire, P. 5

## الجدول رقم (46)

## رزمة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)

2016	2015	2014	2013	2012	البنود التعريفية	التعريف الأساسية	البنود التعريفية
0	%6	%12	%18	%23	09	%30	المستوى الأول 82
0	%3.5	%7	%10	%12	73	%15	بنداً

Source : Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agros – alimentaire, P. 5.

وتجدر الإشارة الى أن هذه القائمة تتكون أساساً من المحركات الكهربائية والمحولات، الكابلات الكهربائية والهاتفية وقطع الغيار وبعض المنتجات الأخرى.

## • المستوى الثاني 185 بند تعريفي:

يشمل المستوى الثاني للقائمة الثانية 185 بنداً تعريفاً تستفيد من تجميد تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية مقدره بسنتين، ومن مدة إضافية قدرها 4 سنوات لتصل بذلك إلى تفكيك كلي في سنة 2016 بدلاً من سنة 2012 كما هو موضح في الجدول

## الجدول رقم (47)

## رزمة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)

2016	2015	2014	2013	2012	البنود التعريفية	التعريف الأساسية	البنود التعريفية
0	%1	%2	%3	%3	185	%5	المستوى الأول 185 بنداً

Source : Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agros – alimentaire, P. 6.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تتكون أساساً من مفاتيح وقواطع الكهرباء، المصابيح، الثلاجات، أجهزة التسخين وغيرها من بعض المنتجات الأخرى.

## ب- بالنسبة للمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة:

ولقد شملت مراجعة 719 بنداً تعريفاً وهو ما يعادل 43% من إجمالي البنود التعريفية الواردة في القائمة الثالثة، وذلك على مستويين:

• المستوى الأول 174 بند تعريفي:

يشتمل المستوى الأول للقائمة الثالثة على 174 بنداً تعريفاً من المنتجات التي اعتبرت الجزائر حساسة جداً، حيث إستفاد من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية، ومن مدة إضافية قدرها 3 سنوات لتصل بذلك لتفكيك كلي سنة 2020 بدلاً من 2017 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (48)

رزمة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2012- 2014	البنود التعريفية	التعريفية الأساسية	البنود التعريفية
0	%4.8	%9.6	%14.4	%19.2	%21	%23	163	%12 %30	المستوى الأول 174
0	%2.6	%5.2	%7.8	%10.4	%11	%12	11	%6 %15	بنداً

Source : Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agros – alimentaire, P. 7.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تتكون أساساً من مواد الطلاء، الرخام، السيراميك، الأثاث، السيارات وبعض المنتجات الأخرى.

• المستوى الثاني 617 بند تعريفي:

يشتمل المستوى الثاني من القائمة الثالثة على 617 بنداً تعريفاً تستفيد من تجميد تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية تمتد من 2012 إلى 2015، ومن مدة إضافية قدرها 3 سنوات لتصل بذلك إلى تفكيك كلي سنة 2020 بدلاً من سنة 2017 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (49)

رزمة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)

2020	2019	2018	2017	2016	2012- 2015	البنود التعريفية	التعريفية الأساسية	البنود التعريفية
0	%4.2	%8.4	%12.6	%16.8	%21	575	%12 %30	المستوى الأول 617 بنداً
0	%2.1	%4.2	%6.3	%8.4	%10.5	21	%6 %15	
0	%0.7	%1.4	%2.1	%2.8	%3.5	21	%2 %5	

Source : Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agros – alimentaire, P. 8.

تجدر بالإشارة إلى أن هذه القائمة تتكون أساساً من مواد التجميل الأقمشة والملابس، الأوراق، الأواني، أجهزة الإعلام الآلي وغيرها من بعض المنتجات الأخرى.

2- التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية:

وقد تم الإتفاق على مراجعة التفضيلات الممنوحة للإتحاد الأوروبي والحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي<sup>(1)</sup>:

- إلغاء 25 حصة تعريفية من المنتجات الزراعية كانت قد منحت للإتحاد الأوروبي.
- إلغاء التفضيلات التعريفية لمادتين زراعتين كانت قد منحت للإتحاد الأوروبي.
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضلية من المنتجات الزراعية كانت قد منحت للإتحاد الأوروبي.
- تعديل حصتين تعريفيتين من المنتجات الزراعية كانت قد منحت للإتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agros – alimentaire, p. 04.

مما سبق فإن الرزنامة الجديدة لمخطط التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من شأنها تأجيل منطقة التبادل الحر لمدة ثلاثة سنوات (2020 بدلاً من 2017) من خلال إعادة تطبيق جزئي وتجميد الحقوق الجمركية لـ1058 بنداً تعريفياً يغطي عدداً مهماً من المنتجات الصناعية، وبالتالي تحصيل إيرادات هامة لخزينة الدولة بالإضافة إلى توفير حماية أكبر للمنتجات الوطنية وهو ما من شأنه إعطاء هامش إضافي للمؤسسات الوطنية لتعمل في اتجاه تحسين تنافسيتها أمام المنافسة القوية للمؤسسات الأوروبية.

### المطلب الثالث: انعكاسات منطقة التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى إتفاق شراكة في شكل جديد، مما يؤدي إلى حدوث تنازلات متبادلة بين الطرفين وهو ما يحتم على الجزائر القيام بفتح تدريجي للسوق المحلي أمام المنتجات الأوروبية، ويمس هذا الإجراء خاصة تلك المنتجات التي كانت محددة بحصص كمية محددة وكذا معدل حماية جمركية مرتفع وهو ما من شأنه أن يؤثر على حجم المبادلات التجارية بين طرفي الإتفاق.

### ❖ أولاً: انعكاسات منطقة التبادل الحر على الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

يعد الإتحاد الأوروبي كمجموعة أول شريك تجاري للجزائر سواء كممون للسوق الجزائرية بمختلف السلع والمنتجات الصناعية والزراعية، أو كزبون لمنتجات الجزائر من البترول والغاز الطبيعي وبعض المنتجات الأخرى، وتظهر هذه الأهمية النسبية للإتحاد الأوروبي في إجمالي حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (50)

الأهمية النسبية للمبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي حجم التجارة الخارجية	66.358	76.069	87.794	118.777	84.488	97.526	120.736	122.262	120.000	121.466	86.370	75.610	80.720
المبادلات مع الإتحاد الأوروبي	36.848	40.479	41.260	62.231	43.958	48.713	61.923	66.130	70.000	70.062	48.461	38.961	37.368
المبادلات مع باقي العالم	29.510	35.590	46.534	56.546	40.530	48.813	58.813	56.132	50.000	51.404	37.909	36.694	43.352
نسبة مساهمة المبادلات مع الإتحاد إلى إجمالي حجم التجارة الخارجية (%)	55.52	53.21	46.99	52.39	52.02	49.94	51.28	54.08	58.33	57.68	56.10	51.46	46.29

المصدر: مع إعداد الباحث اعتماداً على مجموعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية متوفرة على الموقع: <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html>

يبلغ متوسط نسبة مساهمة المبادلات التجارية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين (2005-2017) ما نسبته 52.28% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للجزائر، حيث سجلت سنة 2013 أعلى نسبة مساهمة قدرة بـ 58.33% لتعود هذه النسبة لتقترب من المتوسط مرة أخرى، و شهدت أدنى نسبة لها سنة 2016 لتبلغ 45.84% وهي السنة التي سجلت فيها واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي تراجعاً ملحوظاً لصالح الشريك الصيني.

أما فيما يخص الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ والشروع في الدخول التدريجي في منطقة تبادل حر فيظهر من خلال الجدول التالي:

## الجدول رقم (51)

## تطور الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دولار

البيانات	الصادرات	الواردات	معدل التغطية (%)	وضعية الميزان التجاري	السنوات
	25593	11255	227.39	14338	2005
	28750	11729	245.11	17021	2006
	26833	14427	185.99	12406	2007
	41246	20985	196.54	20261	2008
	23186	20772	111.62	2414	2009
	28009	20704	135.28	7305	2010
	37307	24616	151.55	12691	2011
	39797	26333	151.11	13464	2012
	41277	28724	143.70	12553	2013
	40378	29684	136.02	10694	2014
	22976	25485	90.15	2509-	2015
	16739	22179	75.47	5440-	2016
	18572	18796	98.80	224-	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مجموعة من التقارير الدورية الصادرة من الجمارك الجزائرية.

يتبين من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي:

- قد سجل فائضاً خلال الفترة ما بين 2005-2014 بقيم متذبذبة، حيث تم تسجيل أكبر قيمة لهذا الفائض سنة 2008 بقيمة قدرها 20.4 مليار دولار، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى إرتفاع أسعار النفط التي سجلت أرقام قياسية، أين وصل سعر البرميل إلى ما يقارب 100 دولار، لتسجل أدنى قيمة لهذا الفائض خلال نفس الفترة 2005-2014 وذلك سنة 2009 بقيمة قدرها 2.41 مليار دولار وبمعدل تغطية قدره 111.620%، أي نسبة إنخفاض قدرها 88% وذلك نتيجة الإنخفاض الكبير في إجمالي الصادرات الجزائرية المتوجهة نحو الإتحاد الأوروبي مع بقاء الواردات على حالها مقارنة بالسنة السابقة 2008، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في قيمة الصادرات التي أغلبها عبارة عن نفط والذي شهد تراجعاً كبيراً في أسعاره في تلك السنة (2009) ليبلغ حوالي 48 دولار للبرميل، هذا بالإضافة إلى تراجع الطلب

العالمي والأوروبي على الطاقة نتيجة الأزمة التي شهدتها الإقتصاد العالمي خلال تلك الفترة، ليعود الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي إلى تسجيل أرقام إيجابية من خلال فائض متزايد بداية من سنة 2010. حيث سجل سنة 2012 فائضاً قدر بـ13.46 مليار دولار وبنسبة تغطية تفوق 151%. ليعود مرة أخرى إلى الإنخفاض سنة 2014 ليصل إلى فائض قدره 10.69 مليار دولار نتيجة عودة التراجع في أسعار النفط بحلول الثلاثي الأخير من نفس السنة.

- قد سجل عجزاً خلال الفترة ما بين 2015-2017. حيث سجل العجز في الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي لأول مرة وذلك سنة 2015 أين قدر بحوالي 2.5 مليار دولار وذلك نتيجة إستمرار إنخفاض اسعار النفط التي بدأت منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014. لتزداد حدة العجز سنة 2016 ليسجل رقماً قياسياً قدر بـ5.44 مليار دولار وذلك لنفس الأسباب المتعلقة بأسعار النفط وفشل سياسة الجزائر التي كانت قد حاولت من خلالها ومنذ سنة 2015 التقليل من حجم وارداتها عن طريق منع إستيراد بعض المنتجات الكمالية وفرض نظام الحصص على بعض المنتجات الأخرى، إلا أن العودة التدريجية لأسعار النفط في سنة 2017 والتي قاربت 60 دولار في بعض الفترات هي وحدها كانت كفيلة لمعالجة هذا العجز أو بالأحرى التخفيف منه وهو ما تعكسه الأرقام من خلال إنخفاض العجز إلى 224 مليون دولار سنة 2017.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الفائض الذي سجله الميزان خلال الفترة ما بين 2005-2014 كان بفضل أسعار النفط ولا يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الجزائري والذي تبقى صادراته بصفة عامة وصادراته إلى دول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة وبشكل شبه كلي عبارة عن محروقات وبالتالي رهينة لسعر برميل النفط والذي تدخل في تحديده عوامل عدة لها علاقة بالعرض والطلب العالميين وحتى بأسباب أخرى غير إقتصادية، هذا وتبقى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي تشكل نسب متواضعة جداً فشلت السياسات المتعاقبة في تحسينها بالإضافة إلى فرض الاتحاد الأوروبي لشروط خاصة حتى

على تلك الكميات القليلة وعليه يمكن القول أن التفكيك الجمركي أدى إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات خاصة من السلع الصناعية مع الإتحاد الأوروبي مقابل عدم إستفادة الجزائر من أي مزايا تفضيلية على منتجاتها المصدرة تجاة السوق الأوروبية وذلك للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

- الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية أصلاً وليس تأثير على تقليص الصادرات إلى أوروبا.
- خضوع الواردات في الإتحاد الأوروبي لمعايير صحية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.
- إن تحديد الواردات الأوروبية من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفضيلية على الواردات في الدول الأخرى، فهذا لا يساعد فقط في زيادة الإستيراد من أوروبا وإنما يكلف الإقتصاد الجزائري أعباء إضافية كرفع أسعار الصادرات الصناعية الأوروبية بسبب غياب منافسة البضائع الأجنبية الأخرى وذلك لأنها تبقى خاضعة للرسوم الجمركية.

#### ❖ ثانياً: انعكاسات منطقة التبادل الحر على صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي

بما أن الأسواق الأوروبية مفتوحة ومنذ أمد بعيد أمام السلع الصناعية الجزائرية، وبما أن العراقيل الموضوعة أمام السلع الزراعية لا تزال موجودة، فإن الأثر الكمي على الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي بعد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ محدود جداً، ذلك أنه ليس هناك إلغاء أو تفكيك جمركي يقوم به الإتحاد الأوروبي أمام السلع الجزائرية، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع مميزاً أو أفضلياً لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بل ستكون أمام مواجهة منافسة شديدة خاصة من قبل دول المتوسط، حيث أن الإتحاد الأوروبي كان قد إلتمزم في إطار إتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة وكذا المنطقة العالمية للتجارة على فتح سوقة أمام المنافسة، هذا بالإضافة

<sup>1</sup> أسماء سي علي، انعكاسات إتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير القارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017 - مرجع سابق، ص. 198.

إلى أن المؤسسات الأوروبية لن تبقى مكتوفة الأيدي بل سوف تسعى هي الأخرى جاهدة من أجل المحافظة على حصصها السوقية والدفاع عنها.

هذا وبلغ إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2005-2017 نسبة متوسطة قدره بـ56.58% من مجموع صادرات الجزائر وهو ما يبرز أهمية السوق الأوروبية كزبون لتصريف المنتجات الجزائرية كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم (52)

#### الأهمية النسبية لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2005

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307
الصادرات نحو باقي دول العالم	20408	25863	33330	38052	22008	29044	36182
نسبة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات %	55.63	52.64	44.60	52.01	51.30	49.09	50.76
مجموع الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي	39797	41277	40378	22976	16739	18572
الصادرات نحو باقي دول العالم	32069	23697	22508	11692	12144	7215
نسبة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات %	55.37	63.52	64.20	66.27	57.95	72.20
مجموع الصادرات	71866	64974	62886	34668	28883	25787

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية.

يتضح من خلال الجدول السابق هيمنة الاتحاد الأوروبي على صادرات الجزائر وذلك على اعتبار طبيعة الاقتصاد الأوروبي الذي يعتبر صناعياً بامتياز ويعتمد بدرجة كبيرة على المواد الطاقوية وهو ما تتوفر عليه الجزائر ويشكل أغلبية صادراتها إلى أوروبا كما يتبين لاحقاً، فالقرب الجغرافي للجزائر من أوروبا وتوفرها على متطلبات السوق

الصناعية الأوروبية من مواد طاقوية هذا بالإضافة إلى العلاقات التاريخية التي تعزز هذا الإرتباط جعل الاتحاد الأوروبي الزبون الأول للصادرات الجزائرية، حيث وصلت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات 72.20% سنة 2017 وهو ما يعتبر رقماً قياسياً في تاريخ المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. أما أقل نسبة فقد سجلت سنة 2007 بـ44.60%.

أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية فتظهر من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (53)**

**التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2016**

الوحدة: مليون أورو

2012		2011		2010		2009		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	البيانات
98.09	32141	98.25	27302	96.72	20460	92.39	16092	الطاقة والمحروقات
00.22	00074	00.42	00119	00.56	00119	00.2	00036	غذاء ومواد أولية
01.28	00421	01.13	00316	01.34	00286	06.83	01190	مواد كيميائية
00.18	00062	00.15	00043	02.03	00043	00.18	00033	آلات ومعدات
00.00	00000	00.00	00000	00.04	00001	00.04	0007	ملابس ومنسوجات
00.20	00067	00.025	00007	01.15	00245	00.03	00059	مواد أخرى
100	32756	100	27787	100	21152	100	17417	المجموع

2016		2015		2014		2013		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	البيانات
94.28	15569	95.24	19912	96.92	28511	98.40	31411	الطاقة والمحروقات
00.60	00100	00.31	00065	00.29	00087	00.32	00107	غذاء ومواد أولية
03.57	00591	03.91	00818	02.33	00687	00.93	00300	مواد كيميائية
00.41	00069	00.26	00056	00.12	00038	00.13	00044	آلات ومعدات
0.006	00001	0.004	00001	00.00	00000	00.00	00000	ملابس ومنسوجات
01.10	00183	00.26	00055	00.32	00095	00.17	00057	مواد أخرى
100	16513	100	20907	100	29458	100	31919	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب اعتماداً على بيانات متاحة على موقع اللجنة الأوروبية

<http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/algeria/> , consulté le 18-02-2018 à 19h00

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أهمية الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي من المحروقات ومواد الطاقة فهي تكاد تكون كل الصادرات، حيث بلغ

متوسط نسبة الصادرات من المحروقات إلى إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من بين 2009-2016 إلى نسبة قدرها 96.28% بينما لا تشكل الصادرات خارج المحروقات إلا نسبة ضئيلة جداً قدرها 03.71% والتي هي في الحقيقة أغلبها عبارة عن مواد كيميائية ومشتقات المحروقات، هذا ولقد ساهم إرتفاع أسعار النفط وعودتها للإنتعاش بعد أزمة 2009 في أخذ صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي من المحروقات منحى تصاعدي بداية من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2014 مما ساهم بشكل كبير في إرتفاع حجم المبادلات التجارية خلال نفس الفترة، إلا أن عودة أسعار النفط إلى الإنخفاض منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014 أدى مرة أخرى إلى إنخفاض قيمة إجمالي الصادرات من المحروقات والتي بلغت 15569 مليون أورو سنة 2016 مقابل 32411 مليون أورو سنة 2012 أين كانت أسعار النفط في السوق العالمي تشهد إرتفاعاً كبيراً. وبعد هذا الإنخفاض المقدر بحوالي 52% نلاحظ مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط.

أما فيما يخص صادرات الجزائر من المنتجات الخاضعة لنظام الحصص والتي لا تخضع لأي حقوق جمركية والمتكونة أساساً من سلع زراعية كالخضر والفواكه فإن إستهلاك الجزائر للحصص المخصصة كان شبه منعدم، فمثلا صدرت الجزائر سنة 2015 ما مقداره 24 طن من البطاطا للاتحاد الأوروبي من إجمالي حصة مرخصة قدرها 5000 طن وهو ما يعادل 0.5%، أما عن زيت الزيتون فقد بلغت صادرات الجزائر 35 طن من إجمالي حصة مرخصة قدرها 1000 طن وهو ما يعادل 3.5% فقط، بينما لم تتجاوز صادرات الكسكسي والعجائن 12.5% من إجمالي حصة مرخصة إجمالية قدرها 2000 طن. وبالتالي فإن الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية لم تأتي بنتيجة ملموسة ولم تستطع التحرر من الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري والذي ينعكس من خلال النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات وتكشف الفارق بوضوح في التكنولوجيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة من الجانب الصناعي مما يجعل المؤسسات الوطنية غير قادرة على دخول السوق الأوروبية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة من جهة ووجود بعض الحواجز والعقبات من جهة أخرى، فإذا كانت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في

الدول الأوروبية متدنية أصلاً، إلا أن تأثيرها على زيادة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي جد محدود، نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على معايير خاصة بيئية و مواصفات فنية ومعايير جودة وغيرها قد يحد من إمكانية دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير<sup>(1)</sup>.

وإستناداً إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فإن دول الاتحاد الأوروبي مجبرة على منح جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى. هذا بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات تجارية بين دول الإتحاد وعدة دول أخرى، وهو ما يجعل الصادرات الجزائرية أمام منافسة قوية في الأسواق الأوروبية، أمام منتجات الدول الأخرى على غرار دول جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

ونظراً لكل ما سبق تراهن الدولة الجزائرية على قطاع الفلاحة كقطاع إستراتيجي تتمتع فيه بميزة تنافسية تسمح لها بتنوع صادراتها والتخلص من تبعيتها لقطاع الطاقة والمحروقات، فالجزائر تتمتع بكل المقومات التي يمكن أن تجعل منها رائدة في إنتاج وزراعة الحبوب والخضر والفواكه، إلا أن ذلك يبقى رهينة نجاح السياسة التي تتبعها الجزائر في مجال الإصلاح الزراعي من خلال الدعم المقدم من أجل النهوض بالقطاع والذي قد ينتج عنه صناعة تحويلية من شأنها أن تساهم هي الأخرى في تنوع الصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص أهم زبائن الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك والخاصة بال عشرة أشهر الأولى لسنة 2017 فلقد جاءت إيطاليا في المرتبة الأولى بنسبة قدرها 16.12% من إجمالي الصادرات الجزائرية متبوعة بفرنسا لـ 12.02% لتأتي أسبانيا في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 10.97%.

### ❖ ثالثاً: انعكاسات منطقة التبادل الحر على واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – آفاق 2017، مرجع سابق، ص ص. 204-203.

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني الانتقال تدريجياً من نظام تفضيلي كان قائماً على أساس تنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى إتفاق شراكة في شكل جديد مبني على تبادل التنازلات بين الطرفين، وهو ما يحتم على الجزائر أن تقوم بفتح أسواقها المحلية أمام السلع الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل وذلك من خلال إتباع رزنامة تفكيك تعريفي متفق عليها فهي إطارة منطقة التبادل الحر مما يعزز من إمكانية دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية. خاصة فيما يخص السلع التي كانت خاضعة لنظام الحصص أو لمعدلات حماية جمركية مرتفعة. وكذا السلع الأوروبية ذات التنافسية المرتفعة مقارنة بالسلع المحلية. هذا كله ما جعل الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تشهد إرتفاعاً مستمراً منذ بداية تاريخ دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ وهو ما يظهر بشكل واضح في الجدول التالي

#### الجدول رقم (54)

الأهمية النسبية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات من الاتحاد الأوروبي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616
الواردات من دول العالم	9102	9727	13204	18494	18522	19769	22631
نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات %	55.25	54.66	52.21	53.15	52.86	51.15	52.10
مجموع الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473	42247

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات من الاتحاد الأوروبي	26333	28724	29684	25485	22179	18796
الواردات من دول العالم	24043	26034	28896	26217	24584	15130
نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات %	52.27	52.19	50.67	49.29	47.46	55.40
مجموع الواردات	50376	55028	58580	51702	46727	33926

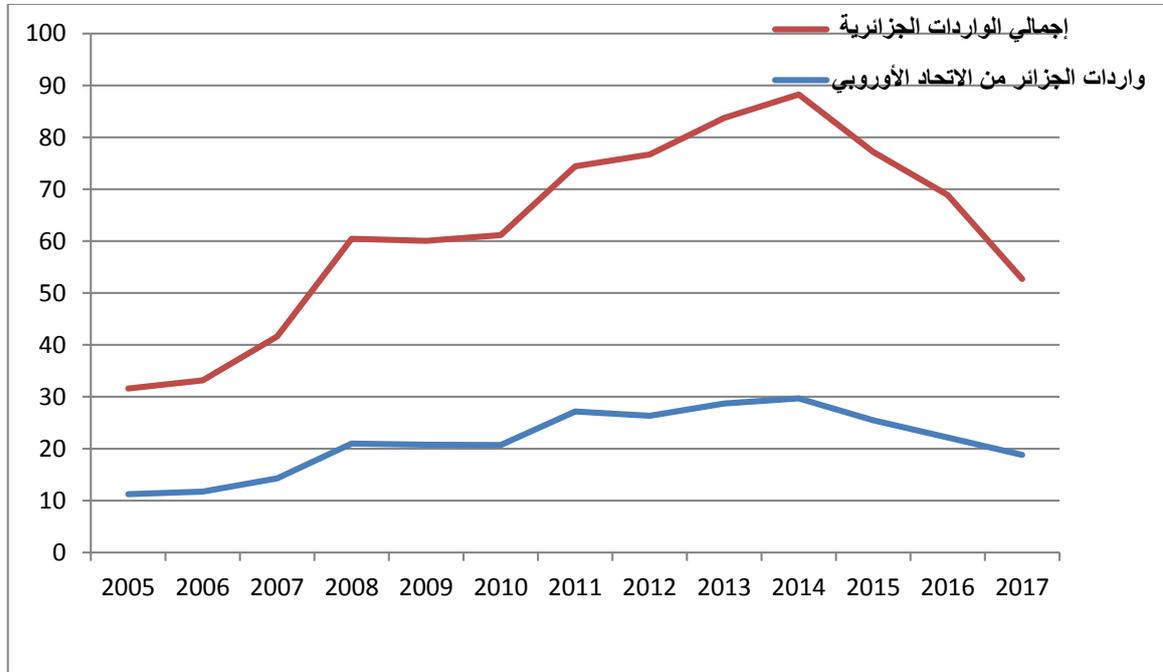
المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية.

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن الجزائر تعتمد في وارداتها بأكثر من 50% خلال كامل فترة الدراسة الممتدة ما بين (2005-2017) على الاتحاد الأوروبي بإستثناء سنتي 2015 و 2016، حيث بلغ متوسط نسبة الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات منذ دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ ما مقداره 52.20% مما يجعله المورد الرئيسي للسوق الجزائرية وذلك يرجع أساساً إلى قدم العلاقات التجارية بين الجزائر ودول أوروبا نتيجة التقارب الجغرافي وتقاسم الإطلالة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهو ما من شأنه تسهيل حركة النقل، هذا بالإضافة إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر مع الدول الأوروبية والتي تتميز بقوتها الإقتصادية وتقدمها التكنولوجي وجعلها تكون أهم تكتل إقتصادي في العالم وشريك إستراتيجي بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية.

وكما كان متوقفاً فلقد شهدت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بعد سنة 2005 وهو تاريخ دخول إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ إرتفاعاً هاماً من حيث القيم، فلقد بلغ واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي سنة 2014 أي بعد 10 سنوات من دخول منطقة التبادل الحر قمية قدرها 29684 مليون دولار. في حين بلغت 11255 مليون دولار سنة 2005 أي بزيادة قدرها 260%، فقيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر خلال الفترة (2005-2014) إلا أن من الملاحظ كذلك تطور قيمة إجمالي واردات الجزائر الكلية خلال نفس الفترة لتعود إلى الإنخفاض منذ سنة 2015 وإلى غاية سنة 2017، حيث أنه نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014 والذي نتج عنه إختلال في الميزان التجاري لجأت الجزائر إلى بعض الأساليب الحمائية من أجل تخفيض فاتورة الواردات على غرار أسلوب تراخيص الإستيراد وكذا وضع قوائم لبعض المنتجات الممنوعة من الاستيراد، وهو ما أثر على حجم واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي وكذا إجمالي الواردات خلال نفس الفترة وهو ما يدل بكل وضوح على عدم حدوث تحويل للتجارة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال المنحنى التالي

## الشكل رقم (15)

## متطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم خلال الفترة 2005-2017



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم (52)

يتبين من خلال الشكل السابق أن كل من منحى تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي ومنحى تطور إجمالي واردات الجزائر متشابهان، فهما تقريباً يشكلان خطان متوازيان عكس ما كان متوقع من الناحية النظرية أين كان من المنتظر إرتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي على حساب باقي دول العالم وذلك بعد دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ نتيجة الإلغاء التدريجي والفوري للضرائب الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل على المنتجات الأوروبية المصدرة للجزائر، حيث تثبت الأرقام أن إرتفاع واردات الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2014) يرجع أساساً إلى توسع الجزائر في عمليات الاستيراد وليست نتيجة لاتفاق الشراكة، بل يمكن ملاحظة تراجع نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي وإنخفاضها عن المتوسط كما هو مسجل خلال الفترة ما بين (2014-2016) والتي شهدت نسبة في تاريخ المبادلات التجارية منذ سنة 2005. وذلك بـ47.46% سنة 2016 لتعود إلى الارتفاع سنة 2017 بـ55.40%.

أما فيما يخص التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (55)

التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: مليون أورو

2012		2011		2010		2009		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	البيانات
36.24	7657	35.12	6080	40.48	6248	42.61	6228	آلات معدات
12.35	2609	13.20	2286	13.36	2074	12.11	1788	مواد كيميائية
15.17	3260	20.38	3529	14.50	2251	13.96	2060	غذاء ومواد أولية
12.65	2674	06.95	1204	05.67	0881	04.69	0639	وقود
00.89	0189	00.86	0149	00.84	0131	00.84	0125	ملابس ومنسوجات
22.41	4763	23.47	4064	25.12	3900	26.16	3860	مواد أخرى
100	21125	100	17312	100	15485	100	14700	المجموع

2016-2009	2016		2015		2014		2013		السنوات
متوسط النسبة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	البيانات
37.56	36.01	7342	37.09	8251	37.27	8713	35.68	7988	آلات معدات
13.24	15.24	3107	13.73	3055	12.88	3012	13.05	2923	مواد كيميائية
16.15	14.66	2989	16.46	3663	17.60	4116	16.34	3659	غذاء ومواد أولية
07.75	06.16	1256	07.73	1721	06.72	1572	11.45	2564	وقود
00.91	01.15	0236	01.03	0230	00.88	0208	00.85	0192	ملابس ومنسوجات
24.38	26.79	5455	23.92	5321	24.61	5754	22.60	5060	مواد أخرى
100	100	20385	100	22241	100	23384	100	22386	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات متاحة على موقع اللجنة الأوروبية

يتبين من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تنوع التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، حيث تأتي الآلات والمعدات في المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة قدرها 37.56% من إجمالي الواردات وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2016) وهو ما يعكس مدى حاجة السوق الجزائرية للمعدات والآلات ونقص الصناعات الخاصة بها في الجزائر والتي تم ترقى بعد إلى تلبية متطلبات المؤسسات الجزائرية وخاصة وأن هذا النوع من الصناعات يتطلب تحكماً كبيراً في التكنولوجيا أما المرتبة الثانية من حيث واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فتعود للمواد الغذائية والأولية بنسبة قدرها 16.15%، حيث لا تزال الجزائر غير قادرة على توفير حاجيات السوق الوطنية من الغذاء خاصة فيما يخص القمح والحليب على الرغم من الجهود المبذولة في القطاعين الزراعي والفلاحي من قبل الدولة، لتأتي الواردات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة قدرها 07.75% فعلى الرغم من أن الجزائر تعد مصدراً هاماً للمواد الأولية إلا أنها لم تحقق إكتفائها فيما يخص الوقود.

أما بالنسبة لأهم الدول الأوروبية المصدرة للجزائر فلقد جاءت فرنسا في المرتبة الأولى نسبة قدرها 9.10% من إجمالي واردات الجزائر، متبوعة بإيطاليا 7.98% لتأتي أسبانيا في المرتبة الثالثة نسبة قدرها 6.71% وذلك خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2017<sup>(1)</sup>.

#### ❖ رابعاً: مستقبل العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة

لقد تأثر وضع الإقتصاد الكلي في الجزائر بشكل كبير منذ الثلاثي الأخير من سنة 2014 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط والتي تساهم إيراداته بنحو 49% من الإيرادات الحكومية. ويمثل 96% من إجمالي الصادرات. فلقد كان إنخفاض سعر برميل النفط الخام بمثابة صدمة كبيرة للإقتصاد الجزائري حيث أثر هذا الإنخفاض تأثيراً كبيراً على

<sup>1</sup> Direction general des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'algerie (Periode les dix premiers mois 2017) disponible sur le site : [http://www.douane.gov.dz/pdf/r\\_periodique/Rapp%2010%20mois%20-%202017.pdf](http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapp%2010%20mois%20-%202017.pdf) consulté le 12-03-2018 à 22h00.

الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات وتراجع أصوله بـ90% وهو الأمر الذي أصبح يستحيل معه الاعتماد على هذا الصندوق لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أنه وبفضل احتياطي الصرف الذي قارب 100 مليار دولار نهاية سنة 2017 وإجمالي الدين الخارجي الذي يقدر بحوالي 4 مليار دولار، يظل الوضع المالي للجزائر مرتاحاً نوعاً ما إلا أن الجزائر تدرك أهمية وضرورة إتباع نهج اقتصادي جديد من أجل التخلص من التبعية للنفط والتوجه نحو التنوع الاقتصادي.

وفي إطار هذا المسعى إتخذت الجزائر سلسلة من التدابير والإجراءات الحمائية والتي تخص قطاع التجارة الخارجية في شكل تراخيص إستيراد ونظام حمص بالإضافة إلى منع بعض المنتجات نهائياً من الإستيراد. وبما أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك تجاري مهم بالنسبة للجزائر وأهم مورديها لمختلف المنتجات السلع، فقد لقد أضرت به هذه التدابير المتخذة من طرف واحد ودون تشاور مسبق وبما أن كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ملزمان باتفاقية شراكة موقعة من الطرفين فإن الجزائر ترى أن هناك مبررات وراء قيامها بمثل هذه الإجراءات والتي تتمثل أساساً في إنخفاض أسعار البترول وما نتج عنها من انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية وتزايد العجز التجاري.

وبناءً على اخطار الجزائر في سبتمبر 2015 رئيسة الدبلوماسية الأوروبية للمطالبة رسمياً بفتح النقاش حول تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة شرع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر سنة 2016 بإجراء التقييم من الناحية الاقتصادية والتجارية والذي تم الانتهاء منه بتاريخ 7 سبتمبر 2016. حيث مكنت هذه العملية وعلى أساس ما إقترحته الجزائر من تحديد سلسلة من الاصلاحات والتدابير التي ينبغي على الجزائر القيام بها بدعم من الاتحاد الأوروبي من أجل تعظيم الاستفادة من اتفاق الشراكة خاصة من الجانب الجزائري والتي تتمحور أساساً حول<sup>(1)</sup>:

1 commission europeenne, **Rapport sur l'état des relation UE – Algerie dans le cadre de la PEV renové**, mars 2017, P5.

- دعم جهود الحكومية الجزائرية في تنويع الاقتصاد الجزائري وتنافسية وتعزيز الصادرات خارج المحروقات.
- تطوير اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.
- تطوير علاقات الاستثمار والشراكة بين المؤسسات الأوروبية والجزائرية وتشجيع تدفق الاستثمار الأوروبي المباشر المنتج في الجزائر.
- العمل على تحسين الانتاج الزراعي والسلكي الجزائري من حيث الكم والنوع وتعزيز الامتثال إلى معايير الصحة والصحة النباتية وذلك بدعم من الاتحاد الاوروبي.

ولقد تم التوقيع رسمياً على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك في مارس 2017 وسعيًا وراء الحصول على المحتوى التفصيلي لما جاء في وثيقة التقييم المشترك وذلك لأهميتها في معرفة مستقبل العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي جاء الرد من قبل الأمانة العامة لمجلس الاتحاد الاوروبي وبالضبط من المديرية العامة للاتصالات والمعلومات في شكل رسالة على البريد الالكتروني يعتذر من خلالها رئيس الوحدة السيد "رامون شيمسول إيبارناز" عن إمكانية الكشف عن هذه الوثيقة وحتى على جزء منها، ذلك أن إفشاء المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من شأنه أن يعثر بالعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يضيف نفس المسئول .

وهو ما يضع علامة إستفهام كبيرة حول جدوى سرية مثل الوثائق.

## المبحث الرابع : آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر إنتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق والانفتاح على العالم في منتصف التسعينات ، وكذا تطور الإتجاه القائم على أهمية العلاقة بين تحرير التجارة والنمو عوامل تحتم على الجزائر ضرورة الإندماج في منظومة النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال السعي نحو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من أجل مواجهة صعوبة العزلة الاقتصادية والاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفرها المنظمة وهو ما تسعى له الجزائر منذ زمن بعيد.

### الملطب الأول : أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

تسعى الجزائر من خلال طلبها العضوية في منظمة التجارة العالمية إلى الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء ، كما أن هناك مجموعة من الأهداف والدوافع التي تدفع الجزائر نحو هذا المسعى.

### ❖ أولاً : دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك دوافع عديدة وراء رغبة وخيار الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتمثل أهمها في : (1)

1. لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال فترة التسعينات اضطر الجزائر على مستوى التجارة الخارجية إلى حتمية الإنضمام والاستفادة من قوانين منظمة التجارة العالمية.
2. لقد كان للتحوّل الأيدلوجي لمعظم الدول النامية ومن بينها الجزائر وتبني مبادئ الاقتصاد الليبرالي نتيجة إنهيار المعسكر الاشتراكي أهمية كبيرة في دفع الجزائر نحو خيار الانضمام إلى المنظمة.

1 فاتح حركاتي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي(الأسكندرية : مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا للطباعة، الطبعة الأولى، 2015)، ص. 226.

3. الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء حيث تعتبر هذه المزايا محفزة للانضمام إليها، والجزائر على غرار الدول النامية الأخرى تسعى للانضمام من أجل الاستفادة من هذه المزايا التي سوف تمنح لها بصفتها دولة عضوه من جهة ودولة نامية من جهة أخرى، فالمنظمة العالمية للتجارة تمنح الدول النامية بمجرد الانضمام إليها مجموعة من الامتيازات والتي تهدف في المقام الأول إلى تسهيل التزام هذه الدول والتي تتميز إقتصادياتها بنوع من الخصوصية، بالأحكام العامة للمنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية ، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة إقتصادياتها وتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية بما يتلائم مع الفكر الاقتصادي الجديد والذي يصب في تحرير التجارة الدولية ، أما عن أهم المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية نذكر ما يلي<sup>(1)</sup>:

أ. إمكانية حماية المنتجات الوطنية من خطر المنافسة الخارجية خاصة في المدى القصير وذلك من خلال السماح لهذه الدول الإحتفاظ بتعريفات جمركية مرتفعة نوعاً ما ، حيث قد تصل مدة التحرير بالسنة لها إلى 10 سنوات مقابل 06 سنوات فقط بالسنة للدول المتقدمة.

ب. خصلة المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية لمجموعة من الإعفاءات في العديد من القطاعات كقطاع الفلاحة والذي قد تصل فيه الاعفاءات إلى مدة قدرها 10 سنوات ، هذا بالإضافة إلى تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة ، و إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة ، بحيث أنه وبطلب من البلد المعني يمكن تأجيل إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 أو 07 سنوات.

ج. تمنح للدول النامية إمكانية مواصلة دعم صادراتها من مختلف المنتجات لمدة زمنية تصل إلى 08 سنوات.

1 ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل (مجلة الباحث ، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004) ، ص. 70.

د. كما تمنح المنظمة للدول النامية إمكانية فرض شرط إستعمال نسبة معينة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف المؤسسات الأجنبية لمدة قد تصل إلى 08 سنوات.

### ❖ ثانياً : أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بعد أن تأكدت الجزائر أنه لا جدوى من بقائها خارج منظمة التجارة العالمية راحت تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في : (1)

1. **النهوض بالاقتصاد الوطني** : ويتأتى ذلك من خلال إرتفاع قيمة وحجم المبادلات التجارية بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة خاصة بعد ربط التعريفية الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى ، وكذا عدم اللجوء الى القيود الكمية بما يؤدي إلى إرتفاع الواردات من الدول العضوة في المنظمة وهو ما من شأنه خلق نوع من الاحتكاك بين السلع الوطنية والأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة التي تدفع المؤسسات المحلية والمنتجين نحو التحسين من نوعية منتجاتهم من أجل البقاء في السوق وهو ما قد يساهم في انعاش الاقتصاد الوطني.
2. **جذب الاستثمارات الأجنبية** : إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يمنحها فرصة أكبر ويسهل عليها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إبرام اتفاقيات خاصة بالاستثمارات في مجالات التجارة خاصة مع الإستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات المتعددة الجنسيات على المستويين الاقليمي والدولي وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وكذا في استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الانتاج بين الدول التكتلات.
3. **مسايرة التجارة الدولية** : من أهم صفات الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة جداً على المحروقات والتي تشكل حوالي 97% من إجمالي صادراته ، كما أنه إقتصاد تابع للخارج نتيجة ضعف جهازه الانتاجي وعدم قدرته على المنافسة من

1 ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سابق، ص ص. 70-74.

ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الانتاجية والتي تستورد في أغلبها من الخارج وبالتالي فإن لجوء الجزائر إلى الاسواق الاقليمية والدولية من أجل الحصول على مختلف حاجاتها خارج إطار منظمة التجارة العالمية يحرمها من الاستادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة ، كما أن بقاء الجزائر بعيدة عن ساحة العلامات الاقتصادية والتجارية الدولية سجلها كذلك بعيدة عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

### ❖ ثالثاً : إلتزامات وحقوق الجزائر في حالة الإنضمام إلى المنظمة

إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضعها أمام ضرورة الوفاء بمجموعة من الإلتزامات المعلومة مسبقاً ، كما يمنحها إلى جانب ذلك مجموعة من الحقوق.

#### 1. الإلتزامات : وتتمثل أهم الإلتزامات فيما يلي : (1)

- الإلتزام مبدأ حرية المنافسة من خلال عدم التمييز بين الدول الأعضاء وعدم التمييز في المعاملة بين الانتاج المحلي والانتاج الأجنبي.
- التخلي عن سياسة دعم الصادرات وتجنب سياسة الأغراق.
- الإلتزام بالإلغاء التدريجي للقيوم الجمركية والكمية.
- اللجوء إلى مبدأ القيود الكمية لا يكون إلا في حالات إستثنائية يكون الغرض منها حماية ميزان المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

#### 2. الحقوق : وتتمثل أهم الحقوق فيما يلي (2) :

- تلتزم الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري في تعاملها مع الدولة العضوة في كل المجالات التي شملتها الإتفاقيات ، أي أن الإلتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقاً لباقي الدول الأعضاء.

1 كرمي مليكة، تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات (الجزائر نموذجاً) (مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14، جوان 2016)، ص. 158.

2 حركاتي فاتح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص ص. 232 – 233.

- يحق للدولة العضو المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل لها الدفاع عن مصالحها التجارية وصياغة الاتفاقيات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

- يمكن للدول الأعضاء الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقضة للاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء وهذا بناءً على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية التي تم وضعها في جولة أورغواي.

### المطلب الثاني : مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة

لقد أخذت كل من الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة وقتاً طويلاً في المفاوضات والتي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا فذلك راجع إلى جدية وأهمية الموضوع وتشعبه ، حيث أن قضية انضمام الجزائر إلى المنظمة تحكمها جملة من الضوابط والإجراءات والشروط والتي تتطلب التحضير لها والتكيف معها من طرف الدولة الجزائرية وتهيئة كافة الشروط الملائمة لذلك.

### ❖ أولاً : الهيئات المسؤولة عن عملية الأنضمام

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ونجاحه وكل ما سوف يتبعه يتوقف على تعاون وتضافر جهود أربعة سلطات : (1)

**1. السلطة التنفيذية :** وتعتبر السلطة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن قيادة المفاوضات بمختلف أجهزتها ، وكذا العمل على التنسيق بين مختلف دوائرها وضرورة تمثيل الوفد المفاوض لكافة الجهات المعنية، وهو ما يطرح ضرورة التنسيق الشامل بين كل دوائر الحكومة ، وهو الدور الموكل لما يسمى بـ الوحدة المركزية للتنسيق والتي أسست في جويلية 2001 من أجل إعطاء انتعاشاً جديداً لملف الإنضمام ، وتجمع هذه الهيئة ممثلي 23 وزارة وقطاع ، وهي تشمل حوالي 63 إطاراً سامياً جزائرياً يمثلون مختلف

1 نورالدين بوكروح، وزير التجارة السابق، مداخلة مقدمة ضمن مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص. 141 - 143.

هذه القطاعات ، حيث يتفرعون إلى خمسة أفواج منظمة على أساس الاتفاقيات الموجود في المنظمة العالمية للسفارة ويشتمل كل فوج على مجموعة من ممثلين عن مختلف القطاعات والذي يقوم بدراسة الاسئلة التي توجه إلى الجزائر وتحضير الأجوبة وكذا كل عمل يخص إستراتيجية المفاوضات

**2. السلطة التشريعية :** وتعتبر السلطة التشريعية من أهم المعنيين بهذا الملف، حيث يلعب البرلمان دوراً أساسياً وحيوياً في هذه العملية من حيث سن وتقنين النصوص التشريعية التي تهيء شروط الانضمام والحرص والرقابة على حسن تطبيقها بالإضافة إلى كونه المؤسسة الدستورية البرلمانية السياسية الرسمية التي تقدر وتعتبر بإسم الشعب إيجابيات وسلبيات هذا الانضمام.

**3. رجال الأعمال والقطاع الخاص :** حيث أن اشراك رجال الأعمال بمختلف فئاتهم ومؤسساتهم ، وكذا إطلاعهم على مسيرة المفاوضات والأخذ بالرأي ومشورتهم فيما يتعلق بقطاعاتهم يعتبر أمراً ضرورياً من أجل إبداء النصح والمشورة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الميدانية ذلك أن الجهات الحكومية لا يمكن أن تكون على دراية تامة وشاملة بها.

**4. السلطة الرابعة :** والتي تتمثل أساساً في الصحافة ووسائل الإعلام لمختلف صورها وما يمكنه ان تقوم به من خلال نشر التوعية وبيان الآثار المختلفة لعملية الإنضمام ، وكذا في خلق نوع من الثقافة الاقتصادية لدى الجمهور تساعده على التفاعل والتكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة

### ❖ ثانياً : مفاوضات الجزائر حول الانضمام إلى المنظمة

في سنة 1986 ققرت الأطراف المتعاقدة في جولة الأورغواي السماح للدول النامية و التي كانت تشارك في الجولات السابقة بصفة عضو ملاحظاً دون شرط ومن بينها الجزائر أن تشارك في مجريات جولة الأورغواي ، شرط التبليغ عن نية التعاقد في الاتفاقية قبل 30 افريل 1987 ، وهو ما حدث بالنسبة للجزائر التي عبرت عن رغبتها في الانضمام من خلال تقديمها بطلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في الآجال الموصى بها، و في شهر

جويلية من سنة 1987 تم تأسيس فريق عمل مكلف بدراسة ملف طلب الجزائر التعاقد في الاتفاقية وبالتالي شاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ<sup>(1)</sup>

وفي سنة 1995 وبعد تحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء الأصليين في المنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتمويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما حدث فعلاً لتتقدم بعدها السلطات المعنية بتقديم طلب رسمي للانضمام الفعلي للمنظمة في 11 جويلية 1996 ولأول مرة في شكل وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر، حيث انه من بين شروط الانضمام إلى المنظمة أن البلد الراغب في الانضمام لا بد أن يعرف بنفسه ويقدم هذه المذكرة التي تلخص كل البنية القانونية في الحياة الوطنية وليس فقط من الناحية الاقتصادية وتضمنت هذه المذكرة التي قدمتها الجزائر النقاط التالية<sup>(2)</sup> :

- **الاقتصاد، السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية** : وقد تضمنت هذه النقطة التجارة الخارجية للسلع والخدمات، التجارة الداخلية للخدمات، معلومات خاصة بحركة الأموال المرتبطة بتحويلات الجزائريين العاملين بالخارج، معلومات حول تطور تجارة السلع والخدمات للسنوات الفاطة وتوقعات خاصة بالسنوات المقبلة.
- **إطار خاص بوضع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية** : ولقد جاء في هذه النقطة شرح لصلاحيات السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية، الهيئات الحكومية المسؤولة عن اعداد وتنفيذ سياسة التجارة الخارجية والمسؤولية المشتركة بين السلطات المركزية والجماعات المحلية ووصف المحاكم والإجراءات القانونية.
- **السياسة المؤثرة على تجارة السلع** : ولقد تناولت نظرة حول التشريعات المتعلقة بالايراد والتشريعات المتعلقة بعمليات التصدير، كما تضمنت السياسة الداخلية المؤثرة على التجارة الخارجية للسلع والسياسات المؤثرة على التجارة في السلع

1 جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012)، ص. 227.

2 - Khayereddine Belaaz et Rabah Khouni, **Algerian economy and multilateral trading system why it is so hard to join the WTO**(OECONOMICA, Acta universitatis DANUBIUS Journals, Vol 10 . No 4, 2014 ), P.

- الزراعية والمتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير، كما تضمنت السياسة المؤثرة على التجارة الخارجية في باقي القطاعات الأخرى
- **السياسة التجارية للملكية الفكرية** : وجاء في هذه النقطة عموميات حول حقوق الملكية الفكرية والضرائب والرسوم وكذا القواعد الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى القواعد والتدابير التي تخص منع الاستخدام المسعف لحقوق الملكية الفكرية والاجراءات القانونية الخاصة بإحترام الحقوق.
- **القواعد المؤسسية للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى** : وقد تطرقت هذه النقطة إلى الاتفاقيات الثنائية والجماعية المتعلقة بتجارة السلع والخدمات، اتفاقيات التكامل الاقتصادي ، الاتحاد الجمركي ، التبادل الحر ، اتفاقيات سوق العمل ، التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، المشاركة في الهيئات والمنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف والتي تؤثر في التجارة.

### 1. المفاوضات متعددة الأطراف :

ويشارك في المفاوضات متعددة الأطراف جميع الدول الأعضاء في المنظمة حيث يتم دراسة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة المتقدمة بطلب الإنضمام والنظر في مدى إستفائها لشروط الانضمام إلى المنظمة حيث يطرح عليها مجموعة من الأسئلة المختلفة سواءاً كتابةً أو شفوية لابد من الاجابة عليها بكل شفافية ، وتكون هذه الاسئلة في الغالب متمحورة حول نظام الاسعار ، ميزان المدفوعات ، التعريفات الجمركية ، المبادلات التجارية الدعم الموجه إلى بعض القطاعات خاصة فيما يخص القطاع الزراعي ، وهو الحال بالنسبة للجزائر حيث بعد عام تقريباً من تقديم المذكرة الخاصة بالنظام الاقتصادي والتجاري طرحت الدول الأعضاء والتي كان عددها 131 دولة، مجموعة قدرها 175 سؤالاً على الجزائر من الدول التالية :<sup>(1)</sup>

- الاتحاد الأوروبي : 123 سؤالاً متعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وتضم حماية الملكية ، تأسيس الشركات ، النظام الجمركي والمصرفي وغيرها.

1 كرمي ملكية. تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة أفاق وتحديات، مرجع سابق، ص ص. 156-157.

- سويسرا : 33 سؤالاً تدور حول النظام الضريبي في الجزائر ونشاط البنوك والتأمينات وانتقال رؤوس الأموال وشروط تأسيس الفروع البنكية.
- اليابان : 3 أسئلة
- استراليا : 8 أسئلة تدور في مجملها حول نظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق.
- اسرئيل : سؤال واحد كان حول التزام الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد اسرئيل والتي هي احد اعضاء المنظمة وهل تستطيع الجزائر تحديد سياستها التجارية تجاه هذا البلد.

ولقد قدمت الجزائر توضيحات حول بعض النقاط في المذكرة التي كان يشوبها الغموض بالإضافة إلى الاجابة على الاسئلة السابقة ، لتقوم بعد ذلك بالاجابة على اكثر من 2000 سؤال في 20 مناسبة مختلفة، أما فيما يخص جولات المفاوضات فلقد اجتمعت الجزائر مع فريق العمل في أول جولة بتاريخ 22 - 23 أبريل 1998 ولم تحمل هذه الجولة الأولى أي تقدم في مسار المفاوضات بل كانت مجرد جولة لجس النبض ومدى جاهزية الاقتصادية الجزائري الدخول في المنظمة خاصة وأن الجزائر كانت في بداية مسيرتها في تحرير الاقتصاد ، وبعد أربع سنوات اجتمع فريق العمل في جولة ثانية بتاريخ 07 - 08 فيفري 2002 لكنها لم تأتي بالجديد لتقدم الجزائر بعدها نسخة ثانية معدلة عن مذكره سياسية التجارة الخارجية بتاريخ 17 اكتوبر 2002. لتشهد بعدها المفاوضات نوع من التقدم من خلال انعقاد سبعة جولات أخرى إلى غاية سنة 2008 وبالضبط بتاريخ 17 ماي 2008 أين تم انعقاد الجولة العاشرة ، لتتوقف بعدها المفاوضات لمدة 05 سنوات كاملة نتيجة عدة أسباب أهمها الخوف من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، وكذا خيبت امل الطرف الجزائري والذي كان يتوقع انهاء المفاوضات والانضمام إلى المنطقة سنة 2005 ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته التنازلات التي قدها بعض الدول والتي تملك نفس خصوصيات الاقتصاد الجزائري على غرار السعوديت التي قدمت تنازلات

كبيرة في مجال خدمات الطاقة جعل الدول الأعضاء لا تقبل تنازلات تقل شأنًا عن تلك التي قدمتها هذه الدول<sup>(1)</sup>

قبل أن تستأنف المفاوضات ليجتمع فريق العمل بتاريخ 15 أبريل 2013 في جولته الحادية عشر وهي الجولة التي توصف بأنها جاءت بتقديم ملحوظ في العديد من المجالات لتليها الجولة الثانية عشر والتي تم إنعقادها بتاريخ 31 مارس 2014 والتي ثمن فيها أعضاء منظمة التجارة العالمية التطورات الملموسة التي حققتها الجزائر بعد تعديل نظامها التجاري وحسب تقرير المنظمة فإن الجزائر كانت قد أكدت استعدادها لمطابقة نظامها التجاري مع قواعد المنظمة كما قامت بعرض التعديلات التشريعية التي تضمنها مخطط العمل التشريعي المعدل، هذا وكان من المنتظر أن تعقد الجولة الثالثة عشر في السداسي الأول من سنة 2017 وهو الوقت الذي لا تزال أسعار النفط تشهد فيه انخفاضاً محسوساً مما دفع بالحكومة إلى إتخاذ تدابير حمائية من أجل تخفيض فاتورة الواردات بداية سنة 2016. وهو ما يتعارض مع مبادئ المنظمة وقد يؤدي إلى تعثر المفاوضات مرة أخرى.

## 2- المفاوضات الثنائية:

أما بالنسبة للمفاوضات الثنائية فهي أكثر مرونة وأقل حدة فهي تمس بالدرجة الأولى النقاش في إطار النفاذ للأسواق فيما يخص تجارة السلع والخدمات مع كل دولة على حدة، ولقد جرى التفاوض حول مجموعة من التنازلات فيما يخص التجارة في السلع والخدمات، إضافة إلى التخفيضات الجمركية على الواردات وكذا تحديد فترات إنتقالية بشأن بعض القطاعات الناشئة ولقد إنتهت الجزائر من المفاوضات الثنائية مع ستة دول هي كوبا، فنزويلا، الأوروغواي، الأرجنتين، البرازيل وسويسرا بينما لا تزال جارية مع 13 دولة أخرى<sup>(2)</sup>.

1 خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2014 - 2015)، ص. 179.

2 Khayereddine Belaaz and Rabah Khouni, **Algeria and the world trade organization: obstacles and challenges**(international journal of innovation and scientific research, vol 04, No 2, jul 2014), P. 82.

### ❖ ثالثاً: الصعوبات والمعوقات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة

على الرغم من أن الجزائر من بين الدول التي سعت مبكراً إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعلى الرغم كذلك من التطور النوعي الذي شهدته عملية التفاوض على الأقل في الجولتين الحادية عشر والثانية عشر، إلا أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في تأخير إنضمام الجزائر إلى المنظمة، إلا أنه لا يمكن تحميل الجزائر كامل المسؤولية في هذا التأخر فهناك عوامل أخرى خارجية متعلقة بالمنظمة في حد ذاتها لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية، وتتمثل أهم العوامل التي شكلت صعوبات ومعوقات أمام إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

#### 1- عوامل خارجية:

وهي العوامل التي تخرج عن نطاق الجزائر كطرف مفاوض وتتعلق مباشرة بمنظمة التجارة العالمية ونذكر منها:

#### أ- عدم وضوح شروط الانضمام إلى المنظمة:

فلقد أدى عدم وجود شروط واضحة ومحددة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى ظهور تفسيرات واسعة لهذه الشروط، فالانضمام إلى المنظمة وفق المادة 12 كما ما جاء في اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية يتم عن طريق التفاوض حيث يتخذ المؤتمر الوزاري قرار الإنضمام ويوافق على شروط الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، وهو ما ترك المجال مفتوحاً أما شروط عديدة والتي تأتي نتيجة الطلبات الغير منتهية من الشركاء التجاريين والتي هي في الحقيقة في تزايد مستمر وتأتي في بعض الأحيان في شكل ضغوطات على الدول الراغبة في العضوية<sup>(1)</sup>، من أجل قبول اتفاقيات غير إلزامية وغير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فعدم وجود قواعد موضوعية تحكم هذه

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - الأهداف والعراقيل -، مرجع سابق، ص. 75.

العملية وضع الدول الراغبة في الانضمام ومن بينها الجزائر في مواقف ضعف مما يدفعها في بعض الأحيان مجبرة على قبول شروط قاسية و مبالغ فيها وربما لا علاقة لها بالتجارة<sup>(1)</sup>.

### ب- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية:

يمنح النظام التجاري المتعدد الأطراف العديد من المزايا والتفضيلات للدول النامية. إلا أن إكتساب الدول الطالبة للعضوية صفة الدولة النامية أصبح أمراً صعباً خاصة في ظل تزايد رغبة الدول الأخرى في الحصول على المزيد من التنازلات، بل أصبحت تتفاوض مع الدول النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلى عن وضعها كدول نامية وهو ما كان قد حدث مع كل من جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية واللذان رفضتا التخلي عن هذه الصفة<sup>(2)</sup>، ففي وقت سابق إستقادت الدول النامية والأقل نمواً والتي إنضمت خلال جولة الأروغواي من مرونة خاصة في التعامل بحيث استقادت من عدة إستثناءات من القواعد، حيث سمح لها ولفترة محددة من الزمن استخدام القيود الجمركية والكمية من أجل الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلاً، وعلى العكس فالدول النامية التي تتفاوض حالياً من أجل الإنضمام إلى المنظمة تواجهها عدة عراقيل من أجل الإستفادة من هذه المرونة، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تطبق بصفة مباشرة على كل الدول النامية التي ترغب في الإنضمام بل يجب عليها أن تتفاوض مع الدول الأعضاء كي تستفيد من تلك المزايا وفي كثير من الأحيان على بعضها وليس كلها، فلقد أصبحت الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية التي منحت لها من أجل تنفيذ التزاماتها، مما يشكل نوعاً من الضغط عليها<sup>(3)</sup>.

## 2- عوامل داخلية:

<sup>1</sup> محسن أحمد هلال، التقدم المحرز في مفاوضات الدول العربية الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (المؤتمر العربي السابع - منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بيروت، أفرل 2011)، ص. 3.

<sup>2</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 228.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - الأهداف والعراقيل، مرجع سابق، ص. 75.

أما العوامل الداخلية والتي تحول دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي عوامل تتعلق بالإقتصاد الجزائري والخيارات التي تتبناها الدولة الجزائرية والتي أدت إلى هذا التأخر الكبير في عملية الإنضمام ونذكر منها:

#### أ- خصائص الإقتصاد الجزائري:

لقد كان الإقتصاد الجزائري ولفترة طويلة إقتصاداً مخططاً كانت الأولوية فيه للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وكما هو الحال في جميع الإقتصادات التي تحمل نفس هذه الخصائص فثقافة المنافسة شبه غائبة بالإضافة إلى اعطاء الأولوية إلى الاستهلاك على حساب الإنتاج، هذا بالإضافة إلى سيطرة قطاع المحروقات وهيمنته على الإقتصاد ككل فهو يمثل جزءاً حاسماً من الناتج المحلي الإجمالي ومن عائدات التصدير ومن الإيرادات الجبائية للدولة، وهو ما يطلق عليه الإقتصاد الريعي والذي ليس من السهل عليه التعرض للمنافسة والتي هي أول إنعكاسات الإنضمام إلى المنظمة<sup>(1)</sup>.

#### ب- عدم تبني الجزائر خيار إقتصادي واضح:

إن عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة نتيجة لعدة عوامل وظروف أمنية وسياسة صعبة مرت بها البلاد خلال فترات عديدة، و نتيجة عدم الإستقرار والتغير المستمر في الحكومات والتشريعات إضافة إلى مضي الجزائر تارة نحو الانفتاح الاقتصادي خاصة في مجال التجارة الخارجية وذلك خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط إرتفاعاً ويكون إحتياطي الصرف في أريحية، لتعود لتتبني نوعاً من الحماية على التجارة الخارجية خلال فترات إنخفاض أسعار النفط وإنخفاض إحتياطي الصرف الأجنبي كما هو الحال في الوقت الراهن وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعثر المفاوضات مرة أخرى بعد أن كانت قد شهدت نوعاً من التقدم خلال الفترات السابقة.

#### ج- عدم وجود إستراتيجية تفاوضية واضحة:

<sup>1</sup> Paul – Henri RAVIER, Accession de l'Algerie a l'omc: Bilan et perspective, Economie et societe, N 05, 2008, P14.

لقد إتبعَت الجزائر في مسار مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة نفس النمط من المفاوضات التي اتبعته مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية على الرغم من إختلاف المعطيات والرهنات، إذ لم يراهن الطرف الجزائري على كل المعطيات المتعلقة بالصراعات والخلافات التي توجد داخل المنظمة وذلك على الرغم من مشاركة الجزائر في معظم الجولات السابقة منذ جولة طوكيو كعضو شرفي وجولة أورغواي كعضو مراقب، ضف إلى ذلك تضيق الخناق على المفاوضات الجزائرية وتقليص صلاحياته. وهو ما جعل المفاوضات تكتسي الطابع السياسي على حساب الجانب الإقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### د- قضايا متعلقة بالتجارة الخارجية:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك نقاط أساسية أخرى تجعل من مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة معقدة للغاية ويتعلق الأمر ببعض الممارسات والتوجهات التي تتبناها الجزائر ضمن تجارتها الخارجية كتلك المتعلقة بتبني سياسة الإعانات والدعم في مجال التصدير وخاصة في القطاع الزراعي، حيث يستفيد المزارعون في الجزائر من العديد من تدابير الدعم كالاستفادة من قروض نسبة فائدة تقدر بـ0%. هذا بالإضافة إلى إعانات التصدير والتي تلعب دوراً هاماً في تعطيل المفاوضات حيث كانت الجزائر قد وضعت عدة آليات من أجل ترقيت الصادرات خارج المحروقات خاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية من بينها الصندوق الخاص بترقية الصادرات والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، كما يشكل ملف حقوق الملكية الفكرية عائقاً هاماً أمام الجزائر في إطار السعي نحو الإنضمام إلى المنظمة حيث تعج السوق الجزائرية بالمنتجات المقلدة القادمة من عدة دول على غرار الصين، المغرب والإمارات العربية المتحدة على الرغم من إنشاء مؤسسات خاصة من أجل التصدي لهذه الطاهرة، هذا ويعتبر مناخ الأعمال في الجزائر الأضعف في المنطقة وإحتلال الجزائر مراتب متأخرة حسب المنظمات والهيئات العالمية المختصة. ضف إلى ذلك القاعدة 49/51 التي تعتمد الجزائر منذ سنة 2009

<sup>1</sup> محمد زايد بن زغبوة، الآثار الاقتصادية لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، أطروحة دكتوراه (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، 2006)، ص. 149.

والتي تمنح الأغلبية للمتعامل الجزائري بـ51% في حالة الإستثمارات الأجنبية والتي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب نتيجة إجبارهم على إقامة شراكة محلية سواءً عمومية أو خاصة ولطالما طالبت الدول الراغبة في الاستثمار في الجزائر بإلغاء هذه القاعدة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: الإنعكاسات المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية

تسعى مختلف الدول ومن بينها الجزائر من وراء إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب التي قد تنتج عن تحرير التجارة الخارجية، حيث توفر المنظمة للدول الأعضاء فرصة الترويج لسلعها على نطاق واسع وهو ما يسمح لها بزيادة معدلات نمو صادراتها وكذا نمو ناتجها القومي، ويتوقف ذلك على مدى تنافسية إقتصادها والتي تنشأ عند إكتساب حصص دائمة في الاسواق المحلية والعالمية.

#### ❖ أولاً: الإنعكاسات المحتملة على تجارة السلع

تشير الإحصاءات الخاصة بالتركيبة السلعية للمبادلات التجارية العالمية إلى أن السلع المصنعة تعرف رواجاً كبيراً في السوق الدولية مقارنة ببقية السلع الأخرى. حيث مثلت نسبة قدرها 73% من إجمالي حجم المبادلات السلعية الدولية سنة 2016 وتشتمل السلع المصنعة على عدة قطاعات على غرار الحديد والصلب، والمواد الكيميائية، تجهيزات المكاتب والإتصالات، صناعة الملابس والنسيج بالإضافة إلى مواد أخرى. بينما تشهد تجارة المواد الأولية تراجعاً ملموساً من حيث نسبتها في إجمالي المبادلات التجارية العالمية، حيث إنخفضت هذه النسبة من 50% سنة 1960 إلى 13% فقط سنة 2016<sup>(2)</sup>، بالتالي من خلال التركيبة السلعية للمبادلات التجارية الدولية فإن إستفادة الجزائر من تحرير التجارة الدولية من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة مرهون لمدى تنافسية السلع المصنعة الجزائرية في الأسواق العالمية. وهو ما تسعى إليه الجزائر من خلال تبني سياسات

<sup>1</sup> Kheyreddire Belaaze and Rahah Khouni, **Algerien Economy and multilateral trading system: why it is so hard to join the WTO**, op.cit, P49.

<sup>2</sup> Examen statistique de commerce mondial, disponible sur le site: <http://www.wto.org/french/res-f/statis-f/wts2017-f/wto-chapter.04-f-pdfconsultele25-01-2018a15700>

اقتصادية وإصلاحات هيكلية من أجل أحداث تغيير في التركيبة الهيكلية للصادرات من خلال تطوير وإيجاد سلع بديلة تكسب من خلالها مكانة في الأسواق الخارجية.

فالإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، يعتمد على المواد الأولية كعنصر أساسي لتراكم الثروة الوطنية. فصادرات الجزائر من النفط تفوق 94.66% من إجمالي الصادرات خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2017، لتبقى الصادرات خارج المحروقات بقيمة ضئيلة جداً لم تتجاوز 2 مليار دولار في أحسن الحالات (وهو ما يعادل صادرات تركيا من مادة البندق سنة 2017) منها 277 مليون دولار مواد غذائية و 61 مليون دولار تجهيزات صناعية وبما أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير معنية بالمعالجة المباشرة ضمن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي المنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية. وبالتالي فإن صادرات السلع الجزائرية لن تحصل على مزايا في حال قبول عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة ومن جهة أخرى وفيما يخص الواردات تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على الخارج في تلبية حاجات السوق المحلية من السلع الصناعية بنسبة إجمالية مقدره بحوالي 70% من إجمالي الواردات. وذلك نتيجة ضعف القطاع الصناعي في الجزائر وعدم مقدرته على تلبية متطلبات الإقتصاد المحلي وهذا راجع بالأساس إلى فشل السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى النهوض بقطاع الصناعة بالجزائر<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص السلع الزراعية فالجزائر تعتبر من بين الدول التي تعتمد في تلبية إحتياجات سكانها من الغذاء على الواردات الزراعية مقابل تصدير بعض المحاصيل الزراعية غير الأساسية وبقيم محدودة، وتشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء في مجال المنتجات الزراعية التخفيض التدريجي للإعانات المقدمة للصادرات الزراعية، وهو ما سيكون له أثر سلبي بالنسبة للجزائر كون هذه الإجراءات ستسمح بزيادة التكلفة وإرتفاع أسعار المنتجات الجزائرية في السوق العالمية وهو ما يؤدي إلى اضعاف تنافسيتها وفقدان حصتها في السوق، ورغم ضعف قطاع الزراعة في الجزائر إلا أن فرص النهوض به كبيرة ويمكن جعله من القطاعات التي يمكن المراهنة عليها في معالجة الإختلال الهيكلية الذي

<sup>1</sup> أمال قاسمي وآخرون، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل (بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص. 470-471.

يعاني منه الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لاقتصاد المحروقات، ففي حالة تحسن أداء القطاع الزراعي في الجزائر وتسجيل فائض في الإنتاج يستطيع هذا الأخير التصدير لكون إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ستضمن إمكانية دخول الأسواق الخارجية، شريطة أن تكون منتجاته قادرة على المنافسة وتستجيب لمقاييس الجودة المطلوبة خاصة في ظل انخفاض تكاليف الإنتاج الزراعي في الجزائر المرتبطة خاصة بإنخفاض أجور اليد العاملة في الزراعة مقارنة بالأجور في الدول الأوروبية وفي أمريكا<sup>(1)</sup>.

### ❖ ثانيا : الإنعكاسات المحتملة على تجارة الخدمات

تشهد التجارة في مجال الخدمات نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة. فلقد أصبحت تجارة الخدمات أكثر رواجاً من تجارة السلع خاصة بعد جولة الأورغواي أين عملت الدول المتقدمة على إدخال بند جديد في إتفاقيات المنظمة خاص تجارة الخدمات (G.A.T.S)، فلقد أصبحت تجارة الخدمات تمثل ما لا يقل عن 20% من إجمالي حجم التجارة الدولية ونمواً يقدر بضعف نمو تجارة السلع، فلقد بلغ حجم التجارة العالمية من الخدمات ما يقارب 4800 مليار دولار سنة 2016، وهو ما يطرح أهمية هذا القطاع في الإقتصاد.

ورغم التطور الذي تشهده تجارة الخدمات في الإقتصاد الدولي، إلا أن هذا القطاع ما زال يشهد تأخراً كبيراً في الجزائر، فالأداء الإقتصادي في مجال الخدمات ضعيف جداً ولا يرقى إلى تحقيق ميزة تنافسية يضمن بها حصة في السوق العالمية للخدمات حيث مازالت شركات محدودة تحتكر سوق الخدمات في الجزائر في مجالات النقل الجوي والبنوك والتأمينات وغيرها، وبالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي يعني إلزامها بتحرير قطاع الخدمات يعني أن المؤسسات الجزائرية ستكون غير قادرة على المنافسة وبالتالي يصبح وجودها في السوق مهدداً نتيجة محدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها.

<sup>1</sup> حركاتي فاتح، الأثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص ص. 253-261.

أما فيما يخص قطاع السياحة والذي تراهن عليه الجزائر من أجل ضمان حصة في السوق العالمية من تجارة الخدمات فيتطلب إعتقاد إستراتيجية طويلة المدى تعمل على استغلال التنوع البيولوجي والثقافي والطبيعي الذي يمكنها من إقتحام هذا السوق خاصة في ظل المنافسة الكبيرة من طرف الدول المجاورة.

## خلاصة الفصل:

مر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر منذ الإستقلال بالعديد من المراحل أين شهد هذا القطاع في مرحلة أولى من سنة 1962 إلى 1970 مجموعة من الإجراءات حاولت من خلالها الجهات المتخذة للقرار تنظيم التجارة الخارجية إعتقاداً على مبدأ الرقابة وبالخصوص على الواردات، لتتجه بعدها ومنذ سنة 1971 إلى إحتكار الدولة لعمليات الإستيراد والتصدير كنوع من السياسة الحمائية على التجارة الخارجية. لتعود وتترجع عن هذه السياسة بداية من سنة 1989 والتي أثبتت فشلها في تسيير القطاع التجاري لتتجه بعدها إلى إنتهاج سياسة تجارية جديدة تعتمد على حرية التجارة إستمرت إلى غاية سنة 2016، فبعد الإنخفاض المستمر في أسعار النفط منذ الثلاثي الأخير لسنة 2014 لجأت الجزائر مرة أخرى إلى بعض الأساليب الحمائية بغرض تخفيض فاتورة الواردات وذلك من خلال بعض التدابير على غرار رخص الإستيراد وبعض التدابير الجبائية الجديدة.

وكخطوة نحو تعزيز العمل الإقتصادي العربي المشترك وقعت الجزائر على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري وذلك من أجل تنويع شركائها على إعتبار أن المنطقة العربية تمثل سوقاً مهمة للمنتجات الجزائرية إلا أن حجم مبادلات التجارة بين الجزائر والدول العربية لم يتأثر خاصة تلك المتعلقة بصادرات الجزائر خارج المحروقات إلى دول المنطقة وبالتالي لم تحقق إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأهداف المرجوة منه ومن جهة أخرى وفي إطار إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي دخلت الجزائر في منطقة تبادل حر مع أهم كتل إقتصادي في العالم تدريجياً وخلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد إعتباراً من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ إلا أن الجزائر طالبة بمراجعة هذه الرزنامة نتيجة الخسائر الكبيرة في إيرادات الخزينة العمومية الناتجة عن مخطط التفكيك التعريفي.

هذا وتستمر مساعي الجزائر نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي دامت أكثر من ربع قرن من المفاوضات، على الرغم من أن كل المؤشرات تدل على أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يعالج الخلل الهيكلية الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري بل من الممكن أن يؤدي إلى تعقيد الخلل.

خاتمة عامة

## خاتمة عامة:

بعد التطور الذي شهده مفهوم التجارة الخارجية، وتأكيد مختلف المدارس الإقتصادية على دورها في عملية التنمية وفي رفاهية الشعوب، أصبح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خياراً إستراتيجياً للعديد من الدول خاصة مع ظهور العديد من النظريات الإقتصادية التي تعطي تفسيراً للإنتفاخ التجاري إعتقاداً على حجج مختلفة، إلا أن خيار تقييد التجارة الخارجية كان أسلوباً تتبناه مجموعة أخرى من الدول. كما ساهمت مظاهر العولمة الإقتصادية كالشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المظاهر الأخرى بدورها في تحرير التجارة الدولية، حيث لعبت المنظمة العالمية للتجارة الدور الكبير في ذلك من خلل تبنيها لما يسمى بالنظام التجاري متعدد الأطراف، ولقد تزامن ذلك مع إنتشار ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية كمسعى آخر لتحرير التجارة الخارجية في إطار ما يسمى بالإقليمية، والتي شهدت دخول العديد من الدول في تكتلات إقتصادية مختلفة بالتوازي مع إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو الخيار الذي مضت فيه الجزائر بعد فترة طويلة من تقييد تجارتها الخارجية من خلال إستمرار مسعاها نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة ودخولها ضمن تكتلات إقتصادية مختلفة من جهة أخرى.

**أولاً: نتائج إختبار الفرضيات :**

وقد جاءت نتائج إختبار الفرضيات التي عرضت في بداية الدراسة على النحو

التالي:

**إختبار الفرضية الرئيسية:** لقد تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية المتعلقة بمساهمة كل من الإقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال توقيعها للعديد من الإتفاقيات التجارية الإقليمية من جهة، وسعيها المستمر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أنها سرعان ما تتخلى عن بعض جزئيات هذا الإلتزام في بعض المراحل وذلك يرجع أساساً إلى الإعتماد الكبير على

قطاع المحروقات في الصادرات واعتمادها الكبير في تلبية حاجاتها المحلية على الواردات.

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية فقد تم إختبار صحتها كما يلي :

- **إختبار الفرضية الأولى:** تزامناً مع تطور الفكر الاقتصادي ظهرت مجموعة من النظريات الاقتصادية والتي أعطت تفسيرات مختلفة للتجارة الخارجية انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية وصولاً إلى النظرية التكنولوجية ، كما أصبحت السياسات التجارية الدولية تنقسم إلى رأيين مختلفين رأي مؤيد لتحرير التجارة ويستند في ذلك إلى مجموعة من الحجج والمبررات ورأي آخر يتجة إلى تقييد التجارة الخارجية والحد من المبادلات الدولية وله كذلك حججه ومبرراته وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **إختبار الفرضية الثانية:** في ظل التوجه العام للاقتصاد الدولي نحو العولمة وظهور مؤسسات جديدة ذات طابع دولي والمتمثلة أساساً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ، وكذا تزايد أهمية وانتشار نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والمتمثل اساساً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو ما ساهم بشكل قوي وفعال في تحرير التجارة الخارجية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- **إختبار الفرضية الثالثة:** يسيير النظام التجاري العالمي الجديد في إتجاهيين متوازيين يتمثل الأول في التعددية والذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة والذي يعمل على تشجيع تحرير التجارة ضمن نظام متعدد الأطراف، أما التوجه الثاني وهو الإقليمية والذي يعمل كذلك على تحرير التجارة الخارجية ولكن بين مجموعة من الدول ضمن كتل اقليمي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- **إختبار الفرضية الرابعة:** أدى إنتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإن إختلفت درجات نجاحها إلى الإسهام في تحرير التجارة الخارجية وأصبحت تشكل أهم فعاليات النظام التجاري العالمي الجديد، كما نجحت دول الاتحاد

الأوروبي في خلق أكبر كتل إقليمي وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي من خلال تجربة تكاملية فريدة من نوعها من حيث الانجازات التي حققتها وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- **اختبار الفرضية الخامسة:** عززت الجزائر من عملية إندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال مواصلة مجهوداتها في إطار رغبتها إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية التجارية على الرغم من تعثر المفاوضات في العديد من المراحل ، كما وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية المتضمنة لحرية التجارة الخارجية وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

### ثانياً: نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي :

- أدى التطور المستمر لمفهوم التجارة الخارجية والتي أصبحت تقوم على أساس المخصص الدولي وتقسيم العمل إلى زيادة أهميتها ودورها في ثراء وقوة الدولة ودفع مستوى رفاهية أفرادها ، وغالباً ما تتبنى الدول المتقدمة سياسة تحرير التجارة الخارجية ، كما تتجه الدول النامية إلى تبني سياسة التقييد باستخدام مجموعة من الاساليب والأدوات المختلفة.
- ساهمت العديد من العوامل على إنتشار ظاهرة العولمة بصفة عامة وخاصة من ناحية بعدها الاقتصادي، من أهمها زوال القطبية الثانية والتطور التكنولوجي والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية وتشجيع الاندماجات والكيانات الكبرى.
- تتمثل أهم ايجابيات ظاهرة العولمة الإقتصادية في الانفتاح التجاري وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى الانتقال السريع للتكنولوجيا، كما يترتب على نفس الظاهرة حسب رأي بعض المعارضين بعض السلبيات كعدم الاستقرار المالي والأزمات المالية.

- تأثر سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة وجود إرتباط إيجابي بينهما ، كما ساهمت العولمة الاقتصادية على اختلاف اشكالها في زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية ، كما تبنت الدول النامية سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ إستثماري ملائم.
- شهدت الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد العالمي زيادة كبيرة في مبيعاتها وأصول شركاتها وذلك في إطار النظام التجاري العالمي الجديد.
- تساهم السياسة التي يتبعها كل من صندوق النقد والبنك العالمي في إنتهاج الدول المستفيدة لسياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في مجملها في إطار حرية اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة الدولية.
- تختلف أهداف كل من الدول النامية والدول المتقدمة في إعتماد الصيغة الجديدة للتكامل أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة ، فبينما لا تزال الدول النامية تسعى نحو تحفيز معدلات نموها الاقتصادي وتقوية مركزها التفاوضي وضمان وصولها للأسواق ، تهدف الدول المتقدمة إلى إيجاد فرص لانتشار شركاتها في الدول النامية وفرض التعامل بمبدأ المشاركة الذي يجعل جميع الأطراف تقف على قدم المساواة.
- عملت الجات من خلال المفاوضات التجارية والتي جرت بعده جولات على تحرير التجارة العالمية، من خلال اقامة نظام تجاري عالمي مؤسس على مبدأ تعدد الأطراف المتعاقدة من خلال العمل على تشكيل إطار مناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير العلاقات التجارية الدولية.
- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الاطار المؤسسي الدولي الوحيد المشرف على وضع، تطوير وتطبيق قواعد حركة التجارة الدولية بين مختلف دول العالم من خلال ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من الحرية.
- حسب القائمين عليها فلقد فتحت المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها الطريق لفترة غير مسبوقة من النمو والتنمية في جميع أنحاء العالم من خلال رفع حصة الدول النامية في حجم التجارة العالمية وتضاعف حجم التبادل التجاري الإجمالي إلى حوالي مرتين ونصف.

- تولي المنظمة العالمية للتجارة إهتماماً كبيراً بالمصالح التجارية على حساب التنمية بل تسعى إلى تحرير التبادل مهما كان الثمن والعواقب خاصة على الدول النامية بالإضافة إلى المنادات بتحرير الاستثمار لصالح الشركات المتعددة الجنسيات على حساب المؤسسات الوطنية.
- أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف في اطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إكتساب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة في النظام الاقتصادي العالمي حيث أصبحت الأقتصادات القطرية تتجه بشكل متزايد نحو التكتلات الإقليمية كخيار إستراتيجي في إطار تحرير تجارتها الخارجية سواءً فيما يخص تجارة السلع أو الخدمات.
- أدى الانتشار الكبير في التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى حدوث تداخل في طبيعة الإلتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والتعددي من خلال ظهور إجراءات حماية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه وهو ما يتعارض مع توجهات منظمة التجارة العالمية.
- يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة أولى تشجع من خلالها الدول على الاندماج والدخول في الاقتصادي العالمي ، فنجاح التكتلات مع اثر خلق التجارة ينعكس ايجابياً على النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة.
- إن العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية معقدة نوعاً ما ، فكلاهما يعمل لضمان نظام اقتصادي دولي واحد ، فالتكتلات الاقتصادية الناجحة في العالم تقودها الدول التي سعت إلى انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف وهو ما يؤكد لى وجود علاقة تفاعلية بين الاقليمية والتعددية.
- إستطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا والمكسيك من اقامة اكبر منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية تعززت من خلالها المبادلات التجارية بين البلدان الثلاثة، كما ساهمت في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج واكتفت دول التكتل بإقامة منطقة التجارة الحرة دون أن تطمح إلى اقامة وحدة اقتصادية.

- لم يكن التفاوت الكبير من دول جنوب شرق آسيا سواءً من حيث المعطيات الجغرافية والعرقية مانع بين إقامة كتكتل إقتصادي يسمى رابطة دول جنوب شرق آسيا ولقد حقق هذا التكتل نجاحاً كبيراً على مستوى المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء الأمر الذي جعلها تفكر في تعميق التكامل فيما بينها في مراحل قادمة.
- تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي اقليمي تجربة فريدة ورائدة عالمياً حيث تحولت دول التكتل من اعداء الأمس في الحرب العالمية الثانية إلى شركاء اليوم ، حيث سار التكتل على خطى ثابتة ومتواصلة إلى أن وصل إلى إتحاد اقتصادي يملك مؤسساته وعملته الموحدة.
- إختارت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وإلى غاية سنة الف وتسعمئة وسبعون الاعتماد على مبدأ الرقابة في تجارتها الخارجية وبالخصوص على الواردات ، وذلك عن طريق تبنيها لبعض إجراءات السياسة الحمائية والتي تمثلت أساساً في الرقابة على الصرف ، التعريفية الجمركية ونظام الحصص هذا بالإضافة إلى إتباع اسلوب الرقابة من خلال الدواوين والتجمعات المهنية للشراء.
- إتبعت الجزائر منذ بداية السبعينات سياسة اكثر من حمائية على تجارتها الخارجية حيث دخلت في هذه المرحلة إلى ما يسمى احتكار التجارة الخارجية سواءً ما تعلق منها بالاستيراد أو التصدير وذلك من خلال التراخيص الاجمالية للاستيراد أين تم تعزيز ذلك التوجه بنصوص قانونية مكونة لسياسة الاحتكار ، لتستمر هذه السياسة إلى غاية نهاية الثمانينات.
- نتيجة فشل سياسة إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية والذي تجلى في إرتفاع مستمر في حجم الواردات وعجز في الميزان التجاري ونتيجة المعطيات الاقتصادية الدولية والمحلية الجديدة من إنخفاض في اسعار البترول وظهور النظرة الحديثة للاقتصاد الدولي في إطار ما يسمى النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تراجعت الجزائر عن سياسة الرقابة والاحتكار في التجارة الخارجية.
- كانت الجزائر تهدف من وراء التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على غرار الإعداد لمرحلة ما بعد البترول والتخلص من التبعية لقطاع

المحروقات و تصحيح الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وخلق ظروف اقتصادية جيدة من اجل دعم القدرات التصديرية خارج المحروقات والتقليل من التبعية وادخال القطاع الخاص في العملية الاقتصادية.

- توجهة الجزائر وبخطا ثابتة نحو تحرير التجارة الخارجية عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات في مختلف القطاعات واتباع سياسة تدريجية تسمح بتجنب الصدمات السلبية التي قد تحدث نتيجة عملية التحرير ، حيث بدأ تحرير التجارة في الجزائر بمرحلة التحرير المقيد ثم الجزئي لتصل إلى مرحلة التحرير التام بعد خمسة سنوات.

- شهد قطاع التجارة الخارجية نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ بداية سنة 2014 صدمة كبيرة، وهو ما يتضح جلياً من خلال بيانات الميزان التجاري والذي شهد عجزاً منذ سنة 2015 وهو ما شكل تحدي كبير للاقتصاد الجزائري أتخذت على أثره العديد من التدابير مست كافة القطاعات الاستراتيجية بما فيها قطاع التجارة الخارجية.

- أثبتت التوجهات التي تبنتها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف التي كانت موجودة منها حيث لم يستطع الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات الميزان التجاري الصمود أمام أزمة انخفاض أسعار النفط في ظل اقتصاد يعاني من إختلال هيكله حاد تعتمد صادراته بصفة شبة كلية على المحروقات بينما تتنوع وارداته من سلع مصنعة ومواد غذائية وحتى بعض مشتقات المواد الأولية.

- تراجعت الجزائر ضمناً عن توجهها في تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تبنيها نظام رخص الاستيراد بداية من جانفي 2016 وذلك بهدف تقليص فاتورة الواردات، إلا أن العجز في الميزان التجاري بقي مستمر بعد تطبيق هذا النظام والذي أثبت فشله وعدم تحقيق الأهداف المنشودة منه خلال فترة 24 شهراً من تطبيقه.

- في ظل عدم تحقيق نظام الحصص الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساساً في تخفيض فاتورة الاستيراد، شرعت الحكومة الجزائرية مطلع سنة 2018 في إتخاذ تدابير جديدة تمثلت في إلغاء نظام تراخيص الاستيراد وأنه لا يمكن اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة، كما قررت الحكومة منع استيراد مجموعة من المنتجات والتي تم تصنيفها ضمن الكماليات دائماً بهدف التخفيف من فاتورة الواردات وكذا إحلال المنتجات

المحلية محل تلك المستوردة، بالإضافة إلي إتخاذ تدابير جبائية جديدة من خلال رفع الرسوم الجمركية علي بعض المنتجات الكمالية، كما تم توسيع السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الداخلي لتشمل منتجات جديدة.

- باستثناء الفترة الأخيرة (2015-2017) شهدت الواردات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ومنذ سنة 2007 منحى تصاعدي، ولكن ما يبرر هذا الإرتفاع هو الاستقراء العام في أسعار النفط خلال تلك الفترة حيث راحت الجزائر تتوجه نحو برامج اقتصادية كبيرة مما استدعي التوجه بصفة كبيرة نحو الاستيراد خاصة فيما يخص سلع التجهيز سواءً الصناعية منها أو الزراعية.

- ضلت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تمثل نسبة هامشية من إجمالي الصادرات خلال العشرة سنوات السابقة ، وهو ما يؤكد فشل كل السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات بما فيها السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية و المتمثلة في تحرير التجارة والتي كان الهدف من ورائها تحسين تنافسية المؤسسات والمنتجات المحلية وهو ما يؤكد مرة أخرى الإختلال الهيكلي الحاد الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري.

- يتميز التوزيع الجغرافي للمعاملات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي بأنها مستقطبة من طرف مجموعة من الشركاء التقليديين يحوزون علي نسبة كبيرة من هذه المبادلات سواءً بالنسبة للصادرات أو الواردات تحتل فيها دول الإتحاد الأوروبي أعلى النسب.

- سعت الدول العربية منذ سنوات الخمسينيات نحو محاولات تحقق التكامل الاقتصادي بهدف تحقيقهما للنمو الاقتصادي في إطار المصالح المشتركة ولقد مرت هذه المحاولات بعدة محطات إلي أن توجهت هذه المحاولات بقرار المجلس الاقتصادي والإجتماعي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية من 15 يونيو 2005.

- كان الهدف من وراء إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى هو زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وإيجاد سوق متجانسة تعمل علي جذب الاستثمارات

الأجنبية، هذا بالإضافة لتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحتى في إطار التعددية.

- قامت الدول العربية من أجل إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ممثلة في الهيئات الرسمية التابعة لجامعة الدول العربية في وضع مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم وتنظم عمل هذا التكتل، وذلك من أجل توفير أحد أهم شروط النجاح وتجسيد ذلك من خلال إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باعتبارها الإطار القانوني للمنطقة.

- واجه إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العراقيل كنقص المعلومات وغياب الشفافية حول الأسواق العربية، وهو ما انعكس سلباً على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، هذا بالإضافة إلى التمييز الضريبي للمنتجات المحلية مما يقلل من فرص المنافسة العادلة، كما تعتبر القيود غير الجمركية الإدارية النقدية والكمية العائق الأكبر أمام التجارة العربية اليمنية.

- إن التجارة الخارجية العربية مجتمعة لا ترقى أن تكون رقماً مهماً في التجارة العالمية، فيما بلغ متوسط نسبة إجمالي التجارة العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة ما بين (2012-2016) ما مقداره 99.5%.

- تستحوذ الدول العربية النفطية على نصيب كبير من إجمالي التجارة الخارجية من السلع والخدمات للدول العربية علي مستوى الأقطار العربية.

- يستأثر قطاع الوقود والمعادن على الحصة الأكبر من الصادرات الإجمالية العربية، وذلك نتيجة الأهمية الكبيرة للنفط والغاز الطبيعي في اقتصاديات الدول العربية ولو أن بعضها بدأت بالتخلص من تبعيتها لهذا القطاع كما هو الحال لبعض دول الخليج كالكويت مثلاً، أما أغلب واردات الدول العربية فهي عبارة عن مواد مصنعة وهو ما يعكس أن قطاع الصناعة في البلدان العربية لا يزال غير قادر علي تلبية احتياجات السوق المحلية.

- تأثرت التجارة العربية بالبيئة بسبب الأوضاع الأمنية والصراعات الدائرة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تأثيرها الكبير بإنخفاض أسعار النفط حيث انحصرت أرقام

التجارة العربية البينة المبينة خلال السنوات (2016-2013) في دائرة النمو السلبي، كما تعتبر التجارة العربية البينية متواضعة مقارنة مع بعض التكتلات الاقتصادية العالمية وتتركز معظمها في السلع الأولية والمنتجات الزراعية.

- بعد سنة واحدة فقط من انضمامها إلي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أعلنت الجزائر عن قائمة خاصة سلبية لمنتجات تستوردها من المنطقة، فرضت بموجبها تعريفات جمركية وهو يدل على عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للإنضمام إلي المنطقة وأن هذه الخطوة لم تكن محسوبة حيث تبقى المحروقات تهيمن علي صادرات الجزائر إلي الدول العربية بنسبة حوالي 94%.

- لم يتغير التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد الإنضمام، والذي يساهم فيه القرب الجغرافي بدرجة كبيرة خاصة فيما يخص الصادرات.

- بعد مفاوضات كبيرة دامت قرابة عشرين سنة توصل الطرفان الأوروبي والجزائري إلي توقيع إتفاق شراكة تم التوقيع عليها بصفة رسمية سنة 2002 لتدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة سنوات، ولقد شمل إتفاق الشراكة بالإضافة إلي الجانب الاقتصادي مجالات أخرى مختلفة سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية.

- من بين أهم ما جاء به إتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية تبني استراتيجية تدريجية للتفكيك الجمركي خلال فترة انتقالية تمتد إلي اثنا عشرة سنة، حيث تختفي كافة القيود التعريفية علي المنتجات ذات المنشأ الأوروبي بعد مرور المدة الزمنية المتفق عليها.

- بعد تقييمها لإتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية قدمت الحكومة الجزائرية سنة 2012 أرقاماً مفادها تسجيل خسائر علي مستوى إيرادات الخزينة العمومية كما تتوقع مواصلة الخسائر في حالة مواصلة مخطط التفكيك التعريفي كما هو متفق عليه، وبعد تقديمها بطلب رسمي للإتحاد الأوروبي تم الموافقة علي تأجيل دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ إلي عام 2020 بدلا من 2017.

- يسجل الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي فائضا خلال الفترة (2005-2017) إلا أن الأزمة إنخفاض أسعار النفط منذ نهاية سنة 2014 كانت كفيلة بقلب

الموازن حيث سجل الميزان التجاري عجزاً خلال الفترة 2015-2017 ، وبالتالي الفائض المسجل خلال الفترة السابقة كان بفضل أسعار النفط ولا يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الجزائري.

- لم تتأثر صادرات الجزائر للإتحاد الأوروبي بمنطقة التبادل الحر ذلك لأن الأسواق الأوروبية مفتوحة منذ أمد بعيد أمام السلع الصناعية الجزائرية، كما أن الصادرات الزراعية وعلى قلتها تعاني من عراقيل عديدة تحت أغطية مختلفة تحول دون دخولها إلى السوق الأوروبية.

- بلغ متوسط نسبة الصادرات من المحروقات إلى إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين (2016-2009) نسبة قدرها 96.28 بينما لا تستكمل الصادرات خارج المحروقات إلا نسبة ضئيلة قدرها 3.71% والتي هي في الحقيقة أغلبها عبارة عن مواد كيميائية ومشتقات المحروقات.

- تشهد قيمة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي منذ دخول إتفاق شراكة حيز التنفيذ تزايداً مستمراً إلا أنه من الملاحظ كذلك تطور قيمة إجمالي واردات الجزائر الكلية خلال نفس الفترة، وهو ما يدل بكل وضوح على عدم حدوث تحويل للتجارة عكس ما كان متوقعا من الناحية النظرية وبالتالي فإن زيادة واردات الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2008) يرجع أساساً إلى توسع الجزائر في عمليات الإستيراد.

- تهدف الجزائر من وراء مسعي إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال إيجاد منافسة بين السلع المحلية والأجنبية وبالتالي الإستفادة من التكنولوجيا المستعملة في مختلف مراحل الإنتاج بالإضافة إلى منحها فرصة أكبر للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومسايرة التجارة الدولية.

- بعد حوالي ثلاثين سنة من المفاوضات لم تنضم الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة عدة أسباب منها ما هو متعلق بشروط الإنضمام إلى المنظمة والتي توصف بعدم الوضوح والشفافية و كذا اكتساب صفة الدولة النامية، ومنها ما هو خاص

بالاقتصاد الجزائري في حد ذاته كعدم تبني الجزائر خيار اقتصادي واضح واستراتيجية واضحة.

- بعد أن شهدت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مرحلة متقدمة في الجولة الثانية عشر سنة 2014 حيث ثمن أعضاء المنظمة التطورات التي شهدتها النظام التجاري في الجزائر، إلا أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2016 وهو ما يتعارض مع مبادئ المنظمة قد يؤدي إلى تعثر المفاوضات مرة أخرى.
- تدل كل المؤشرات على أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون هو الحل الذي سيعالج الاختلال الحاصل في الاقتصاد الجزائري بل من الممكن أن يؤدي إلى تعقيده، فالمؤسسات الوطنية ليست جاهزة بعد للمنافسة التي قد تنتج عن الإنضمام إلى المنظمة.

### ثالثاً: توصيات الدراسة:

- علي ضوء النتائج المستخلصة، يمكن تقديم بعض التوصيات.
- عدم التعامل من قبل المسؤولين مع مسألة إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي علي أنها قدر محتوم لا يمكن مواجهته، بل لابد من التعامل من موقع شريك حقيقي بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص وتقاسم الإيجابيات والسلبيات ومحاولة تعظيم الاستفادة منه، خاصة فيما يخص الجوانب المتعلقة بالمساعدات المالية الموجهة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية وكذلك نقل الخبرات والتكنولوجيا.
  - إقامة هيئة خاصة مكونة من خبراء اقتصاديين ورجال أعمال للاستشارة، تعكف على دراسة كل التطورات الخاصة بالعلاقات الأوروبية الجزائرية في المجال الاقتصادي عامة والمبادلات التجارية خاصة، ومتابعة ورصد أي إنعكاسات سلبية لهذه الشراكات على الاقتصاد الوطني والمؤسسات الوطنية في حينها مع اقتراح الحلول المناسبة لذلك مع طلب تحسين وتعديل الإتفاق كلما دعت الضرورة لذلك.
  - لابد من القائمين علي قطاع التجارة الخارجية في الجزائر الاستفادة من التأجيل الذي أقره الإتحاد الأوروبي لمنطقة التبادل الحر إلي غاية سنة 2020 عن طريق تأهيل الاقتصاد الوطني والتحضير للمرحلة القادمة ومواصلة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية.
  - محاولة الاستفادة من الامتيازات التي قدمتها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية أثناء المفاوضات، وهو ما قد يمنح للجزائر العديد من المزايا والتفضيلات وأن تتمسك بوضعها كدولة نامية على غرار السماح لها باستخدام بعض القيود الكمية والجمركية لفترات زمنية متفق عليها مسبقاً.
  - لابد على الفريق المكلف بعملية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة أن يبادر بتقديم اقتراحات إلي الدول الأعضاء وذلك من أجل التخفيف بأكبر قدر ممكن من الآثار السلبية المحتملة بعد عملية الإنضمام خاصة فيما يخص توفير منافسة حقيقية للمنتجات الوطنية.

- عدم اعتبار إنضمام الجزائر إلي المنظمة العالمية للتجارة هدفاً بحد ذاته بل هو عبارة عن وسيلة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وتجارية كالتخلص من تخصص الجزائر في قطاع المحروقات والتحول إلي قطاعات أخرى بديلة.
- إن الإنضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة ليس ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر علي الأقل في الوقت الراهن، فالجزائر تواجه تحدي أكبر هو الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد وجعله رهينة لتقلبات أسعار النفط، وعليه يمكن أن توجل الجزائر المفاوضات في لفترة الحالية أو علي الأقل عدم التسرع في ظل عدم جاهزية الجزائر في الوقت الرهن.
- لابد على الجزائر من الإهتمام أكبر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث هناك إمكانية للدخول إلي السوق العربية أفضل من تلك المتاحة في السوق الأوروبية، حيث يمكن للجزائر كمرحلة أولى أن تراهن على قطاع الفلاحة الذي تملك فيه إمكانيات تسمح لها بالدخول للأسواق العربية.
- على الجزائر التوجه إلي السوق الأفريقية التي يمكن أن توفر لها فرصاً لتسويق منتجاتها والاستثمار فيها شريطة التحضير المسبق والجيد قبل المضي في هذه الخطوة لاكتساح السوق الأفريقية.
- العمل علي إعادة بعث العلاقات الاقتصادية المغربية من خلال تجاوز الخلافات السياسية ووضع استراتيجية مشتركة مبنية على الثقة والتعاون الاقتصادي من أجل تشكيل كتل اقتصادية له مكانة في النظام الاقتصادي العربي والأفريقي وحتى العالمي. كما يقتضي اختيار الجزائر الإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات هذا النظام سواء في إطاره الإقليمي أو متعدد الأطراف وذلك من خلال:
- الإهتمام بالعنصر البشري بصفته كأحد أهم العوامل المساعدة علي قيام تنمية اقتصادية صحيحة والتعليم والبحث العلمي، ومحاولة إيجاد علاقة تواصل بين مراكز ومخابر البحث العلمي والهيئات والسلطة المتخذة للقرار ومختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية سواءاً العمومية منها أو الخاصة.

- لا بد علي الجزائر أن تضع استراتيجية مدروسة من أجل النهوض بقطاع الصناعة خارج المحروقات من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة النظر في السياسة الصناعية المنتهجة والتركيز علي الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الفلاحي والذي تعاني منتجاته من مشاكل تسويقية كبيرة في حالة عرضها كما هي بالإضافة إلي دعم النسيج الصناعي القادر علي المنافسة.
- مواصلات الإصلاحات المنتهجة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والتكثيف من البرامج الوطنية التي تعمل علي مساعدة ودعم الفلاحين، وهو الأسلوب الذي تتبعه أغلب الدول المتقدمة وذلك من أجل التخفيف من الواردات والتوجه بقوة أكبر إلي مجال التصدير مع مراعاة المعايير الدولية ومتطلبات الأسواق الخارجية.
- تشجيع التوجه نحو الاستثمار في قطاع الخدمات والذي يشكل نسبة عالية في إجمالي حجم المبادلات الخارجية الدولية، خاصة فيما يتعلق بقطاع السياحة والذي تمتلك فيه الجزائر إمكانيات طبيعية هائلة ينقصها المقومات المادية والبشرية المؤهلة للنهوض بهذا القطاع على الأقل من أجل تشجيع السياحة الداخلية كمرحلة أولى ثم التوجه إلي السوق الخارجي.
- تطوير السوق المالي في الجزائر بما يتماشى مع اختيار الإنفتاح الاقتصادي والتأكيد علي ضرورة تطوير المنظومة المصرفية من خلال تبني الأساليب الحديثة في المعاملات البنكية مما قد يشكل عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة تطوير قطاع الجمارك الذي يلعب دوراً مهماً في عملية التجارة الخارجية بما يضمن حركة أسرع للسلع خاصة تلك الموجهة نحو التصدير من جهة والقيام بدوره الرقابي بما يضمن حماية المستهلك والاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين التي من شأنها عرقلة الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمل على جذب رؤوس الأموال.
- القضاء على الممارسات البيروقراطية والتي أصبحت من أهم العوائق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، والعمل علي إيجاد أجهزة خاصة تعمل علي جمع

المعلومات والإحصاءات الخاصة بمختلف المجالات وتوفيرها للمتعاملين الاقتصاديين لاستغلالها في حالة الحاجة إليها.

- لابد علي المؤسسات الوطنية أن تعمل علي تطوير نفسها من خلال تبني مبدأ المنافسة العالمية بدلاً من البقاء في السوق الداخلية وذلك من خلال تحسين نوعية منتجاتها والاهتمام بأذواق المستهلكين في الأسواق الخارجية وتبني وسائل حديثة في عملية التسويق.

#### رابعاً: آفاق الدراسة:

رغم محاولة التطرق إلي أهم الجوانب الخاصة بتحرير التجارة الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن مجال البحث في هذا الموضوع لايزال مفتوحاً أمام آفاق عديدة، حيث إنه توجد عدة توجهات جديدة في الاقتصاد العالمي من شأنها أن تؤثر على تحرير التجارة الدولية، كما هو بالنسبة للاقتصاد الأخضر، فالبلدان النامية ذات الموارد المتجددة الوفيرة هي في وضع جيد للاستفادة من الفرص التي توفرها المنتجات الخضراء لزيادة حصتها في الأسواق الدولية من السلع والخدمات أو ما أصبح يعرف حديثاً بالتجارة الخضراء، كما أصبح للاقتصاد الرقمي وخاصة التجارة الإلكترونية دور كبير في زيادة المبادلات التجارية الدولية سواءً ما تعلق بالسلع والخدمات وهو ما يفتح آفاق جديدة تستدعي الدراسة.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1. الكتب :

- 1- إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية (مصر : دار النهضة العربية، 1999).
- 2- إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية (مصر: دار النهضة، 1987).
- 3- أحمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، (سلسلة كتب المستقبل العربي، 2007).
- 4- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية (مصر : الدار المصرية اللبنانية، 1996).
- 5- أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2006) الطبعة الثانية.
- 6- اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة (مصر : الدار العربية للطباعة و النشر، 2002).
- 7- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (مصر: مكتبة مدبولي، 2002).
- 8- أمال قاسمي وآخرون، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل (بيروت : سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
- 9- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي (مصر: ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، دون سنة نشر).
- 10- جلال أبو الفتوح و آخرون، الجمارك والتعرفة الجمركية (دون دار نشر، 2006).
- 11- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي (مصر : دار النهضة العربية، 1992).
- 12- حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990).
- 13- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، الطبعة الأولى.
- 14- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية (مصر : مكتبة زهراء الشرق، 1996).
- 15- خالد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها (الأردن : عالم الكتاب الحديث، 2010) الطبعة الأولى.
- 16- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (دمشق : درا الرضا للنشر، 2000).
- 17- رمضان رمضان صديق، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية (القاهرة : دار النهضة العربية، 2006).
- 18- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا (بيروت: الدار الجامعية، 1998).

- 19- سامي عفيفي حام، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993).
- 20- سحر جمال زهران، الجوانب القانونية للتكتلات الاقتصادية في اطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2011).
- 21- سلام الريفي، النفوذ العالمي للشركات المتعددة الجنسيات (لبنان: دار المنهل اللبناني، دون سنة نشر).
- 22- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).
- 23- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).
- 24- شقيري نوري موسى وآخرون، التحويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012).
- 25- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012).
- 26- طالب عوض وراذ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات (الأردن: كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2013) الطبعة الثانية.
- 27- الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 28- طه عبد العليم طه، إشكاليات التكامل الاقتصادي العربي (مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).
- 29- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000).
- 30- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار العربية اللبنانية، 2004) الطبعة الثانية.
- 31- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).
- 32- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1993).
- 33- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001).

- 34- عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة (الإسكندرية: دون دار نشر، 2005).
- 35- عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي (لجائر: دار بلقيس، 2016).
- 36- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكونز، (مصر: الدار الجامعية، 2006).
- 37- عبد المنعم مبارك و محمود يونس، اقتصاديات العقود و الصيرفة و التجارة الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996).
- 38- عبد الهادي عبد القادر سوفي، التجارة الخارجية (القاهرة: دون دار النشر، 2007).
- 39- عبد الباسط و فاء، النظم الجمركية دراسة في فكر التعريف الجمركية و مستقبلها في ظل الجات (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000).
- 40- عبيد علي الحجازي، محاضرات في التكتلات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق (مصر: ديوان المنشورات الجامعية، 1997).
- 41- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008).
- 42- فاتح حركاتي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي (الإسكندرية: مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء لندنيا الطباعة، 2015).
- 43- فادية محمد عبد السلام، الشراكة الأوروبية و الأمريكية و آثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري (مكتبة معهد التخطيط، 1997).
- 44- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (مصر: دون دار نشر، 2007).
- 45- محسن أحمد الخضيرى، العولمة الإجتياحية (القاهرة: مجموعة النيل العربية للطباعة و النشر و التوزيع، 2001).
- 46- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية (الإسكندرية: بمؤسسة شباب الجامعة، 2009).
- 47- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي و العشرين (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013).
- 48- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013).
- 49- محمد سلطان أبوعلي، التجارة الدولية نظرياتها و سياساتها (مصر: مكتبة المدينة، 1991).
- 50- محمد سيد عابد، التجارة الدولية (الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية للطباعة و النشر و التوزيع، 2001).

- 51- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة (مصر: دار الفكر العربي، 2011).
- 52- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة (دون دار نشر، 2001).
- 53- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (عمان: دار النفايس، 2005).
- 54- محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000).
- 55- محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2007).
- 56- محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية (مصر: مكتبة عين شمس، 2007).
- 57- محمود حسن حسني، مدخل الى اقتصاديات التجارة الخارجية - موضوعات مختارة - (مصر: دار نشر و توزيع الكتاب الجامعي، 2004).
- 58- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016).
- 59- ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية (مصر: كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010).
- 60- ميرونوف، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات (ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).
- 61- ياسين جبار، الشراكة الأورومتوسطية واقع وآفاق إشارة لحالة الجزائر (الجزائر: دار المعرفة، 2012).

## II. الأطروحات و الرسائل:

- 62- أسماء سي علي، أنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017 - (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017).
- 63- بن منصور ليليا، الشراكة الأورومتوسطة و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012).
- 64- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010).
- 65- بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011).

- 66- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006).
- 67- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 – 2015).
- 68- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006).
- 69- زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2013 (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، 2005).
- 70- الصادق بوشناق، الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية - حالة مجمع صيدال- (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006).
- 71- عادل أحمد مرسي ابراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وأثارها على النظام التجاري متعدد الأطراف مع اشارة خاصة لمصر (رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2006).
- 72- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2006).
- 73- محمد زايد بن زغوية، الأثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة (أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2006).
- 74- محمود مصطفى سيد عبد الرحمان، التكتلات الاقتصادية مع التطبيق على الدول العربية (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الزقازيق، دون سنة نشر).
- 75- نسرين محمد أحمد العيسوي، الإغراق وآليات مكافحته بالتطبيق على السوق المصرية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة 2011).

### III. المقالات و المجلات:

- 76- مخلوفي عبد السلام و بن عبد العزيز سفيان، تأثير الأساليب الجمائية الخفية على التجارة الدولية ورسالة المنظمة العالمية للتجارة (مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2013).
- 77- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية (مجلة الملتقى، العدد 13، 2005).

- 78- ماهر العجي، مراحل العولمة الاقتصادية ومستقبلها (متوفر على الرابط [http://syria-news.com/readnews.php?sy\\_seq=47817](http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=47817)).
- 79- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة (مجلة الباحث، عدد3، الجزائر، 2004).
- 80- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا (سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد3، 2004).
- 81- كمال محمد المصري، مساق تمويل التنمية الاقتصادية (متوفر على الرابط <http://site.iugaza.edu.ps/kmasri/>).
- 82- بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البيئية (مجلة بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد المزدوج 69-70، 2015).
- 83- أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و آثارها على الدول النامية (مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010).
- 84- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة (مجلة الباحث، العدد3، الجزائر، 2005).
- 85- محمد بوبوش، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة (ورقة بحثية، جامعة محمد الخامس الرباط، 2005).
- 86- أماني فاخر، دور الإقليمية في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة (مجلة مصر المعاصرة، العدد 481، 1997).
- 87- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة - المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي (مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009-2010).
- 88- زروق جمال الدين، واقع السياسات التجارية و آفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية (مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998).
- 89- أمينة أمين حلي، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية (أوراق اقتصادية، العدد 21، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، فيفري، 2003).
- 90- محمد بوبوش، مجموعة الـبريكس القوة الاقتصادية الناشئة (مرصد أمريكا اللاتينية، 2017 متوفر على الرابط <http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-70-9-10-42-23>).
- 91- أحمد محمد فراح قاسم، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه (مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 87، ديسمبر، 2011).

- 92- مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ، 2009).
- 93- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق (مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05 ، 2008).
- 94- هيفاء عبد الرحمان و يسين التركي، الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 22 ، 2011).
- 95- سعد صالح عيسى، بهاء أنور حبش، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 8، العدد 25، 2012).
- 96- محمد علي النسور، تحليل الحواجز غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مجلة أفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، العدد 116، مجلد 29، 2009).
- 97- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008).
- 98- صالح تومي و عيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2002) (مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006).
- 99- مصراوي منيرة و يوسف رشيد، واقع تحديد التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر (مجلة دفاتر بوادكس، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد رقم 07، مارس، 2017).
- 100- بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (مجلة الباحث ، العدد 01، ورقلة، الجزائر، 2013).
- 101- عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011) (مجلة الباحث، العدد 15، ورقلة، الجزائر، 2015).
- 102- علي حميدوش و زهير بوعكريف، تداعيات إنبهار أسعار النفط وحتمية التنوع الإقتصادي في الجزائر - تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية (مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 16، دار التل للطباعة، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017).
- 103- رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وأثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (أثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة) (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلة 23 ، العدد الأول، سوريا، 2007).

104- زيرمي نعمة، التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع: المعوقات ، الآفاق) (المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 08، جامعة المدية، الجزائر أفريل 2016).

105- محمد لحسن علاوي و كريمة بوروشة، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي(المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة ، العدد 04 ، الجزائر، جوان، 2014).

106- عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض اسعار المحروقات خلال الفترة 2005 – 2016 (مجلة دراسات، العدد الاقتصادي: جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، مجلد 15 ، العدد 58، الجزائر ، 2017).

107- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل (مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، الجزائر، 2004).

108- كرمي مليكة، تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات (الجزائر نموذجاً) (مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14، الجزائر، جوان 2016).

109- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11 ، الجزائر ، 2012).

#### **IV. الملتقيات و الندوات:**

110- أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة (المؤتمر العالمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012).

111- براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف ، الجزائر ، نوفمبر، 2006).

112- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317، د.ع. 59 بتاريخ 19-02-1997، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة المال و التجارة و الاستثمار).

113- عبيدات يسين و بيوض محمد العيد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 3-8-9 ديسمبر، 2014).

- 114- لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحركة العالمية، 20-21 أكتوبر، جامعة سطيف، الجزائر، 2009).
- 115- محسن أحمد هلال، التقدم المحرز في مفاوضات الدول العربية الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي السابع - منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بيروت، أفرل، 2011)

#### V. التقارير و الوثائق:

- 116- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011.
- 117- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2016.
- 118- التقرير السنوي للبنك الدولي، البنك الدولي، 2015.
- 119- جمعة محمد عامر، ولادة منظمة التجارة العالمية وأهم انعكاسات ذلك على الاقتصادات العربية (مجلس الغرف التجارية الصناعية، الرياض، السعودية، 1995).
- 120- محمد يحي السعيد، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين تحديات الواقع وطموح المستقبل (ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل بعنوان " نحو تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك"، المعهد العربي للدراسات العمالية دمشق، 15-20 جويلية 2006).
- 121- محمود بيبلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية (المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مصر، 2008).
- 122- مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر (برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004).
- 123- معراج هواري، منطقة التجارة الحرة العربية (الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية لجامعة الموصل، العراق، 2007).
- 124- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية (جامعة الدول العربية أكتوبر 1999).
- 125- نورالدين بوكروخ، وزير التجارة السابق، مداخلة مقدمة ضمن مجلة الفكر البرلماني (العدد الرابع، أكتوبر 2003).

#### VI. الجريدة الرسمية:

- 126- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 66، الصادر في 27 صفر عام 1437 الموافق لـ 6 ديسمبر سنة 2015

127- مرسوم رئاسي رقم 159-05 مؤرخ في 27-04-2005 المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الجريدة الرسمية رقم 31 الصادرة بتاريخ 2005-04-30

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

**1-Les ouvrages :**

- 128- Bernard Guillochon, Annie Kawaeki , **Economie Internationale : Commerce et Macro économie** , Dundo ,5 édition, 2006.
- 129- BOUZIDI NACHIDA, **Le monopole de l'état sur le commerce exterieue, l'experience Algerienne (1974-1984)**, OPU,1988.
- 130- CHRISTIAN DEBLOCK, **Régionalisme-multilatéralisme et nouvel ordre internationale la ZLEA comme modèle institutionnel**, centre études internationales et mondialisation, Montréal, 2003.
- 131- El agraa Ali.M,**Regional Integration Experience Theory and measurement**, Rowman and littlefield publishers, 1999.
- 132- JEAN-YVES HUWART et LOIC VERDIER, **La Mondialisation Économique Origine Et Conséquences**, éditions OCDE, 2012.
- 133- John.J.Audrey, **NAFTA's Promise and reality**, Carnegie endowment, 2004.
- 134- La régionalisation et le système commercial multilatéral, **le rôle des accords commerciaux régionaux**, OCDE, décembre, 2003.
- 135- M.E.BENISSAD, **economie de developpement de l'algerie (1962-1978)**, 2eme edition, OPU, 1982.
- 136- MANSFIELD EDWARD and HELEN MILNER, **The new wave of regionalism**, International Organization, 1999.
- 137- Robert E.Scott, **NAFTA 20 years later**, public policy, 2014
- 138- \_SIROËN IM, **la régionalisation de l'économie mondiale**, la découverte, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 2004.

**3-Articles et etudes :**

- 139- GUSTAVE MASSIAH, **Les ONG et la mondialisation**, quelles perspectives après Seattle ? AITEC, Mars, 2000.
- 140- J.M.PAUGAM, **Pour une relance de cycle de développement : refonder le consensus multilatéral après Cancun**, IFRI, octobre, 2003.
- 141- Khayereddine Belaaz and Rabah Khouni, **Algeria and the world trade organization: obstacles and challenges**, international journal of innovation and scientific research, vol 04, No 2, jul 2014

- 142- Khayereddine Belaaz et Rabah Khouni, **Algerian economy and multilateral trading system why it is so hard to join the WTO**, OECONOMICA, Acta universitatis DANUBIUS Journals, Vol 10 . No 4, 2014.
- 143- LAMA MAHENDRA, **Saarc Dynamics of Emerging new Regionalism**, center of south central, south east and south west pacific studies school of international studies, jawaharlal nehru university, delhi,India,2006.
- 144- Libre Echange, **Trump signe l'acte de retrait des états unis du partenariat Trans pacifique**, LE MONDE , , 23 janvier 2017.
- 145- Marie de Verges, que est ce que le traité Trans pacifique que tump veut abandonner, LE MONDE, 23 novembre 2011.
- 146- NAFTA, triomphe, **assessing two decades of gains in trade growth and jobs**, 2015, disponible sur le site <https://www.uschamber.com>
- 147- Natalie Nougayrède, **Europe in crisis ? Despite everything its citizens have never had it so good**, disponible sur le site de Guardian <https://www.theguardian.com>
- 148- Paul – Henri RAVIER, **Accession de l'Algerie a l'omc: Bilan et perspective**, Economie et societe, N 05, 2008.
- 149- Richard Hiant et Yann Rousseau, **les détails de partenariat Trans pacifique enfin dévoilés**, LES ECHO , le 05 novembre 2015.
- 150- THIERRY PECH, **comment sauver l'industrie**, alternatives économiques, hors-série n° 93, 2012.
- 151- WINTER ALAN, **Regionalism versus Multilateralism**, the World Bank, Policy Research Working Paper, 1996.

#### **4-Les rapports et les documents :**

- 152- Annual statistical bulltiu, OPEC, 52 édition, 2017.
- 153- BERNARD HOCKMAN, **Free and deep integration**, world bank and CEPR, Washington,1998
- 154- Commerce international de bien en 2015, communiqué de presse, Eurostat, mars 2016
- 155- Commission europeenne, Rapport sur l'état des relation UE – Algerie dans le cadre de la PEV renové, mars 2017.
- 156- Global economic prospect (Divergences and risks), a world bank group flag ship report, June 2016

- 157- HOCKMAN BERNARD.M, **Trade Laws and institutions, good practices and the world trade organization**, World Bank discussion papers, the World Bank Washington,1995
- 158- J.NIELSON et D.TAGLION, L'observateur OCDE, n° : 238 juillet 2003
- 159- Le parlement européen, la voix des citoyens dans l'union européenne, petit guide du parlement européen, office des publications de UE, 2017
- 160- Les institutions de l'union européenne, disponible sur le site [www.strasbourg-europe.eu](http://www.strasbourg-europe.eu)
- 161- Ministère du commerce – DG Douanes, Nouveau schema du demantelement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires revisées des produits agricoles et agros – alimentaire
- 162- OMC. Accord sur la facilitation des échanges. Conférence ministérielle. Interview session Bali ,3-6 décembre 2013
- 163- ONCTAD, world investment report 2015, reforming international investment governance , united nations, New york And Genova, 2015
- 164- Organisation mondiale du commerce, l'OMC à 20 ans défis et réalisation, septembre 2015
- 165- Rapport du demontalement tarifaire “les objectifs atteints”, APS, 2012
- 166- Robert.E.Scott, US-Mevico.trade and job displacement after NAFTA, Economic, Policy institute, 2011 disponible sur le site [www.epi.org](http://www.epi.org)
- 167- Statistiques du commerce exterieur de l'algerie, centre national de l'informatique et des statistiques, 2017
- 168- statistiqus du commerce exterieur de l'algerie (Periode les dix premiers mois 2017), Direction general des douanes, 2017
- 169- The Ministry of Foreign Affairs Trade ,Trans-pacific strategic economique partenership Agreement, , new Zealand, 2016
- 170- Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'union européenne et le traité instituant la communauté européenne journal officiel de l'union européenne 2007/C 306/01
- 171- World Trade Organization, Regional Trade Agreements and the Multilateral Trading System, discussion paper for the G20, 2015
- 172- World Trade Organization, world trade statistical review, 2016

- 173- <http://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do>
- 174- <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- 175- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>
- 176- [http://www.wto.org/french/thewto\\_f/whatis\\_f/tif\\_f/org6\\_f.htm#membermap](http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm#membermap)
- 177- <https://cnis.douane.gov.dz>
- 178- <https://curia.europa.eu>
- 179- <https://data.aseanstats.org/>
- 180- [https://sesmassena.sharepoint.com/Documents/Dissertation-%20Firmes%20transnationales%20et%20mondialisation%20\(2009-2010\).pdf](https://sesmassena.sharepoint.com/Documents/Dissertation-%20Firmes%20transnationales%20et%20mondialisation%20(2009-2010).pdf)
- 181- <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/north-american-free-trade-agreement-nafta>
- 182- <https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/top/top1112yr.html>
- 183- <https://www.commerce.gov.org>
- 184- <https://www.eca.europa.eu/fr/Pages/ecadefault.aspx>
- 185- [www.eu-arabic.org/concil/html](http://www.eu-arabic.org/concil/html)
- 186- [www.imf.org/external/arabic/](http://www.imf.org/external/arabic/)
- 187- <http://www.algex.dz/index.php/blog-export>
- 188- <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html>
- 189- <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/algeria>
- 190- <https://www.wto.org/>